إصدارات مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

الملل والنحل والأعراق
التقرير السنوي الثامن
٢٠٠٥

المشرف
د. سعد الدين ابراهيم

الملل والنحل والأعراق
التقرير السنوي الثامن
٢٠٠٥

اصدار
مركز ابن خلدون
للدراسات الانمائية

المشرف المسئول
د. سعد الدين ابراهيم

اعداد المادة العلمية
وحدة الأقليات بالمركز

الباحثون المشاركون من مصر والدول العربية :

سلمى حمدى
سعيد بركنان
مرتضى أحمد شوقى
سهام عطا الله
طونى وليد
شميسة بن شنان
على ياسين
رأفت عياد
صلاح الهاجرى

التقرير السنوي الثامن
٢٠٠٥

الافتتاحية

(عادل حمودة.. فارس بلا قضية)

د. سعد الدين إبراهيم

في توقيت غريب لا معن له بالمرة، فتح الأستاذ عادل حمودة في صحيفة صوت الأمة، معركة من طرف واحد على مركز ابن خلدون، ورئيس أمنائه، سعد الدين إبراهيم. وإلى تاريخه (٢٠٠٤/١١/١٥) خاض أ. عادل حمودة ثلاث جولات، على ثلاث صفحات، في ثلاثة أعداد متتالية من صوت الأمة، التي يرأس تحريرها، ويمتلك سلطة مطلقة على ما ينشر فيها (انظر ٢٠٠٤/١١/١ و ٢٠٠٤/١١/٨ حتى عندما نُشر لنا رداً مقتضباً في آخر هذه الأعداد بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٥ أبى إلا أن يقرن ردنا عليه في نفس الصفحة، مع مقال آخر عمره عشر سنوات للمؤرخ يونان لبيب، واختار لموضوع معركته قضية عفى عليها الزمن، وتجاوزتها الأحداث في مصر والوطن العربي والعالم، ألا وهو مؤتمر الأقليات والملل والنحل في الوطن العربي، الذي نظمه مركز ابن خلدون في شهر مايو ١٩٩٤. وتمحورت معركة عادل حمودة المعلنة حول نقطتين: الأولى، أن الداعين غلى المؤتمر، اعتبروا أقباط مصر "أقلية"، وهو لا يعتقد بذلك، ويرى أن أي مصري لا يشاركه هذا الاعتقاد هو مذنب في حق دينه، وخائن لوطنه، وعميل لمن يريدون بالأمة سوءاً. أما سنده ودليله على ذلك فهو مقال كتبه أستاذه ومثله الأعلى في الصحافة الأستاذ محمد حسنين هيكل، كرّم الله وجهه، وأطال عمره. وكان ذلك المقال قد نُشر في وقتها في صحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٢. واعاد عادل حمودة نشره ثانية في صحيفة صوت ألمة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٨، دعماً لحجته في المعركة التي لم يحاربها عام ١٩٩٤، مع هيكل وغيره ممن لا أتذكرهم الآن. أما لماذا تذكر حمودة الأمر، واختار أن يدخل معركة قديمة بسلاح قديم، فهو أمر لا يعرفه ولن يعرفه إلا حموده نفسه، وربما بعض الأجهزة المعنية بملف الأقباط. وسنقدم اجتهادنا حول هذه النقطة في نهاية هذا الرد.

النقطة الثانية، التي ألح عليها عادل حمودة في مقالاته الثلاثة هو أنه كان شاهد عيان لواقعة استخدام اسمه كمشارك في المؤتمر، دون موافقته، مع جزمه بأن ذلك كان وراءه نية مبيته من منظمي المؤتمر على استخدام اسمه وغيره من أسماء المشاهير، بعلمهم أو بغير علمهم، للاستجداء (الشحاذة) باسمهم من الممولين الأجانب!!!.

ورغم أننا أرسلنا له رداً مطولاً، نفسر ونشرح فيه وجهة نظرنا في النقطتين، مفترضين حسن النية، وأنه ظناً منا قد فتح المعركة بنية الحوار الجاد، حتى لو كان قد فات أوانه. إلا أن أ. عادل، ادعى أن

المقال طويل أكثر من اللازم، ولا بد من اختصاره، كشرط لنشره، فأذعنا لشرطه، حتى يصل جزءاً من صوتنا إلى قراء صوت الأمة الذين نعتز بهم. ولاحظنا أن الذي وضع قيوداً علينا بسبب المساحة، مع أن القانون يشترط تخصيص مساحة مماثلة لنا للرد على هجومه علينا، وهي صفحة كاملة وبالرغم من أن المنطق يفترض تخصيص مساحة مضاعفة لنا للرد على الاتهامات التي ساقها إلا أنه وجد من المساحات ما يكفي لنفسه، ولمن بعث كتاباتهم من مرقدها بعد عشر سنوات وستة شهور. ولكن هكذا حالة صحافتنا المصرية اليوم، والتي يتحكم فيها كل رئيس تحرير، بنفس الأسلوب الذي يحكمنا فيه رئيس أي سلطة سياسية مستبدة!

ورغبة منا في إبقاء شعرة معاوية مع أ. عادل حمودة، وحرصاً على قراء صوت الأمة، فإننا نرسل هذا الرد الإضافي، على أمل نشره، بلا "ذرائع مساحية".

١ــ مسألة ما إذا كان الأقباط المصريون "أقلية"، أو "عنصراً"، أو "طائفة"، أو "خيطاً" في نسيج، أو "جزءاً" من سبيكة وطنية، هي "مسألة تعريفية"، يختلف فيها وحولها مفكرون وعلماء اجتماعيون، وسياسيون، مصريون أقباط ومسلمون وأجانب، على السواء. وقد أحلنا أ. عادل حمودة على بعض كتابات لمفكرين أقباط، ومسلمين، تدليلاً منا على هذا المعنى، بما في ذلك ما كتبه في نفس الأسبوع، الأستاذ يوسف سيدهم، رئيس تحرير صحيفة وطني، لسان حال الأقباط المصريين. ولكن أ. عادل لم يأبه بالإشارة أو يغير معتقده. وهذا حقه. فالحديث عن هذه المسألة ليس من علوم "الذرة" أو "الصواريخ"، التي تخضع تعريفاتها لدقة صارمة، لا تحتمل الاختلاف أو الاجتهاد! فهو وهيكل ويونان لبيب رزق ومن لف لفهم لهم اجتهاداتهم، ولي وليوسف سيدهم، وميلاد حنا، ومجدي خليل اجتهاداتنا. ومن تقاليد مدرستنا "الليبرالية"، أن لا نتهم المختلفين معنا لا "بالخيانة" ولا "بالكفر"، ولا "بالعمالة". فهذه مفردات مدارس أخرى يطلق عليها "السلطوية" أو "الشمولية"، وهما من مدارس التخوين والتكفير، التي لا تقبل أي اختلاف أو اجتهاد. ولكن المشترك بين المجتهدين، بما فيهم أ. عادل حمودة نفسه أن للأقباط "مشكلات"، أنكرها هو وآخرين من مدرسته وقت إنعقاد المؤتمر إياه قبل عشر سنوات. ولكن بعضهم، وفي مقدمتهم محمد حسنين هيكل يعتبر مسألة الأقليات الآن أهم وأخطر مشكلة تواجه العالم العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين. ونتحدى أ. عادل حمودة وصحيفة صوت الأمة أن تعيد نشر الحلقة الثامنة من أحاديث هيكل على قناة الجزيرة في سبتمبر ٢٠٠٤، أي فقط منذ شهرين، بعد أن عاد نشر مقاله الذي عفى عليه الزمن ومضى عليه عشر سنوات وستة أشهر. لقد عاد هيكل إلى رشده، بعد عشر سنوات، وهو ما نرجو أن يحدث

لبقيـــة أعضـــاء مدرســـة "العار والإنكار". وأنـــا شخصياً أحسن الظن بذكاء أ. عادل، ومـــن ثم أرجو ألا يحتاج عشر سنوات أخرى ليعود لطريق الحق والحقيقة.

٣ــ أما مقولة استخدام أسماء المشاهير ومنهم اسم أ. عادل حمودة، لكي "نشحذ" علـــيهم، أو لكي يجزل لنا المانحون العطاء، فهو ينطوي على "تضخيم للذات" لا نشاركهم فيه. فمـــع احترامـــي الشخصي لأصحاب هذه الأسماء، وهو ما دفعني إلى دعوتهم في حينه، فإني أؤكد للأستاذ عـــادل أن المانح الوحيد الذي ساهم في تمويل ذلك المؤتمر هو "جماعة حقوق الأقليات الدولية (Minority Rights Group International) ومقرها لندن، شأنها شأن "منظمة العفـــو الدوليـــة"، وكلاهما يعتمد على تبرعات الأفراد، ولا تقبل مساعدات من حكومات. ولم يكن الأستاذ عـــادل أو غيره من المدعوين معروفاً أو معلوماً من تلك الجهة حينما اتخذت قرارها بأن تكون شريكة في ذلـــك المؤتمر. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، أن إنسحاب أحاب "الذوات الثمينة" وقتها لم يؤد إلى إنهيار أو فشل المؤتمر، أو إفلاس ابن خلدون، أو توقف المانحين الذين يقدرون رسالته ويقبلون على دعمه، حتى بعد "المحنة" التي مر بها بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ إن رسالة مركز ابن خلدون هـــي قيمتـــه الحقيقية، وليس "الذات المتضخمة" لسعد الدين إبراهيم، أو الذين يدعوهم للمشاركة في أنشـــطته، والذين كان منهم مرة واحدة، أ. عادل حمودة، الذي رفض وما زال يرفض بإباء وشمم!.

٤ــ ألح أ. عادل حمودة على أمر آخر، بأنه كان أيضاً شاهد عيان عليه، وهو أنـــي أدرجـــت اسمه، بدون علمه، في اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات عام ١٩٩٥. ورغم التصحيح، بأنني لم أدعوه، ولم أكن مسؤلاً عن دعوته أو دعوة غيره إلى عضوية تلك اللجنة، بل كان الذي يـــدعوهم هو المرحوم الدكتور سعيد النجار، رئيس جمعية النداء الجديد، والذي كان د. ميلاد حنا هـــو نائبـــه وقتها وهو ما زال حياً يرزق وشاهد عيان آخر. ولكن أ. عادل حموده، تجاهل التصحيح ويصر على أنني دعوته رغم أنفه. هذا رغم أن لجنة مراقبة الانتخابات نشرت تقريرها وبـــه أسمـــاء اعضـــائها الخمسين، وليس هو من بينهم. فما هو سر هذا الإمعان في تلك المعركة "الدونكيشونية" الوهمية؟

٥ــ بالتأمل في معركتي مؤتمر الأقليات (١٩٩٤)، وكنت مسئولاً عنـــه، واللجنـــة المصـــرية المستقلة لمراقبة الانتخابات (١٩٩٥)، ولم أكن مسئولاً عنها ولكن مجرد شريك ضمن خمسين عضواً فيها، وجدت أن نفس الموضوعان كان هما المشترك الأعظم في القضية التي لفقتها مباحث أمن الدولة عام ٢٠٠٠ لكاتب هذه السطور و٢٧ من العاملين معه في مركز ابن خلدون، وتمـــت محاكمتـــهم عليها ثلاث مرات (٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣). وتمت إدانتهم في محاكمتين أمام محكمـــة أمـــن الدولة، والتي هي امتداد قضائي شاذ لمباحث أمن الدولة ونيابة أمن الدولة، ضمن منظومـــة قـــوانين

الطوارئ، التي نعيش في ظلها منذ ٦ اكتوبر ١٩٨١. أما المحكمة الأعلى والتي هي امتداد أصيل ومستقل لأعظم ما في تقاليد مصر الليبرالية منذ إنشائها عام ١٩٢٣، وهي محكمة النقض. فقد برأت سعد الدين إبراهيم وزملائه السبعة والعشرين من كل ما وجه إليهم من تهم ــ بما في ذلك ما قالوه عن الأقباط في مؤتمرهم إياه، أو عن الانتخابات في اللجنة إياها. بل ونوّهت محكمة النقض بالمجهود العلمي الجليل لكاتب هذه السطور، وقالت محكمة النقض، بما لا يقبل تأويلاً أن الاختلاف في الاجتهادات ينبغي أن يُدار بالحوار، وليس بالإدانة والسجون. وقد اقتبسنا سطوراً قليلة من حيثيات ذلك الحكم التاريخي (٢٠٠٣/٣/١٨) في ردنا الذي نشرته صوت الأمة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٥. وسؤالنا للأستاذ عادل حمودة، وبلا أي اتهام، هل هناك علاقة بين إعادة فتح معركتين مر على إحدهما عشر سنوات، ومر على الأخرى تسع سنوات، وبين ما فعلته مباحث أمن الدولة منذ أربع سنوات ونصف؟ مجرد سؤال برئ، نرجو أن يجيب عليه أ. عادل حمودة، بعد أن أجبنا نحن على كل أسئلته، وعلى الله قصد السبيل.

د. سعد الدين إبراهيم

كلمة التقرير

١٠ سنوات على "ليماسول".. الأرباح والخسائر

يصدر التقرير السنوى الثامن للملل والنحل والأعراق هذا العام ٢٠٠٥ بعد توقف دام ٤ سنوات لظروف يعلمها القاصى والدانى، وهى محنة مركز أبن خلدون (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وحصول د. سعد الدين ابراهيم رئيس المركز والمشرف المسئول عن هذا التقرير على البراءة من محكمة النقض من كل التهم التى ألصقت به

كما يصدر التقرير أيضا بعد ١٠ سنوات من عقد مؤتمر ليماسول الخاص بحقوق الأقباط والذى نظمه أبن خلدون بقبرص في صيف ١٩٩٤ بعد أن تعرض المركز لحملة شديدة بسبب فتحه "وبجرأة " ملف الأقليات الذي كان مسكوتاً عنه في ذلك الوقت.

ولأن هناك كثير من الفرص التى لا تتكرر دائما ونشعر بالندم والخسائر بعد فوات الأوان.. فقد طوينا صفحة الأقليات وقمنا بإغفالها بقصد أو بدون قصد.

وبسبب الخلاف على مسميات وشكليات تارة وتحت لافتة الحفاظ على الوطن الكبير من الأنقسام وعلى الوطن الصغير من حرب أهليه وفتنة طائفية، أو الخوف من فتح هذا الملف لأن الأنظمة الحاكمة " الغير ديمقراطية" في الغالب تعشق الإستقرار حتى ولو كانت هناك "نار تحت الرماد".

" وخريطة" الملل والنحل والأعراق بعد عشر سنوات من "ليماسول" يمكن رصدها من خلال مكاسب وخسائر أيضا.

.. ففى العراق ورغم الإحتلال – الذى نرفضه جميعا ونتمنى خروجه سريعاً من بغداد – فأن التركيبة الطائفية والعرقية قد تغيرت لصالح الشيعه الفائز الأكبر ثم الأكراد... ولكن هناك خسائر لحقت بالسنة الطبقة الحاكمة السابقة في العراق خاصة بعد عزوفهم عن المشاركة فى الانتخابات.

وفي السعودية ورغم رياح الأصلاح التى هبت على المنطقة مازال الشيعة يعانون من الحرمان السياسى والاقتصادي والاجتماعي وعلى العكس فالشيعة في البحرين والكويت ولبنان لا يعانون من هذا "الحرمان" بسبب وجود الديمقراطية... حتى ولو كانت على الطريقة الخليجية.

وفي نفس الإطار وبسبب هامش الديمقراطية الكبير لا تعاني طوائف لبنان من مشاكل وتتعايش تلك الطوائف معا بعد حرب أهلية طويلة – طالما هناك صناديق إنتخابات واعتراف بالآخر.

وفي المقابل يعانى الأكراد في سوريا من المشاكل المعتادة لأى مختلف فى الرأى أو القومية في ظل حكم لا يحب الديمقراطية، وقد أظهرت أحداث القامثلي للأكراد وإشتباكات الحسكه الآشوريين أن القمع هو الطريق الوحيد للتعامل مع الآخر في سوريا.

ولكن هناك مكاسب سيحصدها سكان الجنوب السودان من اتفاقية نيفاشا التى وقعت فى أوائل هذا العام – يناير ٢٠٠٥ – ولكن السؤال.ز من المسؤل إن إهدار دم مليوني سوداني وضياع مليارات الدولارت في حرب لا منطقية؟.

وقد كسب البربر في بلاد المغرب العربي مواطىء أقدام بعد الإعتراف نسبيا بلغتهم الأمازيغية بشكل رسمى وإن كانت لم تتساوى بالعربية.

وفي مصر فإن الأمر يتطلب مزيداً من الحوار مع الأقباط بعيداً عن " الجهات الرسمية والأمنية" أى أن الوقت قد حان كى تنشط منظمات المجتمع المدني لإحتواء "الاحتقان القبطي" ومحاولة النظر في بعض المطالب المشروعة للأقباط من أجل الحفاظ على سلامة وطننا.

أما الشيعه المصريين فقد أدى رفضهم شعبيا وعدم فتح حوار شرعي معهم من خلال الأزهر والقيادات الدينية الشعبية إلى تسهيل المهمة على الأمن في التعامل معهم، وإن كان ذلك لا يتم في صورة قمع أو إجتهاد ولكنها ضربات وقائية بحجة الحفاظ على الأستقرار الاجتماعي.

وفي هذا التقرير سنعرض ستة تجارب من الدول العربية المختلفة في التعامل مع الملل والنحل والأعراق خلال ٢٠٠٤ من منظور من يطبق الديمقراطية ومن لا يطبقها ؟. وهى التجارب المصرية ثم السودانية والمغربية والشامية والخليجية وأخيرا التجربة العراقية.

يبقي أن نوجه الشكر كل الشكر لمن ساهم في إخراج هذا التقرير للنور مرة أخري بعد غياب ٤ سنوات، ولا سيما أن الوقت لم يسعفنا العام الماضي لعمل تقرير مستقل عن الأقليات، وأصدر المركز تقريرا مجمعا يضم المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي في الوطن العربي بالإضافة إلى الإقليات.

ونأمل هذا العام أن يحظى تقرير الملل والنحل والأعراق باهتمام المختصين ولا سيما أنه الوحيد الذي يتناول هموم ونشاطات الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي.

الشكر كل الشكر للدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس المركز والمشرف المسئول عن التقرير، والى إدارة المركز خاصة الأستاذة آيات أبو الفتوح.

وحدة الأقليات

بمركز ابن خلدون

القسم الاول

(التجربة المصرية)

المجتمع المدنى.."الامام الغائب" فى مصر

(١)الاحلام المؤجلة للاقباط.. الى متى؟

(٢) الشيعة بين الرفض الشرعى والشعبى

(١) الاحلام المؤجلة للأقباط.. إلى متى ؟

مقدمة:

بعودة البابا شنودة بطريرك الكرازة المرقسية إلى الكاتدرائية بالعباسية للاحتفال بعيد الميلاد المجيد بعد الإفـــراج عن شباب الأقباط الذين اعتقلوا بعد المصادمات التي حدثت بين الشرطة وبعض الأقباط خارج الكاتدرائية بســـبب ما أثير حول إسلام وفاء قسطنطين زوجة القس يوسف معوض الكاهن بمطرانية البحيرة.

وإغلاق ملف "وفاء قسطنطين"الذي كان أبرز الأحداث الساخنة التي مرت على الأقباط خلال عام ٢٠٠٤. لم يوقف ردود الفعل حول الواقعة، فقد استمرت "توابع" ذلك الملف خلال النصف الأول من يناير ٢٠٠٥ في صورة "سجال" ومجادلات وتبادل اتهامات" بين الصحف المصـــرية المســـتقلة – خاصـــة الأسبوع وصوت الأمة – وجريدة وطني والعديد من المواقع على شبكة الإنترنت خاصة التي تعـــبر عـــن أقباط المهجر. وداخل أروقة الكنائس.

فمن الناحية الموضوعية لم يحدث تغيرا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية للأقباط أي لم تتحقق لهم جملة المطالب أو حتى بعضها خلال عام ٢٠٠٤. كما أن الاحتجاج السلمي والعنيـــف بســـبب "بحـــب السيما" و "وفاء قسطنطين" كان ظاهرة صحية لأنه أعاد بشكل غير مباشر مطالب الأقباط على سطح الأحداث.. إلا أن الأمر يتطلب أن توضع الأجندة القبطية في "مكان بارز" من أولويات الحكومة بدلاً من السكوت والتأجيل، فالرسالة التي بعث بها مؤتمر الأقباط في سويسرا في منتصف العام تؤكـــد أن الأمـــر يتطلب التعامل مع هموم الأقباط بشكل عقلاني لا عاطفي،وأن المجاملات الرسمية بين الحكومـــة والكنيســـة شئ وتحقيق المطالب المعقولة والتي لا تهدد الكيان الاجتماعي "المسلم" أو الأمن القومي المصـــري شـــئ آخر.. بدلاً من أسلوب المسكنات وترك ملف الأقباط للدوائر الأمنية.

ولم تكن المجادلات "الصحية" حول قضية وفاء قسطنطين هي الأولى خـــلال ٢٠٠٤ ولكـــن شـــهد منتصف هذا العام أيضا جدالا من نوع آخر؛ وإن كان لم يصحبه أعمال عنف بسيطة مثلما حدث أمـــام الكاتدرائية في منتصف ديسمبر؛ فقد أثار عرض فيلم "بحب السيما" للمخرج أسامه فوزي – قبطـــي – في دور العرض المختلفة ضجة كبيرة بين الأقباط، وانقسموا بين مؤيد ومعارض، فالمعارضـــون طـــالبوا بمنـــع عرض الفيلم ورفعه من دور السينما بسبب مضمونه من ناحية، والذي يصور العلاقة بين زوج شـــديد التدين وزوجة عادية تبحث عن حقوقها، وأيضا بسبب بعض المشاهد الساخنة فيه خاصة الـــتي صـــورت داخل كنيسة، وقد صدر حكماً مؤقتاً من إحدى المحاكم بمنع عرض الفيلم،

– قبل أن تلغى محكمة القضاء الإداري بعد ذلك – بعد أن رفع عدد من المحامين دعـــوى تطالـــب بذلك.. جاء فيها" إن الفيلم يسئ إلى الديانة المسيحية ويدعو إلى "إذدراء الأديان" وتضمن مشاهد مخلـــة

داخل إحدى دور العبادة – الكنيسة – بالإضافة إلى احتوائه على مشاهد ساخنة وتصوير خاطئ للصوم عند الأقباط.

أما المؤيدون فأكدوا أن الفيلم؛ والذي قام ببطولته الفنانة ليلي علوي والفنان محمود حميدة مع فنانين آخرين؛ عملا إبداعيا ووسيلة من وسائل التعبير الفني ويمثل رؤية لمؤلفه، وإبداعا لمخرجه ولا يقصد الإساءة للدين المسيحي، بل يحمل رسالة مضمونها إن التطرف في كل الأديان مرفوض لأن الأديان ومنها المسيحية تدعوا إلى خير وسعادة البشر لا التضييق عليهم.

ورغم حكم محكمة القضاء الإداري في ديسمبر ٢٠٠٤باستمرار عرض الفيلم في دور العرض إلا أنه وحتى أوائل يناير ٢٠٠٥ لم يعرض في دور السينما، ربما لأن الظروف لم تكون مواتية لأن الحكم بإعادة عرض الفيلم تزامن مع قضية وفاء قسطنطين إن أجاز أن نطلق على ذلك الحدث قضية.

ورغم أن الحراك القبطي والاحتجاجات حول الحدثين خلال ٢٠٠٤ أي "بحب السيما" و"وفاء قسطنطين" لا يمكن إدراجهما تحت بند "الفتنة الطائفية" لأن المسلمين لم يكونوا طرفا في هذين الحدثين بشكل مباشر، وبالتالي لم تحدث مصادمات بين الطرفين، ولكن يمكن القول بأن إثارة المشاعر القبطية بسبب هذين الحدثين والاحتجاج المصاحب لهما أكدا أن السكوت عنه هو الأخطر.. وأن الاحتقان القبطي بسبب مطالبهم المؤجلة سرعان ما يشتد عند أي مناسبة حتى ولو كان ذلك بسبب فيلم سينمائي أو حادثة –"مشروع إشهار الإسلام"–تحدث كثيراً، وأن عدم تحقيق تلك المطالب ولو جزئياً سيجعل حالة الاحتقان قائمة ودائمة، والاستعداد للاحتجاج قائم كما أن الاحتجاج والمصادمات يمكن أن تتجدد في أي لحظة مادامت مطالب أو أحلام الأقباط مؤجلة.

ومؤتمر سويسرا الخاص بالأقباط يأتي بعد عشر سنوات بالضبط من مؤتمر ليماسول الذي نظمه مركز ابن خلدون – ١٩٩٤ – والذي كان أول من فتح – بشكل موضوعي – ملف الأقباط؛ وثارت الدنيا وقتها ولم تقعد؛ ولكن الأحداث الأخيرة أثبتت أن ملف الأقباط وقضية المواطنه والاعتراف بالآخر،لابد أن تجد اهتمامات في الأجندة السياسية للحكومة، بل وتجد رعاية داخل منظمات المجتمع المدني بدلاً من "تضخيم الحوادث العادية مثل القبض على أقباط أو دخول مسيحي أو مسيحية الإسلام أو تنصير مسلم أو مسلمة، وتحويل تلك الأحداث اليومية البسيطة إلى قضايا كبرى تدخل في دائرة الفتنة الطائفية والاضطهاد والخطف والاغتصاب والتدمير والقتل.. مما يفتح الباب لمن هم في الخارج(بعض أقباط المهجر) والذين لا يعلمون بالضبط تفاصيل ما يحدث في الداخل كي "يتضامنوا"دون مراعاة اقباط الداخل يدفعون يدفعون ثمن حرية اقباط الخارج دون مراعاة ان أخوانهم فى مصر يتعاملون مع اغلبية مسلمة وبالتالى دعوة البعض بوش اوشارون بالتدخل لحماية الاقباط او مطالبة آخرين بحكم زاتى..قد تشق صف أبناء الوطن الواحد، وتزرع بذور الفتنة والشقاق،ولاسيما ان التحريض المستمر لشباب الاقباط قد يحول " عنصري الأمة " إلى أعداء يتقاتلون فى المدارس والجامعات والمنتديات، ويعطي الفرصة للمتربصين في الخارج للتدخل وتقويض استقرار الوطن بحجة حماية هذا أو ذاك.

وخلال هذا القسم سنعرض التجربة المصرية في التعامل مع الأقباط من خلال التعريف بمن هم الأقباط؟ وأهم مطالبهم بإيجاز والعوائق القانونية التي تعرقل اندماجهم بشكل كامل في الحياة السياسية المصرية، ثم سنستعرض أهم الأحداث التي مرت على الأقباط خلال عام ٢٠٠٤ مع التركيز على الجدل حول فيلم بحب السيما وقضية وفاء قسطنطين.

أولا- الأقباط... نبذة تاريخية

دخلت الديانة المسيحية في مصر على يد مرقص الرسول كاتب أحد الأناجيل وبمجيئه إلى مصر بدأ بزوغ فجر المسيحية فيها. ورغم اختلاف الآراء على تحديد سنة وصوله إلى الإسكندرية، عاصمة مصر الشهيرة آنذاك يرجع بعض المصادر وصوله إلى مصر العام ٤٨م إلا أنه قد استشهد في الإسكندرية سنة ٦٨م. وقد استطاع القديس مرقص في هذه الفترة القصيرة أن يكسب قلوب الكثير من المصريين الذين اعتنقوا المسيحية وأسس الكنيسة في مصر ومن ثم انتشرت المسيحية بسرعة في كل أرجاء مصر.

كان من أهم ما ساعد على ذلك هو أن المصري كان بطبعه مهتماً بالدين وحتى قبيل الفتح العربي كانت المسألة الدينية هي مشكلة المشاكل، فمصر كانت في طليعة البلاد التي تسربت إليها المسيحية في القرن الأول الميلادي، وأخذت في الانتشار تدريجياً في جميع أنحاء مصر منذ القرن الثاني الميلادي. إلا أن الأباطرة الوثنيين ناصبوا المسيحية العداء وظلت المسيحية في مصر تلقي اضطهاداً كثيراً وتسامحاً قليلاً إلى أن ولى العرش الإمبراطور دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م) فبلغ في عهده اضطهاد المسيحيين أقصاه. وقد قابل المصريون ذلك الاضطهاد من جانبهم بقوة وإصرار. وبدأت الكنيسة القبطية تقويمها الذي سمته تقويم الشهداء بالسنة الأولى من حكم دقالديانوس (٢٨٤م) نتيجة لما ترك هذا الاضطهاد من أثر عظيم في نفوس الأقباط.

وحينما اعترف الأباطرة بالدين المسيحي منذ بداية القرن الرابع الميلادي لم تخف المشكلة الدينية بل زادت تعقيداً، إذ تدخل الأباطرة في المنازعات التي قامت بين المسيحيين حول طبيعة المسيح وصفته وعقدوا من أجل ذلك المجامع الدينية، وبلغ ذلك النزاع الديني بين كنيستي الإسكندرية والقسطنطينية (أو بيزنطة) أقصاه منذ حوالي منتصف القرن الخامس الميلادي حينما اختلفت الكنيستان حول طبيعة المسيح، وعقد الإمبراطور البيزنطي من أجل ذلك مجمعاً دينياً في خلقدونية بأسيا الصغرى سنة ١٥٤م، وقد أقر ذلك المجمع ما ذهبت إليه كنيسة القسطنطينية بأن للمسيح طبيعتين، وقرر أن مذهب الكنيسة المصرية القابل بأن للمسيح طبيعة واحدة كُفر وخروج على الدين الصحيح، كما قرر حرمان بطرك الإسكندرية من الكنيسة. ولم يقبل البطرك الإسكندري ولا مسيحو مصر ما أقره مجمع خلقدونية وأطلقوا على أنفسهم "الأرثوذكسيين" وهي كلمة يونانية معناها اتباع الديانة الصحيحة.

وبعد ظهور الإسلام وبدء الفتوحات أرسل الخليفة عمر بن الخطاب قائده عمرو بن العاص لفتح مصر، فسار بن العاص من فلسطين على رأس جيش قيل أنه كان مكوناً من أربعة آلاف محارب وذلك في سنة ٨١ هـ (٩٣٦م). عقب الفتح بدأ الإسلام ينتشر تدريجياً بين أبناء الشعب المصري ولكن ظل أعداء

من المصريين على ولائهم للدين المسيحي لتنشأ تدريجياً أقلية دينية متمايزة تختلف دينياً عن بقية الشعب المصري ومذهباً عن بقية مسحيي العالم.

ثانياً- التشريعات المقيدة للحريات الدينية في مصر

هناك عدة تشريعات (علاوة علي القرارات الوزارية والإدارية) تعطي تميزا لفئة من المواطنين علي فئة أخرى علي أساس ديني

اولا_قوانين سارية العمل

١- قانون الموشح بالخط الهمايوني :

وهو مرسوم عثماني صادر من السلطان عبد المجيد خان المعروف بعبد المجيد النظامي في ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ وذلك بغرض الإصلاحيات الدينية في الولايات العثمانية وتعد أول وثيقة منذ دخول العرب مصر تعطي غير المسلمين الحق في التعبد وعدم الاذراء بهم

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة (همايون) كلمة فارسية معناها طائر وصل إلى أعلي المراتب لذا أطلقوه علي السلطان العثماني وأطلقوا كلمة باب همايوني علي باب السلطان وخط همايوني أي خط أو طريق أو مرسوم إمبراطوري وكانت تطلق المراسيم أو القرارات التي يصدرها السلطان العثماني وجاء في هذا الخط أو المرسوم :-(ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بإجراء العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جمع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذ لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها من جانب بابنا العالي فتصدر رخصتنا عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية

تعليق :- ظلت تلك العبارات السابقة رغم ركاكة أسلوبها سارية العمل علي مدار (١٤٥ سنة فلا تعطي رخصة بأي كنيسة أو دير أو حتى مدفن لأي طائفة غير مسلمة ألا بموافقة السلطان شخصيا وبترخيص منه ثم استمر هذا الحال حتى بعد زوال الدولة العثمانية فأصبح الترخيص من اختصاص الملك وحاليا أصبح من اختصاص رئيس الجمهورية وذلك بعد استيفاء عدة شروط سنذكرها فيما بعد

وهذا القانون أو المرسوم يدل علي منتهى العنصرية في التعامل بين أفراد الشعب الواحد من حيث حرية بناء دور العبادة فبينما أمر بناء المساجد لا يتطلب أية شروط أو أية تراخيص من أي جهة فان مجرد بناء كنيسة أو حتى ترميم جزء منها يتطلب موافقة رئيس الجمهورية شخصيا وذلك بعد سلسلة طويلة من الإجراءات المعقدة

٢–المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ الخاص بإلحاق المتحف القبطي بأملاك الدولة

النص : مادة (١) :–

يلحق بأملاك الدولة العامة المتحف القبطي التابع لكنيسة العذراء بمصر القديمة للأقباط الأرثوذكس المعروفة بالمعلقة مع جميع الأشياء الموجودة حالا بالمتحف أو التي ستوجد في المستقبل وذلك دون المساس بما للكنائس من حق الوقف علي المتحف والأشياء المذكورة

تعليق :– رغم أن أرض المتحف ومبانيه تابعة لبطر كية الأقباط الأرثوذكس وتحديدا للكنيسة المعلقة بمصر القديمة علاوة علي إن الأشياء الموجودة بها هي من تراث الكنائس سواء كانت (كتب مخطوطة أو أيقونات أو تماثيل أو صلبان) علي الرغم من ذلك فان يدرة المتحف من دخل يؤل إلى ميزانية الدولة ولا تستفيد منه الكنائس مطلقا وهو استيلاء علي مال خاص بدون وجه حق بالإضافة إلى الدولة لم تعوض الكنيسة المعلقة عن هذا الاستيلاء بالمخالفة للمادة ٣٤، ٣٥ من الدستور المصري وكذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بل اكثر من هذا أن الدولة لم تعوض الكنيسة بأي مبالغ سواء عن قيمة الأرض أو المباني أو الأشياء الموجودة بالمتحف وقت الاستيلاء والتي تقدر بأكثر من مليون جنيه في ذلك الوقت

ويؤكد الخبراء الأثريين إن التحف النفيسة وبعض المخطوطات التي يرجع تاريخها إلى القرن الرابع الميلادي والتي لا تقدر قيمتها الأثرية بأي ثمن قد اختفت تماما من المتحف وان مايتبقي منها النذر القليل وبعضها مزيف ومقلد مما أضاع التراث القبطي ولم تعد الكنيسة قادرة علي المطالبة بها لغل أيديها عن إدارة المتحف منذ عام ١٩٣١ وحتى الآن لذا فإننا نطالب بعودة إشراف الكنيسة المعلقة علي المتحف وتتولى تحصيل إيراداته للأنفاق علي شئون المتحف أو علي الأقل تعويض الكنيسة تعويضا عادلا عن هذا الاستيلاء غير المبرر

٣– قانون الأحوال الشخصية :–المادة ٦،٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

النصوص : مادة ٦ /٢ :–

(تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية المصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة – في نطاق القانون العام – طبقا لشريعتهم)

مادة ٧ (لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغير إلى الإسلام).

تعليق : يعترف القانون المصري بوجود ديانات أخرى غير الإسلام ويطبق أحكام هذه الديانات في حالة اتحاد الخصوم في الدين والملة والطائفة أما إذا اختلفا في واحدة منها فتطبق علي النزاع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يحدث كثير من الناحية العملية هو زواج اثنين من المسيحيين مختلف الملة أو الطائفة كزواج مسيحي أرثوذكسي من مسيحية كاثوليكية أو بروتستانتينية أو حتى زواج مسيحي أرثوذكسي طائفته القبطية) من مسيحية أرثوذكسية أيضا ولكن تنتمي للطائفة(الرومية أو السريانية) مثلا

فرغم ان الدين المسيحيين علي اختلاف مللة وطوائفه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة أو تعدد زوجات ولا يؤمن بأحكام الشريعة الإسلامية إلا انه يتم تطبيقها في شان النزاع القائم بين الزوجين في الفرض (المثال) السابق رغم أن شريعة كلا الزوجين لاتقر تلك المبادئ الإسلامية علاوة علي ان القانون يعتد بملة الشخص أو ديانته وقت رفع الدعوى ولا يترتب علي تغير هذه الملة أو الديانة أي أثر بعد رفع الدعوى إلا انه استثني التغير إلى الإسلام فيجوز للفرد الذي غير ديانته إلى الإسلام أن يستفيد من أحكامه في أي وقت سواء بعد رفع الدعوى أو أثناء انعقاد الخصومة أو حتى أمام محكمة الاستئناف التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية علي الخصوم بغض النظر عن الطرف الذي بقي علي شريعته أو الطرف الذي غير ديانته بارداته المنفردة لمجرد الاستفادة من أحكام هذا الدين الجديد حتى وان لم يكن قد اعتنق هذا الدين عن عقيدة راسخة منه بحجة ان مسألة العقيدة مسألة شخصية لا يجوز البحث فيها بينما لو حدث العكس وارتد المسلم عن دين الإسلام فلم يعترف بهذا التغير ويسرى في حقه أحكام الشريعة الإسلامية والتي تقضي في هذه الحالة بالتفريق وتطبيق حد الردة

٤-قانون الشهر العقاري رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/١١/٣ بشأن رسوم التوثيق :

لا يقوم الموثق بتوثيق أي محرر إلا إذا دفع الرسم المستحق عنه٠

يستثني المادة ٣٤ فقرة ج من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم الشهر العقاري علي إعفاء شهادات إشهار الإسلام من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون

تعليق : بالإضافة إلى أن هذا النص يشجع حالات إشهار الإسلام إلا انه في المقابل لا يوجد أي نص يذكر عن الشهادات التي تعطي بتغير المسلم لعقيدته ومن ثم فلا يجوز بأي حال من الأحوال إعطاء شهادات بهذا الشأن

٥- قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

النصوص : مادة ٢

**تسرى أحكام هذا القانون علي العاملين من الفئات الآتية :

**العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة

**الخاضعون لأحكام قانون العمل

**المشتغلون بالعمال المتعلقة بخدمة المنازل

وبصدور القوانين المتعاقبة والتعديلات المتلاحقة عليها فقد اصبح معظم فئات الشعب العاملة تستفيد من أحكام قانون التأمين الاجتماعي ويتقاضون معاشات بعد إحالتهم إلى سن التقاعد أو يصرف لورثتهم في حالة وفاتهم فيما عدا فئة واحدة وهم رجال الدين المسيحي التي تلتزم كنائسهم بإعطائهم رواتبهم ومعاشاتهم والذي يحدث من الناحية العملية ان موارد الكنيسة لا تكفي أحيانا لدفع هذه الرواتب مما

يسبب حرج كثيرا لهم ولأسرهم بينما تقوم الدولة بدفع رواتب ومعاشات رجال الدين الإسلامي سواء مؤذنين أو مقرئين أو وعاظ أو خدم مساجد وهو تميز لانجد له أي مبرر

٦- قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١

النصوص :

مادة ٦ /١ (التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم)

مادة ٦/٢ (وتنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظة القرآن الكريم وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز

تعليق : أ-رغم أن الفقرة الأولي من المادة السابقة تتكلم عن التربية الدينية بصفة عامة سواء إسلامية أو مسيحية إلا أن الفقرة الثانية صريحة في أن وزارة التربية والتعليم تنظم مسابقات دورية لمن يحفظون القرآن الكريم وتمنحهم مكافآت وحوافز بينما لا تنظم الوزارة أية مسابقات لحفظة الإنجيل وهذا تميز واضح إذ يعطي ميزة للطالب المسلم علي نظيرة المسيحي فيشجعه علي حفظ القرآن الكريم (وهو شئ محمود) بينما لا يعطي نفس الميزة للطالب المسيحي لكي يحفظ الإنجيل المقدس بل غير وارد أصلا بنص القانون إعطاء الأخير أية حوافز أو مكافآت إذا حفظ الإنجيل كاملا

ب-ومن ناحية أخرى فعلي الرغم من وجود نص قانوني علي اهتمام الدولة بتدريس المناهج الدينية والتاريخ الوطني والاهتمام بالتربية القومية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي(المادة ١، ١٧ من القانون المذكور) فان كتب التاريخ المدرسية تكاد تخلو تماما من أية إشارة تذكر إلى الحقبة القبطية التي استمرت ٦ قرون كاملة (منذ دخول المسيحية مصر عام ٦٨ م وحتى ٦٤١ م عندما دخل العرب مصر) إذ تقفز كتب التاريخ فجأة من التاريخ الروماني إلى التاريخ الإسلامي مباشرة دون المرور علي التاريخ القبطي الذي شهد في تلك الفقرة أحداث جديرة بالتسجيل يكفي أن نذكر منها عصر الشهداء الذي اتخذ شكلا قوميا في رفض الوثنية وعقائد الرومان في الطبقية والاستبداد بالإنسان الغريب عن الرعوية الرومانية وكذلك فلاسفة مدرسة الإسكندرية من اللاهوتيين الأقباط وأصحاب الفكر الأصيل المتميز ونهضهم في الفنون والمعمار والآداب والتشريع والسلوكيات ورغم ذلك فلم تتخذ وزارة التعليم أية خطوة إيجابية نحو تدريس هذه الحقبة في المدارس التابعة لها

٧- الرقابة علي المصنفات الفنية (القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥)

تنص المادة الأولي من هذا القانون علي أن تخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والمسرحيات والمنلوجات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة علي الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا

وطبقا للمادة الثانية من هذا القانون فان وزير الإرشاد القومي (وزارة الثقافة حاليا) هـــو المخـــتص بهذه الرقابة إلا انه قد صدر فتوى من مجلس الدولة وهي إحدى الهيئات القضائية بأحقية الأزهر الشـــريف في الرقابة علي المصنفات الفنية ذات الصبغة الدينية

تعليـــــــــق : هذا القانون يبيح الأزهر الشريف الرقابة علي أي مصنفات دينية حتى ولو غـــير إسلامية وقد اتخذ في عام ١٩٩٧ تدابير عقابية ضد مكتبة مسيحية ببيع الأفلام الدينية المسيحية وصودرت شرائط الفيديو بحجة إنها تخالف النظام العام حيث كانت تجسد الأنبياء في السينما وهو الأمر المحظـــور في الفقه الإسلامي .

ثانيا / قرارات وزارية وادايره :-

أ-قرار وكيل وزارة الداخلية (العزبي باشا الصادر ١٩٣٣/١٢/١٩) وهـــذا القرار يضع عشرة شروط لبناء الكنائس لاتزال الجهات الإدارية تعمل بها حـــتى الآن .

١-ثبوت ملكية الطالب الراغب في بناء الكنيسة ثبوتا كافيا

٢-بعد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها عن المساجد والأضرحة

٣-موافقة المسلمين علي البناء

٤-عدم وجود كنيسة أخرى للطائفة في هذه البلد

٥-مقدار المسافة بين الكنيسة المزمع بنائها وأقرب كنيسة للطائفة في البلدة المجاورة

٦-عدد أفراد الطائفة في البلدة

٧-موافقة كل من مصلحة الرى ومصلحة السكة الحديد والزراعة

٨-بعد الكنيسة عن المحلات العمومية

٩-تقديم التحريات اللازمة

١٠-توقيع الطلب من الرئيس الديني للطائفة ومهندس له خبرة عن الموقع ويقدم كـــل ذلـــك مـــع التحريات إلى وزارة الداخلية

ب- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨الصادر في ١٩٩٨/١/١١ بشأن تفويض المحافظين سلطات ترميم وتدعيم الكنائس :

يعد هذا القرار من ناحية دستورية مخالفا مخالفة صريحة لنص المادة ٤٠ من الدستور التي تنص علـــي مساواة المواطنين بغض النظر عن الأصل أو الجنس أو الدين أو العقيدة وكذلك المادة ٤٦ التي تنص علي حرية الاعتقاد إذ لاتتأى هذه الحرية إلا بالمساواة في حرية بناء أماكن لممارسة الشعائر الدينيـــة وصـــيانتها وترميمها وتدعيمها إذا أوشكت علي التداعي ولا يجوز أن يكون مجرد ترميم دورة مياه في كنيسة ما محـــل

صدور قرار من المحافظ وهو الأمر الذي لا يحدث في المساجد إذ أن مثل هذه القرارات يختص بهـا إدارات التنظيم في الأحياء فقط

وجاء في هذا القرار في المادة ٣٣ منه علي ضرورة احتواء البطاقة الشخصية علي ذكر خانة الديانـة كأحد البيانات الجوهرية بها وتعد هذه المرة الأولي التي تنص فيها صراحة علي هذا الإجراء منـذ صـدور أول قانون للأحوال المدنية وحتى ذلك الوقت ونرى أن ضرورة ذكر هذه الخانة في الوقت الحالي لايـتلائم مع مقومات الدولة العصرية الحديثة حيث لا يوجد له مثيل في معظم دول العالم المتحضر التي تكتفي بذكر خانة الديانة في شهادات الميلاد فحسب دون ذكرها في الهوية الشخصية لاسيما الدول التي بها اكثر مـن ديانة رسمية معترف بها علاوة علي ان هناك بعض البيانات لا تكتب في البطاقات ويتم التغاضي عنها مثـل ذكر اسم الأم أو تاريخ الميلاد بالنسبة للسيدات الأرامل ساقطي القيد رغم ما يبدو من جوهريـة هـذين البيانين (الدعوى رقم ٥٣١٤ لسنة ٥١ قضائية)

ثالثآ – أهم مطالب الأقباط

١. يطالب الأقباط بإلغاء قرارات الخط الهمايونى العتيق و الذى يعود إلى القرن التاسع عشـر فمن غير المعقول أن نحتاج للحصول على موافقة رئيس الجمهورية للسماح لنا ببناء كنيسة أو حـتى لإصلاح دورة المياه الخاصة بكنيسة فى حين أن بناء الجوامع في مصر ليس عليه أى قيود أو معوقات.

٢. المساواة فى بث البرامج الدينية الخاصة بهم من خلال وسائل الإعلام التى تسـيطر عليهـا الدولة.

٣. استعادة باقىأراضى الأوقاف المسيحية و التى كان العائد من أرباحهـا يسـتخدم لإعانـة الفقراء من الأقباط. إن وزارة الأوقاف الإسلامية تضع يدها على هذه الأوقاف المسيحية بالرغم من صدور حكم قضائى بإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين و هم الأقباط.

٤. وضع نهاية لعمليات اغواء الفتيات المسيحيات من قبل بعض متطرفين مسـلمين و ذلـك لإجبارهن على التحول إلى الإسلام.

٥. حرية العقيدة لكل المواطنين المصريين و يتضمن ذلك حرية تغيير الديانة. فالمسيحى يجد كل الترحيب و التشجيع للتحول إلى الإسلام و بالتالى فالمسلم يجب أن يكون لديه الحرية فى التحـول إلى المسيحية إن أراد ذلك و لكن عادة ما يتعرض من يريد التحول إلى المسيحية للسجن و التعذيب.

٦. رفع خانة الديانة من البطاقات الشخصية و استمارات طلب الوظائف حـتى لا تسـتخدم الديانة كأساس للتمييز ضد الأقباط.

٧. مراجعة المناهج الدراسية و التأكد من خلوها من الإساءة إلى المسيحية و المسـيحيين بـل بالأحرى أن تحثّ الطلاب على قبول و احترام الآخر. كما نوصى بإدخال مواد إلزامية فى المدارس الحكومية لتعليم حقوق الإنسان.

٨. يطالب الأقباط وسائل الإعلام الحكومية بالكف عن توجيه حملات الكراهية ضد المسيحيين و نعتهم بالكفار مما يخلق جوا من التعصب يسهل أن تتزايد فيه أعمال العنف ضد المسيحيين. و يجب على وسائل الأعلام أيضا أن تسمح بإذاعة برامج قبطية.

٩. إلغاء التمييز ضدهم في التعيين في الوظائف و كذلك في الترقيات فمن النادر أن يعين المسيحي في وظيفة حيوية كوزير أو مسئول حكومى. و فى الوقت الحالى لا يوجد في مصر أى مسيحى يعمل كمحافظ أو رئيس مدينة أو رتبة عالية فى البوليس أو عميد لكلية.

١٠. الكف عن التمييز ضد الطلبة المسيحيين في القبول فى المدارس التى تتحكم فيها الدولة. عدد قليل جدا من المسيحيين يسمح لهم بالالتحاق بكلية الشرطة و الكليات العسكرية. و عدد قليل جدا آخر من المسيحيين يسمح لهم بشغل وظائف المدرسين المساعدين فى كليات الطب و الصيدلة و الهندسة و كل كليات القمة.

١١.إصدار أوامر فورية لإعادة بناء قرية كفر دميان التى أحرقها المتطرفين الإسلاميين فى سنة ١٩٩٦ و أن يكون ذلك على نفقة الدولة.

١٢ . تفعيل وسيلة لخلق تمثيل مناسب لهم فى البرلمان المصرى. و نقترح حصر بعض المناطق للمرشحين الأقباط فقط. إن الممارسات المستمرة لاستبعاد الأقباط و إقصائهم عن السياسة يجب أن يتوقف. و نعتبر الحزب الوطنى الحاكم قد أخفق بعدم وضعه أقباطآ على قوائم مرشحيه للبرلمان(الانتخابات القادمة أواخر ٢٠٠٥)

١٣ .يطالب الأقباط بتدريس تاريخهم و لغتهم و ثقافتهم فى المدارس و الكليات المصرية حيث يدرس أبنائهم و بناتهم.

١٤ . السماح لهم بالانضمام بدون أى قيود لكافة الجامعات التى ينفق عليها من الأموال العامة مثل الأزهر و كليات الشرطة و العسكرية. ففى الوقت الحاضر يسمح للأقباط فقط بنسبة ٢% من الأماكن في كلية الشرطة و الأكاديمية العسكرية و حتى هذه النسبة الضئيلة لا يتحقق انضمامها فعليا.

١٥- تنفيذ توصيات تقرير الصادر عام ١٩٧٢ عن مجلس الشعب والذى حدد الأم ومآسى أقباط مصر لاصلاح هذه الماسى. و أهمل هذا التقرير واصبح حبيس الأدراج الى يومنا هذا.

رابعآ- دفتر أحوال الأقباط فى ٢٠٠٤

١) حادثة طحا الأعمدة (مايو ٢٠٠٤):

مصرع القس إبراهيم ميخائيل، راعي كنيسة مارمينا بطحا الأعمدة بسمالوط ــ في انقلاب سيارة كان يقودها رائد الشرطة احمد كيلاني بنفسه اثناء اصطحابه للقس لعمل محضر في مركز الشرطة بسبب قيام عمّال ببناء سور للكنيسة على مساحة جديدة للأرض من أجل توسيع الكنيسة دون إذن من الشرطة. وقد أصيب الضابط وتم نقله من موقعه إلى موقع أمني آخر.

وهناك رواية أخرى ــ غير الرواية الرسمية ــ تقول إن هناك عاصفة ورياح شـديدة أدتـا إلى سقوط شجرة على سور كنيسة مارمينا، مما أدى إلى إنهيار جزء من السور فاضطر كاهن الكنيسة القـس إبراهيم ميخائيل ومعه بعض الخدام إلى الإسراع ببناء الجزء الذي تهدم في نفس اليوم، حتى لا يـدخل في متاهات مع قوات الأمن ويبقى الحال كما هو عليه، حيث الحالة الأمنية في القرية لا تسمح بذلك، وقـام أحد الأهالي من المسلمين بإبلاغ نقطة الشرطة الموجودة بقرية مجاورة عن قيام المسيحيين ببناء سور الكنيسة فأتت قوة من الشرطة مكونة من الضابط احمد كيلاني ومعه اثنين من الخفراء وتم القبض على القس وخدام الكنيسة واصطحب ضابط الشرطة القس إبراهيم في سيارة خاصة بأحد الأهالي قادها الضـابط بنفسـه وكان معه في الكبينة القس إبراهيم وركب الخفيرين والخدام وشماسين في الخلف، وأثناء السـير حـدثت فاجعة غامضة، فقد انحدرت السيارة إلى ترعة الصفصافة بسمالوط وانقلبت وقفز منها الضابط ومن معـه واختفى بعد الحادث بينما استشهد القس إبراهيم ميخائيل والشماسين ومحروس مـيلاد وناصـر فهـيم وأصيب ثلاثة أقباط. وقام الشباب المسيحي بعمل مظاهرة كبيرة بالقرية لمعرفة ما وراء هذه الفاجعة.

وأضافت الرواية القبطية للحادثة أن الحكومة صورت الحادث على أنه أمر عادي جداً وكأنه لا توجد محاولة قتل، حيث نقلت جريدة الجمهورية في عدد ٣ مايو ٢٠٠٤ خبراً جاء فيه "لقي ٣ أشـخاص مصرعهم وأصيب آخرون انقلبت بهم السيارة ٤٢٠١٠ نقل المنيا بترعة الصفصافة بسمالوط قيادة عفت فهيم محروس، مما أسفر عن مصرع محروس ميلاد وإبراهيم مخائيل وناصر فهـيم سـخروف وأصـابة... آخرين.

وفي نفس الإطار حمّلت "جريدة الأسبوع" ــ العـدد ٤٠٩ ــ ١٧ ينـاير ٢٠٠٥ ــ الأنبـا بفنوتيوس مطران سمالوط مسئولية التصعيد في سمالوط وقالت، إنه في عهـد تـأجج الصـراع الطـائفي بسمالوط وزاد عدد المناطق التي شهدت توتر إلى ٣٦ منطقة واتهمته بأنه مرتبط ارتباطاً وثيقـاً بالـدوائر الأمريكية وأقباط المهجر، وجاء في عناوين التقرير الذي نُشر في الجريدة، "سلسلة واحدة تبدأ من سمالوط وتنتهي في أمريكا" و"للمصلحة من إحياء الفتنة بين المسلمين والمسـيحيين في المنيـا" "الأنبـا بفنوتيـوس الأمريكي وحقيقة دوره في تصعيد الأحداث"

محافظ المنيا يكتفي ويؤكد وافقنا على بناء ٤٧٤ كنيسة:

٢) مناشدة

يونيو ٢٠٠٤ اقباط ملوي يناشدون المسئولين بإعادة فتح الكنيسة الوحيدة التي ترعى ١٥ ألف مسيحي بملوي والمغلقة منذ ١٨ عاماً (مارس ١٩٨٦).

٣) طلب:

نوفمبر ٢٠٠٤ طلب ٥ آلاف مسيحي في قرية منقطين بسمالوط بناء كنيسـة في قريتـهم لأنهـم يصلون على موتاهم ويقيمون أفراحهم في الشوارع ويسمح لهم بافتتاح مقر جمعيـة مشـهّرة ولكنـهم يتعرضون لمضايقات. كما طلب ٥ آلاف مسيحي آخرين من شعب أبرشية كنيسة القـديس أنطونيـوس القبطية في قرية منكاتين مركز سمالوط محافظة المنيا من زير الداخلية التصريح باسـتئناف العمـل في بنـاء

كنيستهم والذي توقف منذ عام ١٩٧٨ ويضطرون لإجراء شعائرهم الدينية بما في ذلك المعمودية وحفلات الزواج والجنازات في الشارع.

٤) قتيل:

آخر ديسمبر ٢٠٠٤ مصادمات بين الأقباط والمسلمين في قرية دمشا وهاشم في المنيا بسبب شائعات انتشرت عن اعتزام اثنين من المسيحيين بناء منزل على قطعة أرض مملوكة لهما في القرية تمهيداً لتحويله إلى كنيسة بعد ذلك دون إذن من السلطات وقد أسفرت المصادمات عن وفاة شاب مسلم.

٥) استغاثة:

نوفمبر ٢٠٠٤ استغاثت اسرة مدرسة راهبات نوتر دام الجديدة الخاصة بدمياط بالمحافظ بسبب المحاولات المتكررة لهدم سور المدرسة المقام على الحديقة الخلفية رغم أخذ موافقة وزير الزراعة على بناء السور.

٦) تعيينات:

ـ لم يتم تعيين أي قبطي في الحركة الدبلوماسية في يناير ٢٠٠٤ في المناصب الدبلوماسية المختلفة كسفراء أو وزراء مفوضين كما لم يمنح أي منصب لمصري مسيحي ضمن ٦٠ وظيفة تم تعيينها ١٧ ترقية بدرجة سفير مفوض و٤٠ بدرجة سفير و ٣ بدرجة وزير مفوض.

ـ لم يحصل الطلبة الأقباط في كلية الطب البشري في سوهاج على النتائج المتوقعة في امتحانات فبراير ٢٠٠٤ وتكرر ذلك سنوياً منذ إنشاء الكلية عام ١٩٩٥.

٧) اعتقال طلبة:

قامت شرطة نوبيع يوم الاثنين ٢٦ يناير ٢٠٠٤ بالقبض على أربعة شباب أقباط تتراوح أعمارهم فيما بين ١٩-٢٠ عاماً كانوا في رحلة ترفيهية بمحافظة جنوب سيناء وذلك بتهمة حيازة كتب مسيحية وأناجيل وشرائط ترانيم. ثم أفرج عنهم بعد ذلك، وبعد أن قضوا حوالي شهرين في الحبس.

٨) رهينة مصري:

في يونيو ٢٠٠٤ خُطف القبطي فيكتور توفيق جرجس ٣٥ عاماً في العراق وقد ناشد أقاربه في قرية شوشة بقنا الخاطفين بإطلاق صراحه وقد حدث ذلك بالفعل بعد أسبوعين من اختطافه.

٩) سجن:

قام وعاظ مسيحيون بتقديم عظة روحية للسجناء المسيحيين لبث القيم الدينية الروحية كما تقرر توقف تشغيل المسجونين المسيحيين عن أي عمل في خلال اليوم إلا ما كان متعلقاً بالإغاثة الإغاثة.

١٠) مؤتمر:

عقد في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ المؤتمر الدولي الأول (أقباط مصر أقلية تحت الحصار) بفندق ماريوت بزيوريخ سويسرا، واستمر عدة أيام بدعوة من التضامن المسيحي الدولي، واتحاد الدفاع عن حقوق الإنسان بالتعاون مع حملة اليوبيل، وذلك لمناقشة هموم الأقباط في مصر.

مـــلـــحـــوظـــة:

الأخبار السابقة من دفتر الأحوال تم تجميعهـــا مـــن مصـــادر صـــحفية ومواقـــع إلكترونيـــة وجهات غير رسمية.

هموم الأقباط بين ليماسول وزيوريخ

ناقش مؤتمر أقباط مصر "أقلية تحت الحصار" والذي استمر من ٢٣-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤ على مدى أربع جلسات بعض مشاكل الأقباط وعلى سبيل المثال فقد قدم أ. يوسف سيدهم رئيس تحريـــر صـــحيفة "وطني" ورقة عن وطني تخدم رسالتها منذ ٤٦ سنة، وطرح عادل الجندي ورقة بعنوان نحو إعادة حقـــوق المواطنة الكاملة لأقباط مصر، كما قدم العفيف الأخضر ورقة عنوانها امنحوا حقوق المرأة والأقليـــات في الدول العربية والإسلامية، وقد لاقى المؤتمر هجوماً عنيفاً من الصحافة المصرية خاصة جريدة أخبار اليـــوم والتي أكدت تبرأ أقباط مصر من هذا المؤتمر لأنه يصنفهم كأقلية ويأتي هذا المؤتمر بعد عشر سنوات مـــن عقد مركز ابن خلدون لأول مؤتمر عن الأقيات في تاريخ مصر وذلك في ليماسول بقبرص في الفترة مـــن ١٢-١٥ مايو ١٩٩٤ وقد فضل ابن خلدون عقده في خارج مصر ليماسول بقـــبرص بعـــد أن وجـــد معارضة شديدة من مثقفين على رأسهم الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وكان وجه الاعتـــراض علـــى مفهوم الأقلية وجدوى مناقشة همومهم ـــ وكان هذا المصطلح غريباً في هذا الوقت ـــ وأيضاً مدى إنطباق وصف أقلية على الأقباط وتوالت الخطب والمقالات والمزايدات التي أكدت أن أقبـــاط مصـــر مواطنـــون متساون في الحقوق والواجبات.

وبعد عشر سنوات من عقد مؤتمر ليماسول والذي كان بعنوان "إعلان الأمم المتحدة لحقـــوق الأقليات وشعوب الوطن العربي و الشرق الأوسط" أعيد طرح مشاكل الأقباط بقـــوة ولكـــن بعـــد ان تفاقمت المشاكل ووصلت إلى حد المصادمات. وكالعادة شن مفكرين وكتاب ومنهم بعض الأقباط هجوماً على مؤتمر زيوريخ مثلما حدث مع مؤتمر ابن خلدون في ليماسول وقالوا إن مؤتمر الأقباط بسويســـرا لا يختلف عن المؤتمرات التي سبقته والتي تستهدف استخدام ورقة الأقباط ذريعة لتدخل جهـــات أجنبيـــة في الشأن المصري وآخرها مؤتمر عقد في كندا يومي ٦، ١٥ يونيو ٢٠٠٤.. استجدى منظموه الدعم لإنشاء محطات فضائية قبطية توجه للمنطقة العربية.. وطالبوا بإلغاء خانة الديانة من جميع الأوراق

خامساً : بحب السيما".. وإثارة المشاعر القبطية

رغم رفض محكمة القضاء الإداري الدعوى الخاصة بوقف عرض فيلم "بحب السيما" بعـــد سلســـله طويلة من الأحكام المستعجلة والمستأنفة لم يؤدى إلى إعادة عرض فيلم "بحب السيما " ربما لأن الوقـــت لم يكن مناسب لإعادة عرضه أو هناك أسباباً فنية أو سياسية لم يكشف عنها:

وفيلم بحب السيما أحدث ضجة عند عرضه في صيف ٢٠٠٤ في مصر والبلاد العربية وآثار مشاعر العديد من الأقباط، فقد نظر الكثيرين إلى الفيلم على اعتباره عملا دينيا ولـــيس إبـــداعا فنيـــا، وآثـــار

حساسيات "قبطية" بسبب ما يعرف عن كثير من الأقباط بانهم ذو تقاليد محافظة،وهذا ربما السبب في ردود الفعل القوية المؤيدة والمعارضة لعرض الفيلم رغم عرض أفلاما كثيرة تصور عائلات مسلمة بها بعض الأفراد المنحرفين والمجرمين بل وهناك أفلاماً أخري "شديدة الجرأة" وكذلك أفلاما تعرض التطرف الإسلامي.

ولكن يبدو أن صدمة الفيلم والذى اقتحم للمرة الأولى خصوصيات عائلة قبطية "المستورة دائماً" وكشف "عورات اجتماعية" أمام "الآخر" أي المسلمين.. فى الوقت الذي يعاني فيه المسيحيين من العديد من المشاكل الكبيرة (دينية واجتماعية وسياسية) ولديهم مطالب عديدة مؤجلة، وقد جاء عرض الفيلم بهذا الشكل – فى نظر البعض – ليسكب البترين على النار ويزيد الجروح "اشتعالاً" وألماً.

ويصور الفيلم الذي رفع من دور العرض في منتصف شهر يونيو ٢٠٠٤ – وإلى الآن يناير ٢٠٠٥– والذي بدأ بتوجيه شكر خاص لقساوسة الكنيسة المصرية– قصة حياة أسرة قبطية في حي (شبرا) شمال القاهرة، حيث الأب المتزمت دينيا الذي يصلي يومياً في حجرته أمام صورة لشبيه السيد المسيح لخوفه من الذهاب إلى جهنم، ويرفض ذهاب أبنه الصغير للسينما أو مشاهدة التلفزيون لأنهما "حرام" وبهما كفر ومعصية. ويفاجأ الأب في الفيلم بأن أسرته وأقاربه لا يستمعون إلى نصائحه ويفعلون هذه "المحرمات". فيبدأ في الأنحراف وشرب الخمر، غير انه يعود لنبذ حياة التطرف ويتجه للاعتدال في النهاية ويدخل السينما مع أبنه.

ويصور الفيلم تفاصيل دقيقة عن حياة أقباط مصر ومعتقداتهم، وخلافاتهم إلى حد تصوير مشاجرتين حاميتين وعراك حاد داخل الكنيسة في مناسبتين مختلفتين (زواج ووفاة) بين أسرتين، ولكنه رغم ذلك يتضمن لقطات شبه عارية فجة لبطلتي الفيلم (ليلى علوى ومنة شلبي) سمحت بها الرقابة المصرية بحجة عرض الفيلم تحت بند "للكبار فقط"!.

وقد أثار الفيلم غضبا قبطيا عارما، وتصدرت الكنيسة كالعادة المعارضة القبطية للفيلم، وتقدم أربعون من كبار القساوسة، يوم ٢٠٠٤/٧/٥، بمذكرة احتجاج للنائب العام، وطلبوا وقف عرض الفيلم واتخاذ الإجراءات بالإضافة إلى القانونية ضد المنتج والمؤلف – قبطيان–، وتضمنت مذكرة قدمها القساوسة إلى النائب العام اعتراضات على مشاهد في الفيلم تتضمن "ازدراء للعقيدة" مشيرة إلى الفيلم " يصور مشاجرات ومناظر فاضحة داخل إحدى الكنائس واعتداء على رجل دين مسيحي بالحذاء وهو ما يمثل إساءة إلى أقباط مصر"، وأكدت المذكرة أن القساوسة " لا يمانعون من تصوير الأقباط في الأعمال الدرامية ولكن الاعتراض على استخدام نصوص مقدسة داخل الفيلم والتهكم على بعض المعتقدات الدينية، ورغم أن بعض الاعتراضات المسيحية على الفيلم عزت غضبها إلى ما اعتبرته "مساسا بعقيدتها الدينية"، إلا أن التصريحات التى أدلى بها القساوسة لوسائل الإعلام من جهة، وبعض الحقائق التي تكشفت بطبيعة الحال في سياق هذا الجدل الساخن حول الفيلم من جهة أخري، بينت أبعاداً أخري للقضية.

فهي من جهة أفصحت عن احتفالات حادة داخل بنية الجماعة المسيحية ذاتها، والتى تتكون من ٨٠ طائفة، بحسب موسوعة النصاري والنصرانية والتنصير في مصر، إذ أعتبر بعض القساوسة الفيلم حملة

تشهير من طائف مسيحية "تمثل الأقلية داخل الجماعة المسيحية" ضد طائفة أخري تمثل التيـــار الأساســـي القبطي في مصر، إذ لفت القساوسة إلى أن المنتج والمخرج قبطيان، ولكنهما من الأقباط الإنجليين في حين أن غالبية الأقباط المصريين من طائفة الأرثوذكس، فيما أظهرت الاعتراضات وبطرف خفـــي، اتهامـــات التكفير المتبادلة بين الطوائف المسيحية المختلفة، عندما أشار القساوسة المحتجون إلى أن الفيلم يروى قصـــة زواج بين رجل أرثوذكسي "الزوج المتزمت في الفيلم "، وإمرأة بروتستانية "الزوجة المتحررة في الفـــيلم" وهو زواج لا تجيزه الكنيسة للاختلاف بين الطائفتين عقديا. فيما اعتبر في الوقت ذاته، استخداما رمزيـــا، للدلالة على "الانغلاق الأرثوذكسي" مقابل "الانفتاح البروتستانتي". ومن جهة أخري أعاد الفيلم الجدال الطائفي لبعض القيادات الدينية المسيحية ضد الأكثيربة المسلمة، إذا طالب عدد مـــن قيـــادات الكنيســـة الأرثوذكسية المصرية بـــ "العدل" و "المساواة" في شرح عقيدة المسلمين والمسيحيين في الأفـــلام المصـــرية بحيث يتم إظهار التطرف الإسلامي داخل الأسرة المسلمة كما هو الحال داخل الأسرة المسيحية، رغـــم أن التطرف بين بعض المسلمين عالجته بالفعل عشرات الأفلام والمسلسلات المصرية وبصورة أكثر نقدا. وقال الأنبا "بسنتي" أسقف حلوان والمعصرة لمجلة "المصور" المصرية يوم ١١ يونيو ٢٠٠٤ : إنه لا مـــانع مـــن تقديم الشخصية المسيحية في السينما المصرية " ما دام الناتج النهائي للشخصية ليس منحازا ضد الأقبـــاط أو يلحق بهم ظلما وتشويها". من جانبه قال الأنبا يوحنا قلته نائب بطريرك الأقباط : إنه يجب أن تكـــون حرية التعبير بالفن "مشمولة بالعدل والمساواة.. فإذا كان هناك عمل فني يصور أسرة مسيحية متطرفة فـــن المهم أن نظهر التطرف في الجانب المسلم أيضا".

غير أن ما أثار غضب الكنيسة أكثر،ـــ هو أن الفيلم كسر طوق الاحتكار الذي تمارســـه الكنيســـة سرا وعلانية على مجمل النشاط القبطي في مصر، في إطار التساهل الرسمي إزاء رغبتها في التحول إلى قـــوة موازية لقوة الدولة، خاصة فيما يتعلق بإدارة شؤون الأقباط، حيث كشف الجدل المحتدم حول الفيلم، ما لم يكن يعلمه الرأى العام المصري قبل هذه الضجة، حيث أشارت إحصائية مصرية نشرتها مجلة "المصـــور" في عددها الصادر ٢٨ مايو ٢٠٠٤٧ إلى أن عدد الأفلام المسيحية التى تنتجها الكنائس وتعرض داخلـــها أو على القنوات المسيحية الفضائية بين أقباط المهجر ولا تعرض على الجمهور العادي في مصـــر بلـــغ ١٧٥ فيلما خلال الـــ ١٧ عاما الماضية بواقع ١٠ أفلام سنويا تقريبا، وهو عدد يفوق الأفلام الـــتى تنتجهـــا استوديوهات السينما المصرية تقل كثيرا عن عشرة أفلام. وأن هذه الأفلام ذات طابع " تبشيري" تســـوق عبر الكنائس والقنوات الفضائية التبشرية المسيحية مصل "سات –٧ "والحياة" و"ميريكال" أو المعجـــزة، وكلها تدور ول قصص الأنبياء والقديسين وتظهر المجتمع المسيحي كمجتمع ملائكي معصوم من الـــزلات والخطأ.

ولعل المفاجأة التى كانت لا تلفت أنتباه أحد قبل ذلك، هى أن الكنائس المصـــرية تقـــوم بتنظـــيم مهرجانات للفيلم المصري تحت أسماء مسيحية مثل "مهرجان المركز الكـــاثوليكي" ومهرجـــان "الأفـــلام المسيحية الأرثوذكسية" الذي نظمته مؤخرا جمعية "نداء الأجراس" وعرض فيه ١٩ فيلما قبطياً وبعضها –

مثل المركز الكاثوليكي – يضاهي مهرجانات الأفلام المختلفة ويقدم جوائز لأفضل الأفلام وأفضل الممثلين.

(معارك قضائية)

وخلال عرض الفيلم توجه ٤٠ من رجال الدين الأقباط ورجال القانون المسيحيين والمسلمين في أول يونيو ٢٠٠٤ إلى النائب العام المصري وسلموه مذكرتين تطالبان بوقف عرض فيلم "بحب السيما" للمخرج أسامة فوزى لأنهم يعتبرونه مسيئاً للأقباط.

وقال راعي الكنيسة المعلقة في القاهرة القمص مرقص عزيز انه قدم مع ١٤ كاهنا وقسيسا مسيحيا مذكرة لرفع دعوة مستعجلة بوقف عرض فيلم "بحب السيما"

ومشيراً إلى المذكرة تضمنت ١٥ بنداً تدور حول الازدراء بالعقيدة المسيحية وإهانة المقدسات وخاصة بيت الله ودور العبادة استنادا إلى المشاهدة التى تضمنها الفيلم.

وأضاف ومن أبرز هذه المشاهد التى تضمنها الفيلم هى عبارات على لسان بطلة الفيلم (ليلى علوى) تتضمن سخرية واستهجانا لتعاليم الدين المسيحي فيما يتعلق بالصوم، وربط الفيلم بين الصوم وبين الانحلال الخلقي إذ جعله نظاما متزمتا ومقيتا يؤدى بالزوجة إلى الخيانة الزوجية وذلك في أشارة إلى مشهد تشكو فيه بطلة الفيلم من امتناع زوجها عن معاشرتها بسبب التزامه بالصوم وذلك لتبرير خيانتها لزوجها بعد ذلك.

وقال أن الفيلم تضمن كذلك أساءة للسيد المسيح "حسب قوله" إذ يظهر فيه طفل واقفا أمام صورة للمسيح ويخاطبة بالعامية المصرية محتجا على أرادته قائلا "أنت ما عندكش غير جنة ونار" كما يتضمن الفيلم إساءة وتحقيرا للكنيسة كمكان للعبادة من خلال مشاهد في الفيلم تدور داخل الكنيسة من بينها مشهد شاب وفتاة يتبادلان القبلات ومشهد أخر لطفل يتبول من برج الكنيسة على الجالسين فيها ومشاهدة مشاجرتان داخل الكنيسة (وقد قام راعى الكنيسة المعلقة برفع دعوى بناء على تلك المذكرة ولكنها رفضت بعد ذلك).

وقال المستشار نجيب جبرائيل و ٢٥ من زملائه من رجال القانون والمسيحيين والمسلمين تقدموا بمذكرة قانونية للنائب العام حملت مخالفة الفيلم لمواد في الدستور المصري ومادة في قانون العقوبات تتطرق إلى حرية العقيدة وعدم الازدراء بالأديان إلى جانب تحميل الفيلم مسئولية العمل على وضع شرخ بين المسلمين والمسيحيين.

وأكد النائب العام وافق على المذكرة وقام بانتداب أحد المستشارين للتحقيق في الموضوع وأشار إلى أن المشاركين في رفع الدعوى طالبوا بتقديم المنتج والمخرج وكاتب السيناريو والممثلين إلى المحكمة الجنائية على أساس أزدراء الدين المسيحي وبإعتبار أن ما تم ضد الأخلاق وضد النسيج الوطني في مصر ومخالف للدستور.

وقال راعي كنيسة العذراء في القاهرة أب أنطونيوس إن الفيلم يمثل تعديا على العقيدة الأرثوذكسية لعرضه حالة زواج أرثوذكسية من بروستانتية رغم أنه شيء مرفوض.

وأكد المحامون ورجال الدين أنهم يقيمون هذه الدعوى بمبادرة شخصية منهم وليس باسم الكنيسة القبطية الارثوذكسية التي لم يصدر عنها أى تعليق رسمى على الفيلم رغم أنه أثار استياء ملحوظا في أوساط الأقباط المصريين الذين اعتبروا أنه يقدم صورة مشوهه لهم. وقال المخرج اسامة فوزى تعليقا على رفع الدعوى أن الدعوى القضائية التى تطالب بوقف عرض الفيلم بحجة أساءته الى الأقباط، تعتمد على رؤيا منقوصة وأن الفيلم لا يتطرق إلى الطائفة القبطية بل يعالج حالة شخصية متزمتة.

وقال "أنا لم أصنع فيلما دعائيا مع الأقباط أو ضد الأقباط إنما اتطرق إلى حالة إنسانية نستطيع أن نجد مثلها فى أى ديانة، في الإسلام أو الهندوسية أشار مخرج الفيلم أن عرض "بحب السيما" هو مرادف لـــ "بحب الحرية".

وقال الناقد السينمائي طارق الشناوى ان تناول موضوع التعايش بين عائلات مسلمية وأخري قبطية تأخر كثيرا على مستوى الدرامة وحتى الأدب.

وقد رفضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الدعوى التى رفعها من المحامى نجيب جبرائيل وعدد من القساوسة لوقف عرض "بحب السيما" مشيرة إلى أنها غير مختصة بهذا النوع من الدعاوى.

وقد أبدت محكمة القضاء الإداري بعد ذلك في حكم شبه نهائي منع عرض الفيلم وان كان لم يعرض في نهاية ٢٠٠٤.

وجاء في حيثيات حكم محكمة الأمور المستعجلة... كما قال القاضي نادر عليوه الذي رأس جلسة النطق بالحكم "إن اختصاصات القضاء المستعجل لا تمتد لتشمل التعمق في أخذ الحق وإن ما ساقه مقيمو الدعوى يتمثل في إنطباعات شخصية من مشاهدين من دون ان تكون هناك عبارات مباشرة تفيد بإزدراء الديانة المسيحية.

(نجاح خارجي)

وفي المقابلة تكونت جماعة للدفاع عن الفيلم تحت أسم أسرة التضامن مع فيلم "بحب السيما" تضمنت العديد من الشخصيات الفنية وأعضاء من منظمات حقوق الإنسان ومحامين وواظبت على حضور جلسات المحكمة مع أبطال الفيلم بالإضافة إلى ممثلي منظمات عديدة لحقوق الانسان.

وقد لاقي الفيلم نجاحات عديدة عند عرضه في الخارج وفي بعض الدول العربية خاصة تونس وذلك في مهرجان قرطاج السينمائي الذي عقد في العاصمة التونسية أوائل أكتوبر ٢٠٠٤.

وقد طالب المشاركون في ندوة " من أجل حرية الفكر والإبداع "بحب السيما" هل أضحت المؤسسة الدينية في مصر جهة رقابية " والتى عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.. بفك الاشتباك بين الفن والدين بالشكل الذي يحافظ على قدسية الدين وفي نفس الوقت يضمن حرية الفكر والتعبير والإبداع للأفراد.

ورفض المثقفون والنقاد السينمائيون ورجال الدين المشاركون في النـــدوة – عقـــدت في منتصـــف أغسطس ٢٠٠٤ – قيام المؤسسة الدينية سواء كانت ممثلة في الأزهر أو الكنيسة بالرقابة على الأعمـــال الفنية المعتمدة على الخيال والإبداع.

وأضافوا أن الفيلم كشف عن العديد من الجوانب المسكوت عنها في المجتمع المصري.

وقد نشرت الصحف المختلفة العديد من المقالات والدراسات في الداخل والخارج تعليقـــا علـــى الجدل الدائر حول "بحب السيما".

وقال الصحفي والباحث سامح فوزى " الذي نستطيع أن نستخلصه من أزمة فيلم "بحب السيما" أنه لا خلاص للمجتمع المصري من الحالة الملتبسة التى يعيشها إلا بالمضي قدما على الطريق إنشاء دولة مدينة علمانية على أساس من المواطنة الكاملة والتعددية.

وأضاف فوزى أنه " في دولة مدنية تعددية.. سيكون الفن هو مسئولية المبـــدعين ونقـــده مســـئولية الجمهور المتلقي والنقاد... ويكون نقد العمل الفنى من نقاد منتمون الى مدارس نقديه متنوعة.

وأوضح سامح فوزى أن التعددية تعنى حق كل قطاع أو فريق – بما في ذلك المؤسسة الدينيـــة – في التعبير عن رأيه أيا كان... ولا حجر على أحد، ولكن في نفس الوقت لاحق لأحد في مصادره أو الحصـــن على مصادره.

وأكد عمل فنى القس رفعت فكري سعيد راعى الكنيسة الإنجيلية بأرض شريف بشبرا مصر أنـــه لا يجوز لرجال الدين – أى دين – أن يتدخلوا في الفن أو ينصبوا أنفسهم رقباء أوصـــياء علـــى الأعمـــال الفنية... أما وإن كان هناك لابد من دعاوى قضائية.. فليرفعوا دعاوى ضد المسلسلات التى تقـــدم لنـــا تاريخ مزيف عن مصر.. وليرفعوا دعاوى لإلغاء كافة القوانين البالية التى لا تزال سائدة والـــتى تكـــدس التمييز وعدم المساواة ين المواطنين والتى تنتهك حقوق الإنسان ولا سيما حرية العبادة. أمـــا وأن يرفعـــوا دعوى ضد فيلم "بحب السيما" فهذه هى..... بعينها!

وقد ألمحت مقالات عديدة إلى أن المشكلة الأكبر من "بحب السيما" هى البحث بجديـــة في مســـائل الأحوال الشخصية عند الأقباط خاصة مشاكل الطلاق التى تريد حلا وكذلك إعادة ترتيـــب العلاقـــات الاجتماعية خاصة الأسرية دون المساس بالمعتقدات الدينية المسيحية لإحتواء الكثير من المشاكل المسكوت عنها خاصة عملية تغيير الملة أو الطائفة من أجل الطلاق والزواج مرة ولعل قضية وفاء قسطنطين المهندسة الزراعية وما أثير حولها... بالإضافة إلى رحلات هروب أو اختطاف أو اغتصاب أو الزواج من مســـلمين برضا و بدون يدل على أهمية فتح ملف الأحوال الشخصية عند الأقباط حـــتى لا تكـــون هنـــاك وفـــاء قسطنطين جديدة وتنتج مشكلة قد تكون أثارها أكبر و أكبر.

عظات من واقعة وفاء قسطنطين
الكاتدرائية تحولت إلى" هايدبارك"

ملف وفاء قسطنطين لم يغلق حتى الآن رغم عودة المهندسة الزراعية إلى أسرتها ولكنيستها وحياتها الطبيعية وهدوء الأوضاع التى صاحب إجراءات إشهارها الإسلام تم عودتها إلى دينها. (وقد أدى تدخل الرئيس مبارك بعد إعتكاف البابا شنودة وغليان الشارع القبطي خاصة الشباب في ساحة الكاتدرائية بالعباسية إلى أحتواء الموقف تماما، وإن بقيت الأحلام المؤجلة للأقباط إلى عام جديد، ولا أحد يعلم متى سيتحقق على الأقل جزء منها لأنها ليست مطالب من أجل "لى الذراع" ومحاولة فرض سيطرة أقلية على أغلبية أو الصيد في الماء العكر وإستغلال الإحداث الجارية في المنطقة وزيادة الضغوط الخارجية على الحكومات العربية من أجل الإصلاحات السياسية المشروعة، – وبالتالي إستقواء الأقباط بأمريكا – كما يقول البعض ولكنها مطالب معقولة يمكن أن تحل في إطار حوار وطني داخلي.

وأهم " العظات التى يمكن أن نستخلصها من واقعة،أو قضية وفاء قسطنطين هي:

١- سرعة فتح ملف الأقباط على مستوى الحكومة ومحاولة إزالة الاحتقان القبطي خاصة إن واقعة وفاء قسطنطين أثبتت أن مطالب الأقباط المسكوت عنها قد تمثل مشكلة أمنية أكبر بكثير من التى حدثت وهذا ضد استقرار الوطن.

٢- عدم وجود حوار جاد بين قيادة الكنيسة والحكومة وكأن الأمر مقتصر على المجاملات المتبادلة في المناسبات المختلفة، والدليل أن قضية "قسطنطين" قد وصلت لأعلى المستويات في الدولة – بالمصادفة– وذلك أثناء وجود محتجون من أبو المطامير – بلد وفاء قسطنطين– داخل الكاتدرائية والذين كانوا يطالبون بعودة وفاء إلى أسرتها، وتزامن ذلك وجود " أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية، ود. مصطفي الفقي سكرتير الرئيس للمعلومات، ضمن المشيعين لجنازة الصحفى الراحل الاستاذ سعيد سنبل وقد وصلت إلى اسماع (الباز والفقى) " الهتاف الشهير لشباب الأقباط " يا مبارك يا طيار قلب الأقباط مولع نار".

٣- غياب مؤسسات المجتمع المدني خاصة الأحزاب والنقابات عن الأحداث ولا سيما بعد تعامل الأمن مع المحتجين في الكاتدرائية بعنف "متبادل"،بل أن منظمات حقوق الإنسان إكتفت بإصدار بيانات، ولم يكن هناك وجود للمجلس القومي لحقوق الإنسان وكأن ما حدث ليس من اختصاصه.

٤- تحولت الكاتدرائية في العباسية إلى ساحة سياسية لشباب الأقباط – مثلما حدث في قضية جريدة النبأ والراهب المشلوح– وتحول فناء الكاتدرائية إلى (حديقة هايدبارك) وهذا يعكس عدم انخراط الأقباط في الأحزاب أو عدم جذب الأحزاب للأقباط وعدم انخراطهم فى العمل العام للنقابات وباقي مؤسسات المجمع المدني، وبالتالي لم يجد الأقباط متنفساً للتعبير عن آرائهم سوى الكاتدرائية والشكوى إلى البابا شنودة وباقي القيادات الدينية.

٥- كان هناك رد فعل قوى للبابا شنودة من الأحداث مما أدى إلى سرعة احتواء الغضب وتجلى ذلك في إنسحابه إحتجاجا إلى دير وادى النطرون – وهذا أغضب البعض الذي كان يطالب ببقائه في موقعه لتصريف الأمور–، وأيضا طلبه تدخل أعلى السلطات في الدولة لحل المشكلة قبل تفاقمها وهذا ما حدث وتجلى ذلك في الأفراج عن جميع المعتقلين في قضية وفاء قسطنطين.

وقد إتهم البعض من المسلمين البابا شنودة إنه نجح في الضغط على الدولة بإنسحابة إلى وادى النطرون، وطالبوا تفتيش الدير بحجة أنه به قبطيات مختطفات كاد يشهرن إسلامهن، وأنه يمثل" دولة داخل الدولة".

٦- تجلى رد فعل البابا شنودة أيضا في التصريحات القوية التى أدلى بها في بعض الصحف – داخل مصر – ردا على حملات صحفية متعددة ومجادلات بين الطرفين – الأقباط والمسلمين – فقد أدلى بحوارات على على صفحات جرائد مصرية حزبية ومستقلة وتحدث مباشرة عن قضية وفاء، وهذا يعد ظاهرة صحيحة لأن رغم ما نشر من موضوعات ساخنة من الطرفين فلم تقع فتنة طائفية كما كان ينبه البعض من ذلك، وبالتالى؛وبسبب تلك الحجج ؛يتم تقيد الصحافة وحرية الفكر" بحجة" الحفاظ على أمن الوطن وعنصريه ووئد الطائفية.

فقد أكدت بعض الصحف إن هناك حملات تنصير لمسلمات ولا يتم الكشف عنها – الأسبوع – وقالت أخري – صوت الأمة – إن الأقباط يملكون نصف ثروة مصر.. فأين الاضطهاد ؟. ونوهت إلى أن هناك مشاكل عددية تعانى منها المرأة القبطية بسبب التطبيق المتزمت للمسيحية في مسائل الأحوال الشخصية .

وكان رد البابا شنودة في حواره مع جريدة الوفد – ٦ يناير ٢٠٠٥ – إنه" لم يتم إكراه وفاء قسطنطين على العودة إلى المسيحية "... "ولسنا دولة داخل الدولة" والكنيسة أم تهتم بأبنائها" "وصلابة مصر من الداخل لا تسمح لأى عنصر خارجي أن يفتتها".

وقال البابا شنودة في حواره مع جريدة الأسبوع "أوائل يناير ٢٠٠٤ "لم نتعمد الإثارة أو التحريض في الكاتدرائية" "الرئيس مبارك كان متعاونا في حل الأزمة" "الذين أطلقوا سراحهم إعتقلوا بلا سبب" " أمور الزواج والطلاق هى تعاليم الإنجيل " "الكنيسة ليست دولة داخل الدولة"

ورد فعل البابا شنوده حول الأحداث – بعد صمت – كان مناسبا، ولكن الدولة لم توضح من جانبها الحقائق الا عن طريق النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد والذي أوضح حقيقة ما حدث في واقعة وفاء قسطنطين ومواضيع أخري بشكل قانونى ورسمى.

وإن كان النائب العام غير مخول في هذا الأمر مثل مسئولين آخرين، وهذا يدل على استمرار الصمت الحكومى تجاه الأقباط لأسباب لا نعرفها.

(بيان للنائب العام)

البعض شكك في قرار إفراج النائب العام المستشار حسين عبدالواحد عن شباب الأقباط الذين احتجوا أمام الكاتدرائية على هامش "قضية" وفاء قسطنطين.. مؤكدين أن وراء ذلك قراراً سياسياً وليس قضائياً وإن ضغوطاً ما قد حدثت.. وأيضاً هناك من أكد أن حادثة وفاة القس إبراهيم معوض وإصابة الضباط أحمد كيلانى بكسور بعد وقوع السيارة التى كانت تقلهما في ترعة الصفصافة بالمنيا والتي صورت على أنها حادثة متعمدة..وعلى غير العادة فقد أوضح النائب العام في حديث لجريدة صوت الأمة ٢٠٠٥/١/١٠ كل الحقائق.

فقد قال: "كان الوقت ليلاً.. ووقع الحادث في طريق صعب وبالطبع الضابط أخطأ لأنه قام بقيادة السيارة وهي ليست مسئوليته ولكن.. كان التبرير بعد أن أصيب بكسور إن القس وهو رجل دين ولا يجوز له كضابط من باب اللياقة والتقدير والاحترام أن يجلس بجوار السائق – الضابط – ويتركه – القس – في الخلف.. فقام بقيادة السيارة ليجلس القس إلى جواره في الكبينة.. وحدث ما حدث.. وهنا أتساءل: أين أعضاء مجلسي الشعب والشوري؟ أين المؤسسات المدنية؟ إن مثل هذه الأمور يجب توضيحها بين أصحابها وناسها.. ولو جاءت لي – كنائب عام – فأنا لا أفرق بين مصري ومصري.. أنا أتكلم عن مصريين.. يبقوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لا فرق.. القانون يحمي الكل ويساوي بينهم.. نحن لا نزال نحمي معابد اليهود رغم ندرتها في بلادنا.. لا أحد يكفل حرية الأديان كما نكفلها في مصر.. ولكن من الذي يخرج ليقول ذلك؟، ليس هذا دور الحكومة ولا دور النيابة.. النيابة غير ملزمة بتفسير ما يجري من أحداث اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية هذا دور مؤسسات يجب أن تعي مسئوليتها بعيداً عن الشكليات والمظاهرات.. هي مؤسسات مدنية موجودة ولابد أن تثبت وجودها فيما يجري!!

"ويجب أن نتعامل مع بعضنا البعض – كما يقول النائب العام – على أننا نسيج واحد.. يقولون أقباط مصر.. مفيش حاجة أسمها أقباط مصر.. فيه مصريون فقط على اختلاف ديانتهم.. لا نقول وحدة وطنية.. هذا تعبير يوجد مشكلة ويكرسها ولا يحلها.. يقولون تمييزاً في الوظائف.. أنا لا أعترف بذلك.. هناك شخصيات جليلة وأساتذة وزملاء لنا من الأقباط يشغلون مناصب قيادية ونسبة الذين يدخلون النيابة من الأقباط أو يتولون وظائف قضائية لعدد المتقدمين منهم أكبر من غيرهم!!

"لنفرض أن هناك ألف شخص تقدموا لوظيفة معاون نيابة.. منهم سبعون مسيحياً.. لو أخذنا خمسة منهم تكون نسبتهم أكبر من نسبة الخمسة والستين إلى الباقي.. وعلى مر السنوات الماضية كانت محكمة استئناف القاهرة من "نصيبهم" – الأقباط – وعدد لا بأس به في المجلس الأعلى للقضاء ورؤساء الاستئناف على مستوى البلاد وفى مجلس قضايا الدولة.. وهذا أمر طبيعي لأن لا أحد منا ينظر إلى الأمور بتلك النظرة الفئوية والطائفية"..

"إنني واحد من الناس تربيت في مدرسة أقباط.. تعليمي الأول كان في مدرسة أقباط.. لم أشعر بأي فرق ومن ثم فالمسائل يجب أن تؤخذ في إطار من المواطنة بعيدا عن الطائفية "لا جوه ولا بره لا أقلية ولا أكثرية.. هذه حساسيات يجب أن تلغى". "نعم هناك مشاكل عندنا تقع في الريف يتدخل الكبار لحلها

بمجالس الصلح العرفية التي تفرض الجزاء بمعرفتها.. فلماذا لا تتطوع تلك المجالس بحل قضايا بين المسلمين والمسيحيين؟!!

وحول قضية وفاء قسطنطين قال النائب العام:

"من يوم أن جلست على هذا الكرسي يشهد الله سبحانه وتعالى أن لا أحد أتصل بي في أي قضية أو كيفية التصرف في قضية ما ولا كيف ستنتهي؟ أبداً.. لذلك لقد أساء بي أن ينشر أخيراً في قضية الكاتدرائية أن هناك صفقة جرت بين الحكومة والبابا.. صفقة أية؟ وأين النيابة؟ وما هي الصفقة التي تبرم بين حفنة من المتجمهرين أصابوا رجال الأمن – من رتبة لواء إلى رتبة عسكري – الذين يحمون البلاد؟ بل أكثر من ذلك خربوا الكنيسة من الداخل.. وأبلغ الأسقف عنها.. وحرر محضرا وطلب صورة منه كي يرجع على شركة التأمين".

"فقد نشرت بياناً شرحت فيه كل الملابسات" الواقعة المشكلة ــ كما يقول النائب العام ــ بدأت بشائعة ليس لها أساس.. ولكن الأحداث تداعت وحدث ما حدث.. كان من الممكن بكلمة واحدة أن ينتهي الأمر قبل أن يبدأ.. كلمة واحدة يوجهونها إلى الشباب الغاضب وينتهي كل شئ.. وعندما حبسناهم وبدأنا التحقيق معهم لم يتدخل أحد للإفراج عنهم.. صحيح إننا أخرجنا صغار السن والطلبة مراعاة لظروفهم.. ثم تقدمت التحقيقات فأخرجنا مجموعة أخرى.. ثم عندما انتهت التحقيقات أكملنا الإفراج عنهم جميعاً.. لم نراجع أحد.. ولم يراجعنا أحد.. إنه نفس ما أتبعناه في أحداث سمالوط.. وكان المقبوض عليهم مسلمين.. وأفرجنا عن الصغار والطلبة.. ولا يزال هناك آخرون.. القانون واحد ولا يفرق بين أحد".

(واقعة وفاء قسطنطين)

وحول واقعة المهندسة الزراعية وفاء قسطنطين قال النائب العام:

"لقد غادرت – وفاء – بيتها في شارع المركز بأبو المطامير وجاءت إلى القاهرة لتقيم عند ناس معارفها ثم ذهبت إلى القسم (قسم شرطة السلام) في أول ديسمبر ٢٠٠٤.. وفتح المحضر رقم ١٣٧٦٠ إداري عين شمس الذي فتحه بنفسه مأمور القسم العميد أحمد حشاد طلبت إشهار إسلامها وأضافت في المحضر – كما قال المستشار ماهر عبد الواحد – (إنها اقتنعت بالدين الإسلامي منذ حوالي عامين وحفظت العديد من سور القرآن وتواظب على الصلاة والصوم وإنها مقتنعة بما هي مقدمه عليه، وتركت عائلتها بمحض إرادتها)، ثم طلب منها مأمور القسم البطاقة الشخصية.. ولم تكن تحملها ولم تقل في المحضر إنها زوجة قس.. وغادرت القسم وجاءت في اليوم الثاني لتذكر أسمها وأسم زوجها (القس يوسف معوض الكاهن بجمعية حوش عيسى التابعة لمطرانية البحيرة) وقالت إن أبنتها "شيرين" عارفة إنها أسلمت".

"وحسب المحضر – كما قال النائب العام – فإنه جرى إفهامها بضرورة مراجعة المسئولين في الكنيسة الأرثوذكسية لاستكمال شرط عقد جلسات النصح والإرشاد ووافقت على ذلك.

"لكن.. في اليوم التالي – ٢ ديسمبر – كان هناك بلاغ في مركز أبو المطامير من شـقيقها مسـيحه وأبنها مينا تم تحريره بمعرفة الرائد محمد أبوكليه رئيس المباحث بالمركز بأنها اختطفت – كما جاء في البلاغ – واتهم شخص بعينه (رئيسها في هيئة الإصلاح الزراعي محمد علي مرجونه). وبعد ذلك أبلـغ مـأمور قسم السلام الأنبا باخوميوس مطران البحيرة – طلب وفاء بإشهار إسلامها – ثم جرى ما جرى وبالتـالي "وفاء" أمام القانون لم تكمل بقية إجراءات إشهار إسلامها.. لم أشق صدرها.. ولا أعرف ما بينها وبـين ربها.. هي مسيحية قانوناً وتم تسليمها أي (لم تسلم وهي مسلمة للكنيسة أو إكراهها على العودة).

(سـر البـيـان)

"هل تعرف سري البيان الذي أصدرته – والسؤال للنائب العام – في واقعة المهندسة الزراعية؟ أنظر ما نشر على شبكة الإنترنت قبل البيان.. لقد صورت الواقعة على أنهـا خطـف وتسـليم وردة عـن الإسلام.. ولو انتظرت ليوم واحد ولم أوضح الحقيقة كان سيحدث ما لم تحمد عقباه.. مش ممكن نسيب البلد تولع من أجل حفنة ناس قصروا في أداء واجبهم المحتم عليهم.. لأن علينا تنفيـذ القـانون لا شـق الصدور لمعرفة ما في القلوب.. هي أقرت بعدم تغيير ديانتها.. لا أحد يعرف نيتها.. هذا أمر بينها وبين الله".

"إنها قضية مجتمع.. ليست قضية الحكومة وحدها.. المفروض أن تؤدي مؤسسات المجتمـع المـدني دورها هذه وظيفتها وليست وظيفة الحكومة.. لقد وصلنا إلى درجة البلوغ الاجتماعي ولكننا لا نريد أن نصدق ذلك ؟؟.

(انتهى حديث النائب العام) والذي يعتبر أهم شخصية رسمية علقت على بعض الأحداث الهامة الـتي حدثت في مصر وتخص الأقباط في عام ٢٠٠٤ ونستطيع أن نستخلص بعض المؤشرات و "العظات" بـل والدروس المستفادة من حديثه:

١- غياب مؤسسات المجتمع المدني في مصر بشكل كبير عن مجريات الأحداث الهامة وتـرك حـل القضايا الحساسة للأمن كي يتعامل معها.. وهذا يتطلب تقوية دورها لتوضيح الحقائق وتقريـب وجهات النظر وحل المشاكل بعيدا عن الأمن.

٢- غياب المعلومات وانعدام الشفافية وتقصير أجهزة الإعلام في كشف الحقائق بحيادية بعيدا عـن المزايدات والتلون السياسي والعقائدي وعدم نشر الحقائق كاملة بحجة عدم تهييج الـرأي العـام وإشعال الفتن الطائفية.

٣- ضعف أداء الأجهزة والمؤسسات التي تتعامل مع الشباب ولاسيما في ظـل غيـاب الأحـزاب السياسية عن الساحة وعزوف الشباب عن المشاركة فيها.

٤- عدم تواصل الكنيسة مع بقية مؤسسات المجتمع وعدم ثقتها في الأجهزة الرسمية وعدم وجـود حوار مستمر من الطرفين بدليل احتجاج البابا واعتكافه ثم عودته مرة أخرى دون أن تتحرك تلك الأجهزة بشكل مباشر وتفتح دائر ة حوار مع الشخصية الأولى في الكنيسة.

ملحق
متى يستكمل أقباطنا حقوق المواطنة؟

د. سعد الدين إبراهيم

في عام ١٩٧٣ وقع حادث طائفي صغير في بلدة الخانكة بالقليوبية. كان عبارة عن احتجاج بعض المسلمين المتشددين على قيام أقباط من أهل الخانكة بإقامة شعائر دينية في مقر نادي ثقافي قبطي. وهو ما اعتبره هؤلاء المسلمين المتشددين تحايلاً من الأخوة الأقباط لتحويل نادي ثقافي إلى مكان للعبادة دون حصول على موافقة قانونية ببناء أو تحويل النادي إلى كنيسة، فتعرضوا لهم، وحدثت مواجهة أدت إلى إشعال النار في مبنى النادي الثقافي القبطي، وهو ما دفع عدداً كبيراً من الأقباط لتنظيم مسيرة، يقودها قساوسة ورهبان من الإبراشيات المجاورة، احتجاجاً على ما حدث لناديهم الثقافي، الذي كانوا يتعبدون فيه دورياً، لعدم وجود كنائس قريبة من ذلك الموقع في تلك الأيام. ورغم أن الأمر قد تم احتوائه، ولم يترتب عنه قتلى أو جرحى، إلا أنه هزّ المجتمع المصري من أدناه إلى أقصاه. وعقد مجلس الشعب جلسة طارئة لمناقشة ذلك الحدث الطائفي. وشكّل لجنة رفيعة المستوى من أعضائه برئاسة وكيل المجلس آنذاك وهو الدكتور جمال العطيفي لتقصي الحقائق والتوصية بسياسات تكفل عدم تكرار مثل هذا الحدث وجابت اللجنة أرض الخانكة، واستمعت إلى شهادات مئات المواطنين والخبراء ورجال الدين الإسلامي والمسيحي. وانتهت اللجنة في تقريرها إلى مجلس الشعب بعشر وصايا تمس القوانين والقواعد والأعراف التي تنظم بناء الكنائس ودور العبادة ومناهج التعليم والإعلام والثقافة. وكانت في مجملها وجوهرها ترمي إلى تفعيل مواد الدستور التي تنص على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المصريين، بلا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (المادة ٤٠). وكان ضمن ذلك التوصية أن تسري نفس القواعد والإجراءات التي تنظم حقوق بناء المساجد على الكنائس ودور العبادة لغير المسلمين، وتنقية مناهج التعليم وبرامج الإعلام من كل ما يسئ لغير المسلمين من أبناء الوطن المصري الواحد.

ونبّهت لجنة مجلس الشعب، التي أصبحت تُعرف باسم "لجنة العطيفي"، إلى أنه ما لم تؤخذ هذه التوصيات مأخذ الجد، ويتم تنفيذها بواسطة الأجهزة المعنية، فإن أحداثاً طائفية مماثلة كما حدث في الخانكة ستقع مراراً وتكراراً. وعبّرت اللجنة كتابة وأثناء عرضها للتقرير على مجلس الشعب شفاهة عن مخاوفها من تفاقم مثل هذه الأحداث مستقبلاً، إذا تجاهلت الأجهزة المعنية توصيات اللجنة.

ولم تأخذ الأجهزة التنفيذية توصيات "لجنة العطيفي" مأخذ الجد.

وتحقق ما تنبأت به اللجنة. وتفاقمت الأحداث الطائفية.

ووقع منها، مما سجلته الصحافة الرسمية، حوالي سبعين حادثاً، كان آخرها الأحداث التي وقعت في البحيرة وسمالوط وأسيوط، خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤.

وكما توقعت لجنة العطيفي كان كل حادث أشد وطأة وتأزماً من سابقيه.

والشاهد هو أن تكرار تلك الأحداث، وهي بمعدل حادثتين سنوياً، منذ تقرير العطيفي، أصبح يتسم بنفس الطابع: واقعة عادية لأفراد، يكون أحدهما قبطياً والآخر مسلماً، يتطور الخلاف فيها إلى توتر، ثم إلى شجار، وسرعان ما يتدخل فيه آخرون، لا بقصد التوفيق، ولكن انتصاراً لطرف ضد الآخر. وعند هذه اللحظة الحرجة، يكفي أن يتصارع أحدهم بكلمتي مسلم ومسيحي، حتى يشتعل الموقف، ويستنفر كل طرف ما تيسر له من أبناء هذا الدين أو ذاك. ويتحول ما بدأ كخلاف شخصي أو فردي، إلى مواجهة جماعية صراعية، قد لا يعرف المشاركين فيها بعضهم البعض أو حتى كيف بدأت الواقعة. ويزيد الطين بلة عادة التدخل الشديد للأجهزة الأمنية، التي لا يتمتع أفرادها بالمعرفة والحكمة اللازمة لإدارة مثل هذه الأمور بنضج وحساسية. كما أن بعض العاملين في هذه الأجهزة كثيراً ما يخلطون بين دواعي المحافظة على الأمن بسنوح فرصهم لتسوية حسابات قديمة مع واحد أو أكثر من الفرقاء.

إن تكرار هذه الأحداث الطائفية، بوتيرة متسارعة وبأحجام أكبر منذ حادث الخانكة، ورغم تقرير العطيفي عام ١٩٧٢، يعني أن هناك عطباً في تعامل الدولة والمجتمع مع المسألة القبطية، طوال الثلاثين عاماً الماضية، إن لم يكن طوال النصف قرن الأخير كله.

فالدولة تجاهلت توصيات لجنة العطيفي، وسلمت ملف الأقباط لأحد أجهزتها الأمنية، كما لو كان الأقباط يمثلون خطراً أو تهديداً للأمن القومي المصري، أو كما لو كانوا جالية أجنبية، تعيش في مصر، دون أن تشعر بالانتماء لها أو الإخلاص لترابها. وأمعنت الدولة وجهازها الأمني في إنكار وجود مطالب ومظالم ومشكلات خاصة لأقباط مصر. أكثر من ذلك فإن أجهزة الدولة المصرية دأبت على ملاحقة وترويع كل من يحاول فتح حوار علمي ــ ثقافي ــ سياسي حول هذه الأمور ــ حتى لو كانت المحاولة في مقاعد الدراسة، أو مراكز البحوث، أو المنتديات العلمية, أصبحت كلمة "فتنة" تهمة توجهها الأجهزة الرسمية لمن يجرؤ على إثارة هموم الأقباط. فمن يطالع الخطاب الرسمي المصري سيجد أن فحواه هو أنه ليس للأقباط في مصر أي مشكلة. ومن يقول بغير ذلك فهو يقصد بمصر سوءاً، ولا بد أنه مدفوع من قوى خارجية معادية لمصر. وقد مثل هذا الخطاب الرسمي إيزاءاً للأقباط والمسلمين على السواء وكانت النتيجة هي استمرار الأزمة وانفجارها دورياً، وأصبحت تسمى هذه الأزمات إما بأماكنها ــ مثل كفر دميانة، سمالوط، عزبة الأقباط الكشح، أو تعرف بأسماء أطرافها من الأفراد كما في حالة السيدة وفاء قسطنطين، أو راهب دير المحرق بأسيوط.

ومن قوة هذا الإيزاء لمنع الحوار حول المسألة القبطية فقد وصلت العدوى لقطاعات كبيرة في المجتمع ذاته. فنرى صحفيين وشخصيات، كان واجبها أن تقود الحوار، تزايد على الخطاب الرسمي في تجاهل هموم الأقباط، أو في إنكار وجودها تماماً. كما تزايد في اتهام من يحاول أن يتصدى لهذا الأمر بأساليب علمية عقلانية. ولعلّنا نذكر الزوبعة التي آثارها بعض هؤلاء بمناسبة تصدي مركز ابن خلدون لهذه المشكلة بتنظيمه مؤتمراً فكرياً علمياً لدراستها عام ١٩٩٤ والتي قادها في حينه الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل في مقال له نُشر بالأهرام بتاريخ الجمعة ١٩٩٤/٤/٢٢ تحت عنوان "أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الحضارية الإنسانية للشعب المصري". وفيه نفى نفياً مطلقاً أن للأقباط أي

مشكلات بل أن الحديث عن موضوع الأقليات حديث مشبوه، وادعى أن من يحركة مصادر خارجية رصدت لهذا الأمر مائة مليون دولار. طبعاً لم يقدم الأستاذ هيكل دليلاً على ما ادعاه ولكن لأنه يمثل أحد القمم الصحفية منذ عهد عبد الناصر، فقد تبعه عشرات الكتّاب سواء كانوا مرموقين أو يريدوا أن يكونوا مرموقين بإنكار وجود مشكلة للأقليات في العالم العربي.

والطريف في الأمر أن الاستاذ هيكل نفسه بعد عشر سنوات منذ زوبعة الأقليات التي أثارها اعترف في حديث له على قناة الجزيرة القطرية اعترافاً صريحاً مطولاً بأن أكبر مشكلة تواجه مصر والعالم العربي في القرن الحادي والعشرين هي مشكلة الأقليات وأكبر تحدي يواجه مصر والعرب هي مشكلة الأقليات ورغم إقراره بوجود المشكلة إلا أن آخرين ممن اتبعوه قبل ذلك ما زالوا ينكرون وجود المشكلة وكانت التجليات الدرامية لهذا الإنكار في بداية شهر ديسمبر ٢٠٠٤ بمناسبة واقعة السيدة وفاء قسطنطين ومنهم الاستاذ عادل حمودة والاستاذ فهمي هويدي طوال أسابيع الأزمة كما فعل ذلك أحد باحثين مركز الدراسات الاجتماعية والجنائية وهو الدكتور البيومي غانم "المصري اليوم ٢٠٠٤/١٢/٢٩" فهؤلاء جميعاً يتهمون من يتحدث عن هموم الأقباط بإشعل البيت ناراً، وهكذا تتآمر الدولة مع عدد كبير من المثقفين في تجاهل وإنكار المشكلة القبطية. ولكن ما هي المشكلة القبطية؟

تتلخص المشكلة القبطية في الهوة السحيقة بين ما ينص الدستور من ناحية وما تمارسة السلطات المصرية من ناحية أخرى. فالدستور ينص على المساواة في حقوق المواطنة "المادة ٤٠" دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو الأصل، ولكن في التطبيق هناك صور شتى للتمييز والتفرقة ولعل أهمها وأبرزها ما يتعلق بإنشاء دور العبادة وهو الأمر الذي تعرّض له تقرير العطيفي قبل ٣٢ عاماً ولا حياة لمن تنادي. فما زال بناء كنيسة أو حتى ترميمها يحتاج إلى قرار جمهوري وهو الأمر الذي لا يحتاجه أي مسلم كي يشيّد مسجداً أو زاوية مصلية في أي مكان. ناهيك عن التمثيل الهزيل للأقباط في المجالس المنتخبة محلية كانت أو قومية، أو في التعيينات السيادية والمناصب العليا القيادية حيث لا يوجد محافظ واحد أو رئيس جامعة واحد من الأخوة الأقباط. وقد فصّل الأستاذ يوسف سيدهم هذه وغيرها من الأمور في السلسلة التي يكتبها بصحيفة وطني "الأمور المسكوت عنها" والتي وصلت إلى المائة مقال. ولكن الجزء الآخر من المشكلة هو أن استمرار هذا الإنكار قد دفع الأقباط دفعاً إلى الاعتصام بجبل كنيستهم. فأصبحت الكنيسة وطناً لهم بعدما شعروا بأن وطنهم الطبيعي يضيق بهم وبمشكلاتهم ولا يفسح هامشاً حتى لمناقشة هذه المشكلات أو الاستجابة لمطالبهم. والملاحظ أن الاعتصام واللجوء للكنيسة هو تقليد قبطي قديم منذ عصر الشهداء فقد كان الأقباط يلجأون إلى صوامعهم بالصحراء هرباً من تنكيل السلطات الرومانية المحتلة لوادي النيل بهم منذ عشرين قرناً وهم بذلك كانوا أول من استحدث نظام الرهبنة والتي أصبحت تمارس بما نسميه اليوم بالأديرة. وقد رأينا في الأسابيع الأخيرة نفس التعبيرين حينما انتفض الشباب القبطي بأنه فعل ذلك على أرض الكاتدرائية المرقسية بوسط القاهرة، ولجأ البابا شنودة إلى أحد أديرة وادي النطرون. وأني لأعجب من أؤلئك الكتّاب الذين انتقدوا سلوك الشباب القبطي الغاضب بلجوئه للكاتدرائية ونقدهم لاعتكاف البابا شنودة بوادي النطرون. أليس ذلك مظهراً حضارياً سلمياً للتعبير عن الألم

والغضب والاحتجاج؟ ماذا يقترح هؤلاء الناقدون على البابا شنودة والأخوة الأقباط أن يفعلوا للتعبير عن غضبهم؟ وأين مجلس الشعب من كل هذا، أنه حتى لم يرق لما كان عليه المجلس منذ ٣٢ عام حينما كـوّن لجنة لتقصي الحقائق والتي رأسها الدكتور العطيفي. ومن الملفت للنظر أن الصحف اليومية أثنـاء الأزمـة حملت عنواناً واحداً على تصريح عن لسان الدكتور زكريا عزمي بأن الرئيس حسني مبارك والذي كـان في زيارة للكويت أصدر تعليماته بسرعة احتواء الأزمة والسؤال هو لمن أصدر هذه التعليمات؟! للأجهزة التي اتهمها الأخوة الأقباط بإشغال الأزمة؟ أم إلى مجلس الشعب الذي تجاهل الأزمة برمتها؟

الحل هو العودة إلى ليبرالية كاملة مثلما كان الحال عليه في العصر الذهبي للتـآخي والتكافـل والمساواة بين المسلمين والأقباط ما بين عامي ١٩١٩،١٩٥٢ لا بد أن يحكم المصريين جميعاً قوانين واحدة وقواعد وإجراءات واحدة في كل أمور دنياهم وهو ما يعني اختصاراً "مجتمع مدني يكون فيه الوطن فعـلاً للجميع" وأني أضم صوتي للمطالبين بأن يكون الزواج والطلاق وكل الأحوال الشخصية خاضعة لقـانون مدني واحد، تتم صياغته بمشاركة الكنيسة والأزهر على أن تنتهي مهامهما في كل الأمور الدنيويـة بعـد ذلك الأمر للسلطات المدنية فقط دون إقحام الدين والفتاوى لا في مسألة وفـاء قسـطنطين ولا مسـألة الكويز!

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكل المؤمنين أقباطاً كانوا أو مسلمون.

د. سعد الدين ابراهيم

(٢): الشيعة فى مصر
الشيعة بين الرفض الشرعى والشعبى

مقدمة

رغم الجذور الفاطمية للمصريين وحبهم الشديد لـ "آل البيت" ومكانتة "سيدنا الحسين" و"السيدة زينب" لديهم بل وعشقهم الخاص "الصوفى" للسيدة نفيسة الا ان المذهب الشيعى كفكر وممارسة لم يجد أرضا يقف عليها، وهناك موقف مصرى من "التشيع". حتى أن أحد الشخصيات الدينية الرسمية أكد أن عددها لا يتجاوز ١٣٤ شخصا.وهذا العدد– ان صح – أقل بقليل جدا من رواد مسجد صغير أو زاوية أو حتى مجموعة صوفية مجهولة.

وهناك عوامل عديدة لتقلص الفكر الشيعى فى مصر او لقلة عدد المتشعيين فيها.. منها الثقل الدينى والشعبى للازهر الشريف (السنى) والذى انتصر فى معركته الدينية والتاريخية على المذهب الشيعى رغم المحاولات المعاصرة للتقريب بين المذاهب والتى بدأها الشيخ محمود شلتوت شيخ الازهر الاسبق. بل ويتم دراسةالمذهب فى الازهر وهناك كتب فقه شيعى تدرس فى الازهر.

ويعلن شيخ الازهر الحالى د. محمد سيد طنطاوى دائما انه لا توجد خلافات جوهرية بين الشيعة والسنة فهم فى النهاية مسلمين.

وأيضا ساهمت أفكار وتوجيهات وممارسات جماعة الاخوان المسلمين فى الحد من تغلغل الفكر الشيعى فى مصر بشكل لافت لان مشروع الجماعة الدينى والسياسى يختلف قلبا وقالبا مع جماعات الشيعة وذلك فى اطار ما يعرف بالاسلام السياسى.

بالاضافة الى عدم وجود جزور عائلية شيعية فى مصر أو مساجد خاصة أو حتى وافدين جدد منحدرين من أصول شيعيةكما فى بعض دول الخليج.فهناك عقيدة شعبيةعند المصريين– رغم حبهم الشديد لاهل البيت"– تؤكد ان بعض ممارسات الشيعة الغريبة قد تحمل شبهات "كفر" وذلك بمفهوم كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار. فهناك من يرى ان انتظار الامام الغائب، فيه شرك بالله لان لا حياة بعد الموت. وايضا الطقوس الشيعية فى الاحتفالات السنوية الموسمية خاصةفى زكرى استشهاد الامام الحسين والتى يصاحبها ندم شديد حتى الان وبكاء ومظاهرات وجلد ذات وسلاسل وجنازير وسكاكين والاصابة الذاتية التى يحدثها المتظاهرون فى اجسادهم وما ينتج عن ذلك من شلالات دماء.. وما يقال عن سجودهم على شقفة بين الفكر الشيعى.كذلك يجعل بعض المصريين يخلطون بين العقيدة الشيعية و ممارسات بعض المتصوفة بل والمشعوذين.

كما ان طقوس طائفة البهرة عندما تزورمصر كل عام تؤكدغرابة مايحدث علـــى ذهـــن المصـــريين البسطاء.

والاهم من ذلك كله هو سب الشيعة المعتاد للصحابة– ولا اقول كل الشيعة– والصاق اتهامات بهم فى الوقت الذى يعد صحابة رسول الله عند المصريين فى درجة تالية بعد الرسول عليه الصـــلاة والســـلام لانهم اقرب الناس اليه وفيهم المبشرين بالجنة.

والشيء بالشئ يذكر.. فقد أثار ما نشرته مجلة المنبر الشيعية الكويتية فى عددها الـــذى صـــدر فى نوفمبر ٢٠٠٤ حفيظة المصريين واثار مشاعرهم الدينية. خاصة الغلاف الذى كتب عليه" أم المتســـكعين" –يقصد السيدة عائشة– وقد نشرت جريدة الاسبوع فى العدد رقم ٤٠٣ الصادر يوم ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ وفى الصفحة الاولى صورة غلاف المجلة.

بل وكان مانشيت الصحيفة الرئيسى.. تعليقا على المجلة "عائشة ساقطة" عمر بن الخطاب "شـــاذ" وكان العنوان الرئيسى فى الصفحة الاولى والذى خصص فيها مساحة كبيرة لعرض الكتاب كان

" انه مخطط صهيونى بأياد عربية"

" وقاحة مجلة كويتية".

وهذا كان بمثابة الصدمة بالنسبة للعديد من المسلمين المصريين خاصة انه لم تكن هنـــاك ردود فعـــل حول ما نشر او اعتذار من أى جهة أو حتى توضيح.

وايضا جاءت الثورة الايرانية ١٩٧٩ بأثار سلبية على الشيعة فى مصر على عكس ما كانت تخطـــط له طهران للبلاد العربية من تصدير لثورتها وخلافه. فقد وجدت الافكار الشيعية المستوردة مـــن ايـــران حائط من مزدوج أولا من جماعات الاسلام السياسى ولا سيما الجماعة الاسلامية وجماعة الجهاد واللـــذان بهما اجنحة تكفر بعضها الشيعة.

وثانيا من الامن المصرى على اعتبار ان محاولة اعادة احياء الفكر الشيعى وتوجهاته الجديـــدة الـــتى تهدف الى اقامة حكومات اسلامية فى المنطقة وتغيير الحكام "على الطريقة الخومينية" يهدد بالطبع الاستقرار فى المنطقة العربية خاصة مصر لصالح الفرس الجدد.

وقد أدت الحرب العراقية الايرانية الى وضع الملف الشيعى بأكمله فى أيدى الجهات الامنية للتعامـــل معه بمفردها بعيدا عن المؤسسات الدينية بل ووضع مقتنعى الفكر الشيعى٬ خاصـــة المعجـــبين والمؤيـــدين بالتجربة الايرانية٬ فى سلة واحدة مع الجماعات الاسلامية المتطرفة٬ وصنفوا على انهم ضد النظام وضـــد عقائد المصريين.

وتعرض معتنقى الفكر الشيعى_ ولو حتى بالهواية او حب الاستطلاع _لضربات امنية وقائية٬ تمثـــل ذلك فى العدد من القضايا التى حفظت بعد ذلك منذ قضية تنظيم الجهـــاد–فـــرع ايـــران–فى اوائـــل الثمانينات٬ وحتى قضية رأس غارب بالبحر الاحمر نهاية ٢٠٠٣.

ولم يحال احد فى تلك القضايا الى القضاء وتم الافراج عنهم وآخرهم المتـــهمين فى تنظـــيم البحـــر الاحمرفى ٢٠٠٤.

ولكن الان وفى ظل "المراجعات" واعلان التوبة لمعظم الجماعات الجهادية واستقرار الحالة الامنية وتحسن العلاقات مع ايران، وايضا فى ظل الفكر الامنى الجيد والتعامل باستراتيجية امنية مختلفة مع المعارضين ومعتنقى الافكار السياسية والدينية "المتطرفة" بمبدأ الحوار والعقلانية مع توجيه ضربات وقائية اذا لزم الامر، فقد تغيرت الامور قليلا بدليل السماح للدكتور احمد راسم النفيس، الضيف الدائم فى قضايا الشيعة المختلفة ونجم الشيعة المصريين ٢٠٠٤، بالكتابة والتحرك والمجاهرة بفكره، بل خصصت له مساحات كبيرة للكتابة فى جريدة القاهرة الحكومية التى تصدر عن وزارة الثقافة واجرى حوارا معه فى مجلة الاهرام العربى القومية.

وهذا عكس ما كان يحدث لصالح الوردانى المفكر الشيعى المصرى ولدارنشر البداية فى الثمانينات واوائل التسعينيات من ضربات وقائية قوية.

اى هناك تغييرا فى التعامل مع الملف الشيعى، ولكن كفكر، اما الممارسات واستيراد الافكار الايرانية لتطبيقها فى مصر فمازال الامن يتعامل معها.

وقد جاء الاعلان فى اوائل ديسمبر ٢٠٠٤ عن قضية التخابر لمصلحة الحرس الثورى الايرانى والتى اتهم فيها المصرى محمود عيد دبوس والايرانى رضا درست الدبلوماسى السابق فى مكتب رعاية المصالح الايرانية بالقاهرة سابقا، لتنسف جهود استئناف العلاقات المصرية- الايرانية، والتى بدأت بلقاء الرئيس مبارك مع نظيره الايرانى محمد خاتمى فى سويسرا على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف قبل عام من اكتشاف قضية التخابر (ديسمبر ٢٠٠٣).

والاتهام الذى وجهته النيابة العامة للمتهمين هو تقديم معلومات اتاحت لمتهمين القيام بهجوم مسلح على مجمع البتروكيماويات والسعودى فى مايو ٢٠٠٤، والتخطيط للقيام بأعمال ارهابية فى مصر، وقد نفت طهران رسميا ذلك.

وقد نسفت تلك القضية – التى لم تبدأ محاكمة المتهمين فيها بعد- كل جهود التقارب المصرى الايرانى.

فقد اوشكت العلاقات ان تستأنف بعد ازالة ايران لصورة قاتل السادات خالد الاسلامبولى من احدى الشوارع الرئيسية لطهران تنفيذا لطلب مصر.

ولكن جاء قضية "دبوس"- والتى لم يذكر فيها انه شيعى او هناك تنظيم شيعى فى مصر بمساندة ايرانية- لكى تحدث ثقبا ،بل وفجوة واسعة، لا فى العلاقت المصرية- الايرانية فقط، ولكن فى التقارب بين الشيعة والسنة بصفة عامة ،على اعتبار ان هناك ذهنية ترسخت- وساعد الامن على ذلك- هى ان الفكر الشيعى"مصدر قلاقل" ،وسينعكس ذلك علىالقلة من الشيعة المصريين ،وسيزداد رفضهم " شر عيا وشعبيا".

وهذا ليس فى مصلحة العلاقات بين الدول الاسلامية "سنة وشيعة" على المدى البعيد خاصة فى زمن التكتلات.

اولا.. نبذة تاريخية

الشيعة فىمصر يدينون بالمذهب الإمامي الاثنى عشري السائد في إيران والعراق والخليج والجزيرة العربية ولبنان وباكستان...

أما في سوريا واليمن والهند فتوجد طوائف أخرى من الشيعة مثل العلويين والإسماعيليين في سوريا. والزيدية في اليمن. والاسماعيلية في الهند... والبهرة ينتمون إلى طائفة الإسماعيلية... والاسماعيلية طائفة تنتسب إلى إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق وتعتبر الإمامة في نسله. فمن ثم هي لا تعترف بالإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق الإمام الصادق عند الشيعة الإمامية. وهذا هو جوهر الخلاف بين الإسماعيلية والإمامية... تنقسم الشيعة الإسماعيلية إلى طائفتين:

المستعلية وهي ما يطلق عليه البهرة

والنزارية وهي ما يطلق عليه الاغاخانية..

١ – نشأة البهرة:

كان للمستنصر الفاطمي عدة أولاد منهم محمد ونزار وعبد الله وإسماعيل وحيدرة وأحمد وكانت الدولة في قبضة بدر الجمالي وزير المستنصر ومن بعده ولده الأفضل. وكان بدر ولده على مذهب الإمامية مخالفين بذلك مذهب الدولة والعائلة الفاطمية..

وأراد الأفضل تعيين أحمد الأصغر خليفة للمستنصر بعد وفاته وتصدى له نزار الابن الأكبر للمستنصر. ورفض مبايعة أخاه الأصغر الذي لقب بالمستعلي وفر من وجه الأفضل مخالفة أن يبطش به ولجأ إلى إسكندرية حيث تحالف معه واليها ونظما جيشا غزا الدلتا وتصدى له جيش الأفضل فأوقع جيش نزار به الهزيمة. إلا أن جيش الأفضل استعاد قوته ودخل موقعة فاصلة مع جيش نزار بالقرب من القاهرة وهزم جيش نزار وفر إلى إسكندرية وتحصن بها وحاصرها الأفضل برا وبحرا حوالي العام. ثم استسلمت في النهاية وطلب نزار الأمان فأمنه الأفضل.

وقيل أيضا إن نزار فر من الحصار حول الإسكندرية واتجه إلى الصباح في فارس وتزوج ابنته ونص بالإمامة من بعده على ولده منها..

وكما تذكر كتب التاريخ فقد كان الحسن الصباح على درجة كبيرة من الفقه وقد دون عقائده في كتب. فهو من ثم الذي أعطى الدفعة الفكرية الأولى لاتجاه النزارية وعمل على نشره في بلاد فارس وما ورائها. وتمكن من الاستيلاء على بعض القلاع الواقعة على بحر قزوين منها قلعة الموت الحصينة التي اتخذوها مقرا له ولأتباعه. وبدأ يشكل خطورة على السلاجقة الذين كانوا يسيطرون على فارس. والعباسيين في بغداد.

وأدى الخلاف حول أحقية الإمامية من بعد المستنصر إلى انقسام فرقة الإسماعيلية وانتقل هذا الخلاف إلى الهند التي كانت قد وصلتها دعوة الشيع من قبل ظهور الفاطميين عن طريق اليمن. ثم عن طريق البحرين بعد ظهور الفاطميين..

واتجه شيعة الهند القدامي إلى تبني الدعوة المستعلية وأصبح يطلق عليهم اسم البهرة. وهي كأمة تعني بالعربية: تاجر.. وربما كان سبب ظهور كلمة البهرة وإطلاقها على اتجاه المستعلية يعود سببه إلى العلاقات التجارية التي تربط هؤلاء الهنود الشيعة بمصر واليمن.

وهناك إشارات تاريخية تؤكد كما يؤكد الوردانى فى كتابه– الشيعة فى مصر –أن كثير من الشيعة المصريين الذين فروا من وجه صلاح الدين اتجهوا الى الهند واقاموا فيها. مما يومئ الى أن من هؤلاء البهرة من تمتد أصوله الى مصر واليمن وبقاع عربية أخرى. والظاهر أن البهرة إلى مصر بدأت في أواخر السبعينات في عهد السادات وبدأت في الازدياد في فترة الثمانينات.. وقد اتجه البهرة فور وصولهم إلى مصر إلى القاهرة الفاطمية وأقاموا فيها وبدأوا رحلة البحث عن مراقد وآثار الأئمة الفاطميين والعمل على بعثها وتجديدها.. وكان من أشهر الآثار الفاطمية التي قام البهرة بتجديدها في مصر مسجد الحاكم بأمر الله المسمى بالجامع الأنور الملاصق لسور القاهرة من الجهة الشمالية بجوار بوابة الفتوح وهو من أضخم مساجد القاهرة وقد استخدمه الصلاح الدين ومن بعده ملوك الأيوبيين بعد أن تم إغلاق الجامع الأزهر.. ولا تقتصر مهمة البهرة في مصر على آثار الفاطميين وحدهم بل امتدت لتشمل مراقد آل البيت في مصر. فقاموا بتجديد مرقد السيدة زينب بالقاهرة ومقصورتها كما جددوا مقصورة رأس الحسين. وجددوا قبر مالك الأشتر الذي دفن إلى جواره مؤخرا شقيق شيخ البهرة..

يقول الأستاذ محمد زكي إبراهيم رائد العشيرة المحمدية: البهرة أي كبار التجار ويقولون إنهم أحفاد الفاطميين. هاجروا في الحكم الأيوبي وتنقلوا في البلاد حتى استقروا بالهند. وهم معتدلون في الغالب. وهم الذين جددوا جامع الحاكم بعد اندثاره. ووهبوا لمشهد الحسين والسيدة زينب ضرائح الذهب والفضة فهم غير الاغاخانية. وكان الأزهر قد أهدى سلطانهم الدكتوراه الفخرية. فهم مسلمون.

ويلاحظ أن طائفة البهرة يقيمون شعائرهم علنا في مسجد الحاكم بأمر الله ويبدو من ظاهرة التمسك بالسنن والهيئات الإسلامية. كما يلاحظ عليهم الانضباط والنظام فهم يسيرون جماعات بشوارع القاهرة ويمسكون بالمصاحف في أيديهم ونسوتهم محجبات وقد اعتاد رؤيتهم رجل الشارع في مصر.

وهم لم يكتفوا بمجرد الإقامة في مصر وبجوار القاهرة القديمة بل اتجهوا إلى إقامة المشاريع التجارية وبعضهم اشتروا بيوتا ومحلات تجارية في الشارع القديم الذي يشق قلب القاهرة القديمة والمسمى بشارع المعز لدين الله الفاطمي.. ويتوافد البهرة الفاطميين على مصر يزداد التواجد الشيعي برزوا فيها بعد أن كان قد اختفى منها طيلة ثمانية قرون..

٢ – شبهات حول البهرة:

هناك كثيرا من الشبهات أثيرت من حول البهرة في الفترة الأخيرة ضمن حملة قادتها بعض الأطـراف المعادية للشيعة.. ومن هذه الشبهات ما يثار حول دور البهرة في مصر والأهداف التي جـاءوا لتحقيقهـا فيها. وما يثار حول عقائدهم وحقيقة مذهبهم. وما يثار حول تعديهم على الآثار. ومثل هذه الشبهات إنما كانت لها أبعادها السياسية خاصة في فترة الحرب العراقية الايرانية .

وقد حاول البعض إثارة الحكومة –وقتئذ–على البهرة وطردهم من مصر. إلا أن الحكومة كانـت مطمئنة ومطمئنة إلى وجودهم بمصر–خاصة فى عهد الرئيس السادات رحمه الله–. ولم تظهر أية بوادر مـن البهرة تستفز الحكومة أو تثير جهاز الأمن عليهم. وكلا الطرفين يتعامل مع الآخر وفق حدود مرسومة..

فقد قام البهرة عام ١٩٨٠ وبمباركة من الرئيس الراحل السادات بافتتاح وترميم بعـض المسـاجد الفاطمية كما أهدوا مقصورة ذهبية لضريح الامام الحسين.

ويقال ان المحلات التجارية التى يملكها بعض البهرة حول جامع المعز لدين الله الفاطمى نادرا ما تخلو من اطار ذهبىعلى الحائط، مكتوب داخله آية قرأنية هى" يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا لكم نورا مبينا".. وهناك من يربط بين "البرهان" فى تلك الآية وبين الاحترام الذى يصل الى حد التقـديس للمسئول الأول عن "البهرة فى العالم" محمد برهان الدين، والذى عندما يصل الى مصـر – كمـا تقـول الروايات – يحمل على خشب ويحمله" ثمانية "مصطفين من ابناء الطائفة، وان لامس طرف ثوبـه الارض فان "البهرة يجمعون هذا التراب ويلقونه على اجسادهم تبركا به".

٣ –الشيعة الاسماعيلية

والمعروف ان زعيم الشيعة الإسماعيلية أغاخان الثالث مدفونا فى جزيرة النباتات بمحافظة اسوان منذ ٤٧ عاما وقد دفنت ايضا زوجته البيجوم ام حبيبة– ٩٤ عاما– بجواره عند وفاتها فى يوليو ٢٠٠٠.

وقد اعتادت ام حبيبة منذ رحيله عام ١٩٥٧ ان تضع وردة حمراء على قـبره بنفسـها وبشـكل منتظم، ولقبت بسبب ذلك" بالوردة الحمراء"،وكانت تقوم بذلك فى الشتاء عند قضـائها لاجازتهـا فى مصر.

وعند سفرها الى فرنسا كانت تكلف بستانى خاص بوضع الوردة كل صـباح ثم قـراءة القـرآن علىقبره.

والبيجوم كانت الزوجة الرابعة والأخيرة لزعيم الشيعة الإسماعيلية الراحل، وهي فرنسية،و كانت ملكة جمال بلادها، وتغير اسمها بعد زواجها من اسم إيفيت بلانش إلى البيجوم أم حبيبة، وقد ماتت بفرنسا واصطحبها للدفن فى مصر الامير كريم اغاخان الرئيس الحالى للطائفة الاسماعيلية.

ودفنت البيجوم، وهي كلمة أوردية تعني زوجة سليل الملوك في مقبرة من الحجر الرملي بها نقـوش فاطمية على ضفاف نهر النيل في أسوان.

والسلطان محمد شاه أغا خان زوجها الرا حل كان الإمام الثامن والأربعين لطائفة الشيعة الإسماعيلية، وهو جد الأغا خان الحالي. كما كان يعتبر أغنى رجل في العالم

٤ – مطالب الشيعة المصريين

فى منتصف الاربعينات بدأ النشاط الشيعى يبرز فى مصر على يد جماعة التقريب وقد استمر هذا النشاط حتى السبعينات.

وفى هذه الفترة – كما يقول المفكر الشيعى صالح الوردانى – ظهرت جمعية آل البيت وكانت الظروف مساعدة لها فى البداية الا أنه بعد قيام الثورة الاسلامية فى ايران انعكس موقف الحكومة المعادى لايران عليها وصدر قرار بوقف نشاطها.

وفى الثمانينات انعكست الثورة الاسلامية على الواقع الاسلامى بمصر رغم كل المحاولات المستميتة التى بذلت للقضاء على تأثير هذه الثورة على مسلمى مصر ونتج رغم الحصار الاعلامى تيار شيعى أخذ مكانه وسط التيارات الإسلامية البارزة فى ميدان الحركة الاسلامية.

وظهرت دار البداية– دار نشر شيعية– فى مصر، ثم ظهرت بعدها" دار الهدف" لتحقق تواجد إعلامى شيعى مستمر وسط عشرات من دور النشر السنية.

ولم يكن الطريق أمام هذه النشاطات سهلا ميسورا – كما يقول الوردانى – فقد كانت هناك عراقيل امنية تمثلت فى وقف جمعية آل البيت وتعرض التنظيمات الشيعية للملاحقات الامنية بالاضافة الى حملات الدعاية والطعن والتشويه خاصة من اعضاء الجماعات الاسلامية التى كانت فى أوج نشأتها فى نهاية الثمانينات والسنوات الاولى من التسعينات.

وإذا كانت حركة التشيع فى مصر قد أخذت دفعتها الكبرى بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ فقد أخذت امتدادها بعد أزمة الخليج التى فتحت أعين بعض مثقفى مصر على الشيعة وأطروحتها الاسلامية.

ويسعى الشيعة فى مصر اليوم الى تحقيق تواجد شرعى لهم على ساحة الواقع غير أن السعى نحو تحقيق هذا الهدف تشوبه الكثير من المحاذير الأمنية والسياسية.

فعلى مستوى الداخل – كما يؤكد صالح الوردانى – يزداد موقف الحكومة تشد دا فى مواجهة التيار الاسلامى بصفة عامة،والشيعة بشكل خاص.

وعلى المستوى الخارجى تزداد هوة الشقاق بين مصر وايران نتيجة عوامل امنية.

والتيار الشيعى فى مصر اليوم يواجه عدة تحديدات داخلية تحول دون بروزه وانتشاره وهذه التحديدات تتمثل فى ما يلى:

١– عدم وجود مراجع أو وكلاء مراجع.

٢– عدم وجود مساجد.

٣– ندرة الكتاب الشيعى.

٤- الضغوط الأمنية.
٥- التعتيم الإعلامى.

٥- جمعية آل البيت :

ظهرت جمعية آل البيت فى عام ٧٣ وكان المناخ فى تلك الفترة هادئا فلم تكن التيارات الاسلامية قد برزت بعد.

ولم تكن الجمعية تظهر السمة الشيعية علانية كما لم تكن فكرة واضحة من خلال الاهداف التى قامت على اساسها والتى كانت تنحصر فى المساعدات الاجتماعية والخدمات الثقافية والعلمية والدينية.

ونظرا لكون المسألة الشيعية لم تكن مطروحة فى ذلك الوقت – كما يقول الوردانى – وكانت العلاقات المصرية الايرانية فى اعلى دراجاتها فقد كانت الجمعية تمارس نشاطها فى هدوء ودون اية معوقات.

وقد اقامت الجمعية صلات مع الهيئات الاسلامية المختلفة فى مصر وفى مقدمتها الاخوان المسلمين بل انها كانت تعتبر امتدادا لجماعة التقريب[٥] خاصة انها تضم بين عناصرها من ينتمى للسنة ومن ينتمى للشيعة .

وقامت الجمعية باصدار بعض الكتب الشيعية مثل كتاب " المراجعات " وكتاب " على لاسواه " وكتاب " التشيع ظاهرة طبيعية فى اطار الدعوة الاسلامية ".ويبدو ان هذه الكتب قد لفتت الانتباه للجمعية واثارت بعض الجهات المعادية للتشيع فى مصر[٦] خاصة بعد ظهور تيار الجهاد فى عام ٧٤ وتيار التفكيروالهجرة عام ١٩٧٦ وقيام الحكومة بالتصدى للتيارات الاسلامية وقمعها.

كماادى قيام الثورة الإسلامية فى ايران ومعاداة النظام المصرى لها الى تعقيد الأمور امام الأنشطة الإسلامية بشكل عام والانشطة الشيعية بشكل خاص.

والذىاستفز الحكومة تجاه جمعية آل البيت فى تلك الفترة ليس فقط الكتب التى أصدرتها وقام الازهر بمنعها. وانما بسبب وجود عرب واجانب شيعة بالجمعية.

وصدر قرارا للحكومة بوقف الجمعية فى عام ٧٩ اى ان الجمعية لم تمكث عل الساحة سوى ستة اعوام بدأت فى ٧٣/٨/٢٢ وانتهت فى ٧٩/١٢/٢ وجاء فى قرار الوقف ان الجمعية تمثل خطورة على عقائد الناس ووحدة صفوفهم ببث افكار غريبة تخالف الدين الاسلامى وتؤيد الفكر الشيعى وهذا يعنى ان الجمعية ارتكبت المخالفة التى تبيح حلها حسب قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى ينص على انه يجوز حل الجمعية فى حالة اذا ما ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون او اذا خالفت النظام العام والآداب.

ولم يقف الحد عند إيقاف الجمعية فقط بل تم مصادرة المسجد الوحيد التابع للجمعية والذى كان يحمل اسم مسجد آل البيت وضم الى مساجد الحكومة.

ومع بداية عام ٨١ بدأ القضاء ينظر الدعوى المرفوعة من القائمين بأمر الجمعية ضد الحكومة والتى يطالبون فيها بعودة الجمعية ووقف تنفيذ قرار الحل.

ورغم أن الجمعية حصلت على حكم قضائي بممارسة حقها في العـــودة لممارســـة نشـــاطها، إلا أن الحكومة المصرية لم تقم بتنفيذ هذا الحكم وعرقلته بوسائل قانونية مختلفة ومتعددة. كما بـــدأت حمـــلات إعلامية لوصف المعتقد الشيعي الإيراني بأنه "ضال" البلدين.

ومع عودة الانفراج إلى العلاقات المصرية الإيرانية، وعقد لقاءات للتقريب بين المـــذاهب في مصـــر وإيران، شارك فيها الأزهر الشريف، سعى الشيعة لتأسيس "المجلس الأعلى لرعاية آل البيت"، برئاسة محمد رمضان الدريني المعتقل حاليا. كما رفعوا عددا من الدعاوى القضائية للمطالبة بإنشـــاء جمعيـــة خيريـــة، وخاطبوا وزارة الداخلية المصرية كي تعترف بهم رسميا.

وكانت آخر هذه الدعاوى في يونيو ٢٠٠٤، عندما أقامت مجموعة من الشيعة في مصـــر، دعـــوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، ضد محافظ القاهرة (السابق) عبد الرحيم شـــحاته–وزيـــر التنميـــة المحليةحاليا–، والدكتورة أمينة الجندي، وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية، لإنشاء جمعية أهلية وذلـــك بعد رفض الوزارة، والمحافظة، طلب المؤسسين لإنشاء الجمعية.

وقال محامي المؤسسين رفعت نمر متري إن الوزارة رفضت الموافقة على تأسيس الجمعيـــة لأســـباب أمنية، رغم أن الجمعية غرضها اجتماعي، إذ ستعمل في مجال المساعدات الاجتماعية.

وسبق أن سعى الشيعة في مايو ٢٠٠٢، وفق تقرير نشرته مجلة روز اليوسف القومية حينئذ، لرفـــع دعوى يطالبون فيها الدولة أن تعترف بهم، وأن تعيد إليهم جمعيتهم (جمعية أهل البيت)، وأن تســـمح لهـــم بإنشاء مساجد خاصة، وإقامة (حسينيات) مجالس الشيعة لإلقاء المحاضرات الدينية والسياسية.

وقد أثارت بيانات المجلس الأعلى لرعاية آل البيت والصحيفة التي يصدرها "آل البيـــت"، غضـــب السلطات المصرية على ما يبدو، خاصة أن المجلس أصدر بيانا يـــدين اعتقـــال أنصـــاره في مدينـــة رأس غارب٢٠٠٣، ووصف عملية الاعتقال بأنها "مسلك مشين" تجاه أتباع مذهب آل البيت كما طالـــب البيان وزير الداخلية بسرعة الإفراج عن المحتجزين، ووقف المداهمات.

كما ناشد "أنصار الحرية وحقوق الإنسان في العالم بمتابعة الموقف خشية تطوره ليشمل باقي محافظات مصر".

وادى ذللك الي اعتقال أمين عام المجلس نفسه(الدرينى)، ومصادرة الصحيفة التي يصدرها، رغم أنـــه لا علاقة له بتنظيم رأس غارب، حسب ما قالته زوجته لصحيفة "المصـــري اليـــوم"، يـــوم ٣ أغســـطس ٢٠٠٤، والتي اتهمت–اى زوجته– كل من نقيب الأشراف في مصر ووزارة الســـياحة بـــالوقوف وراء اعتقاله، بعد رفض الفكرة التي تقدم بها لهما من قبل، عبر شركة آل البيت للسياحة، باستجلاب الســـياح الإيرانيين والشيعة من الدول العربية لرحلات سياحية في مصر.

وكانت فكرة استجلاب السياح الإيرانيين والشيعة للقيام برحلات سياحية في مصر وزيارة أضـــرحة آل البيت، قد طرحت في التسعينيات بقوة للبحث، خصوصا مع تحسن العلاقات المصرية الإيرانية، وبـــدأ

وزارة السياحة بحث الأمر. بيد أن مخاوف أمنية وتحفظات من جانب علماء أزهريين أجهضت الفكرة، وتم تأجيلها لأجل غير مسمى.

وكان محمد الدريني قد صرح أن أحد أهم أسباب إنشاء المجلس الأعلى لرعاية آل البيت هو "تعريف الناس بالمذهب الشيعي، وتصحيح الأكاذيب التي علقت في أذهان البعض عن الشيعة، والتي ليس لهـــا أي أساس من الصحة".

وقال إنه يثور مثلا عندما يصور البعض إن "مصحف" الشيعة مختلف عن "مصحف" السنة، وهذا غير صحيح، فالقرآن الكريم واحد عند أي مذهب. وهذه مغالطات قصد بها من أشاعوها تشويه صورة الشيعة في أذهان الناس.

وتسعى منظمات حقوقية مصرية، اجتمع رؤسائها بأعضاء لجنة الحريات الدينية الأمريكيـــة، عنـــد زيارتها لمصر –منتصف٢٠٠٤– للإفراج عن الدريني، أمين المجلس الأعلى لرعايـــة آل البيـــت. ومنـــها "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية " التي دعت أمس لـــ "الإفراج الفوري، وغير المشروط عـــن محمـــد الدريني، آخر المعتقلين، من المصريين الشيعة في سجن وادي النطرون السياسي، والذي حصل على حكمين قضائيين بالإفراج، ترفض وزارة الداخلية المصرية تنفيذهما".ولكن تم الافراج عنه بعد ذلك.

ورغم أن مراقبين مصريين يرون أن قضية التضييق على شيعة مصريون واعتقالهم، يمكن أن تؤثر على المحاولات "المتعثرة" لإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وإيران، على اعتبار أن كـــل طـــرف يتمسك بأمور فرعية كثيرة تعوق التطبيع الكامل.

يؤكد آخرون إن القضايا الكبرى الدولية والإقليمية أهم في معايير التقارب بين الطرفين وأن القاهرة ستراعي هذه الأمور مستقبلا مع استمرار التحسن في العلاقات(ولكن جاءالاعلان عن قضية التجسس فى ديسمبر٢٠٠٤ ليؤجل هذاالتقارب مؤقتا).

ويعانى الشيعة في مصر جملة من إهدار لكثير من الحقوق التي ينضوي معظمهـــا في خانـــة الحقـــوق الأساسية للإنسان،– كما يقول المحامى والباحث أحمد قناوى– ورغم وجود لحظات تاريخية حديثة شهدت تطور نسبي في تلك الحقوق في أربعينيات القرن المنصرم امتدت حـــتى أوائـــل الســـتينات، إلا أن تلـــك اللحظات انقضت ليعود الحال بالنسبة للشيعة كما كان في سياق الحصار العام للمذهب الشيعي.

والموقف الرسمي المصري من الشيعة لا يستند فقط على الأبعاد الأمنية فهو فوق ذلك يســـتفيد مـــن حملة التضليل الواسعة التي تم تسويقها عبر ما يقرب من ثلاث عقود كاملة، حول معتقدات الشيعة، مـــن خلال عشرات الكتب والآلاف من المقالات التي أثارت الشكوك حول عقيدة الشيعة فتـــارة يوصـــفون بالكفر وتارة بالمروق عن الدين الإسلامي.

وفي الغالب الأعم يستقر لدى العامة أنهم فرقة ضالة على خلاف فتاوى صادرة من الازهر ؛ المؤسسة الدينية الأولى في مصر؛ في فترة الستينات من القرن الماضي والتي قررت فية فتوى صادرة عن شيخ الأزهر

في ذلك الوقت الشيخ "شلتوت" بأن المذهب الشيعي الاثنى عشري مذهب إسلامي يجوز التعبد بة كسائر المذاهب الإسلامية الأخرى،وهى فتوى تتسق مع أراء وأفكار العديد من رجالات الفقة الاسلامي، لكن الغبار الذي أثارته الحملة الضارية من التضليل لم تتركك لتلك الفتاوى مكان ولا للأراء موضع ذكر، ورغم التراث الجيد للتقارب السني الشيعي في مصر ورغم التواصل بين الشيعة والقوى الإسلامية المصرية وعلى راسها مؤسسة الأزهر والأخوان المسلمين إلا أن حملة التضليل لم تترك مجالا للبناء على ذلك التراث، كل ذلك جاء في سياق منع كامل للشيعة في مصر من التعبير عن رأيهم ونشر أفكارهم وطرح رؤاهم المختلفة سواء بالكتابة في الصحف أو بتأسيس دور نشر تهتم بالرد على كل هذا الكم من حملات التضلي، وكان على الشيعة دفع الثمن، وهو في كل الاحوا ل دفع ثمن باهظ.

وعلي الرغم من اشتهار المصريين بالحفاوة بآل البيت، وانتشار ظاهرة زيارة أضرحتهم (الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة وغيرها)، وظهور اسم "الشيعة" في بعض العناوين القليلة، التي نشرت علي مدار العشرين عاما الماضية في صفحات الحوادث، بالصحف المصرية، تحت عنوان "ضبط تنظيم شيعي متطرف". فلم يكثر الحديث عن الشيعة في مصر إلا في الآونة الأخيرة، مع تزايد صدور تقارير حقوقية أمريكية ومصرية تتحدث عن انتهاكات ضدهم.

وجاءت زيارة لجنة الحريات الدينية الأمريكية لمصر من ١٦ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٤، لتفتح الملف بشكل أكبر، بعدما سعى أعضاء اللجنة للحديث مع مسؤولين مصريين ودينيين، مثل مفتي مصر الشيخ علي جمعه، عن التضييق على البهائيين، والشيعة، في مصر، وعدم تمتعهم بالحرية الدينية. وأعقب هذه الزيارة صدور تقارير حقوقية أخرى، لمنظمات مصرية تؤرخ لهذه الانتهاكات ضد الشيعة، الذين لا توجد إحصاءات رسمية بعددهم، و قدرهم تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكي بـ ٧٠٠ ألف نسمة (١% من السكان).

وجاء الحديث عن انتهاكات ضد الشيعة– كما يقول الباحث احمدقناوى– في الوقت الذي يؤكد فيه مسئولين في الأزهر الشريف أن المذهب الشيعي معترف به دينيا في مصر، منذ فتوى الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر في العام ١٩٥٩، والتي أجازت التعبد على مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية. وتأكيد الشيخ سيد طنطاوي، شيخ الأزهر الحالي، لذات الفتوى واعتباره مذهب جائز شرعا كسائر مذاهب السنة.

وقد أكد الشيخ علي جمعه مفتي مصر أنه رد علي ما أثاره وفد لجنة الحريات الدينية في هذا الصدد، بأن المذهب الشيعي معترف به، ولكن لا يكتب اسم المذهب في خانة "الديانة" بالبطاقات الشخصية المصرية، لأنه جرى العرف على كتابة كلمة "مسلم"، فقط وليس مذهب المسلم.

وقد أفرجت السلطات المصرية عن أعضاء ما سمي "تنظيم رأس غارب" الشيعي بالبحر الأحمر، الذين جرى اعتقالهم في ديسمبر ٢٠٠٣

وكان آخر بيان حقوقي صدر عن الشيعة بالتزامن مع زيارة وفد اللجنة الأمريكية، هو بيان منظمة "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، الذي قالت فيه إن هناك انتهاكات متكررة لحقوق الشيعة في مصر

منذ عام ١٩٨٨،، وإن حملات الاعتقال التي جرت ضدهم بلغت ستة حملات، شملت ١٢٤ شيعيا على الأقل، ووقعت في الأعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٦ و٢٠٠٢ ونهاية ٢٠٠٣ وأوائل ٢٠٠٤.

وقالت المنظمة، إن حملة الاعتقالات الأخيرة وقعت في ديسمبر ٢٠٠٣، في مدينة رأس غارب في محافظة البحر الأحمر، جاءت في سياق "نمط متكرر لانتهاك حقوق الشيعة، لكن لم نجد أدلة تثبت وجود قرار سياسي باضطهادهم". حسب تغبير المنظمة.

وكانت أجهزة الأمن المصرية قد ألقت القبض منذ شهور على عدد من الشيعة، بعد إن داهمت منازلهم في مدينة رأس غارب، على ساحل البحر الأحمر. وحققت معهم بتهم تتعلق بتلقي أموال من الخارج وتهديد السلام والأمن الاجتماعيين، والسعي إلى قلب نظام الحكم في البلاد.

وجاء إلقاء القبض عليهم بعد خلاف بين شقيقين أحدهما سلفي، (مصادر صحفية قالت أنه من الإخوان)، والثاني (شيعي) لأن الثاني كان يصلي على "شقفة"، أي قطعة حجارة يقال أنها من كربلاء، حيث مسجد الحسين. وأدي النزاع إلى تدخل قوات الأمن، واعتقال قرابة ٢٠ شخصا بتهمة تشكيل تنظيم شيعي أفرج عنه تدريجيا.

وتعتبر قضية رأس غارب هي السادسة في سلسلة اعتقالات ضد أفراد ناشطين، ينتمون للشيعة في مصر، بتهم مختلفة، منها قلب نظام الحكم، والسعي لتغيير المبادئ الأساسية للهيئة الاجتماعية، وترويج المذهب الشيعي الجعفري. وقد بدأت حملة الاعتقالات منذ عام ١٩٨٨ باعتقال ١٢٤ شيعيا، ثم عام ١٩٨٩ باعتقال ٥٧ شيعيا آخرين، واعتقال ٥٦ عام ١٩٩٦، وثلاثة أشخاص عام ٢٠٠٢، ثم اعتقال ٢٠ في آخر هذه القضايا نهاية عام ٢٠٠٣.

ويؤكد حسام بهجت مدير منظمة "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" أن "الأسباب السياسية والأمنية التي تساق لتبرير هذه الاعتقالات، غالباً ما تخفي الدافع الرئيس لوقوعها وهو المعتقد الديني للمعتقلين، كما يظهر في التحقيقات معهم بمباحث ونيابة أمن الدولة، حيث تكررت دائماً أسئلة من نوع "ما هي كيفية أدائك للصلاة؟" و "ما هو موقفك من الصحابة"؟.

وسبق أن شنت أجهزة الامن المصرية حملات مماثلة خلال السنوات الماضية ضد المجموعات الشعية كان اخرها العام الماضي حين اعتقلت بعض الاشخاص في مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية .

وكان تقرير لجنة الحريات الامريكى الاخير قد اكد ان" الشيعة أقلية صغيرة في مصر مما لا يعطيهم اعترافا رسميا، إلا أن الأزهر الشريف يعتبر الطائفة الشيعية معترف بها في الإسلام جنبا إلى جنب مع المذاهب السنية الأربعة".

وقال التقرير–الذى غالبا ما يقابل بتجاهل شعبى ورسمى لاسباب سياسية واجتماعية– إن " الأسباب السياسية والأمنية التي تساق لتبرير اعتقالات الشيعة غالباً ما تخفي الدافع الرئيس لوقوعها وهو المعتقد الديني للمعتقلين كما يظهر في التحقيقات التي يستجوبونهم فيها عن معتقداتهم وتكرار أسئلة من نوع "ما هي كيفية أدائك للصلاة؟" و "ما هو موقفك من الصحابة؟" مما يمثل تدخلاً سافراً في الحياة الخاصة

للمواطنين، واعتداءاً على حقهم في حرية الدين والمعتقد بما يخالف أحكام الدستور المصري والقانون الدولي".

ومن جانبه استبعد رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن أن تكون هناك ضغوط خارجية من الولايات المتحدة الأميركية على مصر لاعتقال هذه "الفئة الصغيرة"، مشيرا إلى أنها لا تؤثر على النظام السياسي مما يضع العديد من علامات الاستفهام على قيام الأجهزة الأمنية باعتقالات واسعة النطاق منذ أكثر من ٤٠ عاما حسب قوله.

أما الشيخ محمود عاشور ــ وكيل الأزهر ــ فقد أكّد أن العالم الإسلامي يواجه استعماراً قوياً يشكل نفسه لتفتيت وحدة الأمة الإسلامية، ويحاول إشاعة الخلاف ما بين السنة والشيعة حتى لا يلتفتوا إلى قضاياهم الأساسية.. مشيراً إلى أن الاستعمار الثقافي أصبح أقوى وأخطر من السابق وأنه ينبغي علينا أن نواجهه بحسم وقوة.

وقد أكد مفتي الديار المصرية الشيخ د.علي الجمعة لموقع البوابة الاسلامية ردا على سؤال حول موقف دار الفتاء من الشيعة المصريين قال المفتي :"ليس في مصر سوى ١٤٣ شيعيا.. وجميع أهل مصر يحبون آل البيت".

و من جانبها قالت صحيفة (صوت الأمة) المصرية الأسبوعية في عددها الصادرفى يناير ٢٠٠٤، إن اجتماعاً عقد اوائل عام ٢٠٠٤، ضم عدداً كبيراً من قيادات الشيعة في مصر ووصفته بأنه كان اجتماعاً صاخبا للغاية، فقد ناقشوا مستقبل الشيعة في مصر خاصة بعد تقريرلجنة الحريات الدينية الذي صدر عن وزارة الخارجية الأميركية، موضحة أن المجتمعين قرروا تشكيل مجلس تأسيس لمخاطبة المسؤولين في مصر، وفي مقدمتهم حبيب العادلي، وزير الداخلية المصري، للاعتراف بهم كطائفة دينية، ضمن الطوائف الدينية الأخرى المعترف بها في مصر.

فتوى الأزهر

ويقول الدكتور أحمد راسم النفيس، الأستاذ في كلية الطب بجامعة المنصورة، وأحد قيادات الشيعة المصريين المعروفين: إن الإجتماع شهد مناقشة الوضع القانوني لأتباع المذهب الجعفري، وما تعرضوا له خلال السنوات الماضية من اعتقالات، وجهت لهم خلالها إتهامات بإزدراء الأديان، والسعي لقلب نظم الحكم، والترويج لأفكار الشيعة، بالرغم من الفتاوى المتكررة التي أصدرها شيوخ الأزهر بداية من سليم البشري، ووثقها الشيخ شلتوت، وأكد عليها شيخ الأزهر الحالي الدكتور محمد سيد طنطاوي، وتؤكد جميعها جواز التعبد بالمذهب الإثني عشري كمذهب إسلامي صحيح"، كما يؤكد الأكاديمي المصري الشيعي.

وأوضح د. النفيس أن الشيعة المصريين اتفقوا على مخاطبة وزير الداخلية عبر إعلان رسمي يطلبون فيه الاعتراف بهم كطائفة دينية، طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧، وأضاف النفيس مؤكداً أن "هذا الكلام ليس دعوة لإثارة نعرة طائفية، وإنما لكف يد الأجهزة الأمنية عن ملاحقتنا بين لحظة وأخرى".

وفي خطوة غير مسبوقة في التاريخ المصري الحديث، قدم د. راسم نفيس طلبًا لوزير الداخلية المصري حبيب العادلي يطالب فيه بالاعتراف رسميًّا بالطائفة الشيعية في مصر، والسماح لأفرادها القليلين بممارسة شعائرهم دون تجريم أو ملاحقة أمنية.

وفي تصريح صحفى قال الدكتور أحمد راسم النفيس الأستاذ بكلية الطب جامعة المنصورة في الطلب الذي تقدم به اوائل عام٢٠٠٤: إن الدستور المصري الصادر في ١٩٧١ نص على أن المواطنين لدى القانون سواء، وأكد على كفالة الدولة لحرية العقيدة، وحق ممارسة الشعائر الدينية.

وأرجع النفيس طلبه إلى أن الشيعة المصريين يعانون أشد العناء من الملاحقات الأمنية المستمرة خاصة في السنوات الأخيرة، مشيرًا إلى أن عدد الشيعة فى مصر يتجاوز ٧٠٠ ألف من إجمالي السكان (يصل إلى ٧٠ مليون نسمة) ولم تسجل ضد أحد منهم حادث عنف أو غلو واحد، –على حد قوله–.

وطالب النفيس في نهاية مذكرته التي تقدم بها نيابة عنه هاني أبو شنب المحامي بالاعتراف بالشيعة المصريين كطائفة مذهبية لها الحق في ممارسة شعائرها الدينية بشكل حر بعيدًا عن الملاحقات الأمنية.

يذكر أن قانون الطوائف الدينية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ يعطي لكل منتمٍ لطائفة دينية أو مذهب ديني أن يتقدم لوزارة الداخلية بطلب للاعتراف بطائفته رسميًّا، وفي حالة عدم الرد على طلبه خلال ٦٠ يومًا يحق له اللجوء للقضاء الإداري للحصول على حكم للاعتراف القانوني بالطائفة.

وكان الأزهر الشريف قد أصدر عددًا من الفتاوى المتكررة بدأت بالشيخ سليم البشري وانتهت عند المرحوم الإمام محمود شلتوت الذي أفتى بجواز التعبد بالمذهب الجعفري الشيعي في فتواه الصادرة في ١٦ شوال سنة ١٣٧٩هـ، معتبرًا أن مذهب الشيعة الإمامية مذهب يجوز التعبد به شرعًا كسائر مذاهب أهل السنة، وما زالت هذه الفتوى سارية ومعترفا بها من قبل الأزهر الشريف حتى الآن.

وأضاف النفيس أن السبب الرئيسي وراء تقديمه للطلب ما حدث في محافظة البحر الأحمر مؤخرًا، حيث تم القبض على عدد من المواطنين المصريين المتشيعين، وتم تقديمهم للمحاكمة بتهمة ازدراء الأديان.

واكد راسم النفيس أن خطوته التالية ستتمثل في رفع دعوى أمام القضاء الإداري المصري للتظلم من قرار وزير الداخلية في حال رفض الطلب، مضيفًا أن كل ما يتمناه الشيعة فى مصر هو السماح لهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية على مذهب آل البيت دون اعتبار ذلك جريمة يعاقبون من أجلها.

ملحق

د.احمد راسم النفيس .. انشط شيعى مصرى فى ٢٠٠٤

د. احمد راسم النفيس – ٥٢ عاما – الأستاذ بكلية الطب جامعة المنصورة هو انشط شيعى مصرى برز على الساحة خلال ٢٠٠٤ من خلال مشاركته فى المنتديات المختلفة خارج مصر ومقالاته العديد خاصة فى جريدة القاهرة الصادرة عن وزارة الثقافة المصرية ٬بل وتعتبر موافقة ادارة الجريدة "الحكومية" على نشر مقالات للنفيس بمثابة انفراجه رسمية فى التعامل مع الشيعة المصريين " المعتدلين ".

وربما خدمت الظروف الحالية د. راسم النفيس بعد انتهاء أعمال العنف الدينى واعلان " التوبة " والمراجعات وسريان مبادرة وقف العنف.. مما مهد الطريق لمحاولة نشر الأفكار الشيعية فى مصر٬ بعد ان كانت تواجه فى الماضى – وقت تأجج العنف فى الثمانينات والتسعينات – بقمع أمنى باعتبار ان الشيعة جزء من الجماعات المتطرفة رغم الاختلاف الفكرى.وكان ضحية ذلك الكاتب صالح الوردانى – اول من حاول إحياء الفكر الشيعى السياسى بمصرفى ذلك الوقت –.

بل وتدل حملات الاعتقال ضد الشيعيين ومحاولة توريطهم فى قضايا – لم يحاكم احد من الشيعية وقتئذ وحفظت تلك القضايا وافرج عن المتهمين والذين سرعان ما كان يعاد القبض عليهم بعد ذلك – ان الامن لم يكن يفرق بينهم وبين جماعات العنف ولكن الصورة تغيرت الآن رغم التوتر فى العلاقات المصرية الإيرانية بعد قضية " الجاسوس " لان غالبا ما كانت يتم التضييق على الشيعية عندما تتوتر العلاقات بين القاهرة وطهران.

حوار مع راسم النفيس

في حوار معه في مجلة الأهرام العربي، أجراه حيدر السلامى، قال الدكتور أحمد راسم النفيس: أهل السنة أكبر أكذوبة في التاريخ –حسب رأيه كشيعى–. وأكد أن رفض المصريين للمذهب الشيعي يرجع إلى أنهم شعب مسالم طيِّع، على العكس من الشعب العراقي الذي يمثل– من وجهة نظره– الرقم الثوري للأمة، وشيعة العراق هم الجنين الثوري للأمة.

ويرى النفيس أن المصريين لم تتح لهم فرصة المعرفة لكي يختاروا، وما زال حب أهل البيت (عليهم السلام) ساكنا في وجدانهم بالرغم من كل محاولات التزييف التي مورست ضد هذا التوجه.

ومن مقولاته التي يكثر من ترديدها: (التشيع في مصر كالنبتة الصغيرة إذا تركناها دون رعاية فسوف تذبل وتموت).

وقال أحدث (المتشيعين)– كما وصفته الأهرام العربي – أستاذ كلية الطب في جامعة المنصورة بمصر، الدكتور أحمد راسم النفيس[٥]ردآ على سؤال حول سيرته الزاتية :

ولدت في تاريخ ١٩٥٢/٨/٢بعد ثورة يوليو بعشرة أيام، .. والدي (رحمة الله عليه) كان من أهل التربية والتعليم، وجدي كان من العلماء العظام، اسمه الشيخ أحمد النفيس. فمن الطبيعي أن كان الجو الذي عشنا فيه جواً علمياً ودينياً. ولم يكن فيه أي نوع من التعصب المذهبي. ولا نعرف في مصر عن قضية المذاهب كما يتوهم البعض، ولا نعرف إذا كنا شافعية أو غير ذلك، برغم أن جدي كان من علماء الدين. إنما السمة التي نحتها في المنزل كانت تنوع مصادر الثقافة. وكنت أجد أن لدى والدي كتب طه حسين والعقاد وبعض المجلات التي كانت تصدر في ذلك الوقت: الهلال والمختار.. فتحت عيني وذهني على كل هذه الثقافات، وكان التزامي كما الأسرة دينيا بالكامل ولم يكن تنظيمياً وحزبياً. ولم يكن والدي له اهتمامات سياسية، فانتهى الأمر عندما دخلت إلى كلية الطب وبدأت النشاط السياسي من خلال اتحادات الطلبة وأمثالها حتى أصبحت أمين اللجنة الثقافية ورئيس اتحاد المنصورة من سنة ٧٥ إلى سنة ١٩٧٧. والحمد لله كنا أول الناس من التيار الإسلامي في ذلك الوقت. وأنهيت الدراسة في الكلية بتفوق رغم أني كنت رئيس اتحاد وكنت مشغولاً جداً وعينت نائباً ثم مدرساً مساعداً.

في سنة ٨٥ ١٩ وبفضل الله بدأت أقرأ عن الثورة الإسلامية. ولم تتح لي فرصة الكتابة والبحث، إنما كانت قراءات على وقع الانبهار بالحالة الثورية في إيران والإمام الخميني (قدس سره)–على حد وصف النفيس–، ففي ذلك الوقت كنت مدرساً مساعداً، وطبعا كنت تأخرت سنة بسبب الاعتقال في قضية السادات، ك. وعندما خرجت بدأت أواصل عملي في خط الماجستير، كما بدأت أتعرف مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وفي هذا الوقت كنت أخطب على المنابر وأُدرّس في المساجد..

- إذن كان التعرف الأول على مذهب الشيعة بأثر قيام الثورة الإسلامية في إيران؟

نعم.. وكنا نتساءل: ما هو التشييع وفي ذلك الوقت كانت مصادر المعلومات معدومة ولكن وقع في يدي كتابين:(لماذا اخترت مذهب أهل البيت) للشيخ الأنطاكي و(خلفاء الرسول الاثنا عشر)، ولكن ما إن عرفت مذهب أهل البيت حتى بدأت المصائب تتوالى بحمد الله، وكان الاعتقال الثاني سنة ٨٧..

- *وما كانت التهمة الموجهة في كلا الاعتقالين؟*

الاعتقال الأول سنة ٨٥ كان في قضية الأخوان المسلمين والإدعاء في قضية السادات والثاني سنة ٨٧ بتهمة التشيع والاعتقال الثالث سنة ٨٩ نفس التهمة (التشيع). والأصعب من هذا كله، الحصار الاقتصادي والعلمي إذ صدر أمرٌ بعدم منح العبد لله درجة الدكتوراه.

وقد حصلت على الدكتوراه بعد عشر سنوات من الحصار.

- *هل هناك قانون أو قرار في مصر يحاسب المرء على اعتقاده مذهبا تهمة، مثلاً؟!*

لا.. ليس في مصر قانون أو قرار كهذا.. ولكننا- كما تعلم- نعيش في دول العالم الثالث، وكثير مما يجري لا يمت إلى الواقع بصلة. مع أن المسائل لم تكن بدرجة عالية من السوء. يعني الأمر كان بمجرد شهرين أو ثلاثة أشهر وانتهت القصة. وليس هناك نظام قانوني أو سياسي في مصر بهذا الخصوص. فلم يصمم النظام المصري ليكون طائفياً. وهذه النقطة بالغة الأهمية ينبغي علينا أن نتعامل معها.

● *بعد خروجك من السجن.. ما الذي فعلته؟*

ذهبت إلى الإمارات العربية وكان بنيّتي عدم العودة. إنما ربنا سبحانه وتعالى أراد وعدنا إلى مصر مرةً أخرى. وفي أوائل السنة ١٩٩٤م بدأت أمارس الكتابة، إذ أنجزت كتابي الأول (على خطى الحسين)، والثاني (الطريق إلى مذهب أهل البيت)، والعديد من الكتب وما زلت مستمرا حتى الآن في الكتابة..

● *كم بلغت مؤلفاتك إلى الآن؟*

أعتقد تسعة أو عشرة كتب بالإضافة لعشرات المقالات ولكنا إذا أردنا أن نطبع كتابا نطبعه بمعجزة وبشق الأنفس، رغم أني كنت وما زلت أخاطب الساحة المصرية أكثر مما أخاطب غيرها. وأعتقد أن هذه الكتب لابد لها أن ترى النور في زمن قريب. فقد طبع ثلاثة منها فقط. (على خطى الحسين) و(الطريق إلى مذهب أهل البيت) و(المهدي المنتظر ومعركة تحرير القدس) وبقي الكثير على الرف ينتظر المعجزة..

● *هل يكمن السبب في الناحية المادية أو ثمة مشكلة أخرى؟*

لا , ليس هناك أي مشكلة لا سياسية ولا أمنية.. المشكلة الوحيدة هي الناحية المادية لأن الساحة الشيعية في مصر متروكة- بكفاءة شديدة- ولااح يهتم بك ولا أدري لماذا.. أنا أكتب عشرات المقالات أسبوعيا في جريدة القاهرة وهي جريدة ذات انتشار في مصر أو في بقية العالم العربي ومجلة البداية. وأحيانا تتاح فرصة على الانترنيت ويعتبر هذا إنجاز.. إذ توزع هذه الجريدة في مصر وخارجها على الأقل بـ٣٠ إلى ٤٠ ألف نسخة.

القسم الثاني

التجربة السودانية

١- سلام فى الجنوب بعد مليونى قتيل
٢- دارفور وسياسة الارض المحروقة
٣- الى متى تهميش شرق السودان ؟

مقدمة

فى اليوم الأخير من العام الماضى –٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ – وبعد أكثر من ٢١ عاما من الاقتتال الدامى فى حرب أهلية من بين شمال السودان "الحاكم" وجنوبه..

وقعت البروتوكولات النهائية وحسمت القضايا المختلف عليها بين الشمال والجنوب ٬خاصة المتعلقة بتقاسم السلطة والثروة ٬وتم بعد ذلك توقيع اتفاقية السلام فى نيروبى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى ٩ يناير ٢٠٠٥ والتى بموجبها سيتم تقاسم السلطة والثروة بين شمال السودان وجنوبه بعد سنوات شاقة من التفاوض لم تخلو من القتال بين الطرفين.

وقد وصف البعض الاتفاقية بأنها الحدث الاهم منذ اعلان استقلال السودان ١٩٥٦٬ وإنها بداية لوحدة السودان وليس الى تقسيمه او تفتيته٬ أو انفصال الشمال عن الجنوب تمهيدا لانفصال الغرب (دارفور) والشرق مستقبلا.

والاتفاقية والتى ساهم فى توقيعها أطرافا أفريقية وليس عربية وبمساندة دولية بل وفى ظل غياب عربى تثير العديد من الاسئلة اهمها:

- ان السبيل الى تحقيق الأمن والاستقرار هو المفاوضات وليس الحروب.
- وان الطريق الى التعايش السلمى بين الاثنيات العرقية والطوائف الدينية واللادينية هو الإعتراف بالآخر وليس تهميشه ونبذه.
- وان المشاركة فى السلطة والثروة فى إطار ديمقراطى بين ابناء الوطن الواحد على إختلاف أعراقهم وديانتهم هو السبيل الى توحيد البلاد وتقويتها
- وأن تركيز الثروة والسلطة بشكل مركزى وعدم الاعتراف بالاخر ورفض مشاركته..هو الطريق الى تقسيم وتفتيت الوطن الواحد
- وان عدم المساواة بين ابناء الوطن فى الحقوق والواجبات يؤدى حتما الى الانفصال.

وهنا تثور التساؤلات:

من المسئول عن إهدار دماء أكثر من مليونى سودانى وإصابة وتشريد الملايين بسبب الحرب اللامنطقية؟

وهل لو أنه تم الاستماع الى الأصوات العاقلة التى كانت تنادى بـ "الاعتراف بالأخر" وكفالة حقوق الأقليات٬ والتى تم التنبيه اليهامنذ أكثر من عشر سنوات(مؤتمر ليماسول الذى نظمه مركز ابن خلدون١٩٩٤) وضرورة الاهتمام بهموم "الملل والاعراق والنحل".. ما وصل عدد الضحايا فى السودان الى هذا الرقم بل و توفير مليارات الدولارات التى أنفقت على الحرب فى مشروعات تنموية خاصة بالجنوب.

والسؤال الأخير هل إستوعب العالم العربى الدرس من تجربة السودان ويقوم بفتح ملف "الاقليات" بعيدا عن الافكار القومية والوحدوية التى تنفى الاخر بحجة تماسك الوطن وعدم تفتيته والحفاظ على الهوية؟

بل وهل ستطبق وتكرر الحكومة السودانية انجازها فى الجنوب مع باقى الفصائل الأخرى..فى دارفور بالغرب.. ومع النوبايون[٩] بل وفى شرق السودان حيث التهميش الاقتصادى والسياسى؟

وسوف نستعرض التجربة السودانية فى التعامل مع الاثنيات المختلفة فى اطار جغرافى يشمل :

١- جنوب السودان

٢- *غرب السودان*

٣- شرق السودان

مع التركيز على أهداث الأحداث التى بها جنوب وغرب وشرق السودان عام ٢٠٠٤.

القبيلة قبل الدولة فى السودان

١- الخريطة القبائلية:

يتكون الكيان البشري لجمهورية السودان ٣٣,٥ مليون نسمة أو ٣٦ مليونا حسب تقرير للامم المتحدة ٢٠٠٣ – من تنوع عرقي هائل، اذ يضم المئات من المجموعات الاثنية المتباينة عرقيا ولغويا ودينيا وثقافيا. وبرغم اختلاف الباحثين حول عدد هذه المجموعات، فانه يلاحظ أن ثمة اتفاقا عاما بينهم على أن عدد المجموعات العرقية التي تسكن السودان يبلغ بضع مئات، الامر الذي يؤكد بأن ثمة تنوع عرقي هائل ينطوي عليه الكيان البشري في السودان.

ويقول البعض ان السودان يحتضن نحو ستمئة قبيلة تتحدث اكثر من مئة لغة متداولة وان من بين هؤلاء ٤٠% من العرب و٦٠% من الافارقة ذوي الاصول الزنجية منهم ٣٠% جنوبيون، و١٢% من قبائل غرب افريقيا، و١٢% نوبيون وبجة و٣% نوبيون شماليون، ويشكل المسلمون ثلثي السكان، في حين يشكل المسيحيون واصحاب الديانات الطبيعية الثلث الباقي.

وينحدر سكان شمال السودان من أصول حامية/ سامية، اذ جاءوا الى السودان من خلال موجات متتابعة من الهجرات العربية، في حين ينتمي الجنوبيون الى ثلاث مجموعات سلالية تتمثل في النيليين والنيليين الحاميين والسودانيين وتضم هذه المجموعات الكبرى عشرات القبائل مثل الدينكا والنوير والشلك والباري والمنداري والزائدي. ويتوزع هؤلاء على ثلاث ولايات تشكل مجتمعة جنوب السودان.

وينتشر الفور والزغاوة والمساليت، وهم من أصول افريقية في اقليم دارفور في الجزء الغربي من البلاد، بينما ينتشر النوبة في اقليم جنوب كردفان ليشكلوا بذلك كتلة سكانية تتكون من مجموعة من القبائل الزنجية، في الوقت الذي ينتشر فيه الهدندوة والبجة في شرق السودان بمحاذاة اريتريا وأجزاء من اثيوبيا.

وينقسمون الى المجموعات التالية :

١- مجموعة القبائل النوبية فى أقصى شمال السودان

٢- مجموعة القبائل العربية فى الوسط والنيل الابيض وجزء من الاقليم الشمالى

٣- مجموعة قبائل البجا فى شرق السودان

٤- مجموعة قبائل كوردفان فى غرب السودان
٥- مجموعة قبائل الفور فى غرب السودان
٦- مجموعة قبائل المابات والانقاسنا جنوب النيل الازرق
٧- مجموعة القبائل النوباوية فى النصف الاسفل لوسط السودان (تابعة اداريا لاقليم كردوفان)
٨- مجموعة القبائل النيلية الجنوبية (جنوب السودان)
٩- مجموعة القبائل الزنجية الجنوبية (جنوب السودان)

هذا التقسيم يؤكد ان السودان هو تجمع لقوميات متباينة، وكان من الممكن ان يصبح هذا التنوع الفريد مصدر قوة للمجتمع السودانى لولا الحكومة المركزية منذ نشأتها ثقافيا وتنمويا للوسط النيلى العربى-الاسلامى، مما خلق مناطق ضعيفة النمو ومناطق مهمشة واخرى مستعداه.

ولعل من اهم المناطق التى بها اقليات مهمشة وشهدت تطورات فى عام ٢٠٠٤ هى

أ- الجنوبيون فى جنوب السودان
بـ- الدارفوريون فى اقليم دارفور الغربى
جـ- مجموعة قبائل البجا شرق السودان

(الأجندة التاريخية)

أولا : اساس مشكلة الجنوب

السودان دولة حديثة جدا ساهم محمد على باشا فى تأسيس دولة السودان وتجميعها فى كيانات متناثرة ومتعددة ثم أوصلها وربطها ببلاد النوبة ومملكة مسنار ودولة الفتح وسلطته دارفور وكردفان غربا وأليما شرقا، ثم قبائل مبعثرة ونيلية وأفريقية زنجية متداخلة مع دول الجوار الثمانى.

وتبدأ تاريخ أزمة جنوب السودان منذ ان أولت مصر مسألة كشف الأقاليم السودانية ومنابع النيل عنايتها، ففى سنة ١٨٣٧ فى عهد الوالى محمد على باشا كلفت الحكومة المصرية فرنسيا يدعى "لينيان دى بلفون" بالعمل على كشف منابع النيل فوصل إلى إقليم الشيلوك خط عرض ١١ شمالا عند جزيرة أبا وأعقبه إبراهيم كاشف المصرى الذى توغل فى بلاد الدنكا جنوبا.

وقد تابع الخديوى إسماعيل محاولات والده لاكتشاف منابع النيل حيث قام بتكليف السير "صموئيل بيكر" ببسط نفوذ مصر فى المناطق الكائنة جنوبى غندكرو الا ان بيكر اضطهد أصحاب الأرض ومارس سلطة الإعدام وشن حرب لا هوادة فيها مما كان سببا مباشرا فى كراهية أهل الجنوب للحكومة المصرية.

وبعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، حدث ان بريطانيا فرضت على الوجود المصرى فى السودان الانسحاب من الجنوب والبقاء فى الشمال بعد ان قامت هى باحتلال السودان وقامت بضم جنوب السودان إلى منطقة وسط أفريقيا وتم ذلك عبر استغلال حق مصر فى الجنوب السودانى.

بعد ذلك جاءت الثورة المهدية فى السودان بزعامة محمد احمد بن عبد الله الملقب بالمهدى الذى استند على الإسلام فى ثورته تلك، فما كان من بريطانيا الا ان تتصدى له ولكن عن طريق قوات إسلامية أخرى

وقام نوبار باشا مقابل منحة مالية بريطانية قدرها ٧٩,٨٨٠ جنيها إسترلينيا بتسيير حملة عسكرية مصرية قوامها ١٦,٦٨٣ مقاتلا للقضاء على الثورة المهدية واسترجاع السودان وتم ذلك بالفعل الا انه ترك فى نفوس السودانيين وبالذات النخب مرارة شديدة أشعرهم بان الوجود المصرى وجود اقرب إلى الاستعمار أو على الأقل خدمة الاستعمار.

وهكذا ظهر للوجود اتفاقية الحكم الثنائى المصرى- البريطانى والتى اعترفت فيها بريطانيا لمصر بسيادتها على السودان منذ ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤ وكان من الطبيعى ان يكون الحكم الحقيقى فى أيدى الإنجليز وفى الواجهة مصر وفى تلك الفترة حرصت بريطانيا على فصل الجنوب عن الشمال حيث كانت تعلم ان الشماليين يميلون اكثر إلى مصر وذلك لطبيعة تشكيلهم من قبائل عربية معظمها إسلامية وبعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر انسحب الجيش المصرى من السودان واعتبرت حكومة السودان آنذاك مديريات الجنوب الثلاث (بحر الغزال- الاستوائية- أعالى النيل) مناطق مقفلة أمام المصريين، بل ومنعت أهالى الشمال السودانى من دخول الجنوب السودانى إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرض الرحلة وهكذا انشأ خط فصل بين الشمال والجنوب السودانى امتد بطول نهر العرب.

فى ١٩٤٧ انعقد مؤتمر جوبا بين الشمال والجنوب من اجل وضع أسس العلاقات مستقبلا وكان المؤتمر معنى ببحث ما اذا كان جنوب السودان سوف يشارك فى مؤسسة تشريعية جديدة فى الخرطوم يكون ممثلا فيها الجنوبى والشمالى معا كشعب واحد ودولة واحدة.

وقد طالب ممثلو الجنوب بضمانات خمسة هى:-

أ- احترام الثقافات الجنوبية والحفاظ عليها وتشجيعها (لغات- معتقدات- عادات موروثة).

ب- المصالحة بعد فترة طويلة من النزاعات بين الشمال والجنوب والالتزام بالمساواة بين المواطنين فى الدولة السودانية الموحدة.

جـ - المساواة العرفية بين أهالى الشمال والجنوب.

د - دفع التنمية العاجلة سواء كانت اقتصادية وتعليمية وصحية للجنوب.

هـ - إشراك الجنوبيين فى إدارة البلاد على المستوى الوطنى مع الحكم الذاتى للجنوب.

وقد وافق ممثلو الشمال على ذلك، الا انه بدأ واضحا فى خلال الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٥ ان تلك الضمانات لم تحظى سوى باهتمام ضئيل مما كان ذلك سببا فى طرحها مرة أخرى عام ١٩٥٥ حينما ادرج اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة.

وقد حاولت مصر وبالذات بعد إلغائها معاهدة ١٩٣٦ وفى عام ١٩٥١ وكذلك إلغائها لاتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ مع بريطانيا وبعد تعديل المواد الخاصة بالسودان فى الدستور المصرى: مادة ١٥٩، ١٦٠ النص على ان مصر والسودان وطن واحد على ان يقرر الحكم فى السودان بقانون خاص ويلقب الملك فاروق بملك مصر والسودان. الا ان أهل السودان رفضوا تعديل المواد الخاصة بالسودان فى الدستور وأعلنوا انهم دولة مستقلة منذ إلغاء اتفاقية ١٩٣٦ ومعاهدة ١٨٩٩.

وتشكلت لجنة تأسيسية لوضع دستور للسودان مثل فيه الجنوب بعضو واحد.

ثانيا: (دارفور.. صراع المصالح)

يقع إقليم دارفور فى أقصى غرب السودان وهو عبارة عن سهل من الصحراء والسافانا تبلغ مساحته نصف مليون كم ما يقارب ستة مليون نسمة ويمتد نزولا من سفوح جبال مرة الخصيبة فى أقصى غرب السودان. تربطه بالخرطوم العاصمة السودانية خط سكة حديد وطريق ترابى بطول ٧٠٠ ميل وقد شهد الإقليم فى تاريخه الحديث ظاهرة الصراعات القبلية على موارد الأرض والماء وقد اكتسب هذا الصراع شكل النزاع بين القبائل الرعوية المترحلة ذات الأصول العربية. والقبائل الزراعية المستقرة ذات الأصول الأفريقية (صراع الهوية) رغم ان أهل الرعى وأهل الزرع من المسلمين.

ومن المعروف ان دارفور كانت سلطنة مستقلة تهيمن على طريق التجارة بين غرب أفريقيا ومصر ودخل أهلها الإسلام فى العقد الأول من القرن ١٩ كما ان إقليم السودان حتى القرن ١٩ ما كان يمثل قطرا بل كان اسما يطلق على الحرم الأفريقى الذى امتد جنوب البلاد المطلة على البحر المتوسط، كما كان لأسرة محمد على دورا كبيرا فى الوجود المصرى بالسودان وكان إقليم دارفور أى دار الفور وهى اكبر قبيلة كائنة على ارض دارفور – قد ضم إلى السودان بجهد مصرى فى ١٩١٦ فى عصر الاستعمار البريطانى.

و تشكلت فى دارفور قبائل عربية مسلمة وقبائل مسلمةافريقية مثل الغور والمساليت والزغاوة بالإضافة إلى قبائل أخرى وصل عددها إلى ٨٥ قبيلة عربية وأفريقية ويشكل الأفارقة ٦٠% من سكان الأقاليم منها قبائل (البقارة) والزريقات والداجو والننجر والتامة وابالة وزيلات ومحاميد وبنى حسين.

وكان إقليم دارفور مواليا تقليديا لحزب الأمة وذلك لانتماء الغالبية من أهله لطائفة الأنصار التى تقودها أسرة المهدى حتى منتصف السبعينات الا ان هناك محاولات متعددة لاختراق الإقليم من جانب قوى سياسية عديدة ركزت دعايتها على إهمال الحكومات المركزية وكذلك حزب الأمة لقضايا الإقليم فكان ان قامت جبهة نهضة دارفور كتنظيم جبهوى قام به المثقفون وكذلك حاول الشيوعيون اختراق الإقليم والإخوان المسلمون من جناح الترابى ويبدو ان الحركة الإسلامية – جناح الترابى قد استطاعت ان تحقق اختراقات هامة للإقليم. وقد دعم الإسلاميون من أبناء الإقليم دارفور انقلاب جبهة الانقاذ فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وانخرطوا فى مؤسساته[٥] ولكن عدم وجود مشروع تنموى لدارفور وكذلك استبداد النظام وقبضته الحديدية فى التعامل مع دارفور. قد أدى إلى ابتعاد اتجاه واسع من أهل دارفور الإسلامية عن النظام بينما انضم من تبقى من الإسلاميين إلى جناح الترابى.

وفى ظل انحسار النفوذ التقليدى لحزب الأمة وضعف نفوذ الإسلاميين – الجبهة الإسلامية– بدأت فى الظهور حركات اكثر ثورية وعنفا فى دارفور [٦]بعضها كان مواليا ومقلدا للحركة الشعبية لتحرير السودان .

وكانت هناك حركات بدأت تؤسس على نزعات عرقية قائمة على أساس الصراع القديم بين القبائل الرعوية ذات الأصول العربية والأفارقة المشتغلين بزراعة الأرض وهو صراع اشتهر بصراع العرب والزرقة وقد أسفر ذلك عن تكوين تنظيم التجمع العربى فى الثمانينات وتنظيم قريش فى التسعينات.

بعد ذلك انطلق العمل المسلح فى دارفور فى فبراير ٢٠٠٣ باستيلاء مجموعة مسلحة مجهولة على حامية قولو فى جبل مرة وانتقلت العمليات بسرعة فائقة إلى مدن كتم والفاشر وهو ما اذهل كل المراقبين وكذلك الحكومة التى انصب كل اهتمامها على مفاوضة جون جارنج فى الجنوب.

وقد تبين ان المجموعات المقاتلة متعددة وذات قيادات مختلفة من بينها حركة تحرير السودان بقيادة امينها العام منى اركوى وحركة العدالة والمساواة بقيادة خليل إبراهيم ومجموعة متمردة من أبناء القبائل العربية الذين انضموا بعد ذلك إلى الحكومة لكى يشكلوا لاحقا ميليشيات الجنجويد إذ هناك جنجويد مدعومين من قبل حكومة البشير وهناك حركة العدالة والمساواة مدعومة من قبل الترابى وهناك حركة تحرير السودان مدعومة من قبل جون جارنج وهكذا أظهرت أسماء القيادات فى دارفور منها عبد الواحد محمد نور والدكتور خليل إبراهيم وشريف حرير والتيجانى سالم درو وهكذا تدهور الوضع فى إقليم دارفور بسرعة من جراء التدخلات المتضاربة وذات المصالح المتصارعة وكذلك امتداد تلك القبائل إلى كل من تشاد وليبيا وإرتريا مما وسع من الصراع إقليميا كما أشارت بعض المصادر إلى دخول إسرائيل على خط الصراع بعقد اجتماعات مع حركة تحرير السودان وقد أدى ذلك كله إلى توسيع العمليات ضد المدنيين مما أدى إلى تهجير ما يزيد عن المليون من أهل دارفور إلى مناطق متعددة من دارفور وهذه مثلت هجرة الداخل، أما الهجرة إلى خارج دارفور وبالذات إلى الحدود مع تشاد فقد مثلت هجرة ١٧٠ ألف نسمة كما قتل عدد لا يقل عن ٣٠ ألف وما يزيد فى هذا الصراع وتنسب معظم العمليات ضد المدنيين تلك إلى ميليشيا الجنحويد المدعومة من قبل النظام فى السودان وهى ميليشيات تضم عناصر من القبائل العربية الدارفورية والوافدة وتتحرك على ظهور الخيل والجمال بغرض طرد الزنوج من الإقليم وهى كلمة تعنى "جن" بمعنى رجل و"جاد" ويقصد بها ان الرجل يحمل مدفعا رشاشا من نوع "جيم" المنتشر فى دارفور و"ويد" وهكذا تركب الجملة: رجل يركب جوادا ويحمل رشاشا ولعل هذا كان خلف تشكل تحالف من أعضاء الكونجرس الأمريكى ذات الأصول الأفريقية والايباك حتى يكون هناك لوبى يتحرك ضد ما أسموه بالإبادة الجماعية الواقعة فى دارفور وقد تبنى هذا التحالف أحد الأمريكان اليهود "نيجال حنا" وهو من أصول عراقية وكان هذا التحالف واقفا خلف التقرير الخطير الذى خرج من الكونجرس الأمريكى وتحدث عن حرب إبادة فى دارفور وعلى أساسه تم ترتيب لمواقف الأوربية وكذلك مواقف المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة كما كان هذا التحالف المشكل من ٣٥ عضوا بالكونجرس هم الذين اعدوا مذكرة ووقفوا عليها مطالبين بوش بالتدخل العسكرى العاجل فى دارفور من اجل فصل هذا الإقليم عن السودان او حل مشكلة غرب السودان بالمفاوضات مثلما يحدث فى الجنوب.

ثالثا: (شرق السودان المنسى)

فى شرق السودان يحمل السلاح فريقان هم قبائل البجا وقبائل الراشايدة.. البجا هم نتاج اختلاط السكان المحليين بالهجرات العربية الوافدة والراشايدة هم أبناء قبائل وبطون عربية حافظت على نقائها

العرقى الى حد كبير وتملك علاقات ببعض دول الخليج العربى وقد أسست تنظيما مسلحا عام ١٩٩٩ يسمى الأسود الحرة.

وللبجا نضال ضمن صفوف الدولة المهدية بقيادة أميرهم عثمان دقنه الذى حارب أيضا الاستعمار البريطانى كان للبجا مطالب الثروة والسلطة للسودان وعقدوا مؤتمرهم الأول فى هذا الشأن عام ١٩٥٨ مع حكومات الاستقلال الوطنى فى تأسيس الدولة الوطنية فى السودان تحت مظلة عقد اجتماعى مرض لهذا البلد المتنوع إثينا وثقافيا أعلن البجا تكوين تنظيم سياسى يحمل اسم مؤتمر البجا عام ١٩٩٤ وانضموا الى التجمع السودانى المعارض للحكومة السودانية عام ١٩٩٥ وحملوا السلاح ضد الحكومة فى عمليات عسكرية محدودة وهم حاليا يديرون ما يطلق عليها المناطق المحررة فى جنوب البحر الأحمر ومدينة وهمشكوريب.

ويعتبرون أن عوائد الموانئ السودانية من جمارك وغيرها اضافة للمعادن والمشروعات القائمة حاليا والثروات الزراعية والحيوانية القائمة حاليا هى من ضمن ثروات ما يطلقون عليه بلاد البجا طبقا لمطبوعات دائرة العلاقات الخارجية لمؤتمر البجا.

ومع التهميش الذى يرصده تنظيم مؤتمر البجا فان نصيب ابناء المنطقة فى السلطة تراوح ما بين ١,٤% الى ٣% خلال النصف قرن الماضى بينما كان للولاية الشمالية حصة الأسد من مناصب الدولة كما يعانى السكان من الفقر وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية تقريبا فى حالة مماثلة لفقدان التنمية فى معظم أطراف السودان.

المطالب السياسية لتنظيمى شرق السودان هى شراكة فى السلطة وحصول على الثروة لاغراض التنمية حيث لا يتمتع سكان هذه المناطق بخدمات تعليمية مناسبة كما تقول مصادرهم أن انعدام الخدمات الصحية رفع الوفيات بين النساء الحوامل لنسبة ٧٠% ما نفض يده من هذا التحالف فى خديعة تئن منها الحكومة أما الزعيم الأخير فهو عمر كنده الذى يقود البجا فى مفاوضات القاهرة .

موقف جبال النوبة

كلمة النوبة مصطلح يعنى الكتلة الزنجية التى استوطنت هذا الاقليم منذ مئات السنين ويشكلون ٨٧% من السكان أما المجموعات الأخرى التى توافدت الى المنطقة واستوطنت فيها واصبحت جزءا من تركيبتها السكانية هى:

أ- قبائل من غرب أفريقيا ونيجيريا بالذات والمعروفون بقبائل الفلاته والداجو من مديرية دارفور والفونج من النيل الأزرق والبقارة من شمال كردفان والدينكا فى منطقة أبيى.

بدأ الصراع فى جبال النوبة عام ١٩٨٥ مع التحالف مع الحركة الشعبية لجنوب السودان وتقول منظمة أبناء النوبة فى ورقة قدمتها الى ندوة الديموقراطية فى السودان ان هذا التحالف جاء على خلفية تسليح بعض القوات العربية التابعة لقبائل المسيرية تحت مسمى المراحيل وذلك بعد تصعيد النزاع القبلى بين منطقة التماس بين قبائل الرزيقات العربية والدينكا.

وتضيف الورقة ان سياسات الجبهة القومية الاسلامية قبل وبعد الحكم فى محاولة أسلمة وتعريب القبائل الزنجية فى منطقة جبال النوبة ونهب أبقار وأموال الدينكا فى منطقة "أبيى" واستمرار المراحيل فى نشاطهم العدوانى فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٤ دون رادع من قانون أو تدخل الحكومة لاقرار القانون والعدل وقد ضم الزريقات فى حربهم ضد الدينكا قبيلة الحوازمة وذلك فى الوقت لم يكن لابناء جبال النوبة دخلا بهذا الصراع سوى انه يدور على حدودهم الجغرافية.

ويشكو أبناء جبال النوبة فى انحياز الاعلام السودانى ضدهم ووصفهم بالعنصرية وذلك اضافة لتهميش مناطقهم اقتصاديا وسياسيا ويحملون الصادق المهدى مسئولية خاصة فى فترة الديموقراطية الثالثة عن تسليح ميليشات القبائل العربية بعد أن خسر دوائر جبال النوبة فى انتخابات ١٩٨٦ وقد تزايدت حدة الازمة مع صدور قانون الدفاع الشعبى ١٩٨٩ فى عهد حكومة الانقاذ والذى يعتبره سكان جبال النوبة قد قنن السلاح الموجود فى أيدى العرب الذين يحملهم السكان المحليون مسئولية ارتكاب فظائع انسانية وقد لجأ أهالى جبال النوبة للاستقواء بالحركة الشعبية بزعامة حزب الامة ضد الحكومة فى الشمال وبرز من بينهم يوسف كوه الذى انضم الى الجيش الشعبى بزعامة جارانج.

ومع الاختراق الامريكى للازمة السودانية عام ٢٠٠١ على خلفية احداث ١١ سبتمبر وتعيين السيناتور السابق جون دانورث مبعوثا رئاسيا للعمل على انهاء الحرب الاهلية فى السودان كان إقرار هدنة فى منطقة جبال النوبة من أولويات دانفورث على اعتبار ان ذلك قد يكون البروفة المطلوبة لاتفاق شامل فى جنوب السودان وقد طالب دانفورث فى نوفمبر٢٠٠١ الاطراف المتصارعة فى السودان بالالتزام بأربعة نقاط لاستمرار الرعاية الامريكية لحل الازمة السودانية والا فان الادارة الامريكية ستتدخل من جانب واحد طبقا لتقديراتها الذاتية وكان من ضمن هذه النقاط توقيع هدنة لوقف اطلاق النار فى منطقة جبال النوبة وهو الاتفاق الذى وقع فى سويسرا فى يناير عام ٢٠٠٢ وتحميه حاليا قوة مسلحة محدودة متعددة الجنسيات ولكن معظمها من الأمريكيين.

وقد نجح جون جارانج فى استغلال تحالفه السياسى مع جبال النوبة فى المفاوضات التى أجراها مع الحكومة السودانية فى اطار اتفاق نيفاشا وذلك بعد ان فوض ابناء الجبال جارانج فى مؤتمر كادو فى ديسمبر ٢٠٠٢.

(احداث سودانية هامة)

أهم المحطات السياسية فى تاريخ السودان من استقلاله وحتى توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب نهاية ٢٠٠٤:

١٩٥٦: استقلال السودان عن مصر.

١٩٥٨: الجنرال إبراهيم عبود يقود انقلابا عسكريا ضد الحكومة المدنية المنتخبة حديثا في بداية العام.

١٩٦٢: اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب بقيادة حركة التمرد "أنيانيا".

١٩٦٤: ثورة أكتوبر التي أطاحت بعبود وقيام حكومة وطنية برئاسة الصادق المهدي.

١٩٦٩: جعفر النميري يقود الانقلاب العسكري المعروف باسم "ثورة مايو".

١٩٧١: إعدام قادة الحزب الشيوعي السوداني بعد قيامهم بانقلاب ضد النميري.

١٩٧٢: أصبح الجنوب منطقة حكم ذاتي، بموجب اتفاق أديس أبابا للسلام بين الحكومة وحركة أنيانيا.

١٩٧٨: اكتشاف النفط في منطقة بنتيو في جنوب السودان.

١٩٨٣: الرئيس النميري يعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، ونشوب الحرب الأهلية في الجنوب بين القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون جرنق.

١٩٨٥: قيام مجموعة من الضباط بعزل النميري بعد اضطراب عام وتأسيس مجلس عسكري مؤقت لحكم البلاد برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب.

١٩٨٦: فوز حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي وتشكيل حكومة ائتلاف برئاسته.

١٩٨٨: الحزب الوحدوي الديمقراطي شريك الائتلاف يصيغ مسودة اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنه لم يكتمل.

١٩٨٩: العميد عمر حسن البشير يقود انقلابا عسكريا ويستولي على الحكم، وفي العام نفسه يتم في مصر تشكيل تحالف وطني سوداني معارض يضم ١٣ حزبا.

١٩٩٣: حل مجلس قيادة الثورة بعد تعيين عمر البشير رئيسا للجمهورية.

١٩٩٥: الرئيس المصري حسني مبارك يتهم السودان بتورطه في محاولة اغتياله في أديس أبابا.

١٩٩٨: الولايات المتحدة تشن هجوما على مصنع للأدوية في الخرطوم بزعم أنه يصنع مواد للأسلحة الكيميائية.

١٩٩٩: الرئيس البشير يحل البرلمان ويعلن حالة الطوارئ عقب صراع على السلطة مع رئيسه حسن الترابي. وفي هذا العام أعلن السودان أنه بدأ للمرة الأولى تصديره للنفط، كذلك في هذا العام عاد الرئيس الأسبق جعفر محمد النميري إلى الخرطوم.

٢٠٠٠: اجتمع الرئيس البشير لأول مرة مع زعماء المعارضة في التحالف الديمقراطي الوطني بالعاصمة الإريترية أسمرا. عاد بعدها زعيم حزب الأمة الصادق المهدي إلى السودان مما فسر على أنه بداية لانفراط عقد التحالف الوطني المعارض. وأعيد انتخاب البشير لفترة رئاسية أخرى في انتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية.

٢٠٠١: شهد هذا العام العديد من الأحداث المهمة من أبرزها:

- القبض على أمين عام المؤتمر الشعبي العام الشيخ حسن الترابي بعد يوم واحد من توقيع حزبه المؤتمر الشعبي مذكرة تفاهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان.

– تهديد متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان بمهاجمة عمال النفط الدوليين الـــذين جلبتـــهم الحكومة للمساعدة في استغلال احتياطيات النفط واتهام القوات الحكومية بمحاولة طرد المـــدنيين والمتمردين من حقول النفط.
– فشل مباحثات نيروبي للسلام بين الرئيس البشير وزعيم المتمردين جون جرنق.
– رفع مجلس الأمن لعقوبات رمزية كان قد فرضها على السودان عام ١٩٩٦ تضـــمنت حظـــرا على سفر الدبلوماسيين.
– تعين الرئيس الأميركي جورج بوش السناتور جون دانفورث مبعوثا خاصا للتوســـط في محاولـــة إنهاء النزاع السوداني ٬وفي الوقت نفسه مددت واشنطن العقوبات التي فرضتها من جهتها على السودان لسنة أخرى مشيرة إلى سجلها في دعم الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.
–اتهام الحركة الشعبية لتحرير السودان الحكومة بقصفها لجبال النوبة الوسطى على مـــدى ثلاثـــة أسابيع، وإعلانها أن هذا يعد خرقا لهدنة توسطت فيها الولايـــات المتحـــدة بهـــدف الســـماح للمساعدات الإنسانية بدخول المنطقة.

٢٠٠٢ : كذلك في هذا العام خطت السودان خطوات مهمة على طريق السلام وكان أبـــرز مـــع شهده هذا العام:

_توقيع الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر في جبال النوبة الوسطى التي تعتبر أحد المعاقل الأساسية للمتمردين. وبعد خمسة أسابيع من محادثات كينيا وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكول مشـــاكوس لإنهـــاء الحرب الأهلية وبموجب هذا الاتفاق توافق الحكومة على منح الجنوب الحق في تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات. وفي المقابل يوافق متمردو الجنـــوب علـــى تطبيـــق الشـــريعة الإسلامية في الشمال.
_التقاء الرئيس عمر البشير والعقيد جون قرنق لأول مرة بعد وساطة من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني.
_موافقة الحكومة والحركة الشعبية على وقف لإطلاق النار طوال فترة المفاوضات.
_تعثر المفاوضات بسبب المخصصات الحكومية ووظائف الخدمة المدنية، واتفاق الجانبـــان علـــى مراقبة وقف إطلاق النار.

٢٠٠٣: مع بدايات هذا العام استئناف مباحثات السلام بين الحكومة الســـودانية والمتمـــردين في نيروبي، ثم سارت العلاقة بينهما على النحو التالي:

–التقاء الرئيس البشير والعقيد جون قرنج للمرة الثانية في كينيا وخلال محادثات الســـلام الـــتي رعاها الرئيس الكيني موا كيباكي

-توقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا أمنيا يسمح بدمج القـــوات في مناطق معينة متنازع عليها ويحتفظ الطرفان بقوات مسلحة منفصلة في المناطق الأخرى. وتستمر المفاوضات حول القضايا السياسية والاقتصادية.

-إطلاق سراح الشيخ حسن الترابي أمين عام حزب المؤتمر الشعبي بعد ما يقارب ثلاث سنوات من الاعتقال في محاولة لتهدئة الوضع التوتر الداخلي قبل الإقدام على توقيع اتفاق السلام النـــهائي. (أعتقل مرة اخرىومحجوزقيد الاقامة الجبريةحتى اوئل ٢٠٠٥)

-حث وزير الخارجية الأميركي كولن باول(السابق) الذي حضر إحدى جولات التفـــاوض بـــين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في نيفاشا بكينيا المتفاوضين على التوصل إلى اتفاق ســـلام شامل مع نهاية عام ٢٠٠٣، والطرفان المتفاوضان يصرحان بأنهما يأملان في ذلك إما بنهاية عام ٢٠٠٣ أو بداية عام ٢٠٠٤.(لم يحدث الا فى ٩يناير ٢٠٠٥)

(احداث عام ٢٠٠٤)

أولأ- (٦ بروتوكولات لإحلال السلام)

٧ يناير ٢٠٠٤.. توقيع بروتوكول اقتسام الثروة بين الشمال والجنوب.

٢٦ يناير ٢٠٠٤ توقيع بروتوكول فض النزاع فى ابيى.

٢٦ مايو ٢٠٠٤ توقيع بروتوكول اقتسام السلطة.

٢٦ ما يو ٢٠٠٤ توقيع بروتوكول حل النزاع فى جبال النوبة وجنوب النيل الازرق.

٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار الدائم.

٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ اتفاق لتنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات.

٩ يناير ٢٠٠٥ توقيع اتفاق السلام فى نيفاشا بنيروبى فى كينيا.

١- سلام بالجنوب بعد مليونى قتيل

من الأمور الهامة التى ساعدت على إنهاء أطول حرب أهلية فى القارة الافريقية بين شمال السودان وجنوبه هو توحد الجهود الامريكية مع الارادة السياسية الدولية ممثلة فى الامم المتحدة، من أجل التسريع بعقد اتفاق سلام نهائى بنهاية ٢٠٠٤، بعد أن تأجل هذا التوقيع عاما كاملا.

فبجانب اجتماع كولن باول وزير الخارجية الأمريكى- وقتئذ – بمنتجع نيفاشا بكينيا بمفاوضى الطرفين.. هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على السودان.. وأيضا ولأول مرة منذ ١٤ عاما عقد مجلس الامن الدولى أول اجتماعاته خارج مقره فى نيويورك – وعلى مدى يومين – وذلك فى نيروبى يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٤.

وفى هذا الاجتماع الذى حضرة اعضائه الخمسة عشر وقعت الحكومة السودانية وحركة التمرد الرئيسية فى الجنوب تعهدا بإبرام اتفاق سلام نهائى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ مع الوقف الفورى لاعمال العنف فى دارفور غرب السودان.

وأسباب تأخر عقد اتفاق السلام السودانى خلال عام ٢٠٠٤ ورغم المفاوضات المكثفة وجود الكثير من القضايا العالقة بين الحكومة فى الشمال والمتمردين فى الجنوب حول وضع المناطق الثلاث المهمشة وهى جبال النوبة و جنوب كردفان وابيى وجنوب النيل الازرق ،الاضافة الى كيفية اقتسام السلطة والوظائف وايضا تنفيذ اتفاق تقسيم الثروة، وعملية اعادة انتشار القوات فى الجنوب، بالاضافة الى الخلاف حول تمويل جيش قرنج بعد السلام والذى رفضت الحكومة تمويله.

وحول القضايا المتعلقة بوضع قوات الحركة الشعبية فى شرق السودان اتفق الطرفان فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤ على سحبها خلال عام من الاتفاق النهائى على ان يترك أمر تشكيل قوات مشتركة فى المنطقة الى المحادثات بين الحكومة و"التجمع الوطنى الديموقراطى" المعارض فى القاهرة ولم يتم الاتفاق على تشكيلها حتى نهاية ٢٠٠٤.

والنقطة الاخرى التى تم الاتفاق عليها هى تسليح الوحدات المشتركة من الحكومة و"الحركة" التى ستنشأ عقب الاتفاق النهائى واستمر الخلاف فى شأن توفير أجور قوات "الحركة الشعبية" ووضع الفصائل الجنوبية المسلحة.

وتمسكت الخرطوم بأن تتولى حكومة الجنوب الاتفاق على قوات "الحركة".

ولكن جارنج اكد ان قواته قومية وينبغى ان تتولى الحكومة الاتحادية دفع نفقاتها. واقتراح الوسطاء الاوروبيون انشاء صندوق لتوفير اجور جيش "الحركة" وهذا ما تم بالفعل. خاصة بعد ان تمسكت الحكومة بموقفها وهو ان الاتفاق على جيش جارح يأتى ضمن عملية تقسيم الثروة بين الجانبين.

١ – (تقاسم الثروة)

وقد شكل بروتوكول تقاسم الثروة الذى وقعته حكومة الخرطوم و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" بادرة جديدة ستدرس بعناية فى بعض الدول العربية، لا سيما تلك التى تبحث عن اطر دستورية فيدرالية كما فى العراق.

وقد تم التوقيع على "بروتوكول تقاسم الثروة فى الفترة الانتقالية التمهيدية والفترة الانتقالية" فى نيافاشا فى كينيا فى ٧ يناير ٢٠٠٤.

ويعتبر هذا البروتوكول الاول من نوعه، عربيا، بين السلطة المركزية والمحافظات، بهدف اقتسام الثروة النفطية والتفاوض والاتفاق مع الشركات الدولية على الاستكشاف والانتاج.

فحتى يومنا هذا تدير السياسة النفطية فى الدول العربية وزارة مركزية وشركة نفط وطنية، وتوزع العائدات النفطية من خلال الموازنة العامة للدولة.

ومن أهم بنود الجانب النفطى من البروتوكول هو الأتى:

أولا: اعتراف اساسى من الحكومة المركزية بأن جنوب السودان والمناطق المهمشة تحتاج الى البناء واعادة الاعمار. وقد ترجم هذا الاعتراف عمليا بتأسيس صندوقين متخصصين للبناء والاعمار فى المحافظات. كما نص هذا الاعتراف على اقتسام العائدات النفطية. ويحدد فى شكل صريح ان التنمية وتوفير الخدمات وشئون الحكم هى مسئولية اقليمية وليست مركزية.

ثانيا: تحديد دقيق لأسس السياسة النفطية ومبادئها تتمثل فى الاخذ فى الاعتبار لـ "المصلحة القومية والمصلحة العامة" و"مصالح الولايات – الاقاليم ذات العلاقة" وحماية البيئة والتراث الثقافى فى المناطق النفطية.

ومن أجل تنفيذ هذه المبادئ، تم الاتفاق على تأسيس "مفوضية النفط القومية" التى تضم رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب "كرئيسين متشاركين وعضوين دائمين"، اضافة الى أربعة اعضاء دائمين يمثلون الحكومة القومية وأربعة دائمين يمثلون حكومة جنوب السودان، ومالا يقل عن ثلاثة اعضاء يمثلون الولاية – الاقليم النفطى، كاعضاء غير دائمين.

اما مهمات "المفوضية" فهى واسعة منها: صوغ السياسات النفطية والمراقبة وتطوير استراتيجيات القطاع النفطى. وحدد البروتوكول القواعد التى يجب ان تأخذها "المفوضية فى الحسبان منها: المدى الذى يوفر فيه العقد" فوائد ومنافع للمجتمعات المحلية المتأثرة بتطوير قطاع النفط و"المدى الذى يجسد فيه العقد وجهات نظر الولاية – الاقليم والمجموعات المتأثرة بذلك العقد"، واعطاء الحق للمواطنين الذين تتضرر ممتلكاتهم واراضيهم فى طلب التعويض.

واعطى البروتوكول الحق لـ "الحركة الشعبية" بمراجعة كل العقود القائمة للتأكد من عدم وقوع اضرار بيئية او اجتماعية، غير انه لا يحق لها الاعتراض على العقود النفطية الموقعة حتى الآن.

ومن الاهمية بمكان ان البروتوكول حدد اطار اقتسام الثروة النفطية الناتجة عن موارد جنوب السودان كالآتى:

صافى عائدات النفط سيشمل مجموع صافى العائدات من صادرات نفط الحكومة..بالاضافة الى نفط الحكومة المستلم بواسطة المصافى

كما اتفق الطرفان على تخصيص "ملا يقل عن اثنين فى المئة من عائدات النفط للولايات – الاقاليم المنتجة للنفط بما يتناسب مع انتاج تلك الولايات – الاقاليم. وبعد دفع حصة حساب المركز والولايات – الاقاليم المنتجة من عائدات النفط "تخصص نسبة ٥٠% من صافى عائدات النفط المستخرج من جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وذلك مع بداية الفترة الانتقالية التمهيدية وتخصص الـ ٥٠% المتبقية للحكومة القومية والولايات فى شمال السودان".

كما، تم الاتفاق على تأسيس صندوق للاجيال المقبلة بعد ان يصل انتاج البلاد الى مليون برميل يوميا (تنتج السودان الآن نحو ٣٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام).

٢–(تقاسم السلطة)

وقد أتفقت الحكومة مع متمردى الجنوب على اقتسام السلطة لبروتوكول تم توقيعه فى ٢٦ مايو ٢٠٠٤ أيضا والذى ينص على انه قبل الانتخابات تقسم السلطة التنفيذية والتشريعية الوطنية.. حيث يحصل الحزب الحاكم – المؤتمر الوطنى – على ٥٢% من المقاعد. والحركة الشعبية لتحرير السودان على ٢٨% بينما تحصل احزاب شمال السودان الاخرى على ١٤% وبقية احزاب الجنوب على ٦%.

كما تم الاتفاق على ان يتولى الرئيس الحالى للحركة الشعبية لتحرير السودان – جون جارانج – منصب النائب الاول لرئيس الدولة وفى الادارة الاقليمية لشمال السودان يحصل حزب المؤتمر الوطنى على ٧٠% من المقاعد التنفيذية والتشريعية وتحصل على الحركة الشعبية على ١٠% بينما تحصل الاحزاب السياسية فى الجنوب على ٢٠% وفى حكومة الجنوب تحصل الحركة الشعبية على ٧٠% من المقاعد الحكومية والتشريعية وتحصل القوى الجنوبية الاخرى وحزب المؤتمر على ١٥% لكل منهما.

وهذا الاتفاق يعد توزيعا عادلا لتقاسم السلطة وان كان قد أغفل أحزاب الشمال فى السلطة السياسية بالحزب السودانى. واغفل القوى السياسية فى حيال الحكومة وجنوب كردفان وابيى.

٣– (هدنة دائمة)

وقد وقعت حكومة السودان ومتمردو الجنوب هدنة دائمة لوقف اطلاق النار كجزء من اتفاق السلام لانهاء احد أطول الحروب الاهلية فى القارة الافريقية.

وقد وقعت الهدنة مع خطة تفصيلية حول كيفية تطبيق الاتفاقات السابقة، وذلك قبل ساعات من انتهاء المهلة التى حددتها الامم المتحدة بنهاية العام ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

وقد حضر ثابو مبيكى رئيس جنوب افريقيا مراسم توقيع الاتفاق مع نظيره السودانى عمر البشير.

وقال أحد وسطاء السلام الكينيون "الان لدينا كل الاجزاء التى تشكل اتفاق السلام السودانى الشامل، وكل الموضوعات التى كانت مدرجة على جدول اعمال المفاوضات تمت مناقشتها والاتفاق عليها".

واثناء مراسم التوقيع عمت الفرحة الحاضرين عندما تم توقيع الوثائق.

وفى الخرطوم خرج الجنوبيون الى الشوارع وهم يغنون رافعين أعلام المتمردين دون ان تتمكن الشرطة من منعهم.

وكان ذلك تعبيرا نادرا عن المشاعر بين الجنوبيين فى العاصمة التى تخضع لتحكم صارم.

بنود اتفاق السلام النهائى الذى وقع بنيفا شا فى ٩ يناير٢٠٠٥ بحضور شخصيات دولية وبتمثيل عربى محدود ممثل فى الرئيس الجوزائرى عبد العزيز بوتفليقة والامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى:

١- الجيش: اذا لم ينفصل الجنوب بعد ست سنوات سيتم توحيد القوات لتكون جيشا قويا قوامه نحو ٣٩ ألف جندى.

٢- الحكم الذاتى : سيتمتع الجنوب بالحكم الذاتى لمدة ست سنوات يعقبها استفتاء حول الاستقلال.

٣- الثروة النفطية: سيتم اقتسامها بالنصف.

٤- الوظائف: سيتم اقتسامها بنسبة ٧٠% لصالح الحكومة المركزية و٣٠% لصالح الجنوب وسيتم توزيعها بنسبة ٥٥% للحكومة المركزية مقابل ٤٥% للجنوب فى ابيى والنيل الازرق وجبال النوبة.

٥- الشريعة : سيبقى تطبيق الشريعة الاسلامية فى الشمال.

٦- وقد جمع الاتفاق النهائى فى كل الاتفاقات التى تم التوقيع عليها بين الحكومة والحركة

وتشمل الاتفاقات بنودا عن اقتسام السلطة والثروة وتشكيل ادارة غير مركزية واعطاء الجنوب حكما ذاتيا واتخاذ خطوات فى اتجاه عقد الاستفتاء على مصير الجنوب خلال ستة سنوات.

ولا يشمل الاتفاق تسوية الصراع فى منطقة دارفور، إلا أنه من المتوقع ان يمثل نموذجا للحل.

ومن المنتظر ان يتهيأ السودان للانتقال الى مرحلة سياسية جديدة من تاريخه, وسيؤدي السلام الى اعادة هيكلة السودان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بحسب اتفاقات اقتسام السلطة والثروة والترتيبات الامنية والعسكرية التي ستنقل البلاد الى مرحلة تعتبرها "الحركة الشعبية" مولد "سودان جديد", ترجمة للشعار الذي ينادي به زعيمها العقيد جون قرنق. ومن المقرر أن تشهد الشهور الستة الاولى من ٢٠٠٥ تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها الحزب الحاكم حالياً بنسبة ٥٢ % و"الحركة الشعبية" بنسبة ٣٣ % والنسبة الباقية توزعها القوى السياسية الاخرى. لكن يعتقد بأن حصة الحزب الحاكم يمكن ان تتقلص في حال توصل الحكومة الى اتفاق مع "التجمع الوطني الديموقراطي" المعارض ومتمردي دارفور. وبذلك يفقد الحزب الحاكم الغالبية, خصوصاً ان "الحركة الشعبية" و"التجمع" ومتمردي دارفور يمكن ان يشكلوا تحالفاً جديداً يجعل الاسلاميين في السلطة اقلية وتالياً سيضعف تأثيرهم في صنع القرار. كما سيدخل قرنق

القصر الرئاسي نائباً اول للرئيس عمر البشير وسيكون شريكاً له في اتخاذ القرارات, خصوصاً المتعلقة باتفاق السلام. اقتصادياً, وسيطبق نظامان في السودان.. في الشمال النظام الاسلامي وفي الجنوب النظام الحر. وسيستمر استخدام الدينار في الشمال والجنيه في الجنوب, الى حين الاتفاق على عملة جديدة. وسيحصل الجنوب على ٥٠ في المئة من عائدات النفط المنتج فيه تضخ الى موارد حكومة الجنوب التي سيرأسها قرنق. عسكرياً, ستكون في البلاد ثلاثة جيوش: الجيش الحكومي وقوات الحركة الشعبية وقوات مشتركة في جنوب البلاد والمناطق المهمشة (جبال النوبة وجنوب النيل الازرق وابيي) وستتغير تبعاً لذلك عقيدة الجيش الامر الذي أثار جدلاً واسعاً. وأقر بروتوكول مشاكوس الذي وقعته الحكومة و"الحركة الشعبية" في ٢٠ يوليو عام ٢٠٠٢ على حق تقرير مصير الجنوب, عبر استفتاء بعد ست سنوات, يختار بعدها سكان الجنوب بين الانفصال أو الوحدة. كما اعتمد الاتفاق استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال البلاد والعلمانية في جنوبها, وحدد ملامح دستور السودان ونظامه القانوني.

لكن المعارضة لا تزال تتحفظ على الاتفاق, وتعتبره ثنائياً وتطالب بعقد مؤتمر دستوري حتى يكون السلام محل اجماع, وتهدد بأنها لن تكون ملزمة بالاتفاق لأنها لم تشارك فيه. ويبدو أنها غير راضية لأن وجودها في الحكومة الانتقالية سيكون ضعيفاً وهامشياً.

ويحذر مراقبون من أن اتفاق السلام في جنوب البلاد لن يحقق استقراراً ولن تكتب له الاستمرارية, إذا لم تحل أزمة دارفور وتعالج الأزمة المكتومة في شرق السودان والتوترات التي يشهدها اقليم كردفان. لكن الأمم المتحدة والحكومة و"الحركة الشعبية" يرون ان السلام في الجنوب سيكون نموذجاً وقاعدة لمعالجة كل مشكلات البلاد الأخرى, لأنها متشابكة.

٢- دارفور وسياسة الأرض المحروقة

١- (أطراف النزاع)

هناك ثلاث حركات تمرد أساسية ناشطة فى اقليم دارفور بالإضافة الى ميليشيات الجنجاويد التى تتهمها حركات التمرد ووكالات الاغاثة بأنها من أنصار الحكومة السودانية، بينما تنفى الحكومة ذلك. وقبل التفصيل فى أهداف هذه الحركات وآلياتها تجدر الاشارة الى أن حركات التمرد الثلاث الحالية فى دارفور قد سبقتها بعض الحركات التى تأسست منذ الستينيات أهمها: جبهة نهضة دارفور التى ركزت على المشاركة فى السلطة والثروة وكانت حركة سياسية، وحركة بولاد التى كانت ذات طبيعة عسكرية.

أما الحركات الحالية فهى:

١- حركة تحرير السودان: وقد نشأت كحركة مسلحة فى فبراير ٢٠٠٣ م من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتى وآخرين من القبائل الافريقية. ويتزعمها المحامى (عبد الواحد نور) من قبلائل الفور بينما يحتل "أركو مناوى" موقع أمينها العام، ومعظم القادة العسكريين فى صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين فى الجيشين السودانى والتشادى.

وترى الحركة، كما جاء فى اعلانها التأسيسى، ان دارفور كانت تتمتع بالاستقرار والرخاء، وشهدت تعايشا بين القبائل العربية والإفريقية فيها، إلا أن الحكومات السودانية المتعاقبة، المدنية منها والعسكرية، اتجهت نحو سياسات التهميش والتمييز العنصرى والاستغلال والتقسيم تجاه الإقليم، بل تجنيد بعض القبائل العربية لتقاتل ضد القبائل الافريقية التى طالما عاشت معها فى تناغم تام. وتؤكد الحركة ان هذه السياسات بلغت ذروتها مع مجئ حكومة الانقاذ الى الحكم عام ١٩٨٩، والتى أمعنت فى سياسة الفصل العنصرى بين القبائل العربية والأفريقية فى الإقليم، وانتهاك حقوق الانسان فيه الى حد وصل الى التطهير العرقى فى بعض المناطق، وفقا لمزاعم الحركة. وهذه الظروف والمسوغات هى التى أدت الى إنشاء الحركة.

وهدف الحركة وفقا لاعلانها هو "خلق سودان ديمقراطى موحد على أسس المساواة، وتفويض السلطة، والتنمية والتعددية والسياسية، والرفاهية المادية والأخلاقية لكل ابناء السودان" وتدعو الحركة أبناء دارفور من العرب الى الانضمام اليها ضد حكومة الخرطوم لتحقيق هذه الأهداف.

والجدير بالملاحظة أنه رغم أن الحركة فعالة عسكريا، إلا ان أجندتها السياسية لا ترقى الى نفس المستوى. ورغم ذلك فقد قبلت الحركة مؤخرا فى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، وأصبحت تنسق رسميا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب ومؤتمر البجا فى الشرق من خلاله.

٢- حركة العدل والمساواة: نشأت الحركة عام ٢٠٠٣م بعد حركة تحرير السودان، ويقودها "خليل ابراهيم" الذى ينتمى الى قبائل الزغاوة، بينما يقود عملياتها العسكرية "التيجانى سالم

درو". ودواعى قيام الحركة هى أوسع نطاقا وتفصيلا مما جاء فى اعلان حركة تحرير السودان، فقد تطرق البيان التأسيسى للحرقة لقضية احتكار السلطة من قبل الشمال. ويذكر البيان بعض الحقائق التى جاءت فى الكتاب الاسود الذى كان "خليل ابراهيم" أحد المشاركين الأساسيين فى إعداده، والذى حوى حصرا لكافة المناصب القيادية فى السودان منذ الاستقلال ليثبت مقولة هيمنة الشمال على السلطة واستئثاره بها. هذا بالاضافة الى الدواعى الأخرى مثل ضعف التنمية، والتفرقة العنصرية، وتراجع الحكومة عن الحكم الفيدرالى، وغيرها من الدواعى التى ورد مثيلها فى إعلان حركة تحرير السودان.

وأهداف الحركة، كما ورد فى بيانها التأسيسى، هى: إنهاء التمييز العنصرى فى منهج الحكم فى السودان، ورفع الظلم الاجتماعى والاقتصادى والاستبداد السياسى عن كاهل الجماهير، وإشاعة الحرية والعدل والمساواة، ووقف جميع الحروب، وبسط الأمن وتأمين وحدة البلاد، وتسخير إمكانات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة، ومحاربة الفقر، واقامة نظام فيدرالى ديمقراطى لحكم البلاد.

وترى الحركى ان أهم وسائل تحقيق هذه الاهداف تتمثل فى : اعتماد النظام الفيدرالى اساسا لحكم السودان، واعتماد النظام الاتحادى الرئاسى الدائرى لضمان تداول السلطة بين أقاليم السودان المختلفة وتأكيد سيادة القانون واستقلال القضاء، وتقسيم مناصب رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة البرلمان والقضاء والمحكمة الدستورية والحقائب الوزارية بين أقاليم السودان المختلفة، واختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات بالانتخاب الحر المباشر، واعتماد المواطنة اساسا للحقوق والواجبات دون تمييز على اساس الدين او الجنس او العرق أو اللون.

ويتضح مما سبق ان الحركة لها أجندة سياسية اكثر تفصيلا وقوة من حركة تحرير السودان، وان كلاهما ينطلق من مقدمات متشابهة ويحمل أهدافا متقاربة، وان كانت المقدمات والواعى التى انطلقت منها حركة العدل والمساواة أوسع نطاقا، لأنها لا تقتصر على اقليم دارفور، كما أنها تطرح فكرة تقاسم السلطة بشكل اكثر تفصيلا.

٣- حزب التحالف الفيدرالى: وهو الأقل نشاطا مقارنة بالتنظيميين السابقين، ويتزعمه "أحمد ابراهيم دريج" الذى ينتمى الى قبائل الفور، ونائبه هو "شريف حرير" من قبائل الزغاوة. والجدير بالذكر ان "أحمد ابراهيم دريج" كان من أنشط اعضاء جبهة نهضة دارفور التى تشكلت عام ١٩٦٤ م، ولكن حزب الامة قد سارع آنذاك باستيعابه وضمه، واختاره رئيس للمعارضة مما أدى الى توقف نشاط الجبهة.

وعلى الجانب الآخر وفى مواجهة تلك التنظيمات الافريقية المسلحة تأتى ميليشيات الجنجاويد، وهى ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية القادمة فى الاصل من شمال دارفور ودولة تشاد. وهم أساسا جماعات تقتات من النهب المسلح، وينسب إليها أنها تقوم بعمليات قتل ونهب واحراق الآلاف من المنازل، وأن هدفهم من مهاجمة القبائل الافريقية هو طردهم من بيوتهم، واجبارهم على التخلى

عن موارد المياه والمراعى المهمة للقبائل الرحل ذات الأصول العربية، مما يؤكد أن الصراع هـو فى أحـد جوانبه صراع على الموارد. كما أن هذه الميليشيات تهاجم أحيانا بعض القبائل العربية التى ترفض الانضمام اليها مما يؤكد ان القضية ليست مجرد نزاع عرقى بين عرب وافارقة.

وبذلك يمكن استنتاج ان التنظيمات الافريقية المسلحة تدافع نظريا عن قضية عادلة، وان سـاقت فى بعض الاحيان دواعى مشكوكا فى صحتها، مثل مسألة التطهير العرقى التى شككت العديد من المصـادر المستقلة فى صحتها ومنها صحيفة الجارديان البريطانية، بل وكولن باول نفسه لدى زيارته للاقليم فى يوليو ٢٠٠٤، ولكنها فى الوقت ذاته ليست مجرد جماعات تسعى الى تنمية اقليم يعانى من التهميش، وقضـيتهم هى ليست ببساطة، كما يعبر قادتهم، قسمة الثروة والسلطة بعدالة ومساواة، فالصورة أعقد من ذلك.

و التنظيمات العسكرية فى دارفور هى حركات مسلحة اشتركت فى القتال، وينسب اليها العديد من خروقات وقف اطلاق النار، وانتهاكات حقوق الانسان. ولا أدل على ذلك مما نقله المركـز السـودانى للخدمات الصحفية من أنباء عن تنظيم جديد لابناء دارفور بواشنطن يتهم حركتى التمـرد الناشـطتين فى دارفور بخرق اتفاق نجامينا لوقف اطلاق النار، والذى وقع فى ابريل ٢٠٠٤، وقد قام هذا التنظيم بمظاهرة أمام الكونجرس الامريكى لم تحظ بتغطية اعلامية.

٢- (فظائع من الجانبين)

فى بداية عام ٢٠٠٤ أكد تقرير صادر عن الامم المتحدة أن أسوأ أزمة انسانية يشهدها العالم تظهـر جلية فى منطقة دارفور غرب السودان.

فقد فر نحو مليون شخص من منازلهم وقتل نحو ٥٠ ألف آخرين، وتتهم المليشيات العربية الموالـة للحكومة الجيجويد بارتكاب عمليات تطهير عرقى تصل الى درجة الابادة الجماعية ضد سكان المنطقة ممن الافارقة السود.

واشار التقرير ان الازمة بدأت فى المنطقة القاحلة والفقيرة فى وقت مبكر من عام ٢٠٠٣ بعد شروع مجموعة من المتمردين فى شن هجمات على أهداف حكومية بذريعة أن الخرطوم تهمل المنطقة.

وقال المتمردون ان الحكومة تمارس سياسة القمع مع الافارقة السود لصالح العرب.

واعترفت الحكومة من جانبها ردا على تقرير الامم المتحدة بحشد "مليشيات للـدفاع الـذاتى" فى أعقاب هجمات شنها المتمردون لكنها نفت وجود أى صلات لها بمليشيات الجانجاويد المتـهمين بمحاولـة "تطهير" مناطق كبيرة من الأفارقة السود.

وعلى جانب آخر يقول اللاجئون من دارفور ان مليشيات الجانجاويد قاموا من على ظهـور الخيـل والجمال بذبح الرجال واغتصاب النساء وسرقة ما يجدونه امامهم وذلك فى اعقاب الغارات الجوية الـتى شنتها الحكومة.

وذكرت كثير من النساء أنهن تعرضن للخطف من قبل الجانجاويد وأخذن كعبيد لأكثر من أسـبوع قبل أن يطلق سراحهم.

وقالت جماعات حقوق الانسان والكونجرس الامريكى ان الجانجاويد يقومون بعمليات إبادة جماعية.

وقد زار كل من الأمين العام للامم المتحدة كوفى عنان ووزير الخارجية الامريكى كولن باول دارفور للاطلاع على الوضع بأنفسهم وللضغط على الحكومة.

وأكدا أن هناك كارثة انسانية فى دارفور لكن ليس هناك دليل كاف لوصفها "ابادة الجماعية".

وتنفى الحكومة السودانية من جانبها دائماً أنها تدعم مليشيات الجنجاويد وأطلق الرئيس عمر البشير على بعضهم وصف "لصوص وعصابات".

وبعد ضغوط دولية مكثفة والتهديد بفرض عقوبات وعدت الحكومة بنزع سلاح الجانجويد.

وقت نقلت بعض وكالات الانباء مهاجمة حركتى العدل والمساواة و تحرير السودان للمدنيين، واختطاف الاطفال والاستيلاء على بعض الآلات التى تعمل فى مشاريع توفير المياه للإقليم، بل وفى بعض الأحيان مهاجمة قوافل الاغاثة والعاملين فى المنظمات الانسانية العاملة بالاقليم للحصول على المؤن والأغذية.

وقد ظهرت خلال ٢٠٠٤ انقسامات حادة داخل هذه التنظيمات المسلحة بشكل يعوق التوصل الى اتفاق سلام ينهى الوضع المتأزم فى الاقليم. وكانت هناك انشقاقات حادة داخل حركة العدل والمساواة لرفض عدد من المنتمين للحركة لعمليات السطو والعنف ونقض المواثيق والاتفاقيات التى توقع مع الحكومة التى كانت تمارس من بعض المنتمين للحركة وقد انشق عن الحركة بالفعل فصيل سمى "الحركة الوطنية للاصلاح والتنمية" الذى تعرضت قياداته فى شهر مايو من ٢٠٠٤ لاعتداء كبير أدى الى مقتل بعض أعضائه واختطاف اخرين مما دفع الحركة الى اصدار بيان حملت فيه (خليل ابراهيم) رئيس حركة العدل والمساواة، وغيره من أعضاء الحركة المسئولية عن هذا الاعتداء.

والأمر لا يختلف كثيرا فى حركة تحرير السودان، فقد انتشرت انباء عن صراع لعدة أجنحة داخل الحركة. وقد نقل عن القائد آدم حجاب المنشق عن الحركة ان هناك نزاعا داخليا قبليا انتشر فى الحركة، وكانت أهم المطالب التى أثارها بعضهم داخل الحركة إبعاد رئيس الحركة (عبد الواحد نور) وأمينها العام (أركوى مناوى) لانتهاجهما نهجا عنيفا، وبرزت أصوات تطالب بحملة اصلاحات جذرية أولها ضرورة التعاطى الايجابى والجاد مع فرص السلام المطروحة. وقد كشف مؤتمر وادى هور للاصلاح والتجديد الذى عقده مجموعة من المنتمين لحركة تحرير السودان فى يونيو ٢٠٠٤ عن هذا الخلاف، حيث أعلن المجتمعون عزل زعيم الحركة وأمينها العام مقررين ان تكون القيادة جماعية، وأن تكون هناك لجنة لتقييم وقف اطلاق النار والسعى الى الالتزام به، وقد نفت قيادات الحركة انتماء المشاركين فى المؤتمر لحركة تحرير السودان. هذا بالاضافة الى الاختلاف فى الحركة حول مسألة التدخل الاجنبى بين (عبد الواحد نور) الذى يرى أن التدخل الاجنبى هو المدخل الوحيد لحل أزمة الاقليم، و(آدم النور) الذى يقدم نفسه بصفته نائب رئيس الحركة والذى يرفض التدخل الغربى معتبرا الدعوة الى هذا التدخل بمثابة دعوة الى اعادة استعمار السودان.

اذن فخريطة القوى السياسية والعسكرية فى دارفور هى خريطة شديدة التعقيد، ينشق فيها عن الحركتين الاساسيتين عدة فصائل يزعم كل منها أنه هو الممثل الرسمى للحركة، وينتقد الفصائل الاخرى. كما ترتبط بعض الفصائل بقوى خارجية، ويغير قادتها انتماءاتهم وعقائدهم. .

وفى الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة السودانية استعدادها لتقاسم السلطة والثروة وعقد اتفاق مع المتمردين، وتطبيق فيدرالية حقيقية كانت هذه الحركات منشغلة بصراعاتها الداخلية للسيطرة على تلك الحركات وادعاء تمثيلها، رغم كونها نظريا تحارب من أجل قضية واحدة، وذلك كفيل بالتصديق بأنه قد أصبح من التعسف تحميل الحكومة السودانية وحدها مسئولية ما يجرى فى دارفور كما جاء فى قرار مجلس الأمن.

ولكن تتحمل الحكومات السودانية المتعاقبة جزءا من المسئولية عن هذا النزاع لعدم اهتمامها بتنمية غرب السودان الذى عانى من التهميش على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالاقليم يفتقر بشكل واضح للبنية التحتية والمشروعات الاستثمارية الكبيرة والخدمات التعليمية والصحية، والتنمية الزراعية والحيوانية، ويعانى من البطالة التى دفعت العديد من الشباب الى الانخراط فى التنظيمات العسكرية.

وبالاضافة الى الأسباب الداخلية هناك بعض العوامل الاقليمية التى غذت هذا النزاع، فهناك عدد من القبائل الافريقية والعربية فى دارفور مشتركة بين السودان وليبيا وتشاد، وقد تأثرت هذه القبائل بالتفاعلات السياسية داخل هذه الدول، وبين هذه الدول بعضها ببعض، فقد تأثرت بالحرب الاهلية فى تشاد فى السبعينيات والثمانينيات حتى أصبحت دارفور مسرحا خلفيا للقوى والصراعات الدائرة فى تشاد، كما اصبحت معبرا للسلاح بين هذه القوى مما أدى الى انتشار السلاح فى الاقليم.

وتذكر بعض التحليلات ان هناك أطرافا اقليمية قد تدخلت لدعم متمردى دارفور، فتلمح لدور اسرائيلى فى هذا النزاع، وهو ما أكدته الحكومة السودانية كما أتهمت الحكومة السودانية اريتريا بدعم المتمردين والعمل كحلقة وصل بي بعض حركات التمرد واسرائيل.

وبذلك يتضح ان النزاع فى دارفور ليس مجرد نزاع عرقى بين قبائل عربية وأخرى افريقية فهو نزاع يحمل أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وهو فى أحد أبعاده نزاع طبيعى بين مزارعين ورعاة غذته ظروف التهميش التى يعانى منها الاقليم وبعض العوامل الاقليمية التى وفرت السلاح للاطراف المقاتلة وإذا كانت الحكومة السودانية تتحمل جزءا من المسئولية عن هذا النزاع.

ويحاول الاتحاد الافريقى والمنظمات الدولية استئناف المحادثات بين الجانبين التى توقفت فى أعقاب تجدد الاشتباكات بين الجنجويد والمتمردون.

وقد نص اتفاق وقف إطلاق النار الخاص بالنزاع في دارفور بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، الذي وقع في العاصمة التشادية انجامينا في الثامن من أبريل٢٠٠٤. على ضرورة اقامة حياة سياسية وديمقراطية بدارفور.. كفيلة بأن تضمن لسكان الولاية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق الوصول برحوت وعادل ودائم لحل مشكلة دارفوةر عنه.

وقد اتفقت الاطراف على الاجتماع، تحت رعاية الوسيط التشادي، في مدة لا تتجاوز اسبوعين للتفاوض لايجاد حل لمشاكلهم والتفكير في ايجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور في اطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور وخاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

واتفق الاطراف أيضا على تهيئة جو مناسب للمفاوضات وايقاف الحملات الاعلامية العدائية وعدم اللجوء الى القوة كوسيلة لتسوية مشكلة دارفور. ومواد الاتفاق نصت على الأتى:

*** المادة الأولى:**

ـ قررت الاطراف وقف الخصومات في ما بينها واعلنت على الوجه الخصوص وقفا لاطلاق النار لمدة ٤٥ يوما قابلة للتجديد تلقائيا الا اذا اعترض أحد الاطراف على ذلك، ان ايقاف اطلاق النار يكون فعليا على الارض، جوا وبرا، وذلك من اجل السماح من ناحية بمساعدة انسانية سريعة وبدون قيد للسكان المحتاجين بدارفور، ومن ناحية اخرى الوصول الى حل عادل ودائم لمشكلة دارفور.

*** المادة الثانية:**

ـ يكون وقف اطلاق النار بين كل الاطراف في مهلة ٧٢ ساعة بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

واثناء وقف اطلاق النار على كل طرف ان: ـ يمتنع عن اية عمليات تجنيد. ـ يمتنع عن اي عمل عسكري وأية عمليات استطلاع. ـ يفك الاشتباك والامتناع عن أي انتشار، او تحرك او عمل يتجاوز الارض الواقعة تحت سيطرة أحد الاطراف التي قد تتسبب باستئناف القتال. ـ

يتوقف عن زرع الالغام والاشارة الى مواقع المناطق الملغمة وتعيين المناطق الخطرة. ـ

يمتنع عن التزود أو تلقي السلاح والذخائر. ـ يمتنع عن اية عمليات عنف او تجاوز تجاه السكان المدنيين. ـ توقف عن أية اعمال تخريبية. ـ تتوقف عن أية مضايقات ازاء التحرك الحر للأفراد والممتلكات. ـ توقف التحركات والاعمال العدائية بكل اشكالها بما فيها الحملات العدائية. ـ يؤمن ايصال المساعدات الانسانية. ـ يمتنع عن أي نشاط عسكري آخر، حسب لجنة وقف اطلاق النار او اللجنة المشتركة الذي من شأنه ان يعرض وقف اطلاق النار للخطر.

*** المادة الثالثة:**

ـ قررت الاطراف تشكيل لجنة لوقف اطلاق النار، مكونة من ضابطي صف من ذوي الرتب الرفيعة من الاطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

*** المادة الرابعة:**

ان للجنة وقف اطلاق النار مهمة: ـ التخطيط والتثبت وضمانة تنفيذ قواعد واحتمالات وقف اطلاق النار.

ـ تحديد ممرات حركة القوات من اجل تخفيف مجازفة التعرض للحوادث.

ـ تنظيم وادارة عمليات نزع الالغام. ـ تلقي وتحليل والنظر في الشكاوى المتعلقة بامكانية انتهاك وقف اطلاق النار. ـ اعداد الاجراءات المناسبة لتوقع مثل هذه الاحداث في المستقبل.

ـــ على الاطراف ان تزود فورا، وبناء على طلب لجنة وقف اطلاق النـــار او ممثلـــة المفـــوض بكـــل المعلومات المطلوبة من اجل تنفيذ بنود هذا الاتفاق شريطة ان تبقى هذه المعلومات سرية.

ـــ يحق للجنة مراقبة وقف اطلاق النار واعضائها ان يتجولوا في كل مناطق دار فور مـــن دون قيـــد او شرط.

ـــ تحديد المواقع التي احتلها مقاتلو المعارضة والمراقبة والسيطرة على الميليشيات المسلحة.

ـــ على لجنة وقف اطلاق النار ان تطلع اللجنة المشتركة التي تضم الاطـــراف والوســـاطة التشـــادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.

*** المادة الخامسة:**

قررت الاطراف اطلاق سراح كل أسرى الحرب وكل الاشخاص المعتقلين بسبب الـــنزاع المســـلح بدارفور.

***المادة السادسة:**

تتأكد الاطراف الموقعة بان كل العناصر المسلحة الموجودة تحت رعايتها تحترم هذا الاتفاق، وتجمـــع قوات المعارضة في مواقع يتم تحديدها. وتلتزم حكومة السودان بالسيطرة على الميليشيات المسلحة.

*** المادة السابعة:**

اتفقت الاطراف على ان تلتقي في اسرع وقت ممكن باشراف الوساطة التشادية والمجتمـــع الـــدولي لمناقشة النقاط التي ظلت معلقة، خاصة تلك التي تتعلق بتكوين اللجنة المشتركة ولجنة وقف اطلاق النـــار المشار اليها في المادة الثالثة والرابعة من هذا الاتفاق.

*** المادة الثامنة:**

تلتزم الاطراف بتسهيل توصيل المساعدة الانسانية وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة العاجلـــة للأشخاص المهجرين وغيرهم من ضحايا الحرب المدنيين اينما وجدوا في منطقة دارفور طبقا لما نص عليه في الملحق المرفق بهذا الاتفاق.

*** المادة التاسعة:**

ـــ في حالة عدم احترام بنود هذا الاتفاق من قبل أحد الاطراف، يقوم الطرف الآخر بـــاللجوء الى لجنة وقف اطلاق النار واذا دعت الضرورة الى اللجنة المشتركة.

*** المادة العاشرة:**

ـــ بالامكان تعديل هذا الاتفاق بعد موافقة الاطراف، وتستطيع هذه الاطراف ان تجدده لمدة خمســـة واربعين يوما شريطة ان يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز واحدا وعشرين يوما قبل انتهاء هذا الاتفاق.

ويمكن لكل طرف ان يشعر لجنة وقف اطلاق النار برغبته في تجديد هذا الاتفاق اذا اتفقت الاطراف على ذلك.

٣ – (جهود خارجية ولكن)

بعد توقيع الحكومة السودانية وحركتى تحرير السودان والعدل والمساواة لوقف اطلاق النار فى دارفور والذى نص على اجراء مفاوضات تمهيدا لعقد اتفاقية سلام وعلى غرار ما حدث فى الجنوب – وذلك بداية من مايو ٢٠٠٤ فى أيوجا العاصمة النيجيرية– لم يحدث اى تقدم ملموس فى سبيل السلام بين طرف النزاع خلال عام ٢٠٠٤ – تم توقيع اتفاق مبدئى فى منتصف يناير ٢٠٠٥– رغم ٧ جولات تفاوض فى ايوجا بين الحكومة وحركتى التمرد ،وجولة حكومية أخرى فى نجامينا العاصمة التشادية مع فصيل منشق دارفورى اخر هو الحركة الوطنية للاصلاح وبالاضافة الى الضغوط الامريكية من اجل ان تسير المفاوضات على كل المسارات فى السودان – فى الغرب والجنوب – والتلويح بضربات أمريكية تارة،وانذارات للحكومة السودانية تارة أخرى.

فقد كانت هناك جهودا عربية من جانب ليبيا فى محاولة لحل الازمة.

فقد دعا الرئيس الليبى معمر القذافى – والذى أعلن صراحة فى الماضى ان انتماء ليبيا فى الاساس انتماء افريقيا ، وقد كشفت الاحداث فى السودان اقرب الدول الى طرابلس عربيا وافريقيا ان التوجه الليبى الافريقى كان بمثابة "احلام زعامة" وأوهاما ليبية – فقد دعا القذافى الى قمة خماسية فى طرابلس فى منتصف اكتوبر ٢٠٠٤ ضمت الرئيس المصرى حسنى مبارك والسودانى عمر البشير بالاضافة الى رئيس تشاد ونيجيريا، وقد اسفرت القمة عن توصية تطالب اطراف النزاع باللجوء الى طاولة المفاوضات لحل المشاكل رافضة التدخل الخارجى فى شئون السودان دون أخذ خطوات عملية بإرسال قوات لحفظ السلام ومنع الهجمات من الطرفين – الجانجويد والتمردين– او حتى المساهمة بدعم مالى.

وعلى الصعيد الخارجى فقد أكد المجتمع الدولى فى البداية ممثلا فى الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكة والاتحاد الاوروبى وبعض جمعيات المجتمع المدنى العالمية المهتمة بشئون اللاجئين والمشردين ان مليشيات الجنجويد – العربية – المدعومة من الحكومة هى

المسؤلة عن الفظائع التى ترتكب فى دارفور من قتل واغتصاب وسرقة ماشية وحرق قرى وتلويث ابار مياه والاستيلاء على اراضى وطرد السكان.

واتهم المجتمع الدولى السودان بمساندة الجنجويد، وعدم اتخاذ خطوات ايجابية للحد من تلك الفظائع وحماية المدنيين فى دارفور.

وهددتا الولايات المتحدة والامم المتحدة بفرض عقوبات على الخرطوم لان الحكومة السودانية ليست محايدة ولم تستطع حماية سكان دارفور.

كما أكد كوفى عنان فى بداية الامر ان ما يحدث فى دارفور يعيد الى الاذهان ما كان يحدث فى رواندا.

ولكن بعد زيارات متعددة لمفوضية شئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ؛ورصد محايد من منظمات وشخصيات دولية لما يحدث فى دارفور وبعد تدخل الاتحاد الافريقى ونشره حوالى ٣٥٠٠ جندى و٨٠٠ شرطى "افريقى" ؛اتضحت الصورة شيئا فشيئا وتغير الخطاب الدولى تجاه الاحداث فى دارفور محملا

الطرفان – الجانجويد وحركتى التمرد–مسئولية ما يحدث فى الاقليم خاصة تبادل اعمال العنف ضد المدنيين – العرب وغير العرب–.

واتهمت الامم المتحدة الطرفان ايضا بخرق اتفاق ابوجا ٩كما رصد الاتحاد الافريقى ٤٢ خرقا لاتفاق الهدنة من الجانبين.

وقد فشلت المفاوضات بين الحكومة والمتمردين لاسباب تتعلق بالامن وتقسيم الثروة ولا سيما بعد ان اعلنت حركة تحرير السودان انها تسيطر على ٧٠% من اقليم دارفور ورفضت الاندماج مع حركة العدل والمساواة لاسباب عقائدية حيث ترفض "العدل والمساواة" ذات الميول الاسلامية مبدأ انفصال الدين عن الدولة بينما تؤمن "تحرير السودان" بمبدأ الفصل٩ بالاضافة الى اختلاف الفصلين على مناطق النفوذ والثروة مما شجع انفصال بعض الاجنحة عن الحركتين وظهور حركات جديدة منها الحركة الوطنية للاصلاح ٩مما عقد الصراع فى دارفور وأجل عقد اتفاقية للسلام على غرار ما حدث فى الجنوب.

ولم يشهد عام ٢٠٠٤ أى تقدم فى المفاوضات بين الجانبين واستمرت معاناة سكان دارفور على مدى العام بسبب الصراع على السطلة والثروة رغم وجود اتفاق يعد نموذجا لحل المشاكل فى السودان – غربا وشرقا – هو اتفاق نيفاشا ولكن التدخل الخارجى الكبير ولعبة المصالح الدولية وقلة الخبرة السياسية لفصائل التمرد بغرب السودان ورغبة الحكومة فى السيطرة – بأكبر قدر ممكن– سياسيا واقتصاديا على دارفور لتعويض تقليص نفوذها السياسى فى الجنوب..جعل مفاوضات السلام معلقة حتى نهاية ٢٠٠٤ ونأمل ان تتغير الصورة فى ٢٠٠٥.

٣- الى متى تهميش شرق السودان؟

قد تكون مصادفة أن يعانى السكان فى شرق السودان والسعودية من التهميش الاقتصادى ويعيشون فى ظروف معيشية صعبة رغم وفرة الموارد الطبيعية والخامات المعدنية خاصة البترول فى المنطقتين (الشيعة فى شرق السعودية والبجا فى شرق السودان).

والمطالب "التاريخية" لشرق السودان لخصها "اعلان فيلادلفيا" حول قضايا شرق السودان والذى صدر فى ٣١ اغسطس ٢٠٠٤ بعد الاجتماع الذى عقده ابناء شرق السودان العاملين فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا حول قضايا منطقتهم فى مدينة فلادلفيا الامريكية وقد جاء فى البيان أنه :

إيماناً بعدالة قضيتنا وبحق أهل شرق السودان فى حياة كريمة، وتأكيدا على وحدة قوى السودان الجديد , وتضامنا مع مقاتلي مؤتمر البجة في المناطق المحررة بشرق السودان ومع كل المناضلين من اجل قضايا بناء السودان الجديد , وإستجابة للاحداث المتسارعة في الساحة السياسية السودانية, وحفاظاً على سودان موحد قائم على أسس جديدة تكفل المواطنة الكاملة والحقوق العادلة لجميع أهله على إختلاف أعراقهم وثقافاتهم واديانهم.

إتفق أبناء شرق السودان المجتمعون بمدينة فلادلفيا بالولايات المتحدة على مايلى :-

١/ دعم مؤتمر البجا والتنيق مع قيادتة في الأراضى المحرة وفي الداخل.

٢/ العمل على تحقيق مطالب البجا بكل الوسائل المتاحة.

٣/ حق تقرير المصير مكفول لكل شعوب السودان.

٤/ المطالبة باقامة نظام فيدرالى حقيقى يضمن الحقوق الأنسانية لمواطنى شرق السودان وبضمانات دولية و اقليمية على غرار الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان .. يتضمن الترتيبات الأمنية والعسكريةو التقسيم العادلة للسلطة والثروة.

٥/ الأبتعاد عن الحلول الجزئية والمعالجة مشاكل السودان بشكل شامل.

٦/ يرى المؤتمرون أن أى إتفاق يتم مع السلطة الحالية حول شرق السوادن لايتضمن تحقيق مطالب البجا بشكل كامل هو إتفاق غير مقبول وغير ملزم.

٧/ التركيز على ى مطالب البجا في كل التحالفات التى تمتم
مع قوى المعارضة الاخرى.

٨/ وحول حقوق الأرض يرى المؤتمرون أن مصادرة اراضى البجا المملوكة لهم قبل قيام الدولة السودانية نفسها يعتبر تعدياً جائراً على حقوق الملكية.

٩/ يبدى المؤتمرون قلقهم الشديد حول تدهور مستوى الصحة والتعليم وحقوق المرأة الناتج عن تراكم السياسات الخاطئة لحكومة الجبهة والحكومات السابقة.

١٠/ وحول الوحدة البجاوية، يرى المؤتمرون تفويت الفرصة على مشاريع حكومة الخرطوم الرامية لتفتيت وحدة ابناء شرق السودان بنشر الفتن بينهم.

١١/ يستنكر المؤتمرون سياسات التطهير العرقى ضد مواطنى دارفور التى تمارسها حكومة الخرطوم.

١٢/ يناشد المؤتمرون الامم المتحدة والولايات المتحدة والإتحاد الأوربى وجمعيات حقوق الإنسان والمجتمع الدولى الأهتمام بقضية البجا بشرق السودان اسوة بجنوب السودان ودارفور وجبال النوبة وتفاديا لتكرار ما حدث في دارفور وجنوب السودان

١- (دور مصر وارتيريا)

وإن كانت مصر "غابت" أو كانت شبه غائبة عن اتفاقية سلام الجنوبفى نيفاشا، رغم جهودها الدبلوماسية وزيارات جونج جارانج المتكررة للقاهرة وتبنى مبادرة "إيجاد".

إلا أن العوامل الجغرافية والتاريخية جعلت مصر تركز على شرق السودان، واستضافت القاهرة فى سبيل ذلك جولات التفاوض المختلفة بين تنظيمى الاسود الحرة ومؤتمر البجا والحكومة السودانية من أجل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم لسكان شرق السودان حفاظا على أمن مصر القومى ومصالحها الاقتصادية.

وان كان عام ٢٠٠٤- مثلما حدث فى دارفور- لم يشهد تقدما على جبهة الشرق السودانية- باستثناء اتفاق منتصف يناير ٢٠٠٥.

وايضا لارتيريا مع "البجا" وشرق السودان مصالح مشتركة وروابط جغرافية وقبلية جعلتها تحرك الى حد كبير الاحداث فى الحدود الشرقية للسودان ،وغالبا ما اتهمت الحكومة ارتيريا بتصعيد التوتر فى شرق السودان ودعم المتمردين.

وكانت المفاوضات حول الاوضاع فى شرق السودان تتم فى اطار اجتماعات ومفاوضات التجمع الوطنى المعارض.

ووافق وفد البجا على اقتراح الحكومة السودانية بتكوين لجنة خاصة لمناقشة الاوضاع فى الشرق على ان يكون الاتفاق والحوار تحت مظلة التجمع الوطنى (وذلك لغلق الباب امام التدخلات الخارجية) مثلما حدث فى مفاوضات دارفور.

وقد قامت الحكومة السودانية بمفاوضات على ٣مسارات..فى الجنوب – قبل عقد اتفاقية نيفاشا – وفى دارفور، وايضا مع التجمع الوطنى فى القاهرة.

وقد طرح تنظيما البجا والاسودة الحرة فى اجتماع ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤ بالقاهرة ورقة مشتركة باسم اقليم شرق السودان طالبا فيها برفع الظلم و التهميش عن الاقليم، ومنحه ٢٠% من السلطة المركزية و٨٠% من حكومة الاقليم.

الا ان الحزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة عثمان الميرغنى؛ الذى كان ممثلا فى المفاوضات فى اطـــار التجمع الوطنى ؛ رفض الورقة وهددا تنظيما البجا والاسود الحرة بالانسحاب من التجمع الوطنى ومـــن اجتماعات القاهرة.

ورأت قيادات فى البجا ان التجمع يواجه معركتين.. اولهما داخلية بين فصـــائله والاخـــرى مـــع الحكومة الا انه تم احتواء الازمة؛ ولكن انسحب وفد شرق السودان من المفاوضات مؤقتا..وقالوا ان هنا ك اطراف يريدون تهميش شرق السودان واستمرار معاناته ولكن جهودا مصـــرية اســـتطاعت ان تعيـــد المفاوضات الى سيرها الطبيعى.

وفى جلسة ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤ اتفق الاطراف فى التجمع الوطنى بما فيهم البجا والاسود الحرة على علاج الاثار المجحفة ببروتوكولات نيفاشا على شرق السودان وايضا على شماله؛ خاصة فيما يتعلق بتوزيع الثروة وتقسيم السلطة ووضع القوات المسلحة المتصارعة وفى جلسة مفاوضات اكتوبر بالقاهرة- وبعد عودة التنظيمان المفاوضان فى شرق السودان- ولا سيما بعد توحيد فصائل البجا والاتفاق علـــى دمـــج اللحية المركزية المعارضة للمركز العام -اعلنا موافقتهما عن تمثيل شيوخ ونظار القبائل الذين لا ينتمون الى الفصلين المتفاوضين(اليجا والاسود الحرة)فى المؤتمر الوطنى والاتفاق على اجندة سياسية مشتركة ولكـــن على مائدة منفصلة وفى اطار التجمع.واكدا انه لاتوجد ضغوطا ارتيرية عليهما من أجل وقف التفاوض.

ورغم المفاوضات فقد استمر اطلاق النار فى شرق السودان وقامت الحكومة السودانية بقصف بعض المواقع فى الشرق السودانى بحجة القضاء على حركات تمرد صغيرة وفصائل عسكرية مدعومة مباشرة من ارتيريا التى تتهمها الحكومة بانها تسعى الى بسط نفوذها فى شرق السودان وتخريب المنشآت النفطية ونهب ثروات شرق السودان بناء على خطة أمريكية يقوم بتنفيذها الرئيس الارتيرى أسياس أفـــورقى ولكـــن ارتيريا نفت ذلك وأكدت حرصها على تحقيق السلام العادل فى شرق السودان.

٢-لغة البداويت

وقد اتفقت الفصائل المعارضة وشيوخ ونظار القبائل فى شرق السودان على اعتماد لغة "البـــداويت" التى يتحدث بها أكثر من مليون شخص فى التعليم خاصة فى المناطق التى يسيطر عليها الانفاليين ويتحدث لغة البداويت او البجاوية التى يعود تاريخها الى ٤ الاف عام ولم تكتب رسميا نحو ٢,٥ مليون نســـمة مـــن قبائل اليجا فى شرق السودان وغرب ارتيريا وجزء قليل فى جنوب مصر ومن أبرز القبائل التى تتحـــدث بلغة "البداويت" الهدندوة والحلنقة والامراء والبشاريين والاشراف.

وقد استنكرت الحكومة السودانية هذه الخطوة واتهمت اسرة بالوقوف ورائها خاصة ان اســـتخدام تلك اللغة فى الشرق سيشجع اكثر من ١٠٠ كيان ثقافى سودانى لاحياء لغاته وثقافاته خاصة ان انقســـام نيفاشا مع الجنوب ينص على حق الاقاليم المختلفة فى اختيار اى لغة محلية الى جانب العربيـــة والانجليزيـــة لتصبح لغة التعليم والتخاطب الرسمى فى الدواوين الحكومية وربما تكون بذلك عام ٢٠٠٤ هو عام احياء لغات الامازيغ فى المغرب والجزائر والبداويت فى شرق السودان.

ملحق:

بروتوكول حل النزاع فى جبال النوبة وجنوب النيل الازرق (وقع فى ٢٦ مايو ٢٠٠٤) ينص على الآتى:

تقسم السلطة التنفيذية والتشريعية فى الولايتين بحيث يحصل حزب المؤتمر الوطنى على ٥٥% والحركة الشعبية لتحرير السودان على ٤٥% ويكون الحكم فى الولايتين دوريا حيث يتولى كل جانب منصب المحافظ لنصف الفترة السابقة على اجراء الانتخابات.

بروتوكول فض النزاع فى أبيى "وقع فى ٢٦ مايو ٢٠٠٤": يكون السكان مواطنين لكل من شمال السودان وجنوبه. يقسم صافى عائدات النفط خلال الفترة الانتقالية الى ستة أجزاء على الوجه التالى:

- تحصل الحكومة الوطنية على ٥٠% وحكومة جنوب السودان على ٤٢% بينما يحصل كل من منطقة بحر الغزال "بجنوب السودان"وغرب كردفان وسكان نجوك دينكا وسكان المسيرية على ٢%.
- بعد الفترة الانتقالية يحق لسكان أبيى التصويت على الاختيار بين الاحتفاظ بالوضع الادارى الخاص فى الشمال أو الانضمام لولاية بحر الغزال، وهى جزء من جنوب السودان.

(القسم الثالث)
التجربة المغاربية
البربر.. البحث عن الهوية الثقافية أولاً

أولاً : بربر ليبيا بين التذويب القسرى وتزييف التاريخ

ثانياً : بربر تونس.. اندماج طوعى بالتعريب والاسلمة

ثالثاً : بربر الجزائر.. القبائل " قنبلة موقوتة "

رابعاً: بربر المغرب.. أحلام دستورية بعد تدريس الامازيغية

تمهيد وتقسيم :

رغم ان البربر أو الامازيغ هم اكبر الجماعات اللغوية غير العربية فى المنطقة العربية ويصل عددهم الى حوالى ٢٥ مليون نسمة لا توجد إحصائيات دقيقة بعددهم – يتركزون فى الشمال الافريقي – باستثناء مصر الا بأعداد قليلة فى واحة سيوة – ويربطهم جغرافيا عامل المكان الا ان أحلامهم لم تصل حتى الآن الى مرحلة الانفصال وتكوين دولة لتوافر عنصرى " الأرض " و " اللغة " والمصالح المشتركة فى مقوماتها وذلك لعدم توافر الوحدة السياسية بل ان طموحهم الأساسي الحالى هو الاعتراف بلغتهم " الامازيغية " والتى تكتب بحروف تسمى تيفيناع كلغة رسمية ومساواتها باللغة العربية ويتبع ذلك من الاعتراف بالثقافة "الامازيغية " بشكل علنى وعلى نطاق واسع اى ان مطالبهم فى الأساس ثقافية اكثر منها سياسية. ربما لانهم منسيين فى مصر ومقهورين فى ليبيا ومتمردين فى الجزائر ومشاركين فى المغرب اما فى باقى دول الجوار كموريتانيا والنيجر ومالى فهم مندمجين.

والبربر هم السكان الاصليون للشمال الافريقي، وقد نعتهم اليونانيون والرومان بـــ " البرابرة " إشارة الى توحشهم وتخلفهم. ومن هنا فان لفظ البربر لا يلق منهم قبولا ويؤثرون عليه لفظ" الامازيغ" والذى يشار به الى النبلاء الأحرار. وقد اختلف المؤرخون حول اصل البربر، وما إذا كانوا من الشعوب السامية أو الحامية أو " البحر متوسطية " واختلفوا بالتالى حول أصول اللغة البربرية والتى لازالت لغة تخاطب غير مكتوبة فى بعض المناطق خاصة بين النساء، لكونهن الأقل تفاعلا مع مجتمعاتهن.

وقد اعتنق البربر الاسلام عقب الفتح العربى، منا أن طارق ابن زياد هو الذى قاد المسلمين الى شبة جزيرة ابيريا، وبصفة عامة يمكن القول ان العروبة وان تلازمت مع الإسلام فى فتوحات القرن السابع الميلادى. إلا أن الإسلام كان هو الأسرع انتشارا بين البربر استبشارا بسماحة الفاتحين، بحيث انهم لم يقاوموه– الإسلام – إلا فى فترة لاحقة بعدما انشغل عنهم الولاة بخصوماتهم القبلية وحرموهم من المزايا المادية. واتخذت مقاومة البربر للإسلام شكلين أساسيين أحدهما هو إيجاد دين بربرى متمايز وهو ما فعله كل من صالح ابن طريق وحامية المفترى وهم من شيوخ البربر المتأثرين بالفقه السنى والشيعى،والآخر تنقية الإسلام من الشوائب خاصة من الاباضية وإقامة عدد من الدويلات والتى استقلت سياسيا عن الخلافة الإسلامية بعد ذلك مثل دولتى الاغالبة والأدارسة.

ويتوزع البربر بين كل من المغرب (جبال أطلس ومنطقة الريف) والجزائر (جبال أوراس) وتونس فى الجنوب وفى ليبيا بالجنوب الغربى وبجنوب موريتانيا، والقبائل البربرية تقطن بعيدا عن السواحل والسهول ويفضلون العيش إما فى جبال وعرة او فى الصحراء الكبرى، وظلت تلك القبائل بمنأى عن العرب الفاتحين، فاحتفظ الامازيغ بلغتهم وثقافتهم وتنظيمهم.

ويتوزع بربر الجزائر على أربع مجموعات أساسية أكبرها وأكثرها مقاومة للتعريب مجموعة القبائل التى يبلغ قوامها حوالى ٣ ملايين نسمة. أما المجموعات الثلاثة الأخرى هى الشاوية والمزاب والطوارق ويمارسون كافة الأنشطة الاقتصادية، كما يتوزع بربر المغرب على أربعة مجموعات قبلية بعضها تأثر

بالثقافة العربية مثل بربر الريف وجنوب الأطلسي ولبعض الآخر خضع للمؤثرات الأفريقية مثل بربر سنوسى والبعض الثالث حافظ على ثقافته البربرية مثل بربر الأطلسى الأوسط والأعلى.

ولا يمثل بربر المغرب والجزائر كتلة عرقية واحدة ولا يطالبون بكيان منفصل مثل الأكراد او حتى فيدرالية او حكما ذاتيا وقد حاول الاستعمار الفرنسى فى بلاد المغرب مع العرب ولم يفلح فى الوقيعة بين العرب والبربر، وظل الإسلام هو الرابطة بينهما، فبربر المغرب ليست لهم مطالب سياسية ذات طابع اثنى لانخراطهم فى النسيج السياسى والاجتماعى للشعب المغربى فوالدة الملك الحالى محمد السادس بربرية على سبيل المثال، وان كان لهم بعض المطالب الثقافية للحفاظ على خصوصياتهم، أما بربر الجزائر فمطالبهم ثقافية واقتصادية اكثر منها سياسية واجتماعية وتتمثل أساسا فى اعتماد اللغة " الامازيغية " بكل مدلولاتها الثقافية كلغة رسمية ومساوية للعربية. بالإضافة الى الاهتمام اقتصاديا بمناطق البربر.

ويمثل البربر فى الجزائر حوالى ٢٣% من عدد السكان هناك – ٢٨ مليون نسمة – تقريبا وبلغوا حوالى ٩ ملايين نسمة وذلك فى إحصائيات غير رسمية .

ويختلف وضع البربر فى الجزائر عنهم فى المغرب فى عدة وجود وذلك باختلاف مسيرة القطرين سياسيا واجتماعيا منذ الاستقلال، فبداية يمثل بربر المغرب نسبة من جملة السكان – تصل الى اكثر من ٤٥%– ولكن فى الجزائر يمثلون اقل من ربع السكان، وقد احتفظ بربر المغرب بالكثير من ملامحهم التقليدية – اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهيمنت عليهم قيادات سياسية محلية شبه إقطاعية الى وقت الاستقلال عام ١٩٥٦ ولكن على العكس فقد شهد بربر الجزائر تطورات اجتماعية وثقافية عميقة بدأ بعضها قبل الاحتلال الفرنسى وتسارعت خطاها أثناء الاستعمار واستمرت بعد الاستقلال، وكانت التيارات البربرية المحلية اكثر نزوعا للحداثة واكثر انفتاحا على العالم الخارجى.

وحاول الاستعمار الفرنسى ان يوظف سياسته الاستعمارية لتفكيك أواصر البربر فى المغرب والجزائر من خلال احتواء أبناء القيادات البربرية المحلية فى المغرب دون باقى السكان وفى الجزائر من خلال الاقتران الثقافى المباشر بهم وفرض " الفرنسة " على القاعدة الشعبية وبالتالى اثر الاستعمار الفرنسى بصورة كبيرة فى بربر الجزائر على عكس بربر المغرب، وبالتالى أدت التطورات الداخلية فى المغرب بعد الاستقلال الى تحبيب المسألة البربرية أي اصبح اغلبهم مندمجين فى الحياة السياسية بعد ان سمحت التعددية السياسية فى المغرب لهم بالمطالبة بالتعددية الثقافية رسميا عل عكس الوضع فى الجزائر.

ووجود أقلية بربرية في الجزائر والمغرب لها امتدادات في موريتانيا وليبيا وتونس وسط وطن عربى كبير جعلها تعانى بعد رحيل الاستعمار– الذي عمل على إحياء النعرات الانفصالية لدى الأقليات هنا وهناك– من أزمة هوية بين ماض مشترك يجمعها مع إخوة الدين والوطن وواقع يراد لها أن تتميز فيه ثقافة ولغة وربما حضارة ودينا، هذا الوجود أضحى حديثا مشكلة تحتاج حلا وأزمة تقتضي تفكيرا جديا يتجاوز التبسيط والتجاهل، وهما صفتان لازمتا الكثيرين في التعامل مع هذا الملف.

ومع أن الملف الأمازيغي هذا عرف تطورات مهمة وأحداثا خاصة في مختلف مراحل دول المنطقة وخصوصا الجزائر فإن ربيع سنة ١٩٨٠ كانت مؤثرة وذلك حين أدى منع محاضرة عن الشعر الأمازيغي

القديم لمولود معمري بجامعة تيزي وزو، وحفل موسيقي لفرقة أمازيغن إيمـــولا، إلى حـــدوث مظـــاهرات واجهتها سلطة الجزائر بالعنف والقمع. وكانت تلك الشرارة تطورا ألقى بظلاله على ملف العلاقـــة مـــع الأمازيغ وأصبحت ذكرى هذه الأحداث تعرف بـــ "الربيع الأمازيغي". ودرج نشطاء الحركـــة الثقافيـــة الأمازيغية على إحيائها في أواخر أبريل من كل عام. بل وإحياء ذكرى مقتل المطرب الامازيغي معطـــوب الوناس فى ٩ يوليو من كل عام والذى قتل عام ١٩٩٨ وكان يمثل للبربر رمزا كبيرا فى الحفـــاظ علـــى الهوية.

وقد سجلت احتجاجات أبريل سنة ٢٠٠١ مواجهة جديدة أكثر دموية من أي مواجهـــات ســـابقة وذلك بعد مقتل الشاب القبائلي ماسينيسا قرباح يوم ١٨ أبريل ٢٠٠١ إذ تطورت الأمور بشكل سريع في واقع مازالت مواجهة السلطة والإسلاميين ماثلة أمام أعين أهله.

ففي ١٩ أبريل أي بعد يوم واحد من وفاة قرباح خرجت مظاهرة حاشدة قدرت بعشـــرة آلاف في تيزي وزو استجابة لنداء بعض وجهاء القبائل الامازيغية والمثقفين البربر. وفي ٢٢ من الشهر نفسه انطلقت أعمال شغب في مدينة بجاية، لتعود في اليوم التالي التظاهرات مجددا في بني دواله بعد تشييع جنازة الشاب قرباح. ومع أن السلطات أنهت مهام مسؤولي الأمن والدرك في بني دواله يوم ٢٤ أبريـــل ٢٠٠١ فـــإن ذلك لم ينه الأزمة، حيث خلفت مظاهرة يوم ٢٥ أبريل ٢٠٠١ تسعة قتلـــى ورفعـــت شـــعارات ذات مضمون اجتماعي كالعدالة في توزيع السكن. أما يوما ٢٨ و٢٩ أبريل فقد شهدا تصاعدا خطيرا للأزمـــة اجتاح منطقة القبائل مخلفا ٢٩ قتيلا، وهذا ما أدى بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى قراره إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث يوم ٣٠ أبريل من نفس العام.

وفي الاول من مايو ٢٠٠١ أعلن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطيـــة الحـــزب الثـــاني – البربرى – في منطقة القبائل انسحابه من الحكومة. ثم شهدت بجاية إحدى أهم الولايات في المنطقة يـــوم ٧ مايو من نفس العام مظاهرة سلمية وتبعتها العاصمة في اليوم العاشر من مايو بمظاهرة تضامنية مع ضـــحايا الأحداث. وقامت يوم ٢١ من الشهر مظاهرة فى تيزي وزو ومظاهرة كبيرة تفاوتـــت تقـــديرات عـــدد المشاركين فيها بما بين ٥٠ ألفا و٥٠٠ ألف والتي سميت بالمسيرة السوداء، ثم قامت يوم ٢٤ مايو مســـيرة العشرة آلاف النسائية، ثم عادت أعمال العنف مجددا ليسقط أربعة قتلى يومي ٢٥ و٢٦ مـــايو. وفي ٢٩ من الشهر نفسه تجمع طلاب امازيغ أمام " درك" الحكومة – قسم الشرطة– منددين بـــالقمع في منطقـــة القبائل. أما في ٣١ مايو فكان الموعد في العاصمة حيث عبأت جبهة القوى الاشتراكية – اكبر الأحـــزاب البربرية – مدعومة بمختلف الفعاليات الأمازيغية والمتعاطفة ٢٠٠ ألف في مسيرة شعبية ضد القمع الـــذي تمارسه السلطة ضد القبائليين البربر، ثم توالت المسيرات فطرحت أفكارا جديدة على الملف منها اســـتقلال منطقة القبائل ومنها الكثير والمتعلق بهوية البربر المضيعة وتبعيتهم لعرب لا يستحقون مما جعـــل الـــرئيس الجزائرى يوتفليقة يصف تلك الأحداث بانها قنبلة انفجرت فى وقت غير مناسب منهما أطراف خارجيـــة بانها تصل الى حرب أهلية.

وأعلن فى يونيو ٢٠٠١ عن تنظيم تنسيقية العروش الذى يضم ابرز العائلات من القبائل الامازيغية وممثلين عن الفعاليات البربرية المختلفة خاصة منظمات المجتمع المدنى.

وفى شهر سبتمبر ٢٠٠١ دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الأمازيغ من خلال "تنسيقية العروش" – وليس حزب جبهة القوى الاشتراكية او التجمع من اجل الثقافة المحسوبين على البربر– إلى تسليم عريضة مطالب، وهذا ما كان. وفي ٣ أكتوبر من نفس العام دعا الوزير الأول – رئيس الوزراء – علي بن فليس ممثلي "العروش" ليؤكد لهم الموافقة على أربعة مطالب من أصل ١٢ مطلبا.

أما في المغرب الأقصى جار الجزائر الذي يشترك معها في وجود أقلية أمازيغية، فقد نشأت حركة تضامن واسعة مع ما يسمى انتفاضة القبائل أو الغضب الأمازيغي فى الجزائر وتعددت أشكال ووسائل هذه الحركة التضامنية وكان أهمها ما عبرت عنه الجمعيات الثقافية الأمازيغية خصوصا في مسيراتها تحت يافطة الاتحاد المغربي للشغل في مدن الرباط والدار البيضاء وأغادير ومراكش والناظور وغيرها وفي المهرجان التضامني يوم ٨ يونيو ٢٠٠١ في مقر الاتحاد نفسه.

وقد مثلت أحداث الجزائر فى ١٨ أبريل ٢٠٠١ وحجم التضامن معها في الداخل وفي المغرب المجاور، إحياء جديدا لمشكلة قديمة حيث طرحت بإلحاح المسألة الأمازيغية في أبعادها المختلفة الثقافية والاقتصادية والسياسية وحتى الحضارية،.

ولم يكن خافيا اهتمام فرنسا – المستعمر القديم – بأحداث ربيع ٢٠٠١ وطالبت صحف ومجلات فرنسية والأكاديمية البربرية فى باريس – تأسست عام ١٩٦٧– ومنظمات حقوقية بحماية البربر من" الأصوليين العرب " وصورت وسائل الاعلام الفرنسية إسلام البربر بأنه "سطحي لم ينفذ إلى أعماق الإنسان البربري ولا يشكل معتقدا حقيقيا بالنسبة له، لان القبائل البربرية هي قبائل علمانية ".

والسياسة الفرنسية تجاه البربر لها أساس ثقافي شامل حيث ينظر بعض الفرنسيين إلى البربر على أنهم جزء لا يتجزأ من الثقافات الآرية ذات الأصول الأوروبية وبالتالي لابد من الرجوع بهم إلى الحقبة السابقة على الغزو العربي الإسلامي"، ولابد ان يتوجهوا نحو ثقافة أوروبية واضحة وليس نحو ثقافة إسلامية هرمة".

وقد أعطت المساعي الفرنسية أكلها فأصبحت النخبة الأمازيغية أو أغلبها تنظر إلى الانتماء العربي الإسلامي نظرة شك في أحسن الأحوال وتبحث لنفسها عن أرضية حضارية أخرى [٥]والدليل على ذلك حجم النشاط التبشيري في منطقة القبائل [٥]حيث تشير إحدى الدراسات إلى وجود ١٩ جمعية تنصيرية في هذه المنطقة وحدها وانتشار ٣٠ ألف نسخة من الإنجيل في منطقة تيزي وزو [٥] كماينتشر في أوساط قلة من ناشطي الحركة الأمازيغية الاستهزاء بالدين والتنكر له.

أما على المستوى اللغوي والثقافي فقد اتخذ هؤلاء موقفا صارما من العربية والتعريب.

وكثيرا ما يستغل مثقفو وقياديو الأمازيغ فرص اللقاءات العامة لطرح كل هذه المعاني المتعلقة بالهوية ويركزوا كثيرا على وجهها اللغوي والثقافي أكثر من وجهها الحضاري والديني.

وقد أدت احتجاجات أبريل ٢٠٠١ والضغوط الداخلية من تنسيقية العروش والخارجية من فرنسا الى الاعتراف رسميا باللغة الامازيغية كلغة وطنية – دون مساواتها بالعربية – أوائل عام ٢٠٠٢ وذلك بمبادرة من الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة وبموافقة برلمانية.

وقد أنشئت للغة الامازيغية إدارة تعليمية خاصة وأصبحت تدرس في الجزائر، ونص الدستور على الأمازيغية كجزء من الهوية الجزائرية الجامعة وأصبحت وسائل إعلام الدولة تقدم نشرات مفصلة بالأمازيغية وذلك منذ عام ٢٠٠٢.

أما في المملكة المغربية والتي لم تشهد انفجارات ومصادمات كالتي حدثت وتحدث في الجزائر المجاورة ،فقد ظلت المسألة الأمازيغية موضوعا ثقافيا أكثر منه مادة للصراع السياسي والاجتماعي، فقد ظل التعامل الرسمي مع الملف البربرى متوجسا ومحدودا إذا ما استثنينا ما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين من دعوة إلى"إنعاش الأمازيغية" والذي جاء إثر خطاب العرش فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٤ الذي دعا فيه الملك الراحل الحسن الثاني إلى إدخال اللهجات في برامج التعليم باعتبارها شاركت لغة القرآن في صياغة تاريخ المغرب وأمجاده إلا أن التطورات في الجزائر وتزايد الجدل الثقافي والإعلامي حول المسألة الأمازيغية في المغرب تركت آثارا واضحة على التعامل مع الموضوع وجاءت مبادرة الملك الشاب محمد السادس في خطاب العرش ٣٠ يوليو ٢٠٠١ – والدته أمازيغية – بإعلان إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة لبلورة السياسات الكفيلة بالنهوض بهذا المكون من مكونات الهوية المغربية. وكان الملك في الخطاب المذكور اعترف باهمية الأمازيغية حين قال إن الهوية الوطنية "متميزة بالتنوع والتعددية مثلما هي متميزة بالالتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ" وإن لها "روافد متنوعة أمازيغية وعربية وصحراوية أفريقية وأندلسية" وقد حدد الملك مهام المعهد المذكور بشكل عملي خلافا للسابق: "صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم والقيام بمهام اقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الكيان الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني وفي الشأن المحلي الاقليمى". وقد شهد المغرب سياسيا وثقافيا نشوء حزب يدافع عن الهوية الأمازيغية وجمعيات عديدة لحماية الأمازيغية شعبا وثقافة وأدبا.

وإضافة للعوامل المتعلقة بقضايا الهوية والحقوق ثمة عناصر إضافية تزيد الأبعاد الداخلية للأزمة الامازيغية فى الجزائر تشعبا لعل أهمها الجانب الاقتصادي حيث يعيش ٢٣ % من سكان الجزائر تحت مستوى الفقر بينما يستحوذ ٢٠ % من مواطنيه الأغنياء على ٥٠ % من الدخل القومي كما يبلغ عدد العاطلين من الشباب –الوقود الرئيسي لاحتجاجات القبائل– أكثر من ثلاثة ملايين.

ويسجل المراقبون مفارقة دالة.. فمع أن مناطق البربر لم تشهد تنمية اقتصادية في حجم تنمية المناطق الأخرى ورغم الأوضاع الاجتماعية الصعبة فيها والتي شكلت قاعدة لتحركات أبريل ٢٠٠١ وما بعده فإن عناصر القبائل ظلت ممثلة في الدوائر الرسمية للدولة حتى أكثرها حساسية ويكفي أن نسجل في هذا السياق انتماء شخصيات هامة لهم من أمثال رئيس هيئة الأركان محمد العماري وقائد إدارة المخابرات محمد مدين ومستشار وزير الدفاع محمد التواتي (مناصب بعضهم تغيرت فيما بعد لاسباب ادارية عادية).

ولكن هؤلاء بجانب قيادات الحزبين البربرين الجبهة والتجمع لم يفعلوا شيئا على المستوى الثقافى او السياسى او الاقتصادي للبربر وهذا ما جعل تنظيم تنسيقية العروش هو التنظيم الجديد والواقعى لامازيغ الجزائر.

وسيتم التركيز فى هذا القسم على هموم البربر فى الجزائر والمغرب خلال عام ٢٠٠٤ على اعتبار ان حوالى من ٧٥-٨٠% من البربر فى الشمال الافريقى يتركزون فى هاتين الدولتين ثم وقبلهما سنستعرض هموم الأقلية القليلة من البربر فى ليبيا وتونس.

وستستعرض التجربة الجزائرية مع البربر خلال عام ٢٠٠٤ والتى أوضحت ان بعض مطالب الامازيغ لم تحقق بعد، وان الوضع السياسى فى منطقة القبائل اشبة "بنار تحت الرماد" او على صفيح ساخن ،واختار الطرفان – الحكومة من جانب وتنسيقية العروش من جانب آخر – المواجهة على حساب الحل السياسى.

وقد فضلت الحكومة التعامل مع قضية البربر فى الجزائر بطريقة "العصا والجزرة ".. ففى فترة الاستعداد للانتخابات الرئاسية فضلت الحل السياسىو تفاوضت معهم وحققت بعض المطالب الامازيغية العادلة.

وبعد الانتخابات كان الحل الامنى هو سيد الموقف ولا سيما ان تنسيقية العروش اختارت طريقة المواجهة والاحتجاجات " الموسمية " وتترقب " الأحداث " المختلفة لتنطلق محتجة الى الشارع خاصة بعد أثبتت التجارب ان الحلول السياسية " السلمية " من خلال حزبى جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ذوا الأصول البربرية لم تفلح فى تحقيق مطالب البربر التاريخية بشكل كبير.

وفى المغرب فضل النظام الملكى هناك " استيعاب " البربر – ٤٥% من عدد السكان- ودمجهم فى الحياة السياسية المغربية وليس مواجهتهم واستقطابهم على الطريقة الجزائرية، وان كان عام ٢٠٠٤ قد شهد مطالبات تتعلق بمساواة اللغة الامازيغية بالعربية خاصة فى المدارس بل كانت مطالب" انفصالية" لنشطاء البربر بل و إعادواطرح مطالب نادوا بها مرات عديدة قد تشق الكيان المغربى ، وذلك منذ ان تولى الملك محمد السادس عرش المغرب مستغلين الانفراجة التى حدثت على المستوى السياسى بعد توليه، والتى أثرت بشكل ايجابى على الحياة الثقافية للبربر فى المغرب.

وسياسة الاستيعاب " المغربية " لم تكن تاريخيا مقصورة على البربر فقط بل امتدت الى " يهود المغرب " وانعكست تلك السياسة بالايجاب على حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما فى ليبيا وتونس فنستطيع القول ان هناك ندرة فى المعلومات عن أوضاع البربر فى هاتين الدولتين ربما بسبب دمجهم قسر ا فى النسيج الليبي او طوعياً فى تونس.

أولاً : بربر ليبيا بين التذويب القسرى.. وتزييف التاريخ

لم تشهد الأقلية الامازيغية فى ليبيا عام ٢٠٠٤ اى تحرك سياسي إيجابي تجاههم الا من مطالبات "خارجية" معتادة–من خلال امازيغ المهجر – تنبه الى حقوقهم المسلوبة تاريخياً باعتبارهم أقلية صغيرة العدد.

وليبيا والذى يمثل البربر فيهم حوالى ١٠% هناك اندماج "تاريخي" للعرق البربرى داخل النسيج الليبي العربى واصبح اندماجا بالقوة فى عهد القذافى ،وذاب البربر لاسباب مختلفة داخل الكيان الليبى الا قليلا ،بل واصبح الدمج بالقهر اى دمجا مخططا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ وتولى العقيد القذافى الحكم – حتى الآن – والذى طمس وأذاب الهوية الامازيغية الليبية بالحديد والنار داخل "الجماهيرية العظمى".

وتعرض المطالبون بالحفاظ عليها للاستئصال والتنكيل والنفى بل ووصف المنادون بها فى الخارج بالخونة والعملاء.

واعتبر النظام الليبي ان الهوية البربرية جزء من التراث العربى واللغة الامازيغية لغة عربية قديمة ،كما ان القانون الليبي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ يحظر تداول الأسماء غير العربية فى السجلات الحكومية، ويفرض القانون عقوبة على مما يخالف ذلك.

وقد حظر هذا القانون تسمية مواليد البربر بأسماء امازيغية.. وقد نددت حركة الحق الامازيغي بهذا القانون ووصفته وقتئذ بانه قانون عنصرى يهدف الى قتل الامازيغية.

واعتبر النظام الليبي ان البربر معارضون سياسيون وانفصاليون يهدفون الى تدمير الثقافة العربية وتعامل معهم بقبضة أمنية حديدية ،وتمثل ذلك فى حالات القمع والقتل والتنكيل التى ارتكبت ضدهم مؤخراً – وفقا لما أعلنته منظمة المؤتمر الليبي للامازيغية وهى منظمة ليبية مقرها لندن نفى بالمسألة الامازيغية والدفاع عن حقوق المتحدثين باللغة الامازيغية ومعتنقى مذهب الاباضية.

وقد تم مؤخرا إعدام على الشروى بن طالب رئيس رابطة شمال أفريقيا الامازيغية وثلاثة من مساعديه وسجن العشرات لانضمامهم الى منظمة غير شرعية ومنع المفرج عنهم من نشطاء السجن الامازيغى بعد قضاء العقوبة من السفر وحتى الان (٢٠٠٤).

كما تم أبعاد المشتبه فيهم من الامازيغ حتى المتحدثين باللغة العربية والذين تحمل أسماءهم أوصافا امازيغية فيه الوظائف الرئيسية ومن العمل السياسى فى اللجان والمؤتمرات الشعبية وتم ايضا إصدار منشورا حكوميا يمنع المفرج عنهم والمشبوهين سياسيا من مزاولة أعمال تتعلق بالثقافة الامازيغية او الدعوة الىالمذهب الاباضية الغير معترف به فى ليبيا.

بالإضافة الى القبض على نشطاء البربر المناهضين للقانون ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ والمتبنون حملة الحق الامازيغي وشعارها "لا تقتلوا اسمى الامازيغي".

وكذلك منع الاحتفال بذكرى الربيع الامازيغي (أحداث أبريل ١٩٨٠ بالجزائر) وقيام السلطات الليبية بحملة اعتقالات موسمية ضد نشطاء البربر فى أبريل من كل عام لضمان عدم الاحتفال بتلك الذكرى او القيام باى أنشطة

ثقافية وفنية "امازيغية" وتتكرر تلك الحملات فى ١٢ يناير من كل عام عند الاحتفال برأس السنة الامازيغية وتشمل تلك الاعتقالات نشطاء فى مناطق معروفة بمقاومة التعريب وتتحدث الامازيغية سرا وهى مناطق زوارة وكابا وجادو والرحبات ويفرق والقلعة بل٬ وقامت السلطات الليبية بتغير الطبيعة الديموجرافية للمناطق الامازيغية وذلك بتوطين الليبيين – العرب – من أماكن أخرى فى تلك المناطق عن طريق بناء مساكن لهم وتمليكهم لاراضى زراعية بالإضافة الى تهجير وملاحقة واعتقال بعض سكان المناطق الامازيغية الأصلية للإخلال بالتركيبة السكانية – عن طريقة ما حدث فى يوغوسلافيا سابقا وفى كركوك العراقية ابان عهد الرئيس السابق صدام حسين –.

وقد زادت حملات توطين العرب على حساب البربر فى المناطق الامازيغية خلال عام ٢٠٠٤.

وبسبب حملات التضييق والمنع والمصادرة والاعتقالات والتهجير والتذويب والدمج العشرى انحصر نشاط بربر ليبيا الداخلى وزاد نضالهم فى الخارج عن طريق تجمعات المهجر – رفضوا الكشف عن أماكنها خوفا من الملاحقات – .

وكانت منظمة المؤتمر الليبي للامازيغية فى لندن هى النافذة التى يعبر بها بربر ليبيا عن هويتهم ونضالهن ضد محاولات " القمع " والتذويب من قبل السلطات الليبية. ولم يكن امامهم سوى إصدار البيانات التحريضية عبر شبكة الإنترنتوعقد المؤتمرات فى الخارج وذلك هروبا من التذويب الليبي.

ففى ١٥ يناير ٢٠٠٤ أصدرت مؤسسة الرقيب لحقوق الإنسان فى ليبيا بلندن بيانا بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول لواقع حقوق الإنسان فى ليبيا فى العاصمة البريطانية. طالبت فيه بإطلاق سرح كافة لسجناء السياسيين من السجون الليبية – دون شرط او قيد ودون اى تمييز – ومنهم نشاط الامازيغ٬ وكذلك طالب المؤتمر فى بيانه بالتحقيق فى مقتل العشرات داخل السجون الليبية واختفاء المئات من المعارضين لاسباب مجهولة.

وكذلك فقد أكد المؤتمر على ضرورة إلغاء القانون ٢٤ لسنة ٢٠٠٠ والمتعلق بمنع استعمال غير العربية فى جميع المعاملات والذى ينص على منع استعمال الأسماء غير العربية، الامازيغية العثمانية والتى يدعى النظام أنها " مخالفة لاحكام الشريعة الإسلامية ".

وفى ١٦ يناير ٢٠٠٤ نظمت المعارضة الليبية فى لندن مظاهرة شارك فيها نشطاء من أصحاب " الحق الامازيغى " واعضاء من منظمة المؤتمر الليبي ورفعوا خلالها لافتات تطالب بالكف عن قهر الامازيغ سياسيا وثقافيا وطالبوا السلطات الليبية بالكف عن اضطهاد اتباع المذهب الاباضى من البربر والسماح بإقامة مؤسسات تعليمية ودينية للاباضية وقد سارت تلك المظاهرة فى شارع" وول ستريت" ووقفت امام مقر الحكومة البريطانية وكذلك أمام السفارة الليبية فى لندن.

ووفى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ عقد تنظيم المؤتمر الليبي للامازيغية اجتماعا موسعاً فى لندن لمدة ٣ ايام وأوصى المشاركون باستمرار حملة " الحق الامازيغي " تحت شعار لا تقتلوا اسمى الامازيغي ".. ونددوا بعدم الغاء الحكومة للقانون الذى يحظر تداول الأسماء غير العربية ومنع قيد مواليد جدد بأسماء امازيغية.

وطالب المشاركون باجراء تحقيقات نزيهة للكشف عن حوادث اغتيال واختفاء بعض النشطاء الامازيغ منهم يوسف خربيش وعمر نامى وسعيد سفاو.

وقرر المجتمعون إقامة مركزا لرصد جميع المعلومات حول اضطهاد النظام الليبي لنشاط البربر والقضاء على الثقافة الامازيغية.

وفى ٢ ديسمبر ٢٠٠٤ اصدر المؤتمر الليبي للامازيغية بلندن بيانان ندد فيه بقيام السلطات الليبية بأعداد قوائم سوداء تضم نشطاء الحق الامازيغي داخل ليبيا وخارجها والمطالبون بالاعتراف باللغة الامازيغية وذلك لتحريض على ملاحقتهم داخليا وخارجيا.

وطالب البيان بكف السلطات الليبية عن قمع نشطاء البربر مناشدا منظمات حقوق الإنسان العالمية بالتدخل لوقف القهر المنظم ضد الامازيغ.

ولا اعتقد ان النظام الليبي سيكف عن التذويب القسرى أوالدمج بالقوة للأقلية الليبية من الامازيغ خلال عام ٢٠٠٥ لان الأمر مرتبط بحقوق الإنسان فى ليبيا بصفة عامة والتى قد لا تشهد تغييرا ملحوظا فى ظل النظام الحـــالى الذى يحكم ليبيا منذ ٣٥ عاما.

ثانياً : بربر تونس اندماج طوعى بالتعريب والاسلمة

لا يمكن ان نرصد – بشكل علمى – وجود مشاكل سياسية او ثقافية معلنة لبربر تونس خلال ٢٠٠٤ وذلك يرجع لعدة أسباب منها انهم لا يمثلون اكثر من ٥% من عدد السكان و ٢% منهم فقط يتحدثون بالامازيغية بجانب العربية او الفرنسية وبالتالى لا توجد مشاكل حقيقية تتعلق بهويتهم الثقافية رغم عدم الاعتراف نهائيا باللغة الامازيغية فى تونس على المستوى الرسمى فلم ينص الدستور التونسى على مجرد الاعتراف بالوجود " الامازيغى " ولم يشكل ذلك مشكلة " امازيغية " على المستوى التعليمى او الاعلامى او الثقافى بل ان المظاهر البربرية من طقوس وفنون وعادات وتقاليد وملابس تعتبر فلكلورا شعبيا وجزء من التراث الثقافى " التاريخى" لتونس دون الإشارة للامازيغ وهذا يرجع أيضا الى اندماج الامازيغ او الانصهار الطوعى لهم فى الثقافة العربية الوافدة من الشرق العربى وساعد سرعة اعتناق بربر تونس الإسلام على ذلك التذويب الرضائى والذى قنن فى بعد ذلك فى عهود تاريخية وسياسية متلاحقة.

واصبح بربر تونس اقلية لا تتعدى حاليا كما ذكرنا – بالتعريب– اكثر من ٥% من عدد سكان تونس الذى قد يصل الآن الى ١٠ ملايين نسمة على اكثر تقدير وذلك بعد ان كانوا أكثرية حيث ان معظم سكان تونس من أصول بربرية.

فقد كان الامازيغ حتى عام ٤٤٤ هجرية يشكلون غالبية تونس وبعد الزحف العربى خاصة من قبليتى بنو هلال وبنو سليم تغيرت التركيبة السكانية لتونس بعد ان نشطت علمية التعريب على حساب اللغة والثقافة الامازيغية باعتبار اللغة العربية هى لغة القرآن وعاش العرب والامازيغ الذين احتفظوا بامازيغيتهم فى سلام بل أصبحت هناك قبائل مختلفة تضم عرب وامازيغ خاصة فى منطقة الواحات جنوب تونس، وقد ادى تمركز الامازيغ فى المناطق الجبلية الوعرة وفى الواحات الجنوبية الى عزلتهم ليس فى مناطق الحضارة فى الشمال ولم يتأثروا بالحضارات الرومانية والبيزنطية كثيرا ولم يفلح الاستعمار الفرنسى فى " فرنسة " الامازيغ الأصليين او الامازيغ المستعربين باستثناء سريان اللغة الفرنسية فى بعض مناطقهم بلى تلك العزلة لم تجعل هناك تواصلاً بينهم وبين امازيغ الجزائر والمغرب.

والاندماج والانصهار الطوعى لامازيغ تونس فى الكيان العربى والإسلامي ساعد حكام تونس فى الحقب المختلفة على تجاهل ونسيان أصلهم العرقى او وجود أقلية "هامشية" مازالت تتمسك وتحتفظ بامازيغيهم. وانعكس ذلك على وضعهم السياسى فى الوقت الحالى الذى اتسم بالضعف الشديد فى الداخل وان كان نشطاء الخارج من امازيغ تونس فى المهجر مازالوا يؤكدون على أهمية السماح والحقوق الثقافية لامازيغ تونس والاعتراف على الأقل بوجودهم وان كانت مطالب لم تقبل حتى الآن الى الاعتراف بلغتهم رسميا او ان تكفى السلطات التونسية عن التعامل فى الثقافة فى الامازيغية على اعتبار انها جزء من القرات والفلكلور التونسى الذى يهدف الى جذب السياحيين فقد استغل النشطاء الامازيغ التونسين بالخارج – كالعادة – مناسبة عقد انتخابات الرئاسة التونسية فى أكتوبر ٢٠٠٤ وأرسلوا بيانان الى المرشحين الأربعة فى الانتخابات التونسية – والذى فاز فيه الرئيس التونسة زين العابدين بن على بفترة رئاسة جديدة – طالبون فيه الرئيس المنتخب بالنظر الى هموم امازيغ تونس المحرمون من اى نشاط ثقافى آخر اجتماعي بسبب تجاهل الدولة لهم وعدم الاعتراف بهم او حتى الاشارة اليهم فى وسائل الاعلام واكد البيان على

المطالب " التاريخية " والمتكررة لامازيغ تونس ومنها الاعتراف رسميا بالهوية الامازيغية كمكون بإقامة أنشطة ثقافية علنية وتكوين جمعيات للحفاظ على التراث الامازيغي والتعبير عن النظام الامازيغية فى وسائل الإعلام وتخصيص حصص دراسية لتدريس اللغة الامازيغية والتاريخ والثقافة البربرية.

وقد تجاهل تلك المطالب بالفعل المرشحون الأربعة لظروف انتخابية قد يكون منها قلة الأصوات الانتخابية للامازيغ وأيضا التركيبة السياسية الحالية فى تونس والتى ترى ان النفى السياسى والثقافى لامازيغ تونس هو الحل الأمثل على الأقل فى الوقت الحاضر.

ثالثا- البربرفى الجزائر .. القبائل" قنبلة موقوتة "

لم تقبل تنسيقية العروش التى تعد تجمعا "أهليا" يضم كبار رجال القبائل الامازيغية الكبيرة تلبية دعوة الحوار مع الحكومة الجزائرية والتى أعلنتها على لسان رئيس الوزراء الجزائرى أحمد أويحيى فى يونيو ٢٠٠٣فى أوائل يناير ٢٠٠٤ وبعد ان إلا استجابت الحكومة للمطالب الأولية للتنسيقية وهى الإفراج عن المعتقلين البربر الذين اعتقلوا فى احتجاجات ابريل ٢٠٠١ وأثناء الانتخابات المحلية التشريعية فى مايو وأكتوبر ٢٠٠٢ ورفع الملاحقات القضائية عن نشطاء الامازيغ، والقبول بتحقيق المطالب الثقافية والسياسية والاقتصادية للبربر وأهمها إلغاء الانتخابات التى تمت فى منطقة القبال وإضافة قدر من الحكم الذاتى للبربر وتخفيف الوجود الأمنى والاعتراف دستوريا باللغة الامازيغية كلغة رسمية أسوة بالعربية ومنح المزيد من الحقوق الثقافية للبربر والسماح باحتفالات رأس السنة الامازيغية وإعفاء التجار من دفع الضرائب والاهتمام اقتصاديا بالمناطق الفقيرة فى مناطق القبائل.

وقبول الحكومة بالحوار مع البربر بعد ٦ شهور ومع ممثلين عن تنسيقية العروش وليس مع الحزبين الرئيسين الممثلين لغالبية البربر وهما جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والذى يرأسه سعيد سعدى.. جاء لعدة أسباب أهمها التمهيد للانتخابات الرئاسية الجزائرية – أجريت فى أبريل ٢٠٠٤ – وضمان عدم تكرار الاحتجاجات التى عادة ما تصاحب "الانتخابات" مثلما حدث فى انتخابات عام ٢٠٠٢ وضمان بعض التأييد "الامازيغى" للرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة عند إعادة انتخابه على حساب المرشح المنافس القوى على بن فليس رئيس الوزراء الأسبق ولجوء الحكومة للحوار مع تنسيقية العروش وليس مع الحزبيين البربرين جاء ليس بسبب ضعف النظام الحزبى فى الجزائر بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التى أجريت نهاية عام ١٩٩١ وحرمان جبهة الإنقاذ من فوز مستحق ودخول البلاد دوامة العنف بعد ذلك بل لأن هذين الحزبين لم يتطورا بالشكل الكافى لاستيعاب المتغيرات السياسية على الساحة الجزائرية بصفة عامة وفى منطقة القبائل البربرية بصفة خاصة او على المستوى التنظيمى الداخلى فظل حسين أيت أحمد – ٧٩ عاما – زعيما تاريخيا للجبهة مثلما فى الاحزاب العربية ولم يعرف التجمع من أجل "الديمقراطية" رئيسا سوى سعيد سعدى منذ تأسيسه.

وقد قاطعا الحزبان – كالعادة – الانتخابات المحلية والتشريعية فى ٢٠٠٢ رغم ان سعيد سعدى رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية ولم يحصل الا على أكثر من ١,٩٣% ولم يفلح الحزبان فى تحقيق أبسط مطالب البربر فى الاعتراف "الرسمى" باللغة والثقافة الامازيغية أسوة باللغة العربية والاهتمام اقتصاديا بمناطق القبائل حيث يسكن البربر رغم ان سعدى كان شريكا فى الحكم انسحب من الحكومة بسبب إطلاق الشرطة النار – حسب قوله– على المحتجين فى تيزى وزو ابان مظاهرات ربيع ٢٠٠١ ولم تتحقق مطالب البربر – جزئيا – الا بعد "انتفاضة ابريل ٢٠٠١".

وقد افرزت تلك الانتفاضة "تنسيقية العروش" كتنظيم قبائل بربرى قوى استطاع ان يكون التنظيم الامازيغى الاقوى فى منطقة القبائل ولم تجد الحكومة غيره للتفاوض معه لحل أزمتها السياسية مع البربر وأصبح بلعيد عبريكه –

٣٣ عاما– المتحدث باسم التنسيقية هو زعيم البربر الجديد بعد ان انحصرت فاعلية جبهة القوى الاشتراكية وزعيمها "التاريخى" حسين أيت أحمد والذى ولد فى أغسطس ١٩٢٦.

وقد انضم أيت لحزب الشعب الجزائري الذي كان حزب المقاومة الرئيسي السري عام ١٩٤٢م. وكان عمره آنذاك ١٦ عاماً. وفي السادس عشر من مايو عام ٤٥ انقطع عن الدراسة وانضم إلى الحركة الطلابية من أجل القيام بثورة ضد المحتل الفرنسي، وفي فبراير عام ٤٧ انتخب عضواً في المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري السري، وأصبح أول رئيس للحركة السرية العسكرية للحزب التي كان من نواتها أحمد بن بيلا، ومحمد بوضياف وبن بلعيد، وظل مطارداً من قبل الفرنسيين من العام ٤٥ وحتى فراره بجوار سفر مزور خارج الجزائر عام ١٩٥١م، حيث ذهب إلى سويسرا وانتقل منها إلى مصر بوثيقة سفر مصرية فوصل إلى القاهرة في مايو عام١٩٥٢، حيث التحق بمكتب "المغرب العربي" الذي كان مقر الوطنيين المطالبين بالاستقلال من دول المغرب العربي والذي كان مقره في مصر.

وتحمل حسين أيت أحمد مسؤولية التوعية الدولية بالقضية الجزائرية في هذه المرحلة، فتجول في الدول الآسيوية وكان رئيس وفد الجزائر في مؤتمر (باندونج) الذي عقد في إبريل عام ١٩٥٥، ثم أوفدته الثورة الجزائرية إلى الأمم المتحدة مسؤولاً عن مكتب الثورة الجزائرية هناك، حيث نجح في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٥٥، وكان يعتبر أحد الزعماء التسعة التاريخيين الذين قادوا ثورة الجزائر، وقد اختطفه الفرنسيون أثناء تواجده مع بن بيلا وحيدر وبوضياف في طائرة كانت تقلهم من المغرب إلى تونس عام ٥٦، حيث اعتقل وبقوا جميعاً في سجون فرنسا إلى مارس عام ٦٢، حيث أطلق سراجهم بعد إعلان وقف إطلاق النار بين الثوار والفرنسيين.

وحينما بدأ الصراع بين أبناء الثورة الجزائرية بعد الاستقلال أسس حسين أيت أحمد حزب جبهة القوى الاشتراكية عام ٦٣، ولجأ إلى منطقة القبائل التي تمردت بعض وحداتها العسكرية فقبض عليه في أكتوبر عام ٦٤ وحكم عليه بالإعدام في مارس عام ٦٥، وفي السادس عشر من يونيو خفف بن بيلا الحكم عليه ثم افرج عنه، إلا أن بومدين أطاح بنظام بن بيلا وبقي آيت أحمد في السجن إلى مايو ٦٦، حيث تمكن من الهرب والفرار إلى فرنسا ومنها ال سويسرا حيث استأنف دراسته وحصل على الليسانس في القانون من جامعة (لوازنا) عام ٧٠، ثم على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة (نانسي) في فرنسا عام ٧٦.

وعاد أيت أحمد إلى الجزائر عام ٨٩ حيث استأنف نشاط حزبه من جديد بعد الاعتراف به، وفي انتخابات عام ٩١ التي لم تكتمل حصل حزبه على المركز الثاني بعد جبهة الإنقاذ، وكان مرشحاً في الانتخابات الرئاسية التي تمت عام ٩٩ إلا أنه انسحب مع باقي المرشحين احتجاجاً على الدعم الحكومى الخاص الذي كان يلقاه الرئيس بوتفليقة وقتئذ على حساب باقى المرشحين. وقد غادر الجزائر الى منفاه الاختياري فى سويسرا وان مساعى بوتفليقة فى إرساء السلم الأهلي ودعا البربر الى تأييد قانون الوئام المدنى للقضاء على العنف فى الجزائر.. ومازال أيت احمد فى سويسرا حتى اليوم.

وعلى جانب آخر فقد استطاع الشاب بلعيد عبريكة التحريض على المظاهرات التى أعقبت مقتل الطالب الثانوى الأمازيغى محمد ماسينيسا قرباح داخل الدرك الوطنى – قسم الشرطة– فى بن دواله بالقرب من تيزى وزو (١١٠ كيلو مترا شرق العاصمة الجزائرية) فى ١٨ أبريل ٢٠٠١ وقد شارك عبريكة بفاعلية فى تأسيس تنسيقية العروش التى تضم ممثلين عن أبرز العائلات بقبائل البربر فى شرق الجزائر والتى ظهرت للوجود بعد الأحداث الدامية فى ابريل ٢٠٠١ واسفرت عن مقتل عشرات من المتظاهرين البربر – ٦٠ قتيلا وفقا لتقديرات رسمية و١٨٠ وفقا

لتقديرات امازيغية – بالإضافة الى اكثر من الفى جريح وقادت التنسيقية بعد ذلك حركة احتجاج ضد السلطة المركزية مطالبة بالإفراج عن المحتجين البربر المعتقلين بالإضافة الى ١٥ مطلبا مؤجلا للامازيغ أهمها الغاء التهميش التاريخى للبربر سياسيا واقتصاديا وثقافيا والاعتراف الفورى باللغة الامازيغية كلغة رسمية اسوة بالعربية ورفع الملاحقات الامنية والقضائية عن نشطاء البربر.

وقد زادت شعبية تنسيقية العروش كتنظيم وليد بين شباب البربر فى ظل الغياب السياسى للحزبين المحسوبين على البربر وهما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة الديمقراطية وكأن الاحداث السياسية الشبابية والمعطيات الاجتماعية الجديدة قد تجاوزتهما فى الوقت الذى برز فيه عبريكه كزعيم بربرى – شاب – ولا سيما بعد ان تصدر حملة احتجاجية لمنع الانتخابات المحلية والتشريعية فى منطقة القبائل الا بعد تحقيق مطالب البربر واستطاع تحريك الشارع البربرى للمطالبة بحقوق اساسية كان مسكوتا عنها منذ حقب طويلة مستغلا المناسبات المختلفة لاعادة المطالبة بها وقد اعقتل بلعيد عبريكة فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢ بسبب دوره فى عرقلة اجراء الانتخابات البلدية والشريعية فى منطقة القبائل ولم يطلق سراحه الا فى يونيو ٢٠٠٣ وادى ذلك الى زيادة شعبيته واصبح المتحدث الرسمى لتنسيقية العروش والمفاوض الاول وذلك عندما طلبت الحكومة الجزائرية على لسان أحمد أو يحيى رئيس الوزراء فى نهاية يونيو ٢٠٠٣ وبعد اطلاق سراح بلعيد عبريكة ورفاقه إجراء حوارا مع التنسيقية لإحلال السلم الاهلى لمصلحة سكان منطقة القبائل أولا ولمصلحة الامة الجزائرية ثانيا على حسب قول أويحيى.

وقد قبلت التنسيقية الحوار الحكومى بعد أن اتخذت الحكومة إجراءات للتهدئة مع "البربر" واقرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فى اوائل ٢٠٠٣ تعديلا دستوريا اعتبر فيه اللغة الامازيغية لغة وطنية فقط دون مساواتها باللغة العربية والنص على ذلك فى الدستور الجزائرى.

ولم تسفر الجولة الاولى لحوار – يوليو ٢٠٠٣– عن نتائج ملموسة ولكن سرعان ما جددت الحكومة دعوتها للحوار مع تنسيقية العروش على لسان اويحى ايضا فى ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ووافقت التنسيقية على الحوار شريطة تنفيذ ستة مطالب عاجلة منها ان ترفع الحكومة الملاحقات القضائية عن نشطاء البربر وهذا ما تم بالفعل فقد أصدرت محكمة جزائرية فى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ قرارا برفع الملاحقات القضائية عن نشطاء البربر الذين شاركوا فى احتجاجات أبريل ٢٠٠١بعد مقتل قرباح واثناء الانتخابات فى أكتوبر ٢٠٠٢ وقد نجحت الاحتجاجات وقتئذ فى إجبار الحكومة على إلغاء الانتخابات فى ٦٣ بلدية ولم يشارك فى تلك الانتخابات الا ٣% فقط من القبائل.

وحتى لا تحدث احتجاجات مماثلة عند إجراء انتخابات الرئاسة والتى تمت فى أبريل ٢٠٠٤ وأسفرت عن فوز بوتفليقة بفترة رئاسة ثانية فقد هيأت الحكومة المناخ للحوار مع تنسيقية العروش ليس فقط بالغاء الملاحقات القضائية عن نشطاء البربر والإفراج عن ٣٠ قياديا بربريا والاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية تدرس فى بعض المدارس ولكن أيضا بالاستجابة الى مطالب بلعيد عبريكة ورفاقه الـ ٢٤ من تنسيقية العروش بإلغاء الانتخابات البلدية والتشريعية التى تمت فى دوائر مدينة تيزى وزو كبرى مدن البربر. وفى مدينة بجاية ثانى اكبر المدن الجزائرية وذلك اعتبارا من ٢٠ يناير ٢٠٠٤ وإقالة النواب غير القانونيين – كما يطلق عليهم البربر – الذين فازوا فى تلك الانتخابات –. وهو المطلب الذى كان يقف حائلا دون اجراء الحوار بين الحكومة وتنسيقية العروش.

وقال بلعيد عبريكة فى مؤتمر صحفى – ٢٣ يناير ٢٠٠٤ – ان المفاوضات مع احمد اويحى رئيس الوزراء الجزائرى تضمنت الاتفاق على تنفيذ مطالب " وثيقة القصر " الخمسة عشر مشيرا الى ان اويحى وافق على التفاوض فى هذا الاطار.

والمعروف ان وثيقة برنامج القصر تم الاتفاق عليها من الحكومة وتنسيقية العروش فى ١١ يونيـــو ٢٠٠١ فى قصر بجاية وتضمنت ١٥ مطلبا امازيغيا وطلب مندوبو التنسيقية تنفيذ ٦ مطالب منها بشـــكل عاجـــل كشـــرط لاستمرار الحوار مع الحكومة.

واكد عبريكة ان الحكومة وافقت على الغاء الانتخابات فى منطقة القبائل ورحيل المنتخبين غير الشرعيين مـــن المنطقة والذين انتخبوا دون وجه حق واجراء انتخابات بلدية وتشريعية جديدة فى " المنطقة بعد الانتخابات الرئاســـية مهددا بالعودة الى الشارع وعرقلة انتخابات الرئاسة الجزائرية فى حالة عدم موافقة الحكومة على تلك المطالب .

والاعضاء الذين الغى انتخابهم هو أعضاء موالين لحزب جبهة التحرير الوطنى واخرين محسوبين على حـــزب جبهة القوى الاشتراكية رغم ان الحزب الأخير أعلن رسميا مقاطعة الانتخابات، وقد اتهم حزب الجبهة فى بيان له – ٢٣ يناير ٢٠٠٤ – الحكومة بعمل صفقة مع تنسيقية بوتفليقة على حساب مصالح الشعب الامازيغي وقال الحزب فى بيانه ان الحكومة و " العروش " اتفقوا على إجراء سياسى أدارى " للسطو " عل الجمهورية الجزائرية ومؤشـــرات ذلك اللجوء الى " صعلكة " انتخابية بمناسبة انتخابات الرئاسة ".

وحذر الحزب من محاولات " العروش " التى تريد بعث الهة الموت فى الجزائر من جديد والى تفكيك الامة ودفع منطقة القبائل الى حرب اهلية.

وبالطبع يخشى جزب جبهة القوى الاشتراكية من سحب البساط السياسى من تحت قدميه لصالح التيار المتنامى من الشباب ووجهاء القبائل فى تنسيقية العروش وفقد نفوذه السياسي التاريخى هناك اذا ما حدث تفاهم او تحالفـــات بين الحكومة والتنسيقية فى اى انتخابات مقبلة.

ولم يكن لحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية اى موالين له من الأعضاء الذين ألغى انتخابهم فى منطقـــة القبائل، ورغم انه قد نادى بمقاطعة الانتخابات البلدية والتشريعية فى تلك المنطقة الا ان رئيسه سعيد سعدى رشـــح نفسه فى انتخابات الرئاسة ووافق المجلس الدستورى على خوضه للانتخابات بعد ان نجح مع خمسة مرشحين آخرين فى الحصول على ٧٥ الف توقيع من اجل ترشيحه كما ينص الدستور.

ويحظى حزب التجمع " العلمانى " بتأييد العلمانيين فى الجزائر اكثر من الامازيغين رغم جذوره البربرية.

وقد طالب أعضاء له فى اجتماع عقدوه فى مدينة تيبازة (٦٠ كيلو غرب العاصمة) بعد إعلان الحكومة إلغـــاء الانتخابات فى مناطق القبائل بمنح مناطق البربر حكما ذاتيا.. وقال رمضان شريف القيادى بالحزب فى الاجتمـــاع :" لقد آن الأوان لكى تعبر مناطق الامازيغ عن رغبتها فى ان يسيرها أولئك الذين تختارهم وأولئك الذين هم قريبـــون منها".

وأضاف شريف " انه يمكن للجزائريين الاقتداء بما هو حاصل فى أسبانيا بناء على الخصوصيات التى تتميز بهـــا كل جهة من جهات الجزائر

ويختلف حزب جبهة القوى الاشتراكية مع توجه " التجمع " الديمقراطي ويرى ان مشكلة البربر لا بد ان تحل فى إطار الحفاظ على وحدة الجزائر باعتبار انهم جزء لا يتجزأ من " الأمة الجزائرية " وفى إطار ديمقراطي خاصـــة ان الدستور الجزائرى ينص على ان البلاد وحدة غير قابلة للتجزئة وان كان حسين أمين أحمد زعيم الحزب قد طالب بعد أحداث ربيع ٢٠٠١ بتدخل دولى للتحقيق فى تلك الأحداث.

كما يختلف حزب الجبهة مع " التجمع " وزعيمه سعيد سعدى – تعرض لمحاولة اغتيال فى أكتوبر ٢٠٠٣ – فى ميل الأخير الى "الفرنسه" على حساب " الجزارة " والقيم الجزائرية الاصلية وقد انسحب الحزب من الحكومة بعد أحداث ٢٠٠١ فى منطقة القبائل ولم يكن لتلك الخطوة أى رد فعل إيجابي من البربر.

بينما تختلف تنسيقية العروش مع الحزبين فى مواقف أساسية فهى لا تفضل الطرح العلمانى او اليسارى لانهـا تضم تيارا شبابيا تأثر بحركة المد الاسلامى فى الجزائر المعتدل منذ الثمانينيات ونضج وعيه بعد إلغاء العملية الديمقراطية فى الجزائر ١٩٩١ وما أسفر عن ذلك من أعمال عنف بل انضم بعضهم الى الجماعة الإسلامية المسـلحة رغـم الخلافات الجوهرية، اى انه تيار تربى فى رحم أحداث العنف ويرى ان المكاسب السياسية والثقافية والاقتصادية للبربر لن تاتى إلا بالمظاهرات تارة والاحتجاجات العنيفة تارة أخرى وقد رفع بعض الشباب البربر أثناء مظاهرات ابريـل ٢٠٠١ صورة لزعيم الجماعة الإسلامية المسلحة "خطاب" رغم الخلافات الجذرية بين التيارين كرد فعل لممارسات الشرطة العنيفة ضدهم.

وهذا سر التقاء التيار الشبابى البربرى حول عبريكة الذى يجسد حلم البربر فى المطالبة بحقوقهم التاريخية عـن طريق القوة المنظمة والرشيدة بعيدا عن المناورات الحزبية والمصالح الطبيعية وقد هدد بلعيد عبريكة باستئناف اعمـال الاحتجاج فى شوراع منطقة القبائل ومنع إجراء الانتخابات الرئاسية فى المنطقة بعد انهيار الحوار مع الحكومة رغـم تحقيق خمسة مطالب من مطالب التنسيقية الست وذلك بسبب الاختلاف حول مطلب تنسيقية العروش بتعامل اللغة العربية رسميا – على قدم المساواة مع اللغة العربية – فقد رأى احمد اويحيى رئيس الوفد الحكومى فى الحوار ان قضية مساواة اللغة البربرية بالعربية يقتضى طرحها على استفتاء شعبى للموافقة على مساواتها بالعربية من عدمه بينما رفضت التنسيقية ذلك وطالبت بان يقتصر ذلك عل الموافقة البرلمانية وبمباركة حكومية.

وقد حاول متظاهرون من البربر منع مؤتمر انتخابى للرئيس عبد العزيز بوتلفيقةفى مارس ٢٠٠٤ ووضع بعض المتظاهرين البربر المتاريس فى شوراع تيزى وزو لمنع وصول بوتلفيقة الى قاعة سينما دار الثقافة التى عقد فيها بوتلفيقة مؤتمره الانتخابى بل وحاصروا الدار ولكن الوجود المكثف لرجال الأمن حال دون تكرار أعمـال اعنـف رغـم المظاهرات الصاخبة التى قام بها البربر بعد المؤتمر.

وقد تجنب بوتلفيقة الحديث مباشرة عن ربيع ٢٠٠١ والممارسات الأمنية العنيفة ضد المحتجين البربر او إعلان مساواة تامازيغت " اللغة البربرية " باللغة العربية رسمياً او الإعلان عن خطة تنموية لرفع مستوى سكان القبائل.

وقال بوتفليقة مخاطبا الحاضرين بدار الثقافة: "انني لم آت الي تيزي وزو لمداعبة سكانها، ولكـن مـن اجـل مصارحتهم بقضايا وطنية تهم الجزائريين جميعا" ودعاهم الي تفادي تضييع الوقت في صراعات "هامشية" لا طائل منها علي حساب المصالح العليا للجزائر.

ومضي يقول: "إذا لم نتحد ونضمد الجراح ونعطي لكل ذي حق حقه، فقد نصبح في يوم ما مثل فلسـطين أو حتى رواندا التي دخلت سنة ١٩٩٤ في حرب أهلية راح ضحيتها ٤ ملايين شخص.

كما أشار الي دور سياسة الوئام المدني التي اقرها في بداية عهده في ١٩٩٩ في احلال السلم في البلاد، داعيا الي ترقيتها الي مصالحة وطنية شاملة.

واعترف بوتفليقة بحدوث تجاوزات في المنطقة في إشارة الي الأحداث التي شهدتها ولايات تيزي وزو وبجايـة والبويرة منذ ربيع سنة ٢٠٠١، ولكنه أشار الي عدم اغفال دور قوات الأمن والجيش في حفظ الامـن ومواجهـة الجماعات الإرهابية. وقال انه جاء الي تيزي وزو لكسر جدار الخوف مشددا علي وحدة الجزائريين وعلي ان الجزائر

لن تقبل التقسيم في رد واضح علي دعاة الحكم الذاتي للمنطقة ومنهم المطرب القبائلي فرحات مهنى – ومن قبله المطرب معطوب الوناس – الذى لقى مصرعه عام ١٩٩٨– بالإضافة الى حزب التجمع من اجل الثقافة– وقال ان منطقة القبائل هي القلب النابض للجزائر ولكنها ليست شيئا من دونها.

وكانت تلك المرة الثانية التى يقابَل بوتفليقة بالحجارة والمظاهرات المعادية في تيزي وزو بعد تلك التي شهدتها المدينة في سنة ١٩٩٩ عندما قال امام سكانها لن اقبل ابدا ان تكون الامازيغية لغة وطنية. وزار بوتفليقة قبل ثلاثة أيام ولاية بجاية، ثاني مدن منطقة القبائل، ونظم تجمعا شعبيا لمناصريه دون أحداث تذكر.

وفى تجمع للمتحتجين الامازيغ بعد ان ألهى الرئيس الجزائرى مؤتمره الانتخابي قال عبريكة ان بوتلفيقة جاء من أجل مصلحته لا لكى يحل مشاكلنا أو يعتذر عن أحداث ٢٠٠١ مؤكدا ان التواجد الأمني الكثيف فى القبائل لن يرهبنا وعلينا ان نناضل من أجل شرفنا وفى المقابل – ونكاية فى الحكومة اعقد المنافس الرئيسى لبوتفليقة عبريكة على بن فليس الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى مؤتمره الانتخابى فى الملعب الرئيسى لمنطقة القبائل حضره عشرة آلاف قبائلى فى أول إبريل ٢٠٠٤ ووقف بن فليس فى بداية المؤتمر دقيقة حداداً على أرواح "ضحايا البربر" وتعهد بتحقيق مطالب البربر العادلة ومنها إعادة التحقيق فى أحداث ٢٠٠١ والذى حمل فيها الرئيس بوتفليقة المسئولية الكاملة عنها. وقد أعقب مؤتمر بن فليس مظاهرات مؤيدة له ومنددة بالرئيس الجزائرى.

وقد قررت تنسيقية العروش مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتى فاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة – للمرة الثانية – فى انتخابات أبريل ٢٠٠٤ بنسبة أكثر من ٨٠% بينما حصل سعيد سعدى " ممثل البربر والعلمانيين" على حوالى ١,٩٣% فقط.

وقال يزيد زرهونى وزير الداخلية الجزائرى فى بيان عن نتائج الانتخابات الرئاسية إن الانتخابات فى منطقة القبائل لم تجر بالشكل الذى كانت ترغب فيه الحكومة وأرجع السبب فى ذلك الى نداء المقاطعة الذى وجهته حركة العروش وبعض "الأقصائيين" – على حد قوله، مشيرا الى ان النداء حال دون إجراء الانتخابات فى ٣ ولايات فى منطقة القبائل هى تيزى وزو وبجاية وبويره,

وأضاف ان حركة العروش حالت دون تمكن ٨٠% من الناخبين من من الإدلاء بأصواتهم ولم تفتح بعض اللجان أبوابها بسبب المقاطعة.

ومن جانبه قال الرئيس الجزائرى بوتفليقة بعد أدائه اليمين الدستورية بعد فوزه بفترة رئاسة ثانية ان القبائل لا تساوى شيئا بدون الجزائر والجزائر لا تساوى شيئا بدون القبائل".

وأضاف :"أعرف ان منطقة القبائل تعانى تأخرا كبيرا لكن لم ننساها وأعددنا لها إمكانيات كثيرة".

ودعا بوتفليقة فى كلمته الى تجديد الحوار لحل قضية البربر وقال نعرف مشاكلهم جيدا فى هذه المنطقة ولابد ان نحكم صوت العقل لحل تلك المشكلات مؤكداً انه يسعى الى مصالحة وطنية تضم كل الجزائريين بما فيهم البربر.

وقد أعقب الإعلان عن فوز بوتفليقة مظاهرات كبيرة فى منطقة القبائل واستخدمت الشرطة القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين وعادت الحشود الأمنية المكثفة فى مدينتى تيزى وزو وبجاية مرة أخرى بعد ان وافقت الحكومة على تقليل عددها أثناء حوارها مع تنسيقية العروش قبل الانتخابات، وان كانت الحكومة قد استجابت بالفعل الى بعض المطالب الاقتصادية للتنسيقية منذ أول أبريل ٢٠٠٤ ومنها إلغاء الديون المتراكمة من عدم دفع سكان المنطقة الفقراء لتكاليف استهلاك الكهرباء والغاز وإعفاء التجار من دفع الضرائب فى الفترة الذى شهدت اضطرابات فى إبريل ٢٠٠١ ولمدة عام وأعادت العمال المفصولين بسبب الاضطرابات الى أعمالهم.

ولكن الحكومة لم تحقق مطلب اقتصادي أساسي وهو وضع برنامج اقتصادي شامل للنهوض بمنطقة القبائل بالإضافة الى عدم مساواة اللغة الامازيغية بالعربية وكأنها تعاقب الامازيغيين على مقاطعتهم للانتخابات.

وقد تجددت المظاهرات مرة أخرى نهاية أبريل ٢٠٠٤ فى منطقة القبائل ووقعت مصادمات دامية فى مدينة ازازجا الصغيرة الواقعة على بعد ١٣٥ كيلو مترا شرق العاصمة الجزائر وأسفرت عن ٣٥ مصابا.

وقد وقعت المصادمات أثناء اشتراك بعض شباب القبائل فى احتفال لتأبين ضحايا أحداث ربيع ٢٠٠١ حيث أشعلوا الشموع وحرقوا الإطارات حول مقر للشرطة ورشقوا بالحجارة شرطة مكافحة الشغب التى كانت تطوق المبنى.

وقد نقلت صحيفة الخبر الجزائرية عن وزير الداخلية يزيد زرهوى ان أحداث الشغب أحدثت أضرارا تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليون دينار جزائرى (٦٥ مليون دولار).

وقد أمر الرئيس بوتفليقة بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة أحد رجال القانون البربر لمعرفة حقائق تلك الأحداث ولكن لتلك اللجنة قوبلت بسخرية من زعماء العروش وقال عنها يلعيد عبريكة المتحدث باسم تنسيقية العروش ان تلك اللجنة لا تساوى شيئا وستفشل مثلما فشلت لجنة أحداث ربيع ٢٠٠١ ولم تحقق العدل للامازيغ لانها لجنة حكومية وستحقق أهداف الحكومة.

وفى يونيو ٢٠٠٤ حدثت مصادمات بين الشرطة وشباب البربر فى مدينة تيزى وزو كبرى المدن البربرية أثناء مظاهرة احتجاجية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة لوفاة المطرب الجزائرى معطوب الوناسى وطالبوا بتقديم قاتله للعدالة ورشق المتظاهرون رجال الشرطة بالحجارة والتى ردت عليهم بالغازات المسيلة للدموع.

وفى المقابل حدثت مظاهرة فى منتصف يوليو ٢٠٠٤ فى قلب العاصمة الجزائر نظمها شباب محسوبون على جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة احتجاجا على بث قناة فرنسية (RT) لبرنامج ظهر فيه عدد من مسلمى الامازيغ الذين ارتدوا عن الإسلام الى المسيحية بعد إقناعهم من قبل إرساليات تبشيرية بمنطقة القبائل بالدين المسيحى، وجاء فى البرنامج ان لجوء هؤلاء الى المسيحية يأتى لرفضهم الثقافة العربية والإسلامية المفروضة عليهم وميلهم الى الثقافة الفرنسية والحضارة الأوروبية.

وطالب المتظاهرون بالحفاظ على الهوية العربية الإسلامية فى الجزائر ومقاومة "المتفرنسين" والحفاظ على اللغة العربية فى مواجهة الهجمة البربرية ومنع بث احتفال البربر برأس السنة الامازيغية ذات الطقوس الغريبة عن المجتمع الجزائرى المسلم.

وقد ساندت بعض الصحف الجزائرية مطالب المتظاهرين فى اطار الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للجزائر فى مواجهة الثقافة الفرنسية التى يتبناها البربر على حد قول بعض كتاب تلك الصحف.

وكانت بعض وسائل الإعلام الجزائرية قد أشارت فى أخبار وتحقيقات الى احتفالات البربر برأس العام الامازيغى فى ١٢ يناير.

ونقلت القناة الفضائية الجزائرية احتفالات سكان منطقة الاوراس بشرق الجزائر وأصبحت كلمة "اسقاس امقاس" البربرية وتعنى بالعربية عام سعيد وهى كلمة التهانى المتداولة كل بداية عام جديد بين بعض الجزائريين غير الامازيغ ولعل هذا ما تحقق بشكل فعلى من مطالب البربر ولا سيما ان النصف الثانى من عام ٢٠٠٤ لم يشهد تحقيق اى مطالب فعلية للبربر – العشرة المتبقية – فى إطار وثيقة القصر، فلم تحدث تغييرات جذرية فى مناهج التعليم لتكون اللغة البربرية لغة وطنية معترف بها بل وزاد التواجد الامنى فى منطقة القبائل فى الوقت الذى قلت فيه الخدمات فى تلك

المنطقة ولم تقر الحكومة أية خطط اقتصادية او اجتماعية لرفع المستوى المعيشى للامازيغ وكان الحوار الذى حـــدث وقت الانتخابات الرئاسية هو " حديث انتخابات " او وعود انتخابية او يمكن أن نطلق عليه " حوار مع وقف التنفيذ ".

وأصبح ما تحقق فى بداية العام أثناء انتخابات الرئاسة هو بمثابة رشاوى انتخابية وبالتالى فان العلاقة بين الحكومة والبربر وحتى نهاية ٢٠٠٤ مازالت على صفيح ساخن.

وقد تكون منطقة القبائل "قنبلة موقوتة" فى ٢٠٠٥ بسبب المطالب الشرعية المؤجلة للبربـــر أو الامـــازيغ فى الجزائر.

رابعا : بربر المغرب أحلام دستورية بعد تدريس الامازيغية

مقدمة

النظام الملكى المغربى استطاع ان يستوعب – خاصة بعد الاستقلال ١٩٥٦ – السكان الأصليين من البربر (حوالى – خمسة ويمثلون – % من سكان المغرب) وكانوا دائما فى الماضى عرضة للمزايدات الملكية باعتبار المغرب "بوتقة ينصهر فيها الأفارقة والمتوسطين والمسلمين والعرب والبربر بل واليهود والطوارق وكانوا أيضا ضحايا للخلافات السياسية بين المغرب والجزائر بسبب جمهورية الصحراء فكلما اشتدت القبضة الأمنية على بربر الجزائر قوبل ذلك بمزيدا من المشاركة والتقريب لبربر المغرب بل ان التشكيلة الاجتماعية فى المغرب تضم زيجات عربية بين عرب وبربر دليلا على الاندماج والمصاهرة أسوة بالملك الراحل الحسن الثانى الذى تزوج مغربية هى أم الملك الحالى والسادس ولكن رغم الاستيعاب والمصاهرة والمشاركة تظل المطالب الثقافية لبربر المغرب هى الحلم الأول لهم خاصة التحدث بالامازيغية ومساواتها بالعربية وهذا ما فطن إليه الملك محمد السادس بعد توليه العرش ١٩٩١ وقاد حملة ملكية لنشر الامازيغية عن طريق التعليم واستجاب ايضا بمرونة لمطالب امازيقية عادلة خاصة ان المطالبين بها من نشطاء البربر سلكوا القنوات الرسمية بعيدا عن "احتجاجات الشوارع" التى يقضيها بربر الجزائر وتنسيقية العروض المتحدث الحالى باسمهم.

وانحصرت تلك المطالب منذ عام ٢٠٠٠ فى الاعتراف باللغة الامازيغية رسميا وتدريسها فى المدارس بحرف "تيفيناغ" بالإضافة الى مطالب دستورية تنصب حول إعطاء المزيد من الحقوق للامازيغ ولكن بشكل سلمى وفى إطار ملكى وبعيدا عن الانفصالية والفكاك من التراب المغربى.

١– تواريخ مغربية

ويمكن حصر أهم التواريخ التى قدمت فيها المطالب فى الآتي:

مارس ٢٠٠٠:

بيان من محمد شفيق رئيس جمعية الثقافة الامازيغية المغربية طالب فيه بالاعتراف رسميا باللغة الامازيغية وإدخالها فى مناهج التعليم وتخصيص أوقات فى وسائل الإعلام المغربية للتعريف بالثقافة الامازيغية ورفع الحظر عن تسجيل المواليد بأسماء امازيقية وتنمية المناطق الفقيرة التى يسكن فيها البربر اقتصاديا والموقف ان محمد شفيق من المقربين الى البلاط الملكى فهو رئيس المعهد المولوى الذى يدرس به أثناء الأسرة المالكة داخل القصر الملكى بالرباط وعضو الأكاديمية الملكية المغربية ومن أهم الشخصيات الفكرية.

١٧ ابريل ٢٠٠٠ :

اصدر نشطاء بربر بيانا طالبوا فيه الحكومة المغربية بالترخيص لإنشاء محطة تلفزيون خاصة ببربر المغرب والاعتراف بالحقوق الثقافية لهم والسماح بتسجيل مواليد البربر فى السجلات الرسمية بأسماء بربرية واعادة الاعتبار للتراث البربرى فى المغرب.

اول مايو ٢٠٠٠:

مسيرة سلمية طافت فى بعض شوارع العاصمة المغربية الرباط ونظمها نشطاء طالبوا فيها بالاعتراف رسميا بالهوية البربرية وتدريس اللغة الامازيغية فى المدارس وقد كان فى مقدمة المتظاهرين رشيد براحة رئيس المؤتمر العالمى للبربر متحديا القيود الحكومية وقد روج البربر على تنظيم تلك المسيرة كل عام أثناء الاحتفال بعيد العمال واصبح المطلب الاساسى لهم بعد بدء تدريس اللغة الامازيغية فى المدارس وذلك اعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ هو النص دستوريا على اعتبار اللغة الامازيغية لغة مساوية للعربية ورغم عدم تدخل الامن الا انه تم السماح بمظاهرات حكومية مضادة رفعت شعارات تحذر من الاعتراف بالثقافة الامازيغية وتطالب الوقوف فى وجه دعاة الانفصال.

اول مايو ٢٠٠١ :

خلال الاحتفالات بعيد العمال نظم نشطاء البربر مظاهرة سلمية فى عيد العمال للامازيغ ورفعت بجانب المطالب التقليدية لافتات تضامن مع أمازيغ الجزائر بعد مقتل الشاب قرباح فى قسم الشرطة وقد تدخلت قوات الامن وقامت بعض المظاهرة دون القاء القبض على أى من المشاركين فيها.

يناير ٢٠٠٢:

إنشاء المعهد الملكى للثقافة الامازيغية للحفاظ على تراث البربر وذلك بقرار من الملك محمد السادس والذى أكد فى افتتاح المعهد ان الهوية المغربية متعددة لانها بنيت على روافد عدة أمازيقية وعربية وصحراوية أفريقية وأندلسية ويهتم المعهد بعقد الندوات واقامة المهرجانات الثقافية والاهتمام باللغة الامازيغية ويتبع إدارة المعهد ملك المغرب مباشرة.

وفى المقابل قرر العاهل المغربى إقامة اكاديمية فى السادس للغة العربية من اجل تكريس دور اللغة العربية فى التربية والثقافة والعلوم وايضا من اجل تحديثها وتبسيطها مما يجعلها فى كل مجالات الحياة الوطنية.

سبتمبر ٢٠٠٢:

وقبل الانتخابات التشريعية المغربية – والتى دعا نشطاء من البربر الى مقاطعتها إذ أعلنت محطة حكومية دعوة غير مسبوقة باللغة الامازيغية حثت فيها المواطنين الامازيغ على المشاركة فى الانتخابات وتروت الدعوة اكثر من مرة أثناء اجراء العملية الانتخابية.

يناير ٢٠٠٣:

اقر الملك محمد السادس حرف يتفناع كحرف رسمى للكتابة الامازيغية تنفيذا لتوصية المعهد الملكى للثقافة الامازيغية تم الاعتراف رسميا باللغة الامازيغية وظهرت مطبوعات عديدة باللغة الامازيغية وبدأ تدريس لغة البربر فى حوالى ثلاثمائة مدرسة ابتدائية مغربية تمهيدا لتعميم تدريس الامازيغية فى جميع المدارس حتى ٢١١٣.

سبتمبر ٢٠٠٣:

عقدت ندوة بالرباط حول النهج الديمقراطى للامازيقية طالبت بالتوسع فى تدرسي الامازيغية فى كل مدارس المغرب شريطة الا يكون ذلك على حساب المطالب السياسية والثقافية للبربر.

اكتوبر ٢٠٠٣ عقد مؤتمر تحت شعار من اجل تعليم امازيغي موحد واوصى المؤتمر بجعل تعليم اللغة الامازيغية الزاميا فى كل مراحل التعليم والنص على الحقوق الامازيغية فى دستور ديمقراطى جديد.

٢– الامازيغية فى المدارس

وتدريس اللغة الامازيغية فى حوالى اكثر من ٥٠٠ مدرسة مغربية واذاعة بعض الافلام الوثائقية وكذلك مهرجانات ثقافية وفنية فى التلفزيون المغربى خلال عام ٢٠٠٤ ينسب الفضل فيه الى الملك محمد السادس الذى استطاع منذ توليه العرش عام ١٩٩٩ ان يحدث افتراجه فى الملف الامازيغى ولكن فى اطار انهم جزء اصيل من الكيان المغربى الكبير – كما جاء فى خطاب العرش ٢٠٠١.

فالملك الشاب الذى يقود مملكة بها حوالى ٤٠% من البربر بل ان اكثر من ٩١% من سكان المغرب اصولهم بربرية ولكنهم دخلوا طوعا فى منظومة التعريب على مدى حقب تاريخية مختلفة واندمجوا فى النسيج المغربى العربى.

استطاع ان يترجم فعليا مطالب خافتة ومتناثرة وغير منظمة للبربر والتى كانت فى عهود سابقة مجرد امنيات ومطالب واحلام ثقافية سرية وقوبلت بمجرد وعود اطلقت فى مناسبات ومواسم ثقافية وسياسية ولم تدخل فى نظاق "الرسمية" الا بعد ان تولى الملك محمد السادس الحكم خلف لوالده الراحل الملك الحسن الثانى عام ١٩٩٩.

فنهميش البربر استمر حتى بعد ان حصل المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦ ولم ينص دستور ١٩٦١ على أى حقوق ثقافية للامازيغ بل اعتبر فى مادته ان اللغة العربية هى الرسمية والوطنية ليزيد وجاء دستور ١٩٩٢ ايضا خاليا من الاعتراف بلغة البربر حلقة رسمية بل اعتبر المغرب خزء من المغرب "العربى" الكبير وايضا لم تلتفت تعديلات الدستور فى عام ١٩٩٦ الى اى مطالب امازيغية رغم الرسالة التى رفضتها الجمعيات الثقافية الامازيغية الى الديوان الملكى قبل صدور التعديلات ١٩٩٦ والتى طالبت بالنص على انتماء المغرب الى شمال افريقيا وان يقر بالمساواة بين اللغتين الامازيغية والعربية وان تكون المملكة دولة اسلامية ترتكز هويتها على الاسلام – الامازيغية – العربية ولها امتدادات افريقية متوسطية.

وتبلورت مطالب البربر – بعد تطوير مطالب ١٩٩٦ فى ميثاق المطالب الامازيغية بشأن مراجعة الوثيقة الدستورية والتى شجعت اصلاحات الملك محمد السادس على قيام نشطاء من البربر باعداده خاصة بعد انشاء المعهد الملكى للامازيقية ومزاولة نشاط وتعد الوثيقة خليطا متجانسا متفقا عليه من بيان محمد شفيق ورسالة المطالب البربرية عام ١٩٩٦ التى رفضت الملك وقتئذ وقد كسرت الوثيقة حالة الوثيقة الجمود التى أعقبت انشاء المعهد الملكى للثقافية الامازيغية وخفوت المبادرات والنشاطات الغير رسمية المطالبة بالحقوق التاريخية للبربر فى المغرب وتعتبر امتداد الميثاق اغادير ١٩٩١ الذى صاغته ٦ جمعيات امازيقية والذى يعتبر بداية للنشاط الامازيغى المعارض كما يعتبر ميثاق المطالب الامازيغية بشأن مراجعة الوثيقة الدستورية اول وثيقة مطالب تهتم بالمطالب الدستورية الشرعية للامازيغ وتطالب بوضع ميثاق دستورى ينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ويستند فى اسس مرجعية حقوق الانسان كما هى متعارف عليها فى دساتير المراحل الانتقالية للنظام الديمقراطى وقد اشارت الوثيقة الى الاعتراف بالعلمانية – فصل الدين عن الدولة – فى النظام السياسى المغربى – الذى يعتبر الملك امير المؤ منين واعتبار المملكة المغربية جزء من شمال افريقيا بانتمائها المتوسطى وامتدادها الافريقى.

كما اكدت الوثيقة على ضرورة اقرار المساواة اللغوية بين الامازيغية والعربية عبر الاعتراف برسميتها والـــزام الدولة على توفير سبل تطويرها وادراجها فى المناحى الرسمية للمغرب. بالاضافة الى النص فى الوثيقة الدستورية صراحة على حقوق الانسان المغربى – العربى والامازيغى واعتبار الاعراف الامازيغية مصدرا من مصادر التشريع والنس على سمو المعاهدة الدولية على القانون الوطنى وعدم اشتراط نفاذها وتطبيقها بتوقيع الحكومة عليها ومنح المواطن امكانية الاستناد الى المعاهدات امام القضاء بالاضافة الى النص على انتقال المغرب من دولة مركزية الى لامركزية او فيدرالية.

ويؤخذ على تلك الوثيقة بجانب رفضها رسميا وتجاهلها شعبيا انها لم تطرح فى حوار امازيقى واسع ولم يحـــدث ذلك حتى خلا ل عام ٢٠٠٤ فلم تنظم لها ندوة او مناظرة وطنية للخروج بمبادئ متفق عليها بين كل التيـــارات الامازيغية تشكل توصيات تلك اللقاءات اساسا لجبهة ديمقراطية او حزب سياسيى فى المستقبل يطالـــب بـــالحقوق الدستورية للامازيغ.

ويتبنى مطالبهم الثقافية والاقتصادية وذلك فى كل ضعف منظمات المجتمع المدنى البربرية التى ينقسم الى قسمين قسم منها يقف الى جانب الحكومة والقسم الآخر متطرف فى مطالبة ويركز على مطالب ثقافية انفصالية فى الاساس على الرغم من ان هناك مطالب اقتصادية واجتماعية ملحة للبربر.. فقد كشفت أحداث الزلزال الذى ضرب المناطق الفقيرة للبربر بشمال المغرب عن الاهمال الحكومة للامازيغ اقتصاديا ووضعهم فى دائرة –واسعة– مـــن التـــهميش السياسي والاقتصادي والثقافي رغم انهم نظريا مندمجين فى الشعب المغربى ومتساوين معه فى الحقوق والواجبات فقد قال بعض الناجين من الزلزال ان السلطات عاملتهم باستهتار ولم يتلقوا دعما حكوميا كافيـــا اثنـــاء وجـــودهم فى المخيمات ولم يلسموا اى مساندة من الجمعيات التى تدعى انها تحافز على حقوق البربر.

والمطالبة المستمرة التى جاءت فى كتابات مثقفى البربر بالخارج وايضا فى الداخل بضرورة وجود حزب سياسى يعبر مباشرة عن البربر ويتبى حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية ورغم نص الدستور على عدم اقامة احزاب على اساس عرفى او دينى – تواكبت مع رياح الاصلاح التى هبت على ىالمنطقة العربية بعد سقوط نظام صدام حســـين بالعراق–.

فالبربر يشاركون سياسيا من خلال الاحزاب الشرعية والمستأنسة فى المغرب خاصة حزبى الحركـــة الشـــعبية والحركة الشعبية الوطنية وهى احزاب فى اساسها الوطنية – ميولها سياسية وقد قاطع البربر الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢ لانها فى وجهة نظرهم لن تحقق لهم مكاسب سياسية او ثقافية رغم الدعوات الحكومية وبحثهم على المشاركة من خلال وسائل اعلانية باللغة الامازيغية يوميا وعلى مدى اسبوع قبل واثناء الانتخابات وقال محتوى تلك الدعوات ان البربر جزء من الكيانً المغربى لا دون حتى تقديم رشوى انتخابية تبحث مطالبهم المشروعة فى المستقبل وقد طالب رشيد راحة رئيس المجلس البربرى العالمى بضرورة انشاء حزب سياسى للامازيغ لان الظروف الحالية فى المنطقة كلها تقتضى ذلك.

٣– المعهد الملكى وتدريس الامازيغية

ورغم النشاط البارز للمعهد الملكى للثقافة الامازيغية خلال عام ٢٠٠٤ والذى ارتكز على تنظيم النـــدوات والاحتفالات الثقافية ومراجعة مشاكل تدريس اللغة الامازيغية فى المدارس الا انه لم يحقق طموحات فى المعتديين مـــن البربر والمندمجين فى نظام الحكم وفى المقابل شتى عليه المعارضون البربر ودعاة العلمانية والانفصالية واتهموه بانه السبب

فى دعوة القضية الامازيغية بعد نضال خمس سنوات – منذ تولى محمد السادس الحكم – الى مخازن الحكومة وتجميدها فى ثلاجة السلطات.

فهناك من اكد ان المعهد الملكى للثقافة الامازيغية حقق نوعا من الضباية حول مطالب الامازيغ المشروعة وحصرها فى مطالب ثقافية فقط تحل بالتدريج وعلى فترة طويلة مشيرين الى ان المعهد استقطب مجموعة من الفعاليات المدنية والسياسية البربرية التى ارتكفت بسرعة خارقة مع الاستراتيجية التى رسمتها الدولة لاحتواء الامازيغية والسبب فى ذلك راجع الى الإغراق " الملكى " على تلك المجموعة بالمكافآت والامتيازات مما ادى الى ترويضهم على حساب المطالب البربرية ولعب العميد السابق للمعهد والمعروف بولائه للحكومة محمد شفيق دراً كبيرا فى ذلك.

وقد اعتذر لاسباب صحية عن الاستمرار فى منصبه وتولى من بعده رفيقة احمد بوكوس عمادة المعهد حاليا ويترجم المعهد الملكى توجه رسمى لادماج الامازيغية – بشرط – فى النسيج المغربى العربى عبر بوابة غير دستورية وهو ما عجل بإصدار الوثيقة الدستورية عام ٢٠٠٤ بشكل عاجل دون دراسة ومن خلال فعاليات مغربية يفتقر بعضها الى تأييد البربر والتركيبة الادارية للمعهد " الملكى " تؤكد انه لن يكون البديل عن تأسيس حزب سياسى امازيغى فى المغرب.. فالمعهد مؤسسة ذات طابع استشارى تتبع القصر الملكى وتحت الأشراف المباشر للملك محمد السادس ويعهد إليه اقتراح ومناقشة القضايا التى تهم الامازيغ فى المغرب ثم المصادقة عليها قبل رفعها فى شكل توصيات الى الملك للحسم فيها.

وقد تم وضع لجنة ملكية اختارت أسماء مجلس الإداري طبقا لمعايير جغرافية والمعروف عنهم ولائهم للنظام الملكى بالإضافة الى ممثلين عن مقرارات الداخلية والتعليم والإعلام والثقافة وتم اختيار – كما أسلفنا – محمد شفيق المغرب للملك عميداً له.

وقد اتهم نشطاء البربر بالخارج المجلس الادارى للمعهد بانهم يعملون لصالح الحكومة وليس من اجل القضية الامازيغية وقد نجح النظام الملكى فى استقطابهم من اجل تحقيق مصالحة بدليل انهم يجتهدون لجعل المسألة الامازيغية محصورة فى دائرة ضيقة اى بعيدة عن الرأى العام " الامازيغى " ومحاربة كل من يسعى ان يحول الحركة الامازيغية الى حركة جماهيرية – على غرار تنسيقية العروش فى الجزائر – كما ان المعهد يوصى بقرارات ملزمة لمؤسسات الدولة خاصة وزارة التعليم بتنفيذ عملية إدماج الامازيغية داخل النسيج المغربى.

وكل ما فعله المعهد هو التوصية ببدء تدريس الامازيغية تدريجيا وعلى نطاق من ضيق والكتابة بحرف تيفيناع والذى يعد حرفا غير ساير لتطورات العصر مثل حروف اللاتينية والعربية ويحد وصاية المشروع الثقافى العربى على الامازيغية الأمر الذى من شانه ان يجعل الامازيغية فى عزلة عن المجتمع.

وفى المقابل يرى عديد من الامازيغ ان المعهد الملكى خطوة ناجحة وهامة للاعتراف بالثقافة الامازيغية وان ما حققه المعهد فى عامين يساوى نضال عشرات السنين لمنضالين امازيغ اكتفى بعضهم بإرسال المذكرات والبعض الآخر "تاجر " بقضية البربر فى الخارج.

واكد المؤيدون ان المعهد نجح فى تدريس اللغة الامازيغية فى المدارس المغربية بشكل رسمى بعد ان كانت الامازيغية مجرد لهجة فقط يتحدث بها " بخجل" الامازيغ وادى ذلك الاعتراف الى منع خروج وتسرب اطفال البربر من المدارس لصعوبة تعلمهم العربية وبالتالى سيقضى ذلك على امية عدد كبير من الامازيغ ويمنح فرصة للاطفال للتعليم.

واشاروا الى ان الامازيغية اصبحت فى عهد الملك محمد السادس هما ملكيا بدليل اهتمامه بثقافتها والتأكيد على ذلك فى خطابات العرش منذ عام ٢٠٠١.. واصبح للملك لباس امازيغي خاص يريديه فى المناسبات الامازيغية.

ورغم اهتمام الحكومة من خلال اذاعة اعلانات للتوعية باللغة الامازيغية لحث الاباء على تسجيل أطفالهم فى المدارس والدراسة باللغة الامازيغية الا ان هذا الامر لا يخفف من معاناة الامازيغ من صعوبة التعامل مع الإدارات الحكومية والبنوك والقضاء لان العربية هى اللغة الرسمية المستخدمة – مع قليل من الفرنسية – وكذلك فان الاختيار الرسمى لمناهج التعليم المغربية من خلال مستشارى المعهد الملكى دون مراعاة اختلاف لهجات البربر قد يحرم قطاع غير قليل من أطفال الامازيغ من انتظام الدراسة.

والمعروف ان اللغة الامازيغية فى المغرب تنقسم الى ثلاث لهجات هى " تريفيت " فى شمال المغرب و " تمزيغيت " فى الوسط و " تشلجت " فى الجنوب المغربى وهو ما طرح اشكالية بالنسبة لعملية التدريس التى شملت مدراس فى مناطق مختلفة فرضت عليها لهجات امازيغية لا تعرف مفرداتها وهو ما يتطلب الاتفاق على لغة مشتركة.

وقد اكد حبيب المالكى وزير التربية الوطنية المغربى فى تصريح له – يونيو ٢٠٠٤ – بانه سيتم العمل بالتدريج على بناء لغة معيارية موحدة بالتعاون مع المعهد الملكى وذلك من خلال التركيز على المصطلحات والمرادفات اللغوية المشتركة بين فروع اللهجات الثلاث وإعطائها الأولوية فى وضع الكتب المدرسية واعتماد المرجعية اللغوية المحلية فى حالة عدم وجود مصطلح موحد بالإضافة الى توظيف المعجم الامازيغي المتداول فى اللغة الدراجة المغربية – العامية.

وقد احتجت الجمعيات الامازيغية لإقصائها عن الشراكة التى اتفق عليها بين وزارة التربية والتعليم والمعهد الملكى للثقافة الامازيغية لوضع برامج التدريس واعداد المداسين وتأليف كتب التدريس وإعداد المناهج الامازيغية او فى حل مشاكل اللهجات الثلاث والكتب المدرسية.

واعتبرت تلك الجمعيات ان إعطاء عملية إدماج اللغة الامازيغية فى الحياة المغربية العامة طابعا رسميا رغم النضال الطويل الذى خاصته تلك الجمعيات مؤشرا خطيرا على تهميش مثقفى البربر المناضلين.

وحذرت هذه الجمعيات التى تنتمى الى مدن الشمال والوسط من ان إقرار التدريس بمواد " غير مدروسة " ولا تراعى لهجات البربر سيؤدى الى مشاكل سياسية ستؤثر سلبا على وحدة الامازيغين والانسجام الوطنى وطالبوا من اجل نشر اللهجات الامازيغية بشكل طبيعى والقضاء على المشاكل اللغوية ان تتبنى وسائل الإعلام نشر الفكر الامازيغي وعرض برامج شيعة باللغة الامازيغية ووقف احتكار اللغة العربية والفرنسية لوسائل الإعلام العامة مشيرين الى ان الامازيغ يؤدون الضرائب ومن حقهم مشاهدة قناتى التليفزيون بلغة يفهمونها وقد تحقق ذلك بشكل جزئى خلال ٢٠٠٤ ولكن فى صورة برامج حكومية موجهة تخدم مصالح الحكومية فى الأساس اكثر ما تخدم البربر.

ويظل المطلب الصعب والمشروع للبربر بإنشاء قناة رسمية او خاصة ثبت برامج باللغة الامازيغية لحام لبربر المغرب قد يتحقق عام ٢٠٠٥ ولكن يبقى هذا المطلب صعب فى كل التعقيدات الادارية وقلة الإمكانيات فى المغرب بالإضافة الى خشيته ان تمثل القناة الفضائية الامازيغية اداة تواصل بين امازيغ المغرب والجزائر بل وبربر ليبيا وتونس ايضا الذى تفصل بينهم ليس فقط العوامل الجغرافية بل طبيعية النظم السياسية فى دول الشمال الافريقي وخصائص التركيبة السكانية فى كل بلد.

فالبربر فى ليبيا يتعرضون للقهر والتذويب حشرا فى ظل نظام حكم لا يعترف بوجودهم ويمارس اساليب عنيفة مع الامازيغ – رغم قلتهم – ولا يعترف حتى بالديمقراطية كنظام سياسية ونفس الوقت اندمج البربر طوعا فى النسيج

السياسي والاجتماعي والاقتصادي بتونس حتى ان النظام السياسى هناك يعتبر الامازيغية تراث ثقافى تاريخي تونسى وفلكلور فنى يعرض كمنتج سياحى لجذب السائحين.

اما الجزائر فالوضع مختلف فلم ينجح النظام السياسى فى دمجهم طوعا او قسرا واتخذت المطالب الجزائرى أبعادا جديدة بعد إلغاء انتخابات ١٩٩١ دخول البلاد فى دوامة الصف مما اكسب الحركة الامازيغية هناك بعد احتجاجيا استفاد من " الإسلاميين " وبالتالى استجابت الحكومة الى مطالب عديدة للبربر منها الاعتراف بالغة وأصبحت تنسيقية العروش هى التنظيم الأقوى او الجزائر بعد ان فشل الحزبين المحسوبين على البربر فى تحقيق طموحات الامازيغ واصبح النزول الى الشارع والاحتجاجات هى الطريقة التى يتعامل بها الامازيغ مع السلطات الجزائرية للحصول على حقوقهم.

وعلى العكس فى المغرب فلا يوجد أحزاب محسوبة على البربر ولا توجد تنسيقية عروش " مغربية " تقود الشارع هناك الملكى بشكل كاد يفقدهم هويتهم لولا الانتفاضات المتتالية لبربر الجزائر (ربيع ١٩٨١ – و ٢٠٠١) من جانب والمرونة السياسية التى أبداه الملك محمد السادس تجاههم والتى تخصصت عن إنشاء المعهد الملكى للثقافة الامازيغية وتدريس اللغة الامازيغية فى بعض مدارس المغرب بعد الاعتراف به رسمية كلغة وليس كلهجة وقد استطاع ملك المغرب الشاب ان يواصل الطريقة الملكية فى استيعاب " الأغلبية الامازيغية " بدليل ان ما يتحقق من مكاسب لبربر المغرب ياتى من القصر الملكى وليس بضغوط او احتجاجات مع يهود المغرب المشاركين – بحذر – فى المنطقة السياسية والاقتصادية المغربية وان ولكن الطريقة المغربية فى الاستيعاب فشلت مع الطوارق فى جمهورية الصحراء الذين انفصلوا فعليا عن المغرب وقد اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء ومازالت هناك خلافات شديدة بين المغرب والجزائر بسبب هذا الاعتراف ويدفع عن تلك الخلافات بالطبع الامازيغ فى البلدين.. وبالتالى فان فى ظل غياب الديمقراطية ووجود أنظمة حكم تاريخية وتقليدية لن تحصل البربر فى الشمال الافريقي على حقوقهم كاملة.

ملاحق
أولاً - الطوارق " ملوك " الصحراء

يعود تاريخ الطوارق إلى أجدادهم البربر الذين كانوا يعيشون على امتداد الساحل الشمالي لإفريقيا منذ خمسة آلاف سنة وانتشروا في الصحراء الكبرى وهيمنوا على طرق التجارة في الشمال الإفريقي، وبحلول القرن الرابع عشر أصبح الطوارق أقوى المجموعات البشرية تجارة ونفوذا في تلك المنطقة وكانوا يقومون بنقل البضائع النفيسة عبر الصحراء مثل الذهب والعاج والابنوس والتوابل اضافة الى التمور والملح، وتنامت في تلك الفترة قوتهم وانشأوا دولتهم في المنطقة الوسطى من النيجر وأطلقوا عليها اسم سلطنة العير وأقاموا عاصمتهم في مدينة أغادير وسيطروا على التجارة حتى عام ١٩٠٠م عندما سيطر الفرنسيون على جميع مناطق غرب إفريقيا وانتهت دولتهم، وفي بداية الستينيات الميلادية حصلت كل المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا على الاستقلال ووجد الطوارق أنفسهم منقسمين بين أربع دول هي الجزائر وليبيا ومالي والنيجر فصعبت عليهم حرية الحركة في الصحراء والتنقلات بسبب الحدود السياسية وتراجعت أهمية تجارة الملح وضرب الجفاف أقاليمهم مما قوض نظام الحياة الذي اعتادوه، وبسبب مظهرهم الفريد وملابسهم الغريبة أطلق على الطوارق لقب زرق البشرة والملثمون، ولهم عاداتهم الخاصة بهم ومنها إذا بلغ الصبي الثامنة من عمره تعين عليه أن يرتدي لثاما يغطي وجهه ورأسه وعند بلوغه الثامنة عشرة يكون ارتداء اللثام واجبا على الرجال عند استقبال الزائرين من خارج العائلة ويحرصون على تغطية فمهم وانوفهم عند مقابلة كبار السن أو الشيوخ تعبيرا عن احترامهم وتسفر المرأة عن وجهها وهي فتاة وبعد الزواج تضع وشاحا على رأسها لتميزها بين قريناتها كسيدة واعتادوا صباغة ملابسهم باللون الأزرق وينتقل اللون الأزرق الى اجسادهم، والمرأة في مجتمع الطوارق تتمتع بقدر كبير من السلطات والاستقلال الاقتصادي والمكانة الاجتماعية الرفيعة وباعتناق الاسلام تحول مركز الثقل الى الرجال مع احتفاظها ببعض السلطات، والمرأة في مجتمع الطوارق تسعى لخدمة الأسرة وتباشر الزراعة وصناعة الحلي ودباغة الجلود ومن حقها امتلاك الارض والحيوان، والدين السائد بينهم هو الاسلام وعلماؤهم يطلق عليهم اسم المرابطون وعليهم مسؤولية تعليم الصغار وتلاوة القرآن والاهتداء بتعاليمه ولغتهم هي التماشيك وتكتب بأحرف ليبية قديمة تسمى التيفناق وتنفرد أحرفها بإمكانية قراءتها من اليمين الى اليسار أو العكس أو من أعلى الى أسفل.

حكاية اللثام

أما عن قصة اللثام فيجمع عدد من أهله على أن وضع اللثام عند الطوارق يعتبر إحدى اهم العادات والتقاليد التي ما زالت متوارثة لديهم ويحرصون على عدم خرقها، واللثام عبارة عن قماش شفاف شبيه بالعمامة يلف على الرأس ليغطي الوجه كله غير مظهر منه سوى العينين، ولا يكشف الطوارقي لثامه حتى امام اهله واصدقائه مبقيا اياه على وجهه طوال النهار وغالبا ما ينام ملثما، اما عند تناول الطعام فان الطوارقي يكشف فقط الجزء الذي يغطي الفم أو يأخذ طعامه بعيدا عن الآخرين، ويؤكد العالمون بالامور

ان الطوارق يستطيعون معرفة بعضهم بعضا من مسافات بعيدة من على ظهور الابل على رغم اللثام الذي يغطي وجوههم وذلك لانهم اعتادوا التحديق بفراسة ويحفظون شكل اكتاف بعضهم البعض ويميزون شكل العينين عن قرب، ومن الطريف ان استخدام اللثام يقتصر على الرجال منذ بلوغهم الرشد بين سن الثامنة عشرة والعشرين،وتجرى عملية تثبيته في احتفالات وطقوس خاصة تتخللها انواع من المبارزة يثبت الشاب خلالها انه مؤهل لوضع اللثام كما يجري خلال هذه الاحتفالات اداء اغان ورقصات خاصة وولائم، وغالبا ما تزين اللثام قطعة صغيرة مربعة من الفضة وحجابات جلدية تحتوي على آيات قرآنية يرى الطوارق انهـــا تقيهم الحسد والشر، اما عن سبب وضع اللثام فثمة قصص كثيرة تروى لكن اهل الطوارق اليوم يحددون سبب استعماله بأنه لاتقاء قيظ الصيف ولحماية الوجه من الرياح العاتية التي تحمل معهـــا الرمـــال، كمـــا يستخدم لمسح الوجه من الغبار وتصبب العرق.

ثانياٍ- البربر والرق فى موريتانيا

المعارضة الموريتانية تتهم الحكومة بالتواطؤ مع أسياد العبيد، ومصدر حكومي يتهمها باستغلال الوضع لتحقيق غايات انتخابية.

يبقى الرق من المواضيع المطروحة في موريتانيا بالرغم من إلغائه في هذا البلد في العام ١٩٨١ وإصدار قانون عام ٢٠٠٣ يشدد إجراءات القمع ضده، وهو حاليا يثير انقساما في الرأي العام الموريتاني وبين منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وفق ما إذا كانت مقربة من السلطة او من المعارضة.

فالرق بحسب الرواية الرسمية لم يعد سوى "ذكرى اليمة" في موريتانيا حيث لم يبق من اثره سوى "عواقب اجتماعية واقتصادية ستكون برامج محددة الأهداف يجري العمل على تطبيقها كافية للقضاء عليها" من اجل التوصل الى "تسوية" العبيد السابقين بأسيادهم في ما مضى.

وتم التصويت في يونيو ٢٠٠٣ على قانون اقترحته الحكومة ضد "الاتجار بالأشخاص" يرفع هذا الامر من مجرد مخالفة الى مستوى جريمة مستبعدا "إعفاء (مرتكبها) بحجة رضى الضحية"، لكن بدون ان يذكر كلمة "رق".

ورفضت الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان والمعارضة للحكومة حول هذه المسألة القانون جملة ووصفته بانه "غير مناسب".

واعتبرت بصورة خاصة انه "يخرج المشكلة من اطارها الاجتماعي السياسي ويتغاضى عن النتائج المترتبة عنها بالنسبة للضحايا"، متهما السلطة بـ"التقاعس السياسي والتواطؤ مع الاسياد".

وقال عبد العزيز نيانغ نائب رئيس جمعية "اس او اس اسكلاف" "لاحظنا منذ ان تم التصويت على هذا القانون ان الادارة تشجع الاتفاق بالتراضي فتضع بذلك المجرمين بمحمى من اي اجراءات قضائية ايا كان الضرر الذي لحق بمقدمي الشكوى".

واعتبر ان "ممارسات الرق تبقى دارجة"، مؤكدا ان منظمته التي تواصل مساعيها من اجل ان تعترف بها الحكومة رسميا "حررت للتو عبدا يدعى ماتالا كان راعيا لحساب اسياده في اقصى شمال البلاد".

غير ان احمد ولد الفاضل المستشار في الحزب الحاكم رد ان "هذا خطأ"، معلقا ان "الرق لم يعد سوى موضوعا من تلك المواضيع التي يلوح بها بعض الناشطين في مواجهة تراجع شعبيتهم لمحاولة تعزيز موقعهم السياسي".

ورأى ولد الفاضل ان "هذه الرواية تنطوي بشكل واضح على تزوير للوقائع" من جانب أشخاص يشكل هذا الموضوع بالنسبة لهم "قضية تجارية مربحة يجنون منها مبالغ لا يستهان بها".

ويرى المراقبون انه تم تحقيق تقدم مهم نتيجة المعركة المستمرة التي يشنها سياسيو المعارضة والمنظمات غير الحكومية لصالح العبيد السابقين، وكذلك بفعل التحركات التي تقوم بها الحكومة بهذا الاتجاه.

غير انه ما زال يتحتم معالجة عمق المسألة لتسريع الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي لهـذه "الشـريحة المهمة" من السكان التي تضم أفرادا من جميع المجموعات سواء الافريقية السوداء او العربية، في مواجهـة العقائد السائدة والتنظيم الطبقي للمجتمع الذين يعيقان تطورها.

وروى نيانغ "عقدت قران ابنة شقيقي على عبد سابق وما زلت حتى الان عرضة لغضـب اقربـائي وطائفتي برمتها"، معتبرا على هذا الصعيد ان "مسؤولية التحرر ملقاة على عاتق الجميع سـواء العبيـد او الاسياد السابقين والحاليين، وبشكل عام المجتمع المدني برمته".

شهادات عن العبودية

وقرار السلطات الموريتانية حظر العبودية رسميا لم يمنع استمرار السادة في المتاجرة بعبيدهم مقابل أثمان بخسة.

يقول المواطن الموريتاني شيخنا ولد بليل وهو يغالب دموعه "أنا واثق أن الله سبحانه وتعالي سـيحرر زوجتي من نير العبودية".

وتدل رواية ولد بليل وهي شهادة نادرة التكرار على استمرار تجارة الـرق في تلـك الجمهوريـة الاسلامية التي تقع شمال غربي القارة الافريقية رغم تصريحات حكومة الرئيس معاوية ولد طـايع بشـأن القضاء على تجارة الرقيق بشكل كامل في البلاد.

وحظرت الجمهورية الصحراوية العبودية رسميا مرتين في عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ ولكن موريتانيا مـا زالت معروفة رغم ذلك بأنها من المناطق القليلة الباقية في العالم التي لا يزال سكانها يحتفظون بالعبيد.

ويقول مراقبون إن تلك المسألة تقابل بالتستر. وحكم بالسجن على النشـطاء المعنـيين بمكافحـة العبودية قبل التحدث للاعلام الغربي.

ولا يستطيع ولد بليل القراءة أو الكتابة وقد ولد لابوين من العبيد رغم أنه لم يعش حياته تحت نـير العبودية.

وهو ينتمي إلى جماعة سكانية معروفة باسم الحراتين أو "البربر السود" وتنحدر أصولها مـن العبيـد المملوكين للمغاربة العرب والبربر فاتحي البشرة الذين يسيطرون على البلاد سياسيا واقتصاديا.

واعتاد البدو من"البربر البيض" أن يسافروا جنوبا لجلب العبيد السود الذين كانوا يتبعـون ثقافـة سادتهم.

وتقول الحكومة إن إجراءات مكافحة الفقر والامية قضت على العبودية بشكل شبه كامـل ولكـن ولد بليل يروي قصة مختلفة.

ويقول ولد بليل "إن القصة بدأت منذ ثمانية أعوام عندما قابلت كليزيما مينت بوتا في مدينة جـورو" على بعد ٥٧٠ كيلومترا شرق نواكشوط.

وأضاف "لقد أردت الزواج منها رغم أنها كانت من الاماء فقد أفقدني الحب بصيرتي".

وطلب ولد بليل الاذن من مالك كليزيما للزواج منها والانتقال إلى مدينة جورو ليعـيش معهـا في كوخ صغير أقامه بنفسه.

وأنجب ولد بليل ابنتين من كليزيما التي كان لديها ابن وابنتان من زيجات سابقة.

ويقول ولد بليل "إن أطفالي لم يذهبوا أبدا إلى المدرسة فقد كانوا يعاملون مثل العبيد حيث تؤدي الفتيات الاعمال المنزلية ويقوم الغلمان برعي الابل".

ورفع ولد بليل دعوى بشأن هذه المسألة أمام إحدى المحاكم المحلية التي قررت في عام ٢٠٠٣ بضرورة أن تعيش زوجته في منزله دون أن تصدر قرارا بشأن مسألة العبودية.

واستطرد ولد بليل "عندما أدرك حاكم البلدة والشرطة المحلية إن تلك القضية تتعلق بالعبودية أمروني بمغادرة البلدة سريعا والتوقف عن المطالبة بحقوقي في زوجتي وأطفالي".

ويعتقد ولد بليل أن السلطات كانت تخشى غضب أفراد قبيلة تاجاكانت التي تملك أحد أفرعها كليزيما.

ويقول ولد بليل "لم يعد باستطاعتي الاقتراب من أطفالي كما أن سيدة كليزيما تضرب ابنتي هاينا التي تبلغ الان من العمر أربع سنوات إن أرادت المجيء إلي".

وتنبت منظمتان لحقوق الانسان هما منظمة إنقاذ العبيد والجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان اللتان لا تعترف بهما الحكومة قضية ولد بليل.

ولا أحد يعرف عدد العبيد في موريتانيا. وتشير بعض التقديرات إلى أنهم يمثلون عشرة بالمئة من عدد السكان.

وكانت العبودية شائعة في كثير من دول غربي أفريقيا وما زالت موجودة في موريتانيا المنعزلة حيث تحتفظ القبائل البدوية بنظامها الاجتماعي القديم الذي يضم طبقات مثل المحاربين والمشايخ والحدادين والموسيقيين. ويقع العبيد في قاع الهرم الاجتماعي.

وتوضح فاتيماتا مبايا وهي ناشطة في مجال مكافحة الرق أن العبيد عادة ما يقدمون نظير خدمات أو كهدايا. وتشير إلى أن ثمن العبد يتساوى تقريبا مع ثمن الجمل.

وظلت أسر كثير من العبيد على صلة بعائلات أسيادها طوال أجيال وقامت بينهم روابط عاطفية واقتصادية معقدة.

ويقول مراقبون إن كثيرا من العبيد المحررين يستمرون في العمل لدى سادتهم السابقين نظير أجر خشية المغامرة في محاولة البحث عن عمل في المناطق الشعبية بالمدن.

وكشفت منظمة إنقاذ العبيد أن بعض العبيد يحاولون الحصول على حريتهم بأي ثمن ومن بينهم ماتالا الذي يبلغ من العمر عشرين عاما.

وأكدت عدة مصادر موثوقة أن ماتالا وأمه وسبعة من أخوته وثلاثا من شقيقاته يعانون من العبودية في بلدة لجايتي قرب الحدود الشمالية.

وفر ماتالا من حياة العبودية وانضم إلى الجيش ولكن المنظمة تخشى من احتمالات إعادته مرة أخرى إلى سادته.

وتقول المنظمة إن ماتالا يخشى أن يقوم أسياده بتعذيبه عقابا له.وقال للجنود "أنا أفضل أن أموت في وجودكم فعلى الاقل فسوف أدفن بشكل لائق وهو ما لن يفعله أسيادي أبدا".

نقلاً عن ميدل ايست اونلاين

٥-٣-٢٠٠٤،

٢١-٨-٢٠٠٤

القسم الرابع
(التجربة الشامية)
بالديمقراطية لا بالقمع تتعايش الطوائف

(١) الطوائف اللبنانية المتجانسة تنعم بالديمقراطية.

(٢) الأكراد في سوريا والتعايش مع القمع.

(٣) الأشوريون يعيشون على الهامش

مقدمـــه :

سوريا ولبنان وفلسطين دولاً أطلق عليها وحتى عهد قريب بلاد الشام. وتتميز لبنان وسوريا بوجود طوائف دينية وإثنيات عرقية عديدة.

فلبنان به طوائف مسيحية وإسلامية عديدة بالإضافة إلى الأكراد كما في سوريا طوائف عدة أيضـــا ولكن بها حوالي مليونين من الأكراد ويمثلون في إحصائيات غير رسمية حوالي أكثر من ١١% مـــن عـــدد سكان سوريا – ١٨ مليون نسمة– ولكن شتان بين تعايش الأقليات في كلا البلدين "سوريا ولبنان" ففي الأولي يلاقي الأكراد السوريين شبه اضطهاد والآشوريين تجاهلا ملحوظاً وذلك بسبب سياسة القمع الـــتى تعتبر شعار للنظام السوري القومي العربي البعثي الذي يعتبر الآخر هو مشروع للانفصال وتهديـــد كيـــان الوطن العربي الكبير ومعرقل للوحدة العربية.

وقد أظهرت أحداث القامشلي في مارس ٢٠٠٤ ومن بعدها أحداث الحسكة أن النظرية القمعية هى المطبقة حتى الآن مع الأكراد والآشوريين وكل ما هو غير علوي وبعثى في سوريا... ومازالت الأقليـــات السورية تحلم بالحرية السياسية والثقافية خاصة الحق في التحدث بلغتهم الأصلية ولا سيما اللغة الكردية.

وعلى جانب أخر فقد نجحت التجربة اللبنانية بعد حرب أهلية طويلة وفي ظل إتفاق الطائف الـــذي يعتبر المرجعية للطوائف اللبنانية من مسيحيين ومسلمين بل أن الديمقراطية حتى ولو كانت على "الطريقـــة اللبنانية " أصبحت السياج الذي يحمى هذا التعايش، بل أن الممارسات السياسية سواء داخل البرلمان أو في المنتديات المختلفة أو حتى في الشارع اللبناني كانت تتم بشكل سلمي دون انتهاكات، باســـتثناء محاولـــة اغتيال مروان حماد الوزير السابق والنائب الحالي واعتقال بعض المعارضين للوجود السوري وهـــذا هـــو الفرق بين دولة لا تعترف بالآخر أو بحقوقه وتسعى إلى لدمجه "قسراً " في كيانهـــا الاجتمـــاعي – أقصـــد سوريا –، وبين ما يحدث في لبنان حيث تتعايش طوائف عديدة... موارنـــه وروم وســـنة وشـــيعه ودروز بشكل ديمقراطي وتنعم بالتالي بالممارسة الديمقراطية وما يصاحبها من حريات سياسية وثقافية وهـــذا هـــو صمام الأمان في تعايش الشعوب بمختلف مشاربها ومبادئها ومعتقداتها.

أولاً: الطوائف اللبنانية المتجانسة تنعم بالديمقراطية

مقدمـــة :

يوجد في لبنان أكبر مثال للتنوع البشري فمن بين سكان لبنان البالغ عددهم ٣,٥ مليـــون نســـمة يوجد٩٥% من العرب، ٤% من الأرمن، أما النسبة الباقية فتتوزع علي عدد من الفئات صغيرة العدد. ومن الناحية الدينية ينقسم لبنان إلي ٦٠% من المسلمين، الذين تزيد نسبة المسلمين الشيعة فـــيهم عـــن ٦٠% و ٤٠% من المسيحيين الذين يتوزعون علي ١٧طائفة، أكبرها هي الطائفة المارونية.وفي الجـــوار القريب جداً يوجد نموذج وإن كان مصغراً للحالة الهندية.

ويعد لبنان من أكثر الدول العربية تعقيداً وتنوعاً من الناحية الاثنية، فعلي الرغم مـــن أنـــه أصـــغر مساحة وأقلها سكاناً، إلا أنه يضم أكبر مجموعة من التكوينات الطائفية والمذهبية الموجـــودة في الـــوطن العربي، فلبنان لا يعكس أغلبية، إنما هو مجموعة من الأقليات الطائفية، يبلغ عدد المعترف به منـــها ســـبع عشرة طائفة، لا يمثل أي منها في الوقت الراهن أكثر من ثلث السكان، تشمل ثلاث مجموعات إسلامية والبقية طوائف مسيحية، هذا غير جماعات اثنية أخري لا تصنف وفق الديانة أو الطائفة.

أولاً : الطائفة المسيحية

(١) الماورانه:-

الطائفة المارونية هي من أهم الطوائف في لبنان وأكبرها – حوالي ٢٠% من الســـكان– ويمكـــن اعتبار الثورة الفرنسية نقطة بدء بروز هذا التيار، فبوحي من مبادئها قامت الثورات (العاميات) المارونيـــة في مطلع القرن التاسع عشر مثل عامية انطلياس وعامية لحفد رافعة شعارات الثورة الفرنسية، عدالة حرية، مساواة، مصلحة عامة، وتحالفات مع الكنيسة.

وعكست المارونية السياسية زعامتها للجيل عـــبر نظـــام المتصـــرفية (١٨٦١–١٩١٥).وفي عـــام ١٩٠٨بدأت مرحلة أخري من تاريخ المارونية السياسية تمثلت في صراع داخل المتصرفية بين تيـــار محبـــذ للاشتراك في البرلمان العثماني تجلي في حزب الإصلاح والدروز،وتيار رافض هم الموارنة الذين تجلي رفضهم في إنشاء حزب (الجامعة المارونية) والمطالبة بالمحافظة علي الامتيازات الممنوحة والتي يتمتـــع بهـــا الجيـــل ومخاطبته مؤتمر باريس ١٩١٩ للمطالبة بإنشاء دولة لبنان الكبير(تأسس عام ١٩٢٠).

وفي مرحلة الاستقلال تجلت المارونية السياسية في أحزاب أهمها حزب الكتائب والوطنيين الأحـــرار والكتلة الوطنية، إلا أن المارونية السياسية بالرغم من إنها تدعو للتعددية وتشارك في النشاط السياســـي في البلاد، لقبت من قبل خصومها بـــ "الانعزالية" و"الصهيونة المارونية" لأنها تعزل نفســـها سياســـياً عـــن

الجسم العربي الإسلامي أو القومي للوطن العربي وتتطلع دائماً إلي التعاون مع الغرب، كما تعتبر من بعض الحركات الإسلامية المتطرفة استمراراً للحرب الصليبية علي الإسلام.

ومنذ أن تأسست المارونية السياسية بدأ الموارنة بالتفكير الجدي في إرساء الأسس لبناء وطن تعددي يضمن الحريات الأساسية للجميع، وكانت الكنيسة المارونية هي الحاضنة والموجهة لكل هذه الإنجازات. فالنظام السياسي التعددي الراهن في لبنان ليس وليد قوي خارجية، إنما هو وليد نضال الكنيسة المارونية والشعب معاً، وهذا ما تؤكده القراءة المتأنية لتوزيع الجماعات الطائفية، حيث المسيحي والماروني يخالطان الطوائف الإسلامية ويشاركانها دونما استثناء.

والزعيم الروحي للطائفة المارونية البطريرك نصر الله صفير وله بجانب قيادته الروحية للمارون مواقف سياسية جيدة جداً ويعقد صفير اجتماعا أسبوعيا دينيا وسياسيا في بكركي مقر البطريركية المارونية.

وطبقا لاتفاق الطائف – ومنذ استقلال لبنان – يستحوذ الموارنة علي عدد كبير من المناصب الهامة كرئاسة الجمهورية وعدد من الوزارات السياديه.

(٢) الروم الأرثوذوكس

الروم الأرثوذكس ثاني طائفة مسيحية لبنانية بعد المارونة وهي طائفة قديمة ومتجذرة في المشرق العربي،وكان هناك صراعات قديمة بينهم وبين الموارنة علي زعامة المسيحية في لبنان، وكان الروم الأرثوذكس يتحالفون أحيانا مع طوائف إسلامية خاصة الدروز – الأعداء التاريخيين للموارنة – من أجل الحفاظ علي مواقعهم الدينية والسياسية.

ويحتفظ الروم الأرثوذكس بحوالي ١١% من مقاعد البرلمان اللبناني وينخرطون في أحزاب سياسية علمانية كما لهم نسبة تمثيل في الحكومة اللبنانية.

(٣) الروم الكاثوليك

الروم الكاثوليك ثالث أكبر طائفة مسيحية في لبنان ويمثلون حوالي ٧% من عدد السكان أي حوالي ٢٦٠ مليون نسمة وظهر الروم الكاثوليك علي الساحة اللبنانية عام ١٧٢٤ عقب الانقسام الذي حل بالكنيسة البيزنطية فانفصل الروم الكاثوليك (لقبوا بالروم الملكيون الكاثوليك) عن الروم الأرثوذكس.. وهناك محاولات لإعادة دمجهما من أجل الحد من هيمنة الموارنة التاريخية علي الحياة الدينية والسياسية في لبنان ولا تمثل الطائفة ثقلاً سياسياً أو دينياً كبيرا في لبنان وإن كانت تشتهر بمثقفيها .. فمنها خرج سليم وبشارة تقلا مؤسسا جريدة الأهرام المصرية والشاعر الكبير خليل مطران.

ثانياً : الطوائف الإسلامية

(١) الـــشـــيـــعـــة :

الشيعة أكبر الطوائف في لبنان ويقترب عددها من المليون نسمة – حوالي ٢٩ % من عدد السكان – وهم الأنشط دينياً وسياسياً في لبنان وقد أعطت لهم اتفاقية الطائف وضعاً متساوياً – هم والسنة– مـــع الموارنة في مجلس النواب بالإضافة إلي أن رئيس مجلس النواب من الشيعة وهو حالياً نبيه برى زعيم حركة أمل، ولكن رغم المكانة السياسية لحركة أمل ورئيسها إلي أن حسن نصر الله زعيم حزب الله يعتبر الفاعل الأكبر في الساحة اللبنانية كما أن الحزب بسبب نضاله ضد الإسرائيليين خاصة بعد انسحابهم من الجنوب اللبناني.. يعتبر من أنشط الأحزاب العربية ذات المرجعية الدينية فهو بجانب نشاطه العسكري نجح في إتمام صفقة الأسري العرب مع إسرائيل وله مواقف امتدت عبر حدود لبنان،وبسبب النشاط الإعلامي المتنديين للحزب حظرت فرنسا بث قناة المنار التابعة للحزب في ديسمبر ٢٠٠٤ بزعم أنها تحض علي الكراهيـــة. وهناك شخصيات شيعية أخري بجانب وزراء في الحكومة لهم ثقل سياسي منهم السيد حســـين فضـــل الله المرجع الشيعي اللبناني بالإضافة إلي صبحي الطفيلي الأمين السابق لحزب الله قائد ثورة الجياع والمختلـــف حالياً مع قيادات الحزب بسبب تلك الثورة التي جعلته شيخاً مطارداً.

وقد قاد حزب الله الشارع اللبناني من أجل التنديد بالقرار ٩٥٥١ الذي يطالب بسحب القـــوات السورية من لبنان وتجريد الحزب من أسلحته، وأعلن حسن نصرالله عن تصنيع طائرة بدون طيـــار أطلـــق عليها طائرة الاستطلاع "مرصاد" وقد اغتيل الحاج غالب العوالى أحد قيادات الحزب ببيروت في يوليـــو ٢٠٠٤.

(٢) الـــســـنـــة

السنة وحتي نهاية الستينات كانت الطائفة الأهم بين الطوائف اللبنانية وكانت الأكبر عدداً قبـــل أن يفوقهم عدديا الشيعة.

وقد منحت اتفاقية الطائف وضعاً مميزاً للسنة وجاءوا بعد الماورنـــة في الحصـــول علـــي المناصـــب السياسية الأهم في لبنان.. فرئيس الوزراء من السنة– رفيق الحريري سابقاً وعمر كرامى حاليـــاً – كمـــا يتولي السنة مقاعد وزارية مهمة في الحكومة.

(٣) الـــــــدروز

رغم الأهمية التاريخية لدروز لبنان إلا أن صراعهم مع الموارنة في جبل لبنان قد جعلهم بعد الانتداب الفرنسي يتقهقرون إلى المركز الرابع في التركيبة السياسية اللبنانية بعد الموارنه و السنة والشيعه ويمثلـــهم بعض الوزراء غير المؤثرين، رغم أنهم حكموا لبنان ثلاث قرون وانتصروا في معاركهم مـــع الموارنـــة ولم يقبل الدروز ترتيبهم المتدني في القائمة السياسية والاجتماعية بلبنان ويسعي زعيمهم كمال جنبلاط زعـــيم الحزب الاشتراكي التقدمي إلى تحقيق مكاسب سياسية للدروز خاصة وللبنانيين عامة عن طريق مطالـــب

تاريخية يحاول الحصول عليها – ومن قبله والده وليد جنبلاط – منذ نصف قرن وهى أحداث مجلس شيوخ لبناني يتولي درزى رئاستة وتكون له اختصاصات واسعة وإعطاء الدروز مناصب مهمة في الدولة وفي مجلس القضاء والجيش، ويحاول جنبلاط تنفيذ هذه المطالب وهو في صفوف المعارضة وقد عارض وليد جنبلاط التجديد لرئيس الجمهورية أميل لحود وانسحب ٣ من الوزراء التابعين له من الحكومة اعتراضا على ذلك، وتعرض أحدهم لمحاولة اغتيال هو الوزير مروان حمادة والفت في ٢٠٠٤ هو التقارب بين الموارنة والدروز – أعداء الأمس–حيث حدث تنسيقا في المواقف بينهما خاصة في إعادة نشر القوات السورية تمهيدا للأنسحاب من لبنان وأيضا في عدم الموافقة على التجديد للرئيس أميل لحود

ومن اجل توسيع قاعدته شعبيه في لبنان طالب وليد جنبلاط الدروز المقيمين في إسرائيل برفض التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي "وقال أمام ٣٠ ألفا من أنصاره احتشدوا في "خلوات البياضة" المقام الروحي الرئيسى للطائفة الدرزية في حاصبيا بجنوب لبنان "إن انخراط العرب الدروز في الجيش الإسرائيلي واستخدامهم كسلاح ضد الفلسطينيين الذين يعانون القهر والظلم يجعلهم " كالعملاء" وأضاف " أنا لا أدعو الدروز العرب إلى العصيان ولكن يحق لهم أن يرفضوا التجنيد طالما هناك ديمقراطية في إسرائيل كما يزعموا.

أولاً: التفاعلات الداخلية

(أ) التمديد لرئيس الجمهورية :

تهددت الساحة اللبنانية في عام ٢٠٠٤ جدلاً شديداً بسبب التحديد لرئيس الجمهورية الحالي أميل لحود لولاية جديدة مدتها ٦ سنوات ضد أقامة الدستور اللبناني والذي ينص على أن ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد. وقد أنتهت ولاية رسميه في صيف ٢٠٠٤.

وقد فتح النقاش الداخلي في لبنان وفي حول هذا الموضوع مع ظهور رغبة لدى رئيس الجمهورية أميل لحود بالتمديد بعد موافقة سوريا على ذلك.

لكن توجهات سوريا الخاصة بتعديل الدستور للتمديد لرئيس الجمهورية الحالي، قوبلت بانتقادات حاده وصلت إلى حد إعلان مجلس المطارنة الموارنة، وهو أعلى مرجعية لدى الطائفة المسيحية وهى طائفة رئيس الجمهورية، أن سوريا تتعامل مع لبنان وكأنه إقليم سوري "فهي تأمر وتنهى وتعين الحكام وتنظم الانتخابات فتاتي بمن تشاء وتبعد من تشاء وتتدخل في جميع مرافق لبنان..."

وفي الأشهر الأولي من عام ٢٠٠٤ اتسعت دائرة الاعتراض على التمديد والتحذير منه، وتعالت الدعوات لأجراء انتخابات رئاسية للإتيان برئيس جديد وأطلقت الترشيحات من قبل عدد من أعضاء مجلس النواب اللبناني.

وسرعان ما أنضم إلى حملة رفض التمديد والتغيير رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري الذي تميزت علاقته برئيس الجمهورية بالسيئة بحيث مرت في فترات عدة إلى درجة القطيعة.

وأعلن الحريري في بداية العام ٢٠٠٤ "أن لبنان متجه إلى أفق مسدود في حـــال لم تـــتغير أســـلوب الحكم القائم حالياً" في إشارة واضحة إلى دعوته لتغيير الرئيس.

ووصلت معارضة الحريري إلي حد إعلان النائب باسم السبع وهو أحد النواب المحسوبين عليه عندما بات توجه التمديد واضحا "أنه يوم أسود في حياتنا الوطنية " اتهام سوريا بتعيين رئيس لجمهورية لبنان.

وصلت حملة الاعتراض على احتمالات التمديد منتصف ٢٠٠٤ إلى حد اتهام سوريا بالعمل علـــى إلغاء الانتخابات الرئاسية وتعيين رئيس الجمهورية بشكل يتعارض من الدستور اللبناني وهو ما عـــبر عنـــه لقاء "قرنه شهوان" الذي يضم شخصيات من الطائفة المسيحية يلتقون عند نقطة معارضة طبيعـــة العلاقـــة القائمة حاليا مع سوريا.

ومع اتساع المعارضة للتمديد اتجهت سوريا لحسم الأمر فحددت جلسة تعديل الدستور في الثالـــث من سبتمبر ٢٠٠٤ حيث أجتمع مجلس النواب وعدل الدستور ومدد لرئيس الجمهورية الحـــالي ثـــلاث سنوات إضافية.

وجاءت جلسة مجلس النواب وسط اعتراضات دولية أيضا دعت سوريا إلى رفع يدها عن لبنان.

وترجمت هذه الاعتراضات باقتراح تقدمت به فرنسا والولايات المتحدة إلى مجلس الأمـــن الـــدولي، صدر بقرار حمل الرقم ١٥٥٩ قبل ساعات من جلسة مجلس النواب.

وقد دعا القرار الدولي إلى أجراء انتخابات حرة في لبنان والى انسحاب سوريا منه وتفكيك حـــزب الله والفصائل الفلسطينية.

ومع صدور القرار انتقل الجدل من التمديد للرئيس اللبناني أميل لحود الى القرار نفسه الذى أصدره مجلس الأمن بشكل غير محايد ويحمل شبهة الكيل بمكيالين خاصة أنه يشكل تدخلا في الشـــئون الداخليـــة اللبنانية وكان أشد المعارضون لتغيير الدستور البطريك نصر الله صفير زعيم الطائفة المارونية التى ينتمـــي إليها رئيس الجمهورية.

فقد أعلن صفير أن الدستور اللبناني ليس مجرد قانون عادي يمكن تغييره لما كان ذلك مناسبا.

وأكد صفير ردا على بيان رسمي صدر عن أميل لحود قال فيه "إذا ما أرادت أغلبية برلمانية في إلقـــاء هذه المهمة على عاتقي مرة أخرى –يقصد تجديد الرئاسة – فأنا مستعد للقبول. إن " تغيير الدستور –كما يقول صفير – يؤدى في كل مرة إلى أزمة "

كما أتهم البطريك الماروني سوريا، التي سعت مرتين من قبل لتغيير الدستور اللبناني، بمحاولة التدخل مجددا في لبنان، قائلا أن السياسيين الذين كانوا يعارضون فكرة تعديل الدستور " غـــيروا رأيهـــم عقـــب ذهابهم إلى سوريا".

وكانت شخصيات لبنانية دينية وسياسية منهم وليد جنلاط قد أبدت معارضـــتها لخـــوض لحـــود الانتخابات الرئاسية مرة أخري، حيث لا يسمح الدستور اللبناني حاليا بأن يخوض أي رئيس الانتخابـــات لتولي فترة رئاسة ثانية.

إلا أن هناك آراء تقول إن من مصلحة سوريا، ذات النفوذ على سياسية لبنان، بقاء لحود في السلطة لأن دمشق تعتبره حليفا لها ويتمتع بعلاقات طيبة مع السنة والشيعه في لبنان معا.

وخلال الخمسة عشرة سنة الماضية مارست سوريا ضغوطا لإدخال تعديلات على الدستور اللبناني من خلال التصويت عليها في البرلمان في مناسبات سياسية مختلفة.

وقد وافقت الحكومة اللبنانية في جلسة ٢٧ أغسطس ٢٠٠٤ على مشروع قرار – أثار جدلاً– يقضي بتعديل الدستور للسماح لرئيس أميل لحود بتجديد ولايته لمدة ثلاثة أعوام إضافية بدلا من ستة أعوام كما ينص الدستور قبل التعديل وذلك قبل أن يصوت البرلمان اللبناني بالموافقة.

وقد سصوت البرلمان اللبناني بالفعل على مشروع القرار والذي سيجدد لولاية جزئية للحود والذي أنتهت مدة رئاسته الحالية في نوفمبر ٢٠٠٤.

ويقول المراسلون إن رئيس الوزراء رفيق الحرير – المستقيل – كان قد عارض هذا التعديل في بداية الأمر، لكنه وافق عليه لاحقا بعد تدخل المسؤولين السوريين.

الجدير بالذكر أن تعديلين دستوريين في لبنان أجريا خلال الأعوام التسعة الماضية، أحدها كان في عام ١٩٩٥ عندما سمح للرئيس السابق اياس الهراوي بالتمديد لثلاثة أعوام وسط معارضة غربية وداخلية.

وكان الثاني في عام ١٩٩٨ عندما سمح للحود بالترشيح للرئاسة، حيث يقضي الدستور أن يقدم استقالته من قيادة الجيش اللبناني في فترة زمنية محددة وهو ما لم يحدث وقتئذ.

وقد أصدر كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الفرنسية والخارجية الألمانية بيانات أعربت فيها عن معارضتها للتدخل الأجنبي في الشئون السياسية اللبنانية، ورفضت فيه إجراء تعديلات في الدستور.

وقد أقر مجلس النواب بلبنان في ٢ سبتمبر تعديل المادة ٤٩ من الدستور متحديا بذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن الانتخابات الرئاسية في ذلك البلد.

وقد أعلن قرار مجلس الأمن قبل وقت قليل من جلسة التمديد للرئيس لحود.

وأعلن رئيس المجلس نبيه بري موافقة ٩٦ نائباً على تمديد ولاية رئيس الجمهورية الحالي أميل لحود تلقائيا لثلاث سنوات إضافية مقابل رفض ٢٩ فقط.

وقد خرجت مظاهرات احتفالية خرجت في شوارع بيروت وأطلقت الألعاب النارية في الهواء أحتفالا بالتمديد للرئيس لحود حتى ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٧.

وكان من المقرر أن تنهي رئاسة أميل لحود للبنان في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وقبيل اجتماع البرلمان رفضت بيروت رسميا قرار مجلس الأمن. وقال وزير الخارجية جان عبيد إن بلاده ترفض أى تحرك دولي يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي لأراضي لبنانية ويستبدل بذلك التدخل في الشؤون الداخلية للبنان. وأكد أن بيروت ستواصل اتصالاتها لمواجهة المستجدات التى قد تنتج عن القرار الذي أقره المجلس.

ويدعو قرار مجلس الأمن إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون تدخل أجنبي، كما يدعو إلى احترام سيادة لبنان بشكل كامل وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه.

من جانبها حثت الولايات المتحدة سوريا ولبنان على الالتزام بقرار مجلس الأمن ودعت الخارجية الأمريكية على ضرورة احترام السيادة اللبنانية.

وأعتبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الضغط السوري للسماح بتجديد ولاية لحود يمثل "استهزاء" بالمبادئ الديمقراطية.

وقال مراقبون أن سوريا أعطت الضوء الأخضر لبيروت للمضي قدما في تعديل الدستور رغم الضغوط الداخلية والخارجية التي توجهت بقرار مجلس الأمن بشأن الوجود السوري في لبنان والانتخابات الرئاسية.

وأكدوا أيضا أن سوريا تغامر بفقدان تأييد أصدقائها الأوروبيين بإصرارها على دعم التجديد للحود، وذكرت مصادر دبلوماسية في دمشق أن دول الاتحاد الأوربي التى تقف ضد الضغوط الأميركية لفرض عقوبات على سوريا قد تجد نفسها مضطرة للتحالف مع واشنطن في ضوء تطورات المسألة اللبنانية.

وأكدت دمشق من جهتها أنه لا يجوز أن يتدخل مجلس الأمن في الشؤون الدالية للبنان، وقالت أن سوريا ليست قوة محتلة في لبنان وإنما هي موجودة فيه بإرادة الحكومة اللبنانية.

وينص قرار مجلس الأمن أيضا على ضرورة "تفكيك ونزع السلاح كل المليشات اللبنانية وغير اللبنانية" (منها حزب الله في لبنان والفصائل الفلسطينية) ويعبر أخيرا عن دعم مجلس الأمن "لتوسيع سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية".

وقد قرر ثلاثة وزراء تابعين لكتلة الزعيم الدرزى وليد جنبلاط في البرلمان اللبناني تقديم استقالاتهم احتجاجا على إقرار تعديل دستوري يسمح بترشيح الرئيس أميل لحود لولاية رئاسية جديدة لثلاث سنوات أخري.

وقدم وزراء كتلة اللقاء الديمقراطي المستقلين وهم وزراء الاقتصاد والتجارة مروان حمادة والثقافة غازى العريضي والمهجرين عبدالله فرحات استقالاتهم رسميا إلي الرئيس أميل لحود.

كما قدم وزير البيئة فارس بويز استقالته من الحكومة أيضا احتجاجا على القرار. وعارض بويز في مجلس النواب مشروع قانون التعديل الدستوري، واعتبرته الولايات المتحدة مفروضا من سوريا على لبنان.

(الحكومة اللبنانية بين الحريري وكرامي)

لا أحد ينكر أن منصب رئيس الحكومة اللبنانية الموكول تاريخياً وحتى في اتفاقية الطائف للسنة لم يكن يمارس بقوة إلا في عهد رفيق الحريري والذي يقال إنه كان ينفق من ماله الخاص من أجل إعادة أعمار بيروت بعد أن دمرتها الحرب الأهلية اللبنانية. وقد بدأ حركة الأعمار منذ عام ١٩٩٠ ولم تكن العلاقة بين الحريري ولحود على ما يرام وكان الفيصل بينهما هو الدستور واتفاق الطائف من ناحيته وقوة الطائفة السنية في لبنان المدعومة من بلاد عربية منها سوريا والسعودية.. وكان الحريري بمثابة القوة التي ترتكز عليها الطائفة السنية ضد محاولات التهميش المارونية – الشيوعية.

فبعد أن مرت أزمة التمديد للرئيس لحود وتم اختياره رئيساً للبنان لمدة ٣ سنوات، قدم الحريري استقالته بعد أقل من خمسين يوما من معركة التمديد وصمم عليها ربما للاحتجاج غير المباشر على التمديد وعلى قرار مجلس الأمن ضد لبنان.

وقد كلف الرئيس اللبناني أميل لحود رئيس الوزراء الأسبق عمر كرامي بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة خلفا لحكومة رفيق الحريري يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤

ومن المتوقع أن تتولى الحكومة الجديدة السلطة حتى مايو٢٠٠٥ حيث من المقرر إجراء انتخابات برلمانية.

وكرامي عضو في البرلمان ويبلغ من العمر ٧٠ عاماً وهو من مدينة طرابلس الشمالية وقد شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ وقد استقال بعد مظاهرات في بيروت احتجاجا على انهيار الليرة اللبنانية في ذلك الوقت.

وقد دخل كرامي، وهو حليفاً وثيقاً لسوريا وتم اختياره بموافقتها.. المسرح السياسي بعد اغتيال شقيقه رشيد كرامي عام ١٩٨٧.

ويذكر أن مد فترة حكم لحود فضلا عن الضغوط الدولية على سوريا بسبب وجودها منذ أمد طويل في لبنان أصابت الحكومة بالشلل وهي تعاني بالفعل من ديون ثقيلة تقدر بنحو ٣٣ مليار دولار.

وقد أُعلن فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤ عن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة عمر كرامي، وتضم الحكومة الجديدة ثلاثين وزيراً بينهم امرأتان وذلك للمرة الأولى فى تاريخ لبنان.

وجاءت الحكومة الكرامية من لون سياسي واحد بحيث لم تضم أية شخصية معارضة لرئيس الجمهورية أو لسوريا. فكل أعضاء الحكومة إما من المستقلين أو من أحزاب موالية لسوريا ومنها حزب البعث الذي تولى حقيبة وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى تمثيل واسع لحركة أمل بزعامة نبيه بري رئيس حركة أمل في الحكومة الحالية.

ولم تضم الحكومة أياً من الشخصيات المسيحية المعارضة للتمديد لرئيس الجمهورية الحالي والمقربة من البطريرك الماروني نصر الله صفير أو تلك التى دعت لاستقالة لحود وإعادة ترتيب العلاقة مع سوريا وعلى رأسهم كتلة النائب وليد جنبلاط التى أصبحت خارج الحكومة.

كما أن كتلة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وهي ثاني أكبر كتلة فى مجلس النواب اللبنـــاني ـــ معارضة قوية ـــ لم تتمثل في الحكومة، ويشير ذلك إلى حجم المعارضة التي تشكلت مـــع الإعـــلان عـــن الحكومة الجديدة وهي معارضة سياسية وبرلمانية وستتمثل الساعة الأولى لاختبارها عنـــدما يحـــين موعـــد التصويت على الموازنة العامة قريباً.

وتتولى الحقائب الأساسية السيادية في حكومة كرامي شخصيات كانت في الحكومة السابقة، إذ تولى طوني سليمان فرنجية حقيبة وزارة الداخلية، والوزير محمود حمود تولى حقيبة وزارة الخارجية وعبـــدالرحيم مراد تولى وزارة الدفاع. وتولت السيدة ليلى الصلح وهي خالة رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال ومديرة مؤسسته الخيرية في لبنان حقيبة وزارة الصناعة. أما المرأة الثانية في الحكومة وهي وفاء حمزة فقـــد جاءت وزيرة دولة.

وتعتبر هذه الحكومة الأولى في الولاية الممددة للرئيس أميل لحود بعد أن اعتذر الرئيس رفيق الحريري عن تشكيل الحكومة وسط معلومات لم يتم نفيها تشير إلى أن الحريري أُقصِي بهـــدف تشـــكيل حكومـــة منسجمة في رفضها للقرار ١٥٥٩ الداعي لخروج سوريا من لبنـــان وتفكيـــك ميليشـــيات حـــزب الله والفصائل الفلسطينية.

أما مهمة الحكومة الجديدة الأساسية فهي وضع قانون للانتخاب قبل أشهر من الانتخابات النيابيـــة المقررة في لبنان وهو ما يفسر إصرار سوريا على إسناد حقيبة الداخلية لأقرب حلفائها وهو الوزير فرنجيـــة بعد أن جرى استبعاد صهر رئيس الجمهورية الياس المر عن تلك الحقيبة.

وقد ندد رئيس الوزراء اللبناني الجديد عمر كرامي بالضغوط الخارجية على بيروت، معتبرا أنها تهدف إلى ما أسماه فك الارتباط بين لبنان وسوريا، وأكد أن يده ممدودة للمعارضة. وقال كرامي في حفل إفطار رمضاني إن لبنان يمر بمرحلة دقيقة جدا يتعرض فيها مع سوريا لضغوط خارجية كبيرة وحمـــلات شرســـة لإثنائهما عما وصفه بالثوابت القومية.

واعتبر أنه ليس صحيحا أن المواقف الدولية من سوريا اليوم استدعتها الغيرة على اســـتقلال لبنـــان وسيادته، وقال إن مرد هذه المواقف إلى "وقوف سوريا في وجه الهجمة الشرسة على الأمة العربيـــة، وفي وجه الأطماع الإسرائيلية"، في إشارة إلى القرار ١٥٥٩ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يطلب خصوصا انسحاب القوات السورية من لبنان، وكانت فرنسا والولايات المتحدة وراء هذا القرار.

وكما صرح كرامي، فإن هذه المواقف الدولية استدعاها أيضا وقوف سوريا إلى جانـــب الشـــعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه المشروعة في دولة مستقلة على كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وعرض كرامي فتح حواراً مع المعارضة اللبنانية التي رفضت عرض المشاركة في الحكومة الجديـــدة. مؤكداً إن يده ستبقى ممدودة للجميع دون استثناء، مشددا على أن حكومته ستضرب بيـــد مـــن حديـــد عناصر الفساد أينما وجدت قائلا إن الفاسدين لن يجدوا بعد اليوم سقفا سياسيا يحميهم.

ثانياً : العلاقات الخارجية

١- الموقف من القرار ١٥٥٩:

ينص القرار ١٥٥٩ الصادر من مجلس الأمن في ٣ سبتمبر ٢٠٠٤ والذي صدر قبل جلسة البرلمان اللبناني الخاصة بتعديل الدستور والتمديد لرئيس الجمهورية.. على احترام سيادة لبنان وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيه – في إشارة ضمنية لسوريا – ونزع سلاح مليشيات حزب الله وذلك خلال ٦ أشهر تنتهي مارس ٢٠٠٥ بالإضافة إلى إجراء انتخابات نزيهة في لبنان بدلا من تعديل الدستور اللبناني والتمديد للرئيس أميل لحود.

وقبل التصويت على القرار طالب مندوب لبنان في الأمم المتحدة المجلس بسحب مشروع القرار. واعتبر المندوب اللبناني المشروع الذي يشير إلى الانتخابات الرئاسية في لبنان تدخلا في شؤون الدولة الداخلية. وقال إن لبنان لا توجد فيه مليشيات وإنما توجد مقاومة وطنية ولبنانية تأسست بعد الاحتلال الإسرائيلي. وأكد أن سلطة الحكومة اللبنانية مبسوطة على كل مناطق لبنان عدا المناطق المحتلة (مزارع شبعا).

وقد أدخلت تعديلات على مشروع القرار من بينها الفقرة التي تنص على انسحاب القوات السورية من لبنان، إذ تم اعتماد عبارة "القوات الأجنبية". كما أسقطت فقرة تنص على أن يتخذ المجلس إجراءات إضافية إذا لم ينفذ لبنان القرار بناء على تقرير يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة بعد مرور شهر على تاريخ القرار. وكانت الجهود الدبلوماسية اللبنانية والسورية تسارعت لكسب الدعم ضد مسألة التدخل الدولي في قضية التجديد للرئيس أميل لحود قبيل صدور القرار الأممي.

واعتبر وزيرا الخارجية السوري فاروق الشرع واللبناني جان عبيد والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى مؤخراً أنه لا يوجد أي مبرر لاستصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الخصوص. كما قال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إنه يرفض تدويل الملف اللبناني معربا عن أسفه من الموقف الفرنسي. لكن جنبلاط الذي يشغل حزبه التقدمي الاشتراكي ١٤ مقعدا بالبرلمان كان قد دعا الرئيس لحود إلى "الترفع عن مصالحه الشخصية والاستقالة لمصلحة لبنان وسوريا".

وقد تباينت ردود الفعل اللبنانية على البيان الرئاسي للأمم المتحدة بشأن القرار ١٥٥٩ فقد قال وزير الخارجية اللبناني جان عبيد إن القرار "بني على خطأ وكل ما يبني على خطأ يكون خطأ". ودعا عبيد إلى العودة إلي لب المشكلة في الشرق الأوسط وهو الاحتلال الإسرائيلي لأراض فلسطينية وسوريا ولبنانية وإزالته وتنفيذ القرارات الدولية، داعيا إلى صدور قرارات وبيانات دولية "أكثر شمولا وعدلا وإنصافاً".

وكان عبيد اعتبر أن مدة الستة أشهر التي أشار إليها البيان كافية لجميع الأطراف من أجل إيجاد مخرج "كريم ولائق ومستند إلى الشرعية الدولية" وشدد بالقول على "عدم موافقتنا على أن يحل أحد محلنا في تعاطي المسائل المتعلقة بمصالحنا واستحقاقاتنا، والعلاقة التي نراها مع سوريا".

وفي حين اعتبر الرئيس السابق أمين الجميل أن البيان يشكل خطوة وصفها بالمتقدمة في طريقة تعامل المجلس مع الوضع اللبناني خاصة لجهة الإجماع الذي ناله في مقابل أكثرية الحد الأدنى التي نالها القرار ١٥٥٩، وأن "الامتناع الرسمي لسوريا ولبنان عن تنفيذ ما هو متفق عليه في وثيقة الوفاق الوطني هو الذي أدى إلى تدويل المشكلة اللبنانية".

ورأى الرئيس سليم الحص أن مسألة تنفيذ القرار ١٥٥٩ أضحت مؤجلة لفترة جديدة تمتد لستة أشهر. لافتاً النظر إلى "سقوط" مضمون القرار المتعلق بالتمديد لرئيس الجمهورية في البيان الأخير. وأضاف الحص أن القرار ١٥٥٩ ينطوي على تدخل "سافر" في شؤون لبنانية داخلية، وضمنا عدم الاعتراف بشرعية السلطة في لبنان" داعيا إلى مقاربة للتعامل مع القرار ١٥٥٩ عبر تذكير مجلس الأمن بتأييده اتفاق الطائف بموجب قرار اتخذه في السابع من نوفمبر ١٩٨٩، والعودة إلى اتفاق الطائف الذي نص على تمركز القوات السورية في منطقة البقاع، ومطالبة مجلس الأمن بمبادرة عربية جامعة، وبتنفيذ قرارات أخرى لمجلس الأمن تتعلق بالقضية الفلسطينية، وترتيب البيت اللبناني الداخلي.

ويرى مراقبون أن لبنان سيكون تحت المراقبة الدولية وتحديدا لأخذ القرارات بشأنه أربع مرات خلال السنة عند التجديد للقوات الدولية" اليونيفل " وعند تقديم الأمين العام التقرير بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩. واعتبر البعض أن البيان يؤكد "جدية الرغبة لدى المجتمع الدولي في مساعدة لبنان على استرجاع استقلاله وسيادته وقراره الحر". وفي حين يقف جزء من اللبنانيين مع خروج القوات السورية كليا من لبنان بغض النظر عن الطريقة، يرى آخرون أن هذه القوات دخلت بطلب من الحكومة اللبنانية وأن هذه المسألة يجب أن تحل بعيداً عن مجلس الأمن. منوهين في هذا الإطار إلى تصريح الوزير وليد جنبلاط تعليقاً على كلام وزير الخارجية السوري الشرع الذي قال إن تدخل مجلس الأمن في الشؤون اللبنانية "أمر تافه".

ويربط محللون سياسيون بين صدور البيان الرئاسي الأممي وبين توقيع عقد الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي لجهة التوقيت مذكرين بأن الضغوط التي تتعرض لها سوريا لها أبعادها الإقليمية تجاه الموقف على حدود العراق، والمفاوضات مع إسرائيل، وأخرى اقتصادية تتعلق بمصالح الشركات الأوروبية والأميريكية في سوريا.

٢- مظاهرات حول الوجود السوري:

بجانب التقارب الذي حدث خلال ٢٠٠٤ بين الدروز والموارنة وباقي الطوائف المسيحية فقد حدثت مفاوضات بين مندوبين من حزب الله وبين ممثلين عن التيار العوني المناهض للوجود السوري في لبنان – على عكس حزب الله –.

ولعل التفاهم بين ألوان الطيف السياسي اللبناني والذي تنعم فيه الطوائف بالديمقراطية "على الطريقة اللبنانية" جعل الجدل حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ خاصة في مسألة الوجود السوري في لبنان يخرج من

دائرة المنتديات والبرلمان إلى الشارع فكانت هناك مظاهرات مؤيدة ومعارضة للوجود السوري ولكن المؤيدون والمعارضون اتفقوا على سيادة لبنان واستقلال قراره بعيداً عن التدخلات الدولية.

فقد رأى المؤيدون وهم من السنة والشيعة إن وجود سوريا في لبنان ضروري لحفظ الأمن وحماية لأمن البلدين معاً في ظل وجود احتلال إسرائيلي للأراضي السورية ومزارع شبعا اللبنانية وعدم حل القضية الفلسطينية.

بينما أكد الرافضون للوجود السوري – المسيحيون (عدا لحود الرئيس اللبناني) والدروز – إن استقلال لبنان وسيادته على أرضه لا تتجزأ مؤكدين أن وجود سوريا في لبنان هو امتداداً للتدخل في شئونه الداخلية.

وقد اعتبر الرئيس اللبناني إميل لحود أن "لبنان وسوريا عاملا استقرار في المنطقة لا يجوز تجاهلهما خدمة لأهداف لن تكون في مصلحة السلام"، منوهاً بما قدمته "القيادة السورية من دعم للبنان في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية".

وشرح لحود لنائب وزير الخارجية الأرجنتيني خورخي تايانا الذي استقبله في قصر بعبدا يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ وجهة نظر لبنان من التطورات الراهنة إقليميا ودولياً، والموقف من القرار الرقم ١٥٥٩ لاسيما أن الأرجنتين ستترأس في أول يناير ٢٠٠٥ مجلس الأمن الدولي، عارضاً الاستقرار الذي يعيشه لبنان بفعل الخيارات الاستراتيجية ومبرزاً ما حققه على صعيد تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي وتمسكه مع سوريا بالسلام العادل والشامل والدائم المرتكز إلى عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وقيام دولتهم المستقلة، وتحرير الجولان ومزارع شبعا، ووضع حداً للسياسة العدوانية الإسرائيلية. مجدداً إدانة لبنان للإرهاب، وداعياً إلى "إزالة الأسباب التي تغذي التطرف والأعمال العدائية المتفرعة عنه".

وأكد وزير الإعلام ايلي الفرزلي أن منطق الاتهامات والتخوين والشتائم يجب أن يسقط ويزول، موضحاً أن عدم وجود القوات السورية في لبنان احتمال قائم يجب أن نأخذه دائماً في الاعتبار قد يحدث، وقد لا يحدث، لأن سوريا ولبنان مرتبطان بعلاقات وبمعاهدات" تاريخية".

ومن جانبه رفض الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، الدعوة التي تضمنها قرار مجلس الأمن الدولي الداعية إلى حله، وقال نصر الله إن مطلب قرار مجلس الأمن الدولي ما هو إلا "فخ" إسرائيلي. مؤكداً أن نزع سلاح حزب الله سيضعف لبنان. كما دافع أمين حزب الله عن وجود القوات السورية في لبنان.

وقال إن القوات السورية ساعدت البلاد على تعزيز الأمن بعد انتهاء الحرب الأهلية. وقال نصر الله، أمام تجمع حاشد في معقله في جنوب بيروت "لا نريد انسحاب تلك القوات في هذا الوقت".

وعلى جانب آخر رحب زعيم الطائفة المارونية المسيحية في لبنان نصر الله صفير بقرار سوريا ولبنان ببحث إعادة نشر القوات السورية في لبنان.

وفي ظل الانتشار الجديد يتوقع أن تتمركز القوات السورية في وادي البقاع، قرب الحدود السورية.

لكن البطريرك صفير قال إنه "عندما تتم عملية إعادة نشر القوات يجب الإعلان عنها رسمياً"، وحذر من أن الجيش السوري سيعود إلى قواعده إذا لم يتم الإعلان عن إعادة نشر القوات رسمياً.

وكرر البطريرك صفير دعوته السابقة للقوات السورية بالانسحاب الكامل من لبنان، لكنه قال إن المهم هو أن تكون الحكومة اللبنانية حرة في اتخاذ القرار وليست تابعة للسلطات السورية.

وتحتفظ سوريا بقوات قوامها أكثر من ثلاثين ألف جندي منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، لكن المطالبة بانسحاب هذه الوقت بدأت تتصاعد فى الفترة الأخيرة.

وقد اجتمعت الأحزاب اللبنانية، المعارضة للحكومة، للمرة الأولى منذ الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت عام ١٩٧٥. واحتشد ممثلون عن الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية في لبنان يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤، كما حضر ممثلون عن التجمعات المسيحية والمسلمة والدرزية في البلاد. فيما يعرف ب"المنتدى الديمقراطي" واتفقوا على خطة عمل تضمنت وضع قانون انتخابي جديد "لضمان تمثيل جميع الطوائف اللبنانية السياسية". ودعا السياسيون فى المنتدى إلى وضع نهاية لما يعتبرونه تدخلاً سورياً في شؤون بلادهم الداخلية. داعين دمشق إلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية.

ومن بين أحزاب المعارضة التي حضرت الاجتماع الحزب الاشتراكي التقدمي التابع للزعيم الدرزي وليد جنبلاط والأحزاب اليمينية المسيحية منها حزب الجنرال المنفي ميشيل عون.

وقال حبيب صادق رئيس المنتدى الديمقراطي: "المعارضة ملتزمة بالعمل من أجل إقامة دولة لبنانية مستقلة ذات سيادة، خالية من جميع التدخلات الأجنبية خاصة أجهزة المخابرات اللبنانية والسورية". وفي تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية، اتهم صادق أجهزة المخابرات بتحويل لبنان إلى "دولة بوليسية" ودعا لإقرار الديمقراطية وإمكانية نقل السلطة.

ونقل عن الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل قوله إن المناخ السياسي يماثل المناخ الذي كان سائدا عام ١٩٤٣ "عندما حارب جميع اللبنانيين جنبا إلى جنب من أجل الحصول على الاستقلال من الحكم الفرنسي".

حماية حكومية

يذكر أن جنبلاط خاض خلافاً مع الحكومة بشأن إزالة الحواجز الأمنية التي كانت تحيط ببيته. وتعرض أحد مساعديه المقربين مروان حماده لمحاولة اغتيال في أكتوبر ٢٠٠٤ وقال الزعيم الدرزي إنه تلقى تهديدات بالقتل. مؤكداً أنه لا يعرف من أزال الحواجز الأمنية..وأشار "إذا وقع لي مكروه فسيكون هذا أمر سئ لجميع المسؤولين عن الأمن في لبنان".

ويحاط بغالبية منازل السياسيين اللبنانيين الحاليين والسابقين حراسة أمنية مشددة توفرها الحكومة، بسبب أعمال العنف المتفرقة التي تقع منذ الحرب الأهلية.

وأصبح جنبلاط، الذي كان حليفا لسوريا في السابق، من أقوى منتقديها بسبب استمرار هيمنتها على الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان. كما تزعم جنبلاط المعارضين للتمديد لحكم الرئيس اللبناني إميل لحود، المدعوم من سوريا، في سبتمبر ٢٠٠٤.

وفي المقابل تظاهر مئات الآلاف من اللبنانيين في العاصمة اللبنانية بيروت يوم ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ لإعلان تأييدهم للوجود السوري في لبنان ورفضهم لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ الذي يدعو لانسحاب القوات السورية من لبنان.

وانطلقت المظاهرة التي أطلق عليها "مسيرة المليون" من منطقة "مستديرة سباق الخيل" وانتهت في ميدان ساحة الشهداء في المدينة حيث احتشد الجميع للاستماع إلى كلمات لأبرز المشاركين، وأعلن المشاركون رفضهم للقرار ١٥٥٩ وتأييدهم لما يسمى تلازم المسارين السوري واللبناني بما في ذلك دعم الوجود السوري في لبنان. وحمل المشاركون لافتات كتب عليها عبارات التأييد للرئيسان اللبناني إميل لحود والسوري بشار الأسد، إضافة لعبارات الرفض للضغوطات التي تتعرض لها سوريا.

وسارت ضمن المظاهرة سيارات تحمل مكبرات الصوت لتذكر بوقوف سوريا بجانب لبنان طوال السنوات الماضية وأخرى تحيي حزب البعث السوري. وجاءت المظاهرة استجابة لدعوة من الأحزاب الموالية لسوريا وأبرزها حزب الله والحزب القومي السوري الاجتماعي وحركة أمل، بالإضافة إلى مشاركة التنظيمات الإسلامية.

وقال النائب ناصر قنديل إن هذه المظاهرة هي رسالة لكل من تكلم باسم لبنان مدعيا أنهم أكثرية رافضة للوجود السوري. وأضاف "اليوم سيشهد الجميع أكثرية اعتدى عليها، عبر الحديث باسمها، وراحت تتحدث باسم اللبنانيين في الكونجرس الأميركي".

من جانبه اعتبر النائب السابق فتحي يكن أن "لهذه المظاهرة وجهين وجه دولي باتجاه دعم لبنان وسوريا أمام الضغوطات الدولية وأهمها القرار ١٥٥٩ ويجب أن يقول اللبنانيون كلمتهم فيه رداً على مظاهرة المعارضين يوم ٢٤ نوفمبر٢٠٠٤.

وكان وفد من حزب الله قد قام قبل يوم واحد من المظاهرة بزيارة البطريرك الماروني نصر الله صفير للتعبير عن أهداف المظاهرة التي "لا تتضمن أية رسائل داخلية ولا تعتبر تحديا لأحد" فيما اعتبر خطوة لطمأنة الشارع المسيحي. وهذا يعبر عن مدى التعايش والوئام بين الطوائف اللبنانية ويدلل على نجاح التجربة اللبنانية في احتواء الأقليات والطوائف في إطار ديمقراطي.

وكانت سوريا قد أرسلت قواتها إلى لبنان للمرة الأولى عام ١٩٧٦ في بداية الحرب الأهلية. وقد بقيت معظم القوات السورية في لبنان بعد انتهاء النزاع عام ١٩٩٠. وقد أعلنت خلال عام ٢٠٠٤ عن سحب بعض قواتها من لبنان وإعادة انتشار البعض منها خارج المدن من أجل تخفيف الضغط الدولي عليها. ولم تفتح تلك الخطوة المعارضين اللبنانيين أو المجتمع الدولي.

ثانياً: الطوائف فى سوريا والتعايش مع القمع

١- الخريطة الطائفية السورية

لأسباب عديدة لا نجد مصادر موضوعية موثوقة ومعتمدة تحدّد بشكل واضح خارطة التركيبة السكانية في سوريا.

من ناحية الأجناس، تنوّه كتب مدرسية وعامّة بوجود عرب وأكراد وشركس وأرمن وغيرهم.. ومن ناحية الأديان والطوائف تنوّه بوجود مسلمين سنّة وشيعة ومسيحيين ودروز وعلويين وأقليّة يهودية. ولكن لا يتجاوز ذكر ذلك -إذا ذكر- حدود التقديرات التي قد تكون قريبة من الصواب، إنّما لا يمكن الجزم بصحّتها بصورة منهجية. ولا يقتصر هذا على المصادر العربية، فالأرقام المختلفة في المصادر الغربية توصل إلى النتيجة نفسها.

ويُلاحظ أنّ سوريا- كما يقول الباحث نبيل شبيب - كانت الاسم الذي يُطلق أيضا على ما يعرف إلى اليوم ببلاد الشام، ويشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وفق الحدود التي "ابتكرتها" اتفاقية سايكس بيكو الفرنسية-الإنجليزية الاستعمارية في مطلع القرن الميلادي العشرين. وهنا يمكن تعليل تعدّد الأجناس والطوائف والأديان في سوريا بأنّها كانت من أكثر المناطق حيويّة في التاريخ القديم، وهي من أقدم الأراضي التي تمّ اكتشاف آثار الإنسان فيها من عصور ما قبل التأريخ، كما في منطقة "سرير نهر الكبير الشمالي" قبل زهاء مليون عام، وفق ما يقول علماء الآثار. ويختلف المؤرّخون حول ما إذا كانت دمشق أم أريحا هي المدينة الأقدم في العالم -٨ آلاف سنة على الأقل- ولا يختلفون حول ميلاد الكتابة في سوريا، كما تثبت آثار أوغاريت قرب اللاذقية، ولا يزال يوجد في معلولا قرب دمشق من يتكلّم الآرامية التي تحدّث بها المسيح عليه السلام، كما كانت سوريا الأرض التي عبرها أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام قبل ظهور اليهودية بخمسة قرون، وكانت المسرح الرئيسي لمواجهات كبرى لم تنقطع لقرون عديدة بين الإمبراطوريات القديمة من الفينيقيين والآشوريين والإغريق والفرس والرومان والفراعنة، ثمّ كانت بعد استقرار الإسلام فيها مسرحا رئيسيا لمواجهة الغزوات المغولية والصليبية.

كل ذلك بالإضافة إلى تيارات الهجرات التاريخية، يفسّر تعدّد الانتماءات، وإن بقي العرب المسلمون السنّة يشكّلون الأكثرية الكبرى للسكان منذ ظهور الإسلام إلى اليوم.

وتوصل محاولة التوفيق بين الأرقام التقديرية من مصادرها العربية والغربية المتوفرة عن سكان سوريا، إلى القول على وجه التقريب: في سوريا التي يقطنها أكثر من ١٨ مليون نسمة بإحصائيات عام ٢٠٠٣م (الزيادة السنوية: ٣,٤%):

- ٧٠% من السنة (العرب) و٨% من السنّة (الأكراد) وأقل من ١% من السنّة (الشركس).

- ١% من الشيعة (العرب وسواهم).
- ٨ إلى ٩% من العلويين (العرب).
- ٢ إلى ٣% من الدروز (العرب).
- ٨% من المسيحيين (العرب الأرثوذكس في الدرجة الأولى).
- أقل من ١% من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية ومنها عدة آلاف من اليهود.

الطائفة العلوية

بمنظور ديني طائفي عُرفت الطائفة العلوية الحاكمة فى سوريا تاريخيا بالنصيرية النميرية، واشتهرت حديثا (في القرن الميلادي العشرين) بطائفة العلويين. نشأت في القرن الثالث الهجري نتيجة انقسامات في تاريخ الشيعة، وتعود تسميتها بالنصيرية النميرية، إلى مؤسسها (أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري) الذي توفي عام ٢٧٠ هـ (٨٨٤م)، وقد زعم –بعد ما يُعرف لدى الشيعة باختفاء الإمام محمد المهدي الثاني عشر في السلسلة الجعفرية– أنّه هو (ابن نصير) يمثل "الباب إلى السرداب" الموصل إلى الإمام الحسن العسكري، الحادي عشر في السلسلة نفسها. وادّعى النبوة لاحقا وتابعه ورثته وأضافوا تعاليم عديدة لحركته.

ويؤكّد علماء الإسلام، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، أنّ هذه التعاليم تُخرج من يعتنقها من دائرة الإسلام. واستقر النصيريون في جبال اللاذقية في الدرجة الأولى، والتي تعرف اليوم بجبال العلويين. وما تزال معتقدات الطائفة سريّة، ومن يتحدّث عنها يستند بالدرجة الأولى إلى كتاب عنوانه (الباكورة السليمانية) أَلّفه أحد مشايخ العلويين وكان اسمه سليمان، واعتنق النصرانية قبل ذلك، وقيل إنّه أعْدم بسبب كشف أسرار الطائفة حرقا بالنار.

وقد واجه النصيريون قديما الاتهام بتقديم العون للغزو المغولي، فغزاهم الظاهر بيبرس بعد معركة عين جالوت (٦٦٦هـ و١٢٦٨م) وقضى على معاقلهم ونفوذهم في الساحل السوري.

كما واجهوا حديثا الاتهام بتقديم العون للاستعمار الفرنسي، الذي سعى للاعتماد على الأقليات من جهة، وعلى سياسة التجزئة والتفرقة من جهة أخرى. ولعب ذلك دوره في ارتفاع عدد العلويين في الجيش في عهد الاستعمار الفرنسي ارتفاعا ملحوظا. وفي عهده ظهرت تسميتهم بالعلويين، وقد أقدم في إطار تجزئة الأراضي السورية على إنشاء "دولة العلويين"، فبقيت بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٦م، وانتهت مع الشروع في مفاوضات الاستقلال.

ب– هموم الأكراد في سوريا

الأكراد موزعون على معظم المحافظات السورية لكن ثقلهم يتركز فى محافظتى القامشلى والحسكة شمال شرق سوريا في المنطقة المتاخمة لكل من تركيا والعراق. ويقدر عددهم فى سوريا بما يتراوح بين مليون ونصف ومليونين ويمثلون تقريبا عشرة بالمائة من السكان. ولا يضم هذا الرقم عدد المحرومين من الجنسية

السورية حيث لا يضاف هؤلاء إلى التعداد العام والإحصاءات السورية ويقدر عددهم بنحو ٢٨٠ ألف كردي. ويطلق على ٢٠٠ ألف منهم لفظ أجانب ويحملون بطاقات إقامة حمراء تتيح لهم الإقامة. وهناك ٨٠ ألف آخرون يطلق عليهم لفظ "مكتوم" وهؤلاء غير مسجلين في السجلات الرسمية وبدون هوية.

ولا يحق للمكتوم والأجنبي شغل الوظائف الحكومية ولا العلاج في المستشفيات العامة كما يحرم "المكتوم" من التعليم الجامعي. ويعمل هؤلاء الأكراد في أعمال الخدمة. وظهرت هذه المشكلة على السطح لأول مرة في عام ١٩٦٣ عندما أصدرت حكومة البعث قرارا بأنه لا يحق للأكراد الذين دخلوا سوريا بعد عام ١٩٤٥ الحصول على الجنسية السورية،وترتب على تنفيذ هذا القرار حرمان العديد من الأكراد النشطاء سياسيا من الجنسية رغم أن بعضهم وأجدادهم يقيمون في سوريا منذ مئات السنين.

ويعتبر الأكراد في سوريا أقل نشاطا من أقرانهم في الدول الأخرى– العراق وتركيا وإيران. ويعود جزء كبير من أسباب هدوء الأكراد في سوريا خلال العقود الثلاثة الماضية إلى تبني النظام السوري قضية الأكراد الأتراك ومساعدة حزب العمال الكردستاني فى تركيا بإيواء أعضائه السياسيين الفارين من مطاردة القوات التركية وفتح معسكرات تدريب لكوادره العسكرية. لكن الحكومة السورية اضطرت إلى التراجع عن هذه السياسة وطردت عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال من أراضيها بسبب التهديدات التركية الحازمة بشن حرب ضد سوريا إن لم تتوقف عن تلك المساعدات لأكراد تركيا.

وكانت الحكومة السورية قد بدأت فى تطوير علاقتها بأكراد تركيا في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بعد انفراد الطائفة العلوية بالحكم في سوريا. وفي هذا الإطار بدأ النظام السوري الإفراج عن بعض المعتقلين الأكراد وإسقاط قضايا التهرب من التجنيد عن العديد من الأكراد السوريين الموجودين في سوريا أو خارجها مما أدى إلى عودة الكثيرين من الهاربين إلى مدنهم وقراهم. لكن أكراد سوريا قرروا التحرك فيما يبدو في عام ٢٠٠٢ ووضح فى عام ٢٠٠٣ هذا التحرك. فمع تزايد احتمالات شن حرب أمريكية على العراق–وقتئذ–،ودور أكراد العراق المتوقع فيها، بدأ الأكراد في سوريا للفت الأنظار إلى مشكلاتهم التي تم تجاهلها طويلا. وفي ديسمبر ٢٠٠٢ نظم عدد من النشطاء الأكراد اعتصاما سلميا أمام مبنى مجلس الشعب السوري بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وأثار ذلك التحرك السلطات السورية التي اعتقلت اثنين من المشاركين في الاعتصام وقدمتهم لمحكمة أمن الدولة العليا بتهمة التحريض ضد الوطن وسلامته. وفي فبراير ٢٠٠٣ تمت محاكمة كل من حسن صالح ومروان عثمان عضوي حزب يكيتي الكردي وكانت هذه الخطوة للحكومة السورية بداية لسلسلة تحركات أخرى قامت بها لقمع أي تحركات كردية محتملة عشية الاستعدادات العسكرية لإجتياح العراق.

وفي ١٩ مارس ٢٠٠٣ أصدر حزبا التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا بيانا مشتركا إلى الرأي العام بمناسبة عيد نوروز، عيد رأس السنة الكردية، دعا فيه الجماهير الكردية إلى إحياء هذه المناسبة بشكل حضاري يتجنب إشعال نيران نوروز في المناطق الآهلة نظرا لتزامن نوروزهذا العام مع التطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة ونتيجة الأزمة العراقية. كما دعا البيان إلى الإحجام عن

القيام أو المشاركة في النشاطات الفنية ومظاهر الابتهاج، "تعبيرا عن التضامن مع الشعب العراقي في محنته بين ظلم الدكتاتورية وكوارث الحرب المدمرة المرتقبة."

وشهد الشهر نفسه قيام قوات الأمن السورية بمداهمة غرف طلبة أكراد في السكن الجامعي، واعتقلت خمسة من الطلاب الأكراد النشطاء. كما قام قوات الأمن السورية نحو المنطقة الكردية كما اتخذت قوات الجيش السورية داخل المنطقة الكردية استعدادات عسكرية تحسبا لأي تحرك كردي.

وعقب حرب العراق مباشرة ساد الهدوء الأقلية الكردية ترقبا لتغيرمحتمل فى الأوضاع الداخلية في سوريا التي لم تشهد تغيرا ملحوظا رغم تغير توجهات النظام تجاه الخارج. لكن هذا الهدوء انتهى بسرعة وواصل الأكراد في سوريا تحركاتهم السلمية للفت الأنظار إلى مشكلاتهم.

ودعت الأحزاب الكردية إلى مقاطعة انتخابات الادارة المحلية في ٢١ يونيو٢٠٠٣ وحازت هذه الدعوة ترحيبا في المناطق الكردية. وأصدرت فصائل الحركة بيانات تؤكد فيها مقاطعة هذه الانتخابات ترشيحا و تصويتا مبررة قرارها باستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية السالبة للحقوق الرئيسية للشعب الكردي في سوريا. وأن هذه الانتخابات تجري في أجواء لا ديمقراطية بعيدة عن النزاهة و انها مثل انتخابات مجلس الشعب حيث القوائم المغلقة وهيمنة حزب البعث على هذه الانتخابات. ان ما يميز قرار الحركة الكردية بأحزابها –وهي التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا الذي يضم خمسة أحزاب كردية وحزب يكيتي الكردي وحزب الاتحاد الشعبي الكردي– هو ان القرار تم اتخاذه في الوقت المناسب دون اي ارتباك او تردد او تناقض بين الاحزاب.

وفي ٢٠ يونيو ٢٠٠٣،وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل، اعتصم حوالي ٢٠٠ كردي بالقرب من مبنى صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) وحمل أطفال أكراد أثناء الاعتصام زهورا ولافتات صغيرة في دمشق للمطالبة بمنح الجنسية للأكراد المحرومين منها وبالإعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد.

ولكن السلطات السورية، مرة أخرى ردت بعنف على هذا التحرك الكردي السلمي. فهاجمت قوات الأمن الأطفال والشباب مما أدى إلى جرح ٢٠ كرديا من بينهم طفلان، كما اعتقلت قوات الأمن العديد من الأكراد المشاركين في الاعتصام الصامت واتهمتهم بالتحريض ضد أمن وسلامة الوطن. وأدت هذه الإجرءات العنيفة إلى احتجاجات واسعة النطاق في الصحف العالمية من قبل اللاجئين السياسيين السوريين في الخارج وأعادت إلى الأذهان قضية الأكراد الذين يعيشون في سوريا بدون جنسية.

وقالت أربع جمعيات سوريا لحقوق الانسان في بيان في سبتمبر ٢٠٠٣ ان الأكراد السبعة الذين اعتقلوا في دمشق في يونيو ٢٠٠٣ خلال مسيرة الأطفال لا يزال مصيرهم مجهولا حتى صدور هذا البيان. وأضاف البيان أن نحو ٢٥٠ الف مواطن كردي جردوا من جنسيتهم. وحرموا من ممارسة حقوقهم المدنية فأصبح من المستحيل عليهم تسجيل الزواج او ولادة طفل في سجلات القيد السورية. وطالب الموقعون على البيان السلطات "بالافراج الفوري عن المعتقلين السبعة وكذلك جميع معتقلي الرأي والضمير في سجون البلاد". ووقع على البيان كل من "جمعية حقوق الانسان في سوريا" و"لجان الدفاع عن حقوق

الانسان في سوريا" و"لجنة الدفاع عن حقوق المجردين من الجنسية في سوريا" و"لجان احياء المجتمع المدني في سوريا".

الحزام العربي

وتشكو الأقلية الكردية في سوريا من فرض التعريب عليهم ومحاربة اللغة الكردية وحرمان الكثير منهم من الجنسية السورية، وبصفة عامة محاصرة الوجود الكردي بما أسموه بالحزام العربي. لكن بعض المراقبين السوريين حذر من أن بعض الأكراد يتجاوزون الحدود في تعصبهم القومي المتمثل فى مطالبات غريبة وخطيرة – رغم قلة حسبتهم فى نسيج المجتمع السورى– مثل اعتماد اللغة الكردية لغة قومية أسوة باللغة العربية وبحكم ذاتي قد يؤدي الى الانفصال. خاصة بعد تطور العديد من المحطات الفضائية الكردية التي بدأت من فترة غير قصيرة بغزو الفضاء الاعلامي محاولة اثارة تعصبهم قومي كردي بما يهدد وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية. كما يتحدث البعض عما يرون أنه غزو كردي للمحافظات السورية الشرقية متمثلا في شراء الأراضي والعقارات من قبل الأكراد مما أدى الى توسع في حضورهم الاقتصادي والاجتماعي على حساب سكان المنطقة من أشوريين وكلدانيين وسريان والأمر الذى أدى إلى نزيف حاد فى المجتمع السورى جراء هجرتهم. ويرى البعض أن احترام الخصوصية اللغوية للأكراد لا يجب أن يذهب إلى حد اعتمادها كلغة قومية لأن هناك لغات حية أخرى أكثر تجذرا في هذا الوطن تستحق بأن تكون لغات قومية إذا ما قورنت باللغة الكردية كاللغة الآشورية واللغة السريانية واللغة الآرامية، وهي قطعا الأعرق "بسوريتها " من اللغة الكردية.

ويلاحظ تغيير واضح طرأ في الآونة الأخيرة وتبلور أكثر فى نهاية عام ٢٠٠٣ على الخطاب القومي لبعض الأطراف الكردية في سوريا وخارجها. فقد بدأ أكراد سوريا بمحاولة استنساخ تجربة وخطاب اكراد العراق.فعلى سبيل المثال، نرى أن مصطلحي "كردستان سوريا" و "كردستان الغربية" بدءا يدخلان ضمن الخطاب القومي والسياسي لعدد غير قليل من الاطراف والنخب المثقفة الكردية السورية. ويبدو هذا التغيير بشكل واضح في وسائل الإعلام التابعة لجهات مستقلة او منظمات كردية وحتى جهات عربية.ضمن ومحاولة الترويج لهذه المصطلحات تمهيدا لفرضها مستقبلاً على الرأي العام السوري في إطار سياسة تكريدية. وعلى سبيل المثال والمقارنة ما بين الخطابين الكردي العراقي والكردي السوري بخصوص سياسات التكريد المشكلة حول تسمية مدينة "رأس العين" السورية الواقعة بالقرب من الحدود التركية، وكيف يحاول البعض تكريد التسمية بعد ترجمتها من العربية الى الكردية لتصبح "سه ري كاني". وبهذا يقلدون اكراد العراق الذين قاموا بتكريد تسمية أربيل العراقية.

ج – : القمع فى القامشلى(٢٠٠٤)

تقع مدينة القامشلى فى محافظة الحسكة السورية – أقصى الشمال الشرقى فى سوريا وتتميز القامشلى بمنشأتها السياحية ومطارها المدنى.

وأعلن سكان القامشلى من الأكراد السوريين بعضهم من أصول تركية.

كما يوجد بمحافظة الحسكة مدينة "الحسكة" وتتميز بجمال موقعها ونهضتها المعمارية الحديثة ومنشأتها السياحية ومشاريها الاقتصادية.

ويقطن فى الحسكة أقلية من الاشوريين.

وقد وقع فى المدنيين خلال عام ٢٠٠٤ أحداث دامية راح ضحيتها العديد من الأكراد الأشوريين وعكست الحادثتين مدى القمع الذى يعامل به النظام السورى الأقليات وهذا ليس بغريب على ذلك النظام الذى ينفرد بمنظومة قمعية فاق فيها كل الدول العربية على عكس ما تحدث تماما فى لبنان.

فوفقا لما أعلنته منظمات كردية خراجية فهى لجنة الدفاع عن الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان فى سوريا – فرع ألمانيا–. وعن طريق الإتصال المباشر مع المواطنين وشهود العيان في مراكز الأحداث الذى قامت به احدى المنظمات قالت إنه بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٢ كان مقررا اجراء مباراة بكرة القدم بين فريقي الفتوة (مدينة دير الزور) وفريق الجهاد (مدينة القامشلي) وقبل بدء المباراة قدم الى مدينة القامشلي ما يقارب ٢٠٠٠ شخص من مدينة دير الزور وبدؤوا يجوبون شوارع مدينة القامشلي التي تقطنها أغلبية كردية مرددين شعارات ممجدة للدكتاتور العراقي المخلوع صدام حسين ومرددين هتافات وشعارات وشتائم بحق الأكراد في كل من سوريا والعراق وذلك على خلفية وقوف الأكراد في كردستان العراق مع قوات التحالف في العراق في الإطاحة بالدكتاتور صدام حسين وعند دخول هؤلاء الى الملعب لم يتم تفتيشهم من قبل الأجهزة الأمنية رغم انهم كانوا حاملين للمسدسات والعصي والسكاكين والخناجر والبلطات بينما تم تفتيش الأكراد ساكني مدينة القامشلي وقبل بدء المباراة بنصف ساعة هاجم القادمون من مدينة دير الزور المواطنين الأكراد العزل مما جعل جوا من الخوف والهلع يسود الملعب فتدافع الناس الى المخرج الرئيسي للهرب مما ادى ذلك الى وفاة ثلاثة أطفال فورا.

ثم امتدت الاشتباكات الى خارج الملعب حيث أعطى محافظ الحسكة سليم كبول أوامره لأجهزة الأمن بإطلاق النار على الأكراد , ومن المعلوم ان المحافظ يمثل رئيس الجمهورية من خلال وظيفته هذه وبعد قتل الأجهزة الأمنية وبدم بارد لعدد من المواطنين الأكراد انتشرت التظاهرات الى بقية المدن الكردية والمدن الأخرى (رأس العين. الدرباسة–عامودا – ديركي – الحسكة – تربه سبي – حلب – دمشق) مما ادى الى مقتل عشرات المواطنين الاكراد برصاص الأجهزة الأمنية التي تلقت أوامر صارمة بقمع التظاهرات وفي حين ادعت السلطات الرسمية ان أعمال الشغب ناشئة بسبب المباراة ,

أكدت المصادر المستقلة ان للموضوع بعدا سياسيا واضحا من خلال وقوف السلطات الرسمية الى جانب المواطنين العرب القادمين من مدينة دير الزور المعروفين بولائهم للدكتاتور العراقي المخلوع صدام حسين وكذلك انحصار الضحايا بالاكراد وقد رفع الاكراد لافتات تنادي بحل القضية الكردية في سوريا وانهاء سياسة التعريب والاعتراف بالشعب الكردي كقومية ثانية في سوريا.

ولم يتم حصر عدد القتلى والجرحى نظرا الى استمرار التظاهرات وبالتالي القمع والقتل لكن معظم المصادر تفيد بأن عدد القتلى بالعشرات والجرحى يتجاوزون ال٢٠٠ شخص جراح بعضهم خطرة وتم

نهب وسرقة العديد من المحلات التجارية التابعة للأكراد في مدينة الحسكة كما ان العديد من المواطنين العرب شوهدوا وهم مسلحون في حارات المدينة حيث قاموا بتهديد الأكراد وضربهم وذلك بحماية السلطات الرسمية ويعتقد ان هؤلاء من منتسبي حزب البعث الذي يحكم سوريا بقبضة من حديد منذ الإنقلاب الذي قامت به في ١٩٩٣/٣/٨.

كما تم حرق بعض المنشآت الحكومية من قبل البعض.

قالت المنظمة: اننا في الوقت الذي نستنكر فيه جرائم السلطات السورية بحق الشعب الكردي الأعزل في سوريا والتي تسعى فيها السلطة الى زرع فتنه بين الأكراد والعرب عبر تسليحها للعرب وتحريضها لهم ضد الأكراد , نناشد المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان العالمية والمفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الى التدخل الفوري لوقف حمام الدم والجرائم التي ترتكبها السلطات السورية بحق الشعب الكردي منذ ثلاثة أيام.

(نـــــداء عـــاجـــــل)

واشارت لجنة الدفاع عن الحقوق فى سوريا ومقرها ألمانيا أن ما جرى في مدينة القامشلي يوم الجمعة ٢٠٠٤/٣/١٢، على هامش موعد مقرر لمباراة رياضية، راح ضحيته العشرات من المواطنين السوريين بين قتيل وجريح زارعا الفوضى والخراب في المدينة، هو أمر مؤلم وخطير في آن معا، تنعكس تداعياته بأضرار فادحة على الوحدة الوطنية.

وحملت اللجنة الأجهزة الأمنية ومن أمر بإطلاق النار واستسهل قتل المواطنين، المسؤولية الرئيسية عما جرى وندعو إلى وقف العنف فورا، والى بذل كل الجهود لمحاصرة الحدث، وإيقاف تطوراته، تمهيدا لمعالجته بتغليب لغة العقل في مواجهة التشنج والانفعالات والحسابات الضيقة، وأيضا لقطع الطريق على أية ذريعة يمكن أن تستخدمها أطراف خارجية للنيل من لحمة مجتمعنا وتكاتفه.

وأضافت "إننا نرى في لجوء أجهزة السلطة إلى الحل الأمني والعنف، وإصرارها على استخدام هذا الأسلوب، وبالا على المجتمع والوطن، ما يتطلب معالجة سياسية اجتماعية شاملة، على قاعدة بنية مجتمعية، يكون فيها المواطن متساوي الحقوق، أساس اللحمة، بعيدا عن أية تمايزات عشائرية أو طائفية أو قومية".

وبديهي أن مثل هذه الأحداث ما كان لها أن تتطور بهذا الشكل المأساوي، إلا بفعل تفاقم حالة من الاحتقان السياسي والاجتماعي في البلاد، ناجمة عن غياب الحياة الديمقراطية وانعدام الحريات العامة، بما في ذلك إهمال حقوق الكرد السوريين، وغياب مساواة المواطنين أمام القانون.

وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق وطنية عامة تحظى بقبول جميع الأطراف، من اجل تقصي حقيقة ما جرى، وتحديد المسؤ لين ومحاسبتهم، هو خطوة لا غنى عنها، وبأقل من ذلك لا يمكن البدء بعلاج الصدع الذي حدث في بنيتنا الوطنية.

دعت اللجنة "كل الغيارى على وحدة الوطن ومستقبله، المبادرة إلى خلق صلات واتصالات عاجلة مع كافة الأطراف بغرض ضبط النفس ووقف العنف فورا"، مؤكدة أن الحل الديمقراطي هو المدخل

الوحيد والآمن لمواجهة معضلاتنا الإنسانية والسياسية والتصدي للتحديات والأخطار الماثلة أمامنا في عـــالم لا مكان فيه إلا للشعوب الحرة المتكاتفة والمتحدة.

وفى بيان لاحق فى مايو ٢٠٠٤ أصدرته لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

قالت أن "متابعة لمسلسل تدهور أوضاع حقوق الإنسان في سوريا وخاصة ما يتعلق منها بـــالاكراد بعد الاحداث المؤسفه التي حصلت في مدينة القامشلي بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٢ والتي راح ضحيتها عشرات الاشخاص برصاص الأجهزة الأمنية ومنتسبي حزب البعث ممن تم تسليحهم رسميا من المواطنين "العـــرب" ومن ثم امتداد آثار ذلك الى مختلف مناطق تواجد الاكراد من حيث التظـــاهر والاحتجـــاج فقـــد وردت معلومات مؤكدة تفيد بإعتقال المئات من المواطنين الأكرا د وأسماء بعضهم هم :

١- جمال بلكو ٢- محمد بلكو ٣- مدني نجم الدين ٤- شكري علي رمي ٥- عثمان فتحو هؤلاء تم اعتقالهم بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٤ في مدينة تربه سبي الوقعه شمال شرقي سوريا.

كما ان حملة اعتقالات واسعة حصلت للطلاب الأكراد في جامعة دمشق وقد أمكن معرفة أسماء بعض المعتقلين وهم :

١- الطالب أحمد عبد الغني / سنه ثانية جيولوجيا
٢- الطالب عبدالقادر – لم نتمكن من معرفة اسمه بالكامل-/ سنة رابعة صيدلة
٣- الطالب حميد شيخو / سنة رابعة كيمياء
٤- الطالبة آلاء الحسيني /كلية التربية – علم النفس
٥- الطالبة نسرين الحسيني
٦- الطالب سيبان سيدا

وقد وصلت رسالة ألكترونية عبرالأنترنيت من أحد طلاب جامعة دمشق – كما جاء فى بيان اللجنة تصور بشكل جيد الوضع الذي يتعرض له المواطنون الأكراد من قهر وعنف وهضم للحقوق , جاء فيهـــا أن ("الوضع في المدينة الجامعية مرعب جدا , يأخذون الطلاب الأكراد من الوحدات , (المقصود بـــذلك وحدات السكن الجامعي), وقد قام مساعد في الأمن بإنزال طالب من وحدته وعندما وصل إلى الســـاحة أمام الوحدة اجتمع العناصر وبدؤوا في ركله وضربه حتى سقط علـــى الأرض... منظـــر بشـــع بشـــع بشع...لماذا كل هذا الإذلال...ساعدونا...الإنترنيت مراقب والكـــل مراقـــب...التصـــوير صـــعب في دمشق..سنصمد ولكن نحتاج إلى دعم الخارج....إنهم متوحشون ").. انتهت الرسالة.

كما ان منع الاجهزة الامنية للمواطنين الأكراد للتظاهر السلمي وتصديها لهم ادى إلى جرح بعـــض المواطنين وهم :

١- محمد فريد / من مدينة المالكية
٢- مسعود حمزة / من القامشلي
٣- وليد حسكي / القامشلي

٤- برزان خليل / ٢٦ سنة
٥- نهاد محمد بكر / ١٠ سنوات
٦- أحمد أدهم خلف / ٢٥ سنة

قال البيان ان استمرار تسليح السلطات الرسمية للمواطنين العرب وغض الطرف عن اعتداءات هؤلاء على المواطنين الأكراد واستمرار نهب وتخريب الأملاك العائدة للمواطنين الأكراد في كل من مد ينتي الحسكة ورأس العين من شأنه أن يخلق وضعا خطيرا و شرخا عميقا في جدار الوحدة الوطنية التي تعاني أصلا من ضعف نتيجة تهميش الأكراد وتعريب مناطقهم واستبعادهم من الكثير من الوظائف الهامة في الجيش وسلك الشرطة والسلك الدبلوماسي والتدريس في الجامعات...الخ و استبداد السلطة وتحكم الأجهزة الأمنية في كل شاردة وواردة وغياب سلطة القانون وعدم الإعتراف بالحريات الأساسية للمواطنين في بلد محكوم بالأحكام العرفية منذ ٢٠٠٤/٣/٨.

وأكد ان على السلطات واجب وطني وإنساني متمثل في ضرورة محاورة الأكراد والإستماع الى مطالبهم بدل حصر طريقة الإتصال بهم عبر القنوات الأمنية المعروفه بقمعها ووحشيتها وعدائها المزمن لإنسانية الإنسان وحقوقه في سوريا كما اننا نرى أن الحلول للكثير من المشاكل والقضايا في سوريا تكمن في الاعتراف بالآخر والانفتاح عليه وسن قانون حضاري للأحزاب والجمعيات واطلاق سراح كافة سجناء الرأي وحل القضية الكردية حلا عادلا ضمن حدود الوطن السوري الذي يتسع للجميع وانهاء احتكار ممارسة حزب البعث والأحزاب المتحالفة معه للعمل السياسي والغاء قانون الطوارئ والسماح بعودة المنفيين في الخارج الى الوطن بضمانات قانونية وإعادة الاعتبار للقضاء الذي يعاني من التهميش والفساد.

وقال بيان آخر صادر عن أحزاب ومنظمات مجتمع مدنى لسوريا فى المنفى "إن التداعيات والتطورات الخطيرة, التي تشهدها بلادنا إثر أحداث مدينة القامشلي المؤلمة، تثير مخاوف عامة المواطنين الحريصين على اللحمة الوطنية للشعب السوري وتعرضها للمخاطر والفتنة الداخلية، خصوصاً في هذه الظروف العصيبة التي تعيشها بلادنا والمنطقة عموماً".

أضاف البيان الذى صدر فى نهاية مايو ٢٠٠٤ إن الأحزاب الوطنية والقوى الاجتماعية الموقعة على هذا البيان إذ تدين استسهال إطلاق الرصاص على المواطنين العُزل من قبل قوات الأمن، وحملات الاعتقال التي طالت المئات منهم، فإنها تدين أيضاً أعمال الشغب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والإساءة إلى علم البلاد، أهم رموز وحدتنا الوطنية، وتدعو على الفور، إلى وقف الاعتقال وكل أشكال العنف، وأعمال الشغب وإطلاق سراح المعتقلين، كمقدمة لابد منها لوأد الفتنة، والمسارعة إلى تشكيل لجنة تحقيق وطنية نزيهة تتقصى حقيقة ما جرى وتحديد المسؤولين عن سبب وتطور هذه الأحداث، وإنصاف أسر الضحايا والمتضررين تمهيداً للحل ورأب الصدع بمعالجة أسبابه السياسية التي تعود إلى احتقان طويل كرسه الاستبداد وتفشي الفساد وسياسات التمييز بحق المواطنين الأكراد، وغياب الديمقراطية والحريات العامة والمساواة أمام القانون.

قـــمـــع الـــجـــنـــازات

قام مئات المشيعين يوم ١٥ مارس بأعمال شغب في جنازة ضحايا اشتباكات القامشلي وردد المشيعون الأكراد هتافات مناهضة للحكومة وهاجموا المتاجر والمباني الحكومية وأضرموا النيران في بعضها، وأطلقت الشرطة السورية النار في الهواء واستخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريق الحشود الغاضبة.

وقال شهود عيان إن مكتب وزارة الجمارك تضرر من جراء هذا الشغب، فيما أغلقت المحال والمتاجر أبوابها مبكراً.

وكان الأكراد يشيعون جنازة ثلاثة من بين أحد عشر قتيلا سقطوا في الاشتباكات المسلحة بملعب لكرة القدم بين مشجعي فريقي "الفتوة" و"الجهاد".

وفى اتساع لأعمال العنف بسوريا قالت وكالة الأنباء التركية إن سبعة أكراد قتلوا وأصيب آخرون يوم ١٦ مارس ٢٠٠٤ عندما فتحت قوات الأمن السورية النيران على عدد من الأكراد أثناء مظاهرة لأحياء ذكرى ضحايا مذبحة حلبجة في كردستان العراق عام ١٩٨٨. وقد أحرق متظاهرون العلم السوري أثناء المظاهرة مما أدى إلى تدخل رجال الأمن، وقالت الوكالة نقلا عن مصادر بسوريا إن ثلاثة من القتلى لقوا حتفهم بمدينة حلب.

وقال سكان المدينتين إن القوات السورية فرضت حظراً للتجول بمدينة رأس العين بالقرب من مدينة سيلانبينار على الحدود التركية بعد مقتل خمسة أشخاص هناك، وقالت السلطات السورية إن زعيم أحد القبائل المحلية كان بين القتلى، بينما أصيب ثلاثون شخصاً في المصادمات.

وفى بلدة عمودة هاجمت جماعات كردية نقطة شرطة مما أسفر عن مقتل قائد في الشرطة وأربعة ضباط وجندي. وأضافت المصادر أن القوات السورية أرسلت تعزيزات إضافية إلى المنطقة لاحتواء الأزمة. كما تم تشديد الإجراءات الأمنية على الجانب التركي من الحدود. بالإضافة إلى مدينة القامشلي لضمان عدم تجدد الاحتجاجات.

وقال أنور بوني، محامي حقوق الإنسان، لوكالة الأنباء الفرنسية إنه ألقى القبض على مئات الأكراد السوريين منذ اندلاع أعمال الشغب شمال شرقي سوريا. وقد قال بوني "صحيح أن إخواننا السوريين من أصل كردي اقترفوا أعمالا ندينها غير أن السلطات بدلا من أن تأخذ بنصائحنا بالحوار لجأت إلى سياسة القمع". وحذر بوني من أن "سياسة العصا ستساعد فقط خطط القوى الأجنبية الراغبة في زعزعة الاستقرار في سوريا".

وطالب متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية سوريا يوم ١٧ مارس ٢٠٠٤ بالأحجام عن اتباع ما وصفه بإجراءات قمعية ضد الأقلية الراغبة في تحقيق مزيداً من التداخل داخل الحياة السورية.

بيان الأحزاب الكردية :

وناقشت الأحزاب الكردية في سوريا يوم ٢٠ مارس الأوضاع المتوترة التي استجدت بعد وقوع عدد من القتلى في صفوف المواطنين الأكراد أثر إطلاق النار عليهم من قبل رجال الأمن في محيط ملعب القامشلي.

وفي بيان صادر عن الجماعات الكردية، في ٢٢ مارس ٢٠٠٤ أشارت إلى "استجابة شعبنا الكردي لنداء الأحزاب الكردية لوقف المظاهرات والاعتصامات الأمر الذي لعب دورا إيجابيا في تهدئة الأوضاع رغم الأعمال الاستفزازية التي قامت بها ولا تزال بعض الجهات العناصر المسلحة التابع لحزب البعث.

وأشار البيان إلى وقوع عدد من أعمال النهب والسلب للعديد من متاجر المواطنين الكرد رغم أعمال التهدئة التي يقوم بها التجار هناك.

ودعت الأحزاب الكردية إلى ضرورة عقد لقاء مع رئيس الجمهورية، وأكدت على التآخي العربي الكردي وجميع مواطني سوريا بكافة قومياتهم وطوائفهم.

تضامن مع الأكراد

وتضامناً مع ضحايا القامشلي فقد تظاهر أكراداً سوريين أمام السفارة السورية في بروكسل ببلجيكا يوم ١٤ مارس ٢٠٠٤ واقتحم المتظاهرون السفارة بعد ذلك وتم اعتقال ٣٠ كردياً وفى ١٥ مارس احتج أكراد سوريون بشكل سلمي أمام القنصلية السورية بجنيف.

وفى نفس اليوم اندلعت مواجهات بين قوات الأمن السورية وبعض الأكراد في مدينة دمر (وادي المشاريع) بغرب دمشق والذين تظاهروا تضامنا مع ضحايا مدينة القامشلي واستخدم قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين وحاصرت مدينة دمر بالإضافة إلى مدينة ركن الدين.. وهاتين المدينتين يقطنهما عدد كبير من الأكراد.

كما حاصرت الشرطة السورية المدينة الجامعية بجامعة دمشق لمنع خروج مظاهرة لأكراد سوريين إلى الشارع، وقامت قوات الأمن بحظر التجول في شوارع قامشلي ودمر وركن الدين لمدة ٣ أيام.

وقد عقدت لجان أمنية سوريا اجتماعات مع زعماء فصائل كردية وتم التوصل إلى اتفاق مضمونه "التهدئة مقابل تخفيف الإجراءات الأمنية.

وقد نظم حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا مسيرة سلمية في العاصمة القبرصية نيقوسيا أوائل سبتمبر٢٠٠٤ شارك فيها حوالي ٣٠٠ كرديا، وطالبوا فيها الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين والمعتقلات الأكراد، وأعلنوا تضامنهم مع السجناء السياسيين السوريين. وقالت مصادر إعلامية تمثل الحزب في قبرص وأوروبا "أن المسيرة السلمية انطلقت من مركز الجمعية الكردية في نيقوسيا صباحاً ثم اتجهت إلى ساحة الحرية، وأكدت المصادر أن الهدف من المسيرة، هو إحياء ذكرى أعضاء الحزب والأكراد الذين ماتوا تحت تأثير التعذيب في السجون السورية، إضافة إلى التضامن مع جميع المعتقلين السياسيين في السجون السورية، وفى مقدمتهم المعتقلين الأكراد، وأضافت المصادر أنه حمل المشاركون لافتات مكتوبة

باللغات العربية والكردية والإنجليزية تندد بالسياسات القمعية التي ترتكب ضد أبناء الشعب الكردي، ورددوا عبارات" الشهيد لا يموت"، ودعوا إلى الإفراج عن المعتقلين، وألقي ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي كلمة في ساحة الحرية تحدث فيها عن الأوضاع الأخيرة في سوريا وحملة الاعتقالات التي طالت العشرات من أعضاء ومؤيدي الحزب وخاصة عضوات الحزب اللواتي مازلن قيد الاعتقال.

رد فعل الحكومة

وقد أعلن التليفزيون السوري في ١٥ مارس ٢٠٠٤إنه تم تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة أسباب أو الأعمال المفتعلة التي قام بها بعض الغوغاء في محافظة الحسكة ضد استقرار الوطن والمواطن والأمن العام وضد المصلحة الوطنية وأضاف التليفزيون إن استغلال ما جرى في الملعب البلدي من قبل بعض المدسوسين للقيام بأعمال شغب تخريبية طالت بعض الممتلكات الخاصة والعامة هو ترجمة لأفكار مستوردة".

وأشار التليفزيون إلى أن "ذلك هو من الأعمال المخالفة للقانون التي يجب أن تخضع للمساءلة والمحاسبة وقد شكلت لجنة للتحقيق في الحادث وملابساته. و زار وزير الداخلية على حاج حمود – ١٨ مارس ٢٠٠٤ – مدينة القامشلي برفقة وفد أمني كبير لتفقد الأوضاع الأمنية.. وهدد حمود في تصريحات صحفية باتخاذ إجراءات عقابية شديدة ضد المخربين في حالة استئناف المظاهرات وأعمال التخريب".

وقد نفى وزير الداخلية السوري وجود أي "مشكلة كردية" في سوريا، واتهم الوزير "عناصر مدسوسة" باستغلال ما حدث في ملعب القامشلي للقيام بـ "أعمال تخريب مقصودة في شوارع المدينة شملت ممتلكات عامة وخاصة وطالت صوامع حبوب ومركز شرطة ومدارس". مشيراً إلى أن السلطات عمدت إلى توقيف عدد من الأشخاص أثر الأحداث والى فتح تحقيق لمعرفة ملابسات الأحداث.

وقال وزير الداخلية السوري "لم يكن من مناص إلا استخدام الشدة والحزم بعد أن فشلت كل محاولات التهدئة"، مؤكدا أن "الحياة عادت إلى طبيعتها". وأن "مثل هذه الفتنة لم تحدث من قبل"، وأضاف "نحن على ثقة بأن غالبية أبناء الشعب تستنكر مثل هذه الأعمال وتتطلع إلى محاسبة المسيئين". وأشار إلى أن "المواطنين السوريين على درجة عالية من الوطنية"، مشيرا "بشكل خاص إلى الأكراد الذين يشكلون جزءا عزيزا" من سوريا. وقال "أكراد سوريا، ستحميهم سوريا، وليس الآخرون". وأضاف "ليست هناك مشكلة تدعو إلى تدخل خارجي سواء من الولايات المتحدة أو غيرها"، مؤكداً على قوة الوحدة الوطنية.

حظر الأحزاب الكردية

وكان من توابع أحداث القامشلي خاصة بعد رد الفعل القوي لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب الكردية صدور قراراً بحظر الأحزاب الكردية غير الرسمية، فقد أخبرت الحكومة السورية قادة تلك الأحزاب بأنها لن تتسامح بعد الآن مع أنشطة هذه الأحزاب. وقال نشطاء في مجال حقوق الإنسان إن

مسؤولين بالمخابرات العسكرية السورية استدعوا ثلاثة من قادة هذه الأحزاب في ٢ يونيو ٢٠٠٤ حيث أخبروهم بالموقف الجديد وهددوهم.

وأضافوا أن الرسالة التي تلقاها القادة الثلاثة هي أنه في حالة عدم توقف هذه الأنشطة فسيتم التعامل مع أحزابها على أنها ضمن "الأحزاب الممنوعة".

وقال أحد المحامين السوريين المدافعين عن حقوق الإنسان ويدعي أنور البنى إن القادة الثلاثة الذين تم استدعاؤهم هم فؤاد عليكو وعزيز داوود وصالح كادو مشيراً إلى أن الرسالة وجهت إلى كافة الأحزاب الكردية الأربعة عشر. وقد أخبر القادة الثلاثة أن عليهم الانتظار حتى صدور قرار من الحكومة يسمح لهذه الأحزاب بممارسة أنشطتها.

ووصف مسؤولون من عدة أحزاب كردية الخطوة بأنها ضربة قوية للعلاقات بين السلطات السورية والأقلية الكردية، وتعهدوا بعدم الاستسلام لتنفيذ القرار. وقال مسؤول بارز بأحد الأحزاب الكردية إنه دعي واثنين من المسؤولين في حزبين آخرين للذهاب لمقر المخابرات لمقابلة ضابط رفيع المستوى هناك.

وأكد المسؤول الكردي لوكالة رويتر للأنباء "أبلغونا هناك بأن هناك قرارا من القيادة السورية بحظر كافة أنشطة الأحزاب الكردية"، وأضاف إن السلطات السورية لم تحدد موعدا نهائيا للأحزاب للامتثال للقرار، لكنها أعربت عن أملها في أن تتلقى "رد فعل إيجابياً على القرار من هذه الأحزاب.

ولم تعلق السلطات السورية بعد على هذه الأنباء وفقا لما نقلته رويترز.

وقال مسؤول كردي "سوف نستمر في ممارسة أنشطتنا السياسية، فليعتقلونا إذا أرادوا، فنحن لم نؤسس أحزابنا السياسية بناء على قرار من السلطات السورية، وبالتالي لن نحلها بناء على هذا القرار".

وقال مسؤول كردي بارز آخر تعليقاً على القرار "نأمل ألا يدفعوا الأكراد دفعا تجاه معارضة النظام السوري القائم".

وقالت لجنة الإعلام في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بسوريا في بيان نشر على موقع عفرين – نت في أغسطس ٢٠٠٤ إنه أثر انتفاضة مارس بالقامشلي ازدادت ملاحقة واعتقال واستجواب أعضاء ومؤيدي الحزب من قبل الأجهزة الأمنية. وأن آخر حملة كانت في ليلة ٢٠٠٤/٧/٦ حيث قامت دوريات الأمن بمداهمة بعض المنازل في القامشلي خاصةً أحياء (عنترية – قناة السويس – قدور بك) بحثا عن بعض أعضاء ومؤيدي الحزب، ولكن دون أن يعتقل أحد في هذه المداهمات.

وأفاد المصدر أن السائق الذي كان برفقة الشهيد أحمد حسين حسين (أبو جودى) و"الذي توفي في أول يوليو ٢٠٠٤ تحت التعذيب أثناء اعتقاله لدى فرع الأمن العسكري في القامشلي" مازال واثنين آخرين معتقلين لدى فرع الأمن العسكري في القامشلي، كما ولا يزال العديد من أعضاء وأنصار الحزب معتقلين لدى فروع الأمن وفي سجون دمشق.

وقد شارك مائة تقريبا من أفراد الأقلية الكردية السورية في مظاهرة سلمية في دمشق طـــالبوا فيهـــا بمنحهم حقوق مواطنة أسوة بسكان البلاد من العرب. وقالت وكالة رويترز للأنباء فى منتصـــف أبريـــل ٢٠٠٤ إن المتظاهرين تجمعوا قبالة مبنى مجلس الشعب السوري رافعين لافتات كتب عليها "نطالب برفـــع الحظر عن استخدام اللغة الكردية"، و"سوريا بلد الجميع من عرب وأكراد وأقليات أخرى".

وقد نظم المظاهرة حزب يكيتي الكردي. وقد التقى عدد من مسؤولي الحزب برئيس مجلس الشعب السوري وطالبوه بإجراء حوار لحل المشاكل التي يعاني منها أكثر من مليوني كردي سوري.

ويقول الأكراد إن الحكومة أسقطت الجنسية السورية عن أكثر من ربع مليون منهم في الستينات، مما جعل حصولهم على حقوقهم الأساسية أمرا عسيرا جدا. وجاء في بيان أصدره حزب يكـــيتي: "تعامـــل الحكومة الأكراد كغرباء في وطنهم، وذلك بالرغم من حرصهم على وحدته واستماتتهم بالدفاع عنه".

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد زار مؤخراً محافظة الحسكة الواقعة شمال شرقي الـــبلاد الـــتي يقطنها الأكراد، ووعد بتطوير المنطقة. إلا أنه لم يتطرق إلى موضوع الحقوق الكردية.

وكان المحامي الكردي مصطفى أوسو عضو المكتب السياسي الكردي في سوريا الحكومة السورية قد طالب قبل ذلك بالاعتراف الدستوري بوجودهم كقومية ثانية داعيا إلى إلغـــاء كـــل مظـــاهر التمييـــز والاضطهاد. وقال أوسو في تصريحات للصحفيين على هامش مؤتمر المحامين السوريين الذي عقد في محافظة الحسكة الواقعة شمال شرق سوريا قبل أحداث القامشلي "نطالب الحكومة السورية بالاعتراف الدستوري بوجود الكرد كقومية ثانية في سوريا وإعادة الجنسية السورية إلى المجردين منها وإلغاء كل مظاهر التمييـــز والاضطهاد وإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الحقوق القومية والديمقراطية ضمن إطار وحدة البلاد".

وقد برزت مسألة الأكراد السوريين بشكل ملفت في مؤتمر المحامين السوريين الذي عقـــد بمحافظـــة الحسكة يوم ٧ مارس ٢٠٠٤ حيث شارك فيه أكثر من ٣٠٠ محام كردي و ٥٠٠ محـــام مـــن محافظـــة الحسكة والعاصمة السورية والمدن الأخرى وعقد تحت شعار "كلما اشتدت الظروف وطأة مـــن الخـــارج علينا أن نقوى من الداخل" وهو شعار يؤكد على ما يبدو التوجه الرسمي السوري لحل المشاكل الداخليـــة وعلى رأسها مشكلة الأكراد الذين يطالبون بالمساواة بالحقوق والواجبات.

ودعا المحامي داوود أحمد وهو كردي أمام المؤتمر إلى حل مشكلة الإحصاء الاستثنائي الرجعي لعـــام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة وإلغاء المرسوم ١٩٣ لنبذ التفرقة بين المحامين الكرد والعرب في التوكيل عـــن الشركات ومؤسسات الدولة كما طالب بإلغاء قانون الطوارئ في البلاد.

ومن جانبه رحب رئيس فرع حزب البعث الحاكم في سوريا نواف الموسى خلال كلمـــة ألقاهـــا في المؤتمر بفتح باب حوار جدي مع الأكراد قائلا أن "السوريين والأكراد أخوة ولا ننكر فضل الأكراد حين تصدوا للاستعمار الفرنسي ونحن نفتخر بهم" مضيفاً أن الرئيس السوري بشار الأسد وعد بحـــل قريـــب للمسألة الكردية باعتبارهم جزء من القومية السورية".

فيما أكد محافظ الحسكة خلال المؤتمر أن مشكلة الإحصاء ستنتهي وهناك دراسات جدية واهتمامات مباشرة من الرئيس الأسد وسيكون هناك حل سريع مشيرا إلى أن المحامين السوريين يدعمون الأكراد.

والمعروف أن الأكراد الذين يعيشون في سوريا يبلغ عددهم حوالي ٢ مليون نسمة موزعين في معظم المحافظات السورية ويتركز ثقلهم في محافظتي القامشلي والحسكة شمال سوريا ولهم نشاط فعال في الحياة السياسية السورية.

ويذكر أن الأكراد السوريين لا يوجد لهم أي تمثيل في البرلمان السوري وهم يطالبون بأن يكون لهم ممثلون عنهم في البرلمان السوري منذ أن تسلم الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم في سوريا عام٢٠٠٠، كما أنهم يشتكون من عدم السماح لهم رسميا بالتحدث باللغة الكردية أو استعمالها داخل مؤسسات الدولة أو حتى تعلمها في مدارس خاصة.

والمعروف أن الإحصاء الاستثنائي الصادر في ١٩٦٢ قد جرد بموجبه فئات كبيرة من الشعب الكردي الموجود على أراضيه التاريخية من الحقوق المدنية وترتب على ذلك مأساة اجتماعية وثقافية واقتصادية. وأدى إلى حرمان طبقة كبيرة من الشعب الكردي من إتمام تعليمه الذي يعتبر حق طبيعي نص عليه قوانين الأمم المتحدة. وغير ذلك من الممارسات المخالفة لحقوق الإنسان كمنع تسمية المواليد الكردية بأسماء كردية ومنع تسمية المحلات التجارية بأسماء كردية. وكذلك تعريب أسماء الشوارع والقرى والمدن الكردية. كل ذلك من أجل طمس الهوية الكردية السورية الأصيلة وإدخال الأكراد ضمن النسيج السوري تنفيذا لمبادئ "القومية العربية" التي ينادي بها حزب البعث الحاكم".

احتواء الأحداث

وفي إطار احتواء توابع أحداث القامشلي خاصة بعد أن كشفت مواقع الإنترنت حقيقة ما حدث، قامت الجهات الأمنية السورية المكلفة بمراقبة المواقع الإلكترونية بحجب مواقع عفريق، وقامشلو، بالإضافة إلى موقع شبكة الأخبار الكردية، وموقع عامودا.

وقد طالب سكرتير حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا مصطفى جمعة بالإفراج عن الأكراد المعتقلين على خلفية أحداث القامشلي. وقال جمعة الذي كان يتحدث بعيد انتهاء جلسة محاكمة لخمسة عشر كرديا أمام محكمة أمن الدولة العليا في سوريا في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٤، أن لـ "الشعب الكردي حقوق قومية، والدولة مطالبة باتخاذ مواقف إيجابية وإيجاد حل لهذه المسألة، موضحا أن الأحزاب الكردية "بعثت برسالة إلى القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم تطالب فيها بحل ديمقراطي وسياسي وسلمي للمسألة الكردية، ولكن إلى اليوم تتصرف الدولة عبر أجهزتها الأمنية، دون أن تكون هناك أي لقاءات سياسية مع القيادة السياسية".

وكان نحو ٢٠٠ كردياً معظمهم من الشباب، قد تجمعوا أمام المحكمة التي عقدت جلسة ثانية للاستماع إلى مرافعة النيابة بخصوص الموقوفين الخمسة عشر، وردد البعض شعارات من قبيل: "لا للأحكام

العرفية.. نريد وحدة وطنية"، غير أن تدخل قيادات كردية أعاد الهدوء سريعا إلى المكان الذي شهد وجودا مكثفا لقوات حفظ النظام.

وأوضح جمعة أن ثلاثة أحزاب كردية تتبنى جمع الأكراد أمام المحكمة بهدف الضغط على المحكمة لإنهاء وضع المعتقلين كونهم أبرياء أولا وهذه المحكمة غير شرعية ثانياً. والأحزاب الثلاثة التي تحدث عنها هي الحزب اليساري الكردي في سوريا وأمينه العام خير الدين مراد، وحزب يكيتي الكردي في سوريا وسكرتيره حسن صالح، إضافة إلى حزب "الاتحاد الشعبي الكردي".

وقال جمعة: "يفترض على السلطات اتخاذ إجراءات معينة لحسم وضع كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، لأن ذلك سيكون مساهمة لحل مشاكل البلد وإيجاد الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية"، وأضاف: "إن محكمة أمن دولة والمحكمة العسكرية هي محاكم غير شرعية واستثنائية ولا لزوم لها في بلد ديمقراطي.

وعن الطريقة التي يتم فيها حشد المعتصمين القادمين في معظمهم من محافظة الحسكة قال جمعة "أصدرنا نداء قبل عدة أيام كان بمثابة دعوة للناس من أجل المشاركة في التجمع أمام المحاكمة، ونحن عادة لا نطلب من السلطات الرسمية الحصول على أي ترخيص، لكننا ذات الوقت لا نتلقى أية إشعارات تطلب منا عدم تنظيم التجمع".

واعتبر المسؤول الكردي الذي لا يحظى حزبه بالترخيص حاله حال جميع الأحزاب الكردية في سوريا، إن إجراءات المحكمة إلى الآن "روتينية جدا وفيها تأخير مقصود"، وقال: "يجب أن تنتهي إجراءاتها بسرعة لأننا لا نقبل على أنفسنا أن نسئ لبلدنا.

وأضاف: "نحن لا نريد الإساءة لبلدنا ولكن مع الأسف لا تتصرف الدولة بشكل لائق في مثل هذه المسائل ويفترض بها أن تفرج عن كل معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين وبرأينا هم أبرياء". وعن المطالب الكردية عموماً قال: "هناك شعب كردي له حقوق قومية والدولة مطالبة باتخاذ مواقف إيجابية وإيجاد حل لهذه المسألة". وأكد أنه وغلى الآن "لا توجد اتصالات رسمية بين الأكراد والدولة التي تتصرف عبر أجهزتها الأمنية، دون أن تكون هناك أي لقاءات سياسية مع القيادة السياسية".

ووصف اللقاء الذي جمع بين وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس وعدد من أمناء الأحزاب الكردية إضافة إلى الاجتماعات التي شارك فيها أكراد في مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم بأنها "لقاءات لا تخرج عن إطار اللقاءات الأمنية". وقال: "قدمنا رسالة سياسية إلى القيادة القطرية طالبنا فيها بحل ديموقراطي وسياسي وسلمي للمسألة الكردية ولكن إلى اليوم لم يتم اللقاء".

وانتقد "التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا" الطريقة التي يتعامل بها الأحزاب الثلاثة السابقة مع قضية المعتقلين الـ ١٥ وقال في بيان تلقت "كلنا شركاء" نسخة منه: إننا في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا الذي يتحمل، مع غيره من القوى والأحزاب الكردية في سوريا، مسؤولية الدفاع عن كل المعتقلين السياسيين، بما فيهم المعتقلون الكرد على خلفية أحداث مارس الأليمة، والتضامن معهم ودعمهم بمختلف السبل، فإننا ندعو إلى حماية قضيتهم من الاستثمار الحزبي".

وطالب بيان التحالف الذي يضمن خمسة أحزاب كردية صغيرة أبرزها الحزب "الديمقراطي التقـدمي الكردي في سوريا" وسكرتيره النائب السابق عبدالحميد درويش، طالب بـ "الكف عن محاولات احتكار قضية الـ ١٥ وإيهام الناس بأن هذه القضية تهم أحزاباً معينة دون أخرى، وذلك خدمة وإنصافاً لهـؤلاء المعتقلين، وصيانة لبوادر الإجماع الكردي الذي يتوقف على سلوكنا وتفانينا جميعاً إنجاح مهمـة تطـويره وتأطيره في المستقبل".

من جانبه قال المحامي عبدالرحمن نجار أن "الجلسة كانت مخصصة للنيابة حيث طالبت بـالحكم علـى جميع الموقوفين والمتهمين رغم تأكيد إفادات الشهود أنهم أبرياء ومعظمهم كانوا أثناء وقوع الأحداث على رأس عملهم ولا علاقة لهم بأي نوع من التخريب بما تتدعي به النيابة العامة". وأضاف: "لم تقدم النيابـة أي براهين جديدة وإنما ذكرت بوجود تناقض بين إفادات الشهود، وهي لم تستند إلى أي مسـتند قـانوني رسمي لإدانة الموقوفين، أما نحن في الدفاع فقد استمهلنا حتى نطلع على الإضبارة ونصورها ونقدم دفاعنا في الجلسة القادمة التي تقررت في ٢٩ يناير ٢٠٠٥".

وذكر عبد الرحمن أن "هيئة الدفاع التي حضرت الجلسة ضمت تسعة محامين، كما سمـح القاضـي (فايز النوري) وعلى خلال الجلسة السابقة، لمراقبين من الاتحاد الأوروبي والسفارة الأميركية بحضور جانب من المحكمة".

ويحاكم في تلك الجلسة ١٥ كرديا ممن اعتقلوا في ضاحية (وادي المشاريع) القريب من دمشق، على هامش أحداث الشغب التي تفجرت في ملعب القامشلي، وامتدت إلى مدن سوريا أخرى يتواجـد فيهـا الأكراد، تحت تهم "تجمعات الشغب والقيام بأعمال تخريب المنشآت العامة وإثارة النغرات الطائفية والحض على الحرب الأهلية"، وإذا ما أدينوا فإن أحكامهم قد تصل إلى المؤبد أو الإعدام.

وقد طالب فؤاد عليكو عضو المكتب السياسي في حزب يكيتي الكردي في سوريا، السلطات بوقف حملة الاعتقالات التي طالت في شهر واحد أكثر من ٢٣ كرديا، وإطلاق سراح المعـتقلين علـى خلفيـة أحداث القامشلي. وقال عليكو لموقع "إيلاف" أن ما تأمله الأحزاب الكردية هو تحسين ظروف المعـتقلين أيضاً، مشيرا أن الأكراد الذين يقدمون إلى المحاكمات لا تراهم عائلاتهم مطلقـا طـوال فتـرة اعتقـالهم ومحاكمتهم.

وأكد عليكو أن مسؤول حزب يكيتي في لبنان فرحات عبدالرحمن تم اعتقاله إضافة إلى ١٥ كرديـا من وادي المشاريع في منطقة دمر غرب دمشق. كما اتهمت الأحزاب الكردية السورية السلطات بمواصلة حملة اعتقالات الأكراد التي بدأت خلال أعمال شغب أثر أحداث القامشلي.

وقال بيان لمجموع الأحزاب الكردية أن أكثر من ١٨٠ من الذين اعتقلوا بعد أعمـال الشـغب في القامشلي مازالوا رهن الاعتقال وطالب البيان بالإفراج عنهم ووقف حملة الاعتقالات.

وقد دعت منظمة العفو الدولية سوريا إلى إطلاق سراح الأكراد الذين احتجزوا عقب اندلاع أعمال الشغب في القامشلي. وأضافت منظمة العفو في بيان لها – أول أبريل ٢٠٠٤ – أن المئات من الأكـراد

محتجزون في أماكن مجهولة بدون محاكمة ودون إمكانية الاتصال بالخارج. ودعت منظمة العفو إلى تحقيق مستقل في أعمال الشغب التي أدت إلى وفاة ٢٥ شخصا وإصابة المئات بجراح.

وأضافت المنظمة في بيانها أن احتجاز المئات من الأكراد السوريين في أماكن مجهولة ومنعهم من الاتصال بالعالم الخارجي هو مدعاة للقلق، بسبب احتمال تعرض هؤلاء المعتقلين للتعذيب أو المعاملة السيئة".

وأضاف البيان قائلاً: "ما لم يتم تقديم هؤلاء المعتقلين إلى المحاكمة بتهم محددة وبدون أي تأخير فيجب إطلاق سراحهم في الحال". وحث التقرير الحكومة السورية على التحقيق في أسباب تحول مباراة لكرة القدم إلى أعمال عنف.

وأكد وفد من قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية السورية أن هناك أكثر من ١٨١ معتقلا كرديا قدموا إلى المحاكم السورية بعد أحداث القامشلي ومازالوا في السجون السورية، إضافة إلى معتقلين تعذر إحصاء عددهم في الفروع الأمنية. وطالب الوفد بالإفراج عنهم وعدم العودة للوراء عبر اعتقالات جديدة والإفراج عن ستة معتقلات كرديات تم القبض عليهم مؤخرا مما أحدث تذمرا في المجتمع الكردي وتصحيح أوضاع الأكراد والانفتاح عليهم، ومنح الجنسية السورية لمن يستحقها، وإعادة الطلبة المفصولين إلى جامعاتهم.

وضم الوفد نذير مصطفي سكرتير عام الحزب الديمقراطي الكردي "البارتي" وخير الدين مراد الأمين العام للحزب اليساري الكردي وطاهر صفوك سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا. والتقي الوفد أمين عام حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة محمد صوان حيث جرت العديد من النقاشات عما يطرح في الساحة السورية من تساؤلات وأكد الوفد انتماء الشعب الكردي إلى النسيج الوطني وحرصه على وحدة سوريا وانتماءهم اللامحدود للبلاد.

وقال مراد إن المصلحة الوطنية تقتضي إطلاق سراح المعتقلين وإعادة الطلاب إلى جامعاتهم وإعطائهم كشف علامات لسنوات دراستهم السابقة، وهذا أضعف الإيمان، وأكد صفوك على وجوب تطويق آثار ما حدث في القامشلي وعدم الاستماع لمن يحاولون إفساد العلاقة بين العرب والأكراد من جهة وبين الأكراد والسلطة من جهة أخرى عبر إشاعات مغرضة ومن جانبه اعتبر مصطفى أن الأكراد يجب أن يقدموا إلى محاكم عادلة وليست استثنائية ووجوب عدم الأخذ باعترافاتهم تحت التعذيب.

وقد أعلن حزب سوري كردي معارض أمس مقتل سجين كردي تحت التعذيب في السجون السورية بعد أن كان قد اعتقل الشهر الماضي، وذلك في بيان تلقته وكالة الصحافة الفرنسية في بيروت يوم ٤ أغسطس ٢٠٠٤.

وأكد البيان الذي يحمل توقيع فؤاد عليكو، عضو اللجنة المركزية لحزب يكيتي الكردي في سوريا، أن "المواطن الكردي أحمد حسين حسين من أهالي مدينة الحسكة قتل تحت التعذيب بأيدي الأمن العسكري الذي أدعى أن سبب الوفاة جلطة قلبية".

وأوضح البيان أن جثته "سلمت ليلا إلى ذويه مع رفض السلطات المختصة الكشف الطبي على الجثة لتبيان سبب الوفاة والضغط عليهم لدفنه بسرعة تحت حراسة أمنية". وكان حسين قد أعتقل في ١٧ يوليو ٢٠٠٤ الماضي بتهمة الانتماء إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تأسس أخيرا ويضم أنصار حزب العمال الكردستاني التركي (انفصاليون أتراك) وفق المصدر نفسه.

يذكر أن الأحزاب الكردية في سوريا، وهي مجموعة من ١١ تنظيما محظورا منها يكيتي، أعلنت في أبريل ٢٠٠٤ عن مقتل كرديين تحت التعذيب من قبل السلطات السورية.

وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى التحقيق في وفاة اثنين من الأكراد أثناء احتجاز السلطات السورية لهما قائلة أن لديها تقارير عن موتهما نتيجة للتعذيب. وقالت المنظمة، أن أحد الكرديين قيل أنه توفى في الثالث من شهر أغسطس ٢٠٠٤ نتيجة نزيف في المخ سبب الضرب المبرح. وأوضحت المنظمة أن أحمد مامو كنجو تعرض للضرب على أيدي دورية أمنية في شمال شرقي سوريا في أواخر مارس ٢٠٠٤ وتكرر ضربه أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معروف في أبريل ومايو ٢٠٠٤.

وجاء في بيان للمنظمة "أن الجرح الأصلي في الرأس الذي تردد أنه أصيب به على أيدي ضباط المخابرات العسكرية تسبب كما ذكر في آلام حادة في الرأس وتلف بالغ في المخ. وهو ما أطلق سراحه بسببه وتوفي في منزله".

وقال بيان منظمة العفو أن كرديا سوريا آخر، يدعي حسين حسن، توفي في بداية شهر أغسطس ٢٠٠٤ كان قيد الاحتجاز لدى المخابرات العسكرية في شمال شرقي سوريا. وقال البيان أن "حسن الأب لأربعة أطفال وهو من المالكية قرب الحدود مع العراق وتركيا يعتقد أنه توفى بسبب التعذيب". وأضاف "أبلغ ضباط المخابرات العسكرية أسرة حسن أن جثته دفنت في مقبرة تل متعب بدون السماح لأحد برؤية الجثة أو أجراء تشريح. ويعتقد أن حسن لم يتهم قط بأي مخالفة".

وقالت المنظمة أن هاتين الحالتين تتفقان ونسق التعذيب على أيدي قوات الأمن السورية والتقارير عن إساءة معاملة المعتقلين الأكراد بمن فيهم الأطفال منذ مارس ٢٠٠٤. وقالت أيضاً أن لديها معلومات عن وفاة ثمانية سوريين في الحجز في عام ٢٠٠٤ من بينهم خمسة من أكراد سوريا. من سكان سوريا البالغ عددهم ١٧ مليوناً.

وقد دعت اللجنة القانونية لحزب يكيتي في بيان لها صدر في ٧ ديسمبر ٢٠٠٤ إلى تدخل المنظمات ولجان حقوق الإنسان العالمية والإقليمية إلى التدخل لدى السلطات السورية من أجل التوقف عن تعذيب المعتقلين السياسيين الأكراد المضربين عن الطعام في سجن عدرا المركزي. وقالت اللجنة في ندائها بأن هذا التعذيب الشديد الذي يتعرض له المعتقلون هو رد السلطات السورية على إضراب عشرين معتقلا عن الطعام.

والجدير بالذكر أن هؤلاء المعتقلين كانوا مضربون عن الطعام منذ أول ديسمبر ٢٠٠٤ احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتعرضون لها في سجنهم وعدم شرعية وعدالة المحكمة التي تنظر في قضيتهم وهي محكمة أمن الدولة العليا في دمشق.

محاكمات الاكراد

وقبل نظر قضية المتهمين فى مصادمات القامشلى –اوائل ديسمبر٢٠٠٤–حكمت محكمة امن الولة فى دمشق بالسجن أربع سنوات على كردي سوري ينتمي لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يُعد وريثاً لحزب العمال الكردستاني، بعد إدانته "بالإساءة لدولة صديقة" في إشارة إلى تركيا. كما أدين كاوا محمد حنّان، المعتقل منذ سنة، "بالانتماء إلى جمعية سرية ومحاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية"،وفى جلسة تالية تمت محاكمة خمسة أكراد آخرين ينتمون أيضاً إلى حزب العمال الكردستاني – ولم تفصل فى تلك القضية حتى اوائل يناير٢٠٠٥–. وكانت المحكمة قد استجوبت أيضاً الكردي اسماعيل عبد الرحمن أوسي من حزب الاتحاد الديمقراطي.

وحتى ١٩٩٨ كانت سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني الانفصالي الكردي في تركيا، والذي كان يخوض مقاومة مسلحة في جنوب شرق تركيا. وغيّر الحزب اسمه ليصبح "مؤتمر شعب كردستان". لكن بعد ان أصبحت سوريا وتركيا على شفير الحرب بسبب هذا الدعم أبعدت دمشق زعيم الحزب عبد الله اوجلان ما أدى لاحقاً إلى اعتقاله.

وفي هذا السياق قال المحامي عن المتهمين فيصل بدر..ان إنكاوا حنّان وآخرين يحاكمون بتهمة انضمامهم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، رغم أن هذا الحزب كان شرعياً ومقبولاً من قبل الحكومة السورية عندما انتسبوا إليه.

وكانت محكمة أمن الدولة السورية قد عقدت ١٠ ديسمبر٢٠٠٤ في دمشق العديد من المحاكمات ومنعت دخول ممثلي السفارات الاجنبية حيث تواجد امام مبنى المحكمة ممثلين عن السفارتين الألمانية والكندية والعديد من السفارات الأوروبية، واعتصم أمام المبنى وسط العاصمة السورية أكثر من خمسين ناشطاً وحقوقياً، إضافة إلى أهالي المتهمين تضامناً معهم.

وفي جلسة أخرى–٢١ديسمبر٢٠٠٤–؛ قررت المحكمة تأجيل محاكمة ١٥ كردياً اعتقلوا كانوا قد اعتقلوا في دمر (قرب دمشق) على خلفية الأحداث التي اندلعت في مارس ٢٠٠٤ في القامشلي وانتشرت في مناطق يقطنها الأكراد في سوريا. وحدد موعد الجلسة المقبلة في ١٥ فبراير ٢٠٠٥ لاصدار الحكم

واتهم الاكراد الذين بدأت محاكمتهم في أغسطس٢٠٠٥ بالقيام "بأعمال تخريب المنشآت وإثارة النعرات الطائفية والتحريض على الحرب الأهلية".

وقالت وكالة الانباء السورية سانا ان "محكمة امن الدولة العليا بدمشق عقدت جلسة يوم ٢٠ ديسمبر٢٠٠٥ قدم خلالها محامو الدفاع مذكراتهم الدفاعية عن المتهمين الخمسة عشر في أحداث الشغب التي جرت في منطقة دمر بدمشق في مارس٢٠٠٤ الماضي، وقررت تأجيل الدعوى إلى ١٥ فبراير ٢٠٠٥ للتحقيق ".

وأكد الدفاع عن المتهمين "عدم شرعية المحكمة وإجراءاتها، وطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين وفتح حوار حقيقي لإنهاء كل مشكلات المجتمع بموجب اعلان حقوق الإنسان والاتفاقيات الملحقة به التي وقعت سوريا عليها منذ عام ١٩٦٩".

الجدير بالذكر ان السلطات السورية ما زالت مصرة على استخدام محكمة أمن الدولة لقمع وإرهاب أصحاب الرأي والنشطاء" في مجال حقوق الإنسان.

وحضر الجلسة ممثلون عن الاحزاب الكردية وناشطون في مجال حقوق الإنسان اضافة إلى عدد من عدد من الدبلوماسيين المعتمدين في دمشق خصوصا من السفارة الأمريكية وبعض السفارات الاوروبية.

وقد رافق المحاكمة تجمع احتجاجي أمام المحكمة؛ دعت إليه أحزاب كردية "لإظهار التضامن مع المعتقلين الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى انتمائهم الكردي وتضامنهم مع ضحايا شعبهم المضطهد"، حسب بيان وقعته ثلاثة أحزاب كردية (حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا، الحزب اليساري الكردي في سوريا، حزب يكيتي الكردي في سوريا).

وشكت هذه الأحزاب من تصرف "القوى الأمنية بشكل عنيف (حيث) قمعت التجمع بالهراوات في محاولة منها لتفريقه، وأوقف البعض من المعتصمين ثم أخلي سبيلهم تحت ضغط المحتجين" حسب البيان الذي وصل إلى "أخبار الشرق".

كما أعرب "حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا" (يكيتي) عن تضامنه "الكامل مع هؤلاء المعتقلين"، مطالباً "السلطات المسؤولة بالإفراج الفوري عنهم وعن جميع السجناء السياسيين، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي وإيجاد حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية في اطار وحدة البلاد".

٣- الآشوريون يعيشون على الهامش

خلاف بسيط بين مواطنين سوريين فى مدينة الحسكة ينتمى أحدهم لعشيرة اشورية والأخر لعشيرة عربية فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤أسفر عن مشاجرة قتل فيها اثنين من الاشوريين أدى الى أحداث عنف تدخلت فيها – بشكل غير محايد – السلطات السورية وقامت بقمع مظاهرة اشورية تطالب بالقبض على قتلة الاشوريين بعد ان قذف المتظاهرون رجال الشرطة بالحجارة والتى تمت باستخدام وسائل عنيفة ضد المتظاهرين أدت الى "سحل" بعضهم فى شوارع الحسكة كما أكدت بعض منظمات حقوق الانسان فى الخارج.

وأعلنت المنظمة الاشورية الديمقراطية ان قوى الامن السورية اعتقلت يوم ٢٠ أكتوبر فى الحسكة ١٢ شخصا كانوا يشاركون فى تظاهرة تدعو الى معاقبة قتلة اثنين من الاشوريين.

مشيرا الى ان شبانا من عائلة الراضى تجمعوا على ابراهيم عبد الاحد امام منزله فى الحسكة فى ١٦ أكتوبر وقتل خلال الشجار. واضاف ان أحد اصدقاء القتيل ويدعى يلده يعقوب اراد ان يسعفه لكن المهاجمين منعوه واطلقوا النار عليه واصابوه بجروح وقد توفى بعد ذلك فى احد المستشفيات فى دمشق متأثرا

بجروحه. وأثار موته غضب الطائفة الاشورية فى الحسكة فنظمت تظاهرة، وأحرق المتظاهرون منزل عائلة الراضى وهى عائلة مسلمة.

تفاصيل أحداث الحسكة

وقال بيان صادر فى نوفمبر ٢٠٠٤ من المنظمة الاشورية الديمقراطية تعليقا على الاحداث :

"لقد عاش شعبنا الآشوري السرياني الكلداني والمسيحيون عموما في محافظة الحسكة بمحبة ووئام مع إخوتهم العرب والأكراد على مدى سنوات طويلة، وساهموا معا يدا بيد في بناء الجزيرة السورية وازدهارها، مجسدين في علاقاتهم الوحدة الوطنية بأحلى صورها. وتميزت العلاقة بين المسيحيين والمسلمين بالتفاهم والاحترام المتبادل، وظلت هذه العلاقة على الدوام أقوى من حوادث القتل والممارسات الفردية الشاذة التي كانت تحدث بين الحين والآخر، وذلك بفضل التكاتف والتعاون بين جميع مكونات المجتمع في محافظة الحسكة، وحرصها الأكيد على نبذ كل ما من شأنه تعكير صفوف هذه العلاقة، والإساءة إلى اللحمة الوطنية والسلم الأهلي. لكن الجريمة البشعة التي ارتكبها بعض المسيئين من أبناء عائلة الراضي، والمتمثلة بإقدامهم بتاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٤ على قتل شابين من أبناء شعبنا، إبراهيم نسيم عبد الأحد على خلفية مشاجرة عادية، ويلدا يعقوب يوخنا الذي تدخل لإسعاف المغدور إبراهيم، شكلت ضربة قاسية لحالة التعايش والوئام السائدة في المجتمع. وبدافع الحرص على تماسك النسيج الوطني والسلم الاجتماعي تنادى مجموع القوى الخيرة في المدينة من فعاليات دينية (مسيحي ة وإسلامية)، واجتماعية وعشائرية، وكذلك المنظمة الآشوربة الديمقراطية التي ساهمت مع هذه القوى في تطويق هذه المشكلة وإبقائها في إطارها الجنائي البحت، منعا لتحولها إلى فتنة طائفية من شأنها زعزعة الوحدة الوطنية، والإساءة إلى العلاقات الأخوية المتينة بين أبناء المدينة من مسلمين ومسيحيين، وقد توافقت هذه الفعاليات على استنكار الجريمة و ضرورة الاحتكام للقضاء في محاسبة الجناة، وترحيل عائلة الجناة عن الحي الذي ارتكبت فيه الجريمة احتراما لمشاعر أهل الضحايا وفقا لما يقتضيه العرف الاجتماعي السائد، ريثما تهدأ النفوس، ولقد لقي هذا التوافق ارتياحا عميقا لدى جميع الأوساط الشعبية في المدينة بمختلف شرائحها. غير أن البطء في المعالجة الصحيحة والسريعة لهذه المشكلة من قبل الجهات المعنية، ومماطلة عائلة الجناة في الرحيل عن ساحة الجريمة بما ينطوي عليه من استفزاز للمشاعر، زاد السخط والاحتقان الذي تفجّر مع انتشار خبر وفاة الشاب يلدا في المشفى متأثرا بجراحه وذلك في يوم ٣٠-١٠-٢٠٠٤، ودفع هذا إلى قيام المئات من الجمهور الغاضب للقيام بأعمال حرق مؤسفة ومرفوضة لمنزل ومحلات تجارية تعود ملكيتها لعائلة الراضي، جاءت نتيجة لفورة غضب عفوية".

أضاف البيان انه لكى تطوى صفحة هذه الحادثة لابد من الإفراج في أسرع وقت ممكن عن الموقوفين من الجمهور الغاضب، وتطبيق ما اتفقت عليه الفعاليات الدينية والاجتماعية والعشائرية الذي عكس رغبة وإرادة جميع أهالي محافظة الحسكة.

لتبقى راية الوئام والمحبة والوطنية توحدنا جميعا.

وقالت مصادر مطلعة ان قوات الشرطة السورية اعتقلت في مدينة الحسكة ٣٠ اشوريا فى منتصف نوفمبر ٢٠٠٤ للتحقيق معهم وتحديد مسؤولية حرق وتخريب وحرق العديد من الممتلكات السبت الماضي. كما افرجت عن اثنين من الاشوريين المعتقلين ال١٢ الذين قامت بايقافهم في وقت سابق ليصبح عدد المعتقلين الاشوريين ٤٠ معتقلا.

وفيما اعتبرت مصادر سورية اعتقال الاشوريين من قبل قوات الشرطة من دون تدخل الفروع الامنية بادرة طيبة واثباتا بكف يد الامن عن المدنيين وحصر ملف الاعتقالات في وزارة الداخلية السورية، رأت مصادر اخرى ان الاعتقالات عشوائية طالت من ليس له علاقة بالحرق ومن دون وجود ادلة او تأكيدات.

واعتبرت المنظمة الآشورية الديمقراطية في بيان لها عقب الاحداث، "ان الجريمة البشعة التي ارتكبها بعض المسيئين من أبناء عائلة الراضي، والمتمثلة بإقدامهم بتاريخ ١٦-١٠-٢٠٠٤ على قتل شابين من أبناء شعبنا، إبراهيم نسيم عبد الأحد على خلفية مشاجرة عادية، ويلدا يعقوب يوحنا الذي تدخل لإسعاف المجنى عليه.. إبراهيم، شكلت ضربة قاسية لحالة التعايش والوئام السائدة في المجتمع. وبدافع الحرص على تماسك النسيج الوطني والسلم الاجتماعي تنادى مجموع القوى الخيرة في المدينة من فعاليات دينية (مسيحية وإسلامية)، واجتماعية وعشائرية، وكذلك المنظمة الآشورية الديمقراطية التي ساهمت مع هذه القوى في تطويق هذه المشكلة وإبقائها في إطارها الجنائي البحت، منعا لتحولها إلى فتنة طائفية من شأنها زعزعة الوحدة الوطنية، والإساءة إلى العلاقات الأخوية المتينة بين أبناء المدينة من مسلمين ومسيحيين". واوضح البيان" ان هذه الفعاليات توافقت على استنكار الجريمة و ضرورة الاحتكام للقضاء في محاسبة الجناة، وترحيل عائلة الجناة عن الحي الذي ارتكبت فيه الجريمة احتراما لمشاعر أهل الضحايا وفقا لما يقتضيه العرف الاجتماعي السائد، ريثما تهدأ النفوس، ولقد لقي هذا التوافق ارتياحا عميقا لدى جميع الأوساط الشعبية في المدينة بمختلف شرائحها. غير أن البطء في المعالجة الصحيحة والسريعة لهذه المشكلة من قبل الجهات المعنية، ومماطلة عائلة الجناة في الرحيل عن ساحة الجريمة بما ينطوي عليه من استفزاز للمشاعر، زاد السخط والاحتقان الذي تفجّر مع انتشار خبر وفاة الشاب يلدا في المسشفى متأثرا بجراحه وذلك في يوم ٣٠-١٠-٢٠٠٤، ودفع هذا إلى قيام المئات من الجمهور الغاضب بأعمال حرق مؤسفة ومرفوضة لمنزل ومحلات تجارية تعود ملكيتها لعائلة الراضي، جاءت نتيجة لفورة غضب عفوية".

وراى البيان انه" لاشك أن التدابير الأمنية المتخذة من قبل السلطات المعنية بعد أعمال الحرق والتظاهر، والاحتياطات الأمنية المتخذة في مراسم الدفن ساعدت على تعزيز الأمن وإشاعة الهدوء، لكن ترسيخ حالة الاستقرار وتعميقها في هذه الظروف الدقيقة وطي صفحة هذه الحادثة المؤسفة، تستدعي الإفراج في أسرع وقت ممكن عن الموقوفين من الجمهور الغاضب، وتطبيق ما اتفقت عليه الفعاليات الدينية والاجتماعية والعشائرية الذي عكس رغبة وإرادة جميع أهالي محافظة الحسكة". واكدت المنظمة الآشورية الديمقراطية عبر بيانها ان الشعب الآشوري السرياني الكلداني والمسيحيين عموما عاشوا في محافظة الحسكة بمحبة ووئام مع إخوتهم العرب والأكراد على مدى سنوات طويلة، وساهموا معا يدا بيد في بناء الجزيرة

السورية وازدهارها، مجسدين في علاقاتهم الوحدة الوطنية بأحلى صورها. وتميزت العلاقة بين المسيحيين والمسلمين بالتفاهم والاحترام المتبادل، وظلت هذه العلاقة على الدوام أقوى من حوادث القتل والممارسات الفردية الشاذة التي كانت تحدث بين الحين والآخر، وذلك بفضل التكاتف والتعاون بين جميع مكونات المجتمع في محافظة الحسكة، وحرصها الأكيد على نبذ كل ما من شأنه تعكير صفوف هذه العلاقة، والإساءة إلى اللحمة الوطنية والسلم الأهلي.

وقال عضو المنظمة الآشورية الديمقراطية سليمان يوسف في تصريح ل "إيلاف " إنه في الوقت الذي كان ينتظر من سلطات الامن السورية في الحسكة الافراج عن المواطنين الاشوريين الذين تم توقيفهم في ٣٠ و٣١ أكتوبر ٢٠٠٤والمقدر عددهم ب ١٢ شخصا على خلفية اتهامهم بالاشتراك في التظاهرة الاشورية العفوية التي شهدتها مدينة الحسكة قبل ايام احتجاجا على مقتل اثنين من الاشوريين على ايدي بعض المسيئين والمتجاوزين على القانون اقدمت هذه السلطات خلال يومي ١ و٢ نوفمبر ٢٠٠٤ على توقيف واعتقال المزيد من المواطنين الاشوريين يقدر عددهم ٣٠ شخصا ليرتفع بذلك عدد المعتقلين على خلفية احداث الحسكة الى اكثر من اربعين اشوريا.

واضاف سليمان لاشك ان هذه الاعتقالات الجديدة والتباطؤ في محاكمة الجناة القتلة وعدم قيام الجهات المعنية في الدولة السورية بكل ما من شأنه ان يزيل حالة الغبن والقهر الشديدين اللذين لحقا بعائلات الضحايا، وعدم اتخاذ اجراءات تضمن مستقبل النساء الثكلوات والاطفال الصغار الذين فقدوا رعاية وعطف ابويهم، كل هذا سيزيد من دون شك من حالة اليأس والتذمر والاحتقان الاجتماعي في الوسط الاشوري وقد يدفع بالبعض الى المزيد من التطرف والوقوع في المزيد من اعمال العنف الاجتماعي.

وأضاف سليمان ان تجنب وقوع المزيد من هذه المشاكل والاحداث المؤسفة التي يشهدها المجتمع السوري من حين لاخر خاصة في مجتمع الجزيرة السورية الذي يتميز بتنوعه الاثني القومي واللغوي والديني والاجتماعي يتطلب معالجة صحيحة وسليمة لاسباب مثل هذه المشاكل والقضايا الاخرى في المجتمع وفي مقدمة هذه الاجراءات استقلالية وعدالة القضاء السوري ونزاهته ومعاقبة كل المتجاوزين على القانون وعلى حقوق وحرية الاخرين وكل المخلين بالامن الاجتماعي والسلم الاهلي ووضع حد للمتنفذين في مختلف اجهزة الدولة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

واعتبرت مصادر سورية ان سبب ما حدث في مدينة الحسكة السورية من احداث شغب وحرق ممتلكات، كان بسبب قصور الاجهزة الامنية في كيفية التعامل مع الحدث، وقالت ان الأجهزة التنفيذية والقضائية، بسبب فسادها، باتت عامل توتير اجتماعي، واكدت لجان الدفاع المدني في القامشلي أن ما حدث من أحداث مؤسفة , على خلفية جريمة قتل شخصية، أمر مؤسف ويأتي في سياق غياب القانون وغياب المعالجة الصحيحة لأي حالة خلافية شخصية كانت أو داخلية.

واشارت اللجان الى أن المعالجة الخاطئة لأي قضية تولد نتائج خاطئة، وهو مـــا حصـــل في مدينـــة الحسكة، فإهمال وتسويف حل الخلافات الشخصية، يؤدي إلى تفاعلها والى أن تأخذ أبعـــادا اكـــبر مـــن حجمها، وهو مسؤولية الأجهزة التنفيذية والقضائية التي بسبب فسادها، باتت عامل تـــوتير اجتمـــاعي، يتولد عنها ردات فعل شعبية غاضبة ولاعقلانية

ووفقا لما ذكرته لجنة التضامن مع المعتقلين الاشوريين السريان فى الحسكة فقـــد اســـتمرت اعمـــال المداهمة والاعتقالات العشوائية فى مدينة الحسكة من قبل السلطات الامنية السورية للمواطنين الآشـــوريين السريان على خلفية عملية القتل والسحل البربرية التى قام بها الجزار الضابط اللواء مضر الراضى والـــذى هو فى حماية السلطة الآن بينما يتم ملاحقة ابناء شعبنا الاشورى السريانى الذين طالبوا باعتقال هذا المجرم.

ويسود الآن جو من الحزن الغضب كل ابناء شعبنا فى محافظة الحسكة.

ســـلـــطـــان الـــشـــر

ولقد ظهرت بيانات عديدة موجهة الى الرأى العام للتدخل لحماية شعبنا الاعزل من سلطان الشـــر المتمثل برجال المخابرات والبعثيين الذى عاثوا فسادا فى الارض والعباد.

وقال بيان من لجنة التضامن مع المعتقلين الآشوريين السريان فى الحسكة أن شعبنا الآشورى السريانى فى منطقة الجزيرة فى سوريا يتعرض لاعمال قمع وتنكيل من قبل اجهزة الأمن السورية والمسئولين البعثيين منذ مدة طويلة، ولقد تجلت هذا الاعمال بجريمة نكراء يقشعر لها الابدان قلما تحصل فى بلد متحضر يحترم فيه حقوق الانسان.

وهذه الجريمة ارتكبها ضابط فى الجيش السورى وبعثى طبعا مستفيدا من المزايا التى يستمتع بها امثال هؤلاء وهى انهم فوق القانون لانهم هم اصحاب القرار فى هذا البلد.

وقد قامت السلطات السورية كعادتها–بعد المصادمات– بحملة اعتقالات واسعة وعشوائية، والدليل على ذلك هو انهم اعتقلوا اشخاص لم يكونوا فى مدينة الحسكة يوم التظاهرة كذلك تم اعتقـــال حـــدثين كرديين واخر ارمنى ولقد احيل المعتقلين للمحكمة العسكرية، وهذه قائمة باسمائهم:

١– مازن ابراهيم حيدو – الحسكة – حدث
٢– وسيم خضر ماردينى – الحسكة – حدث (كردى)
٣– سركيس اكوب شاهينيان – الحسكة حدث (ارمنى)
٤– دانى ادوار كاكو – تل جزيرة – حدث
٥– جان طيمة اسماعيل – تل جزيرة
٦– طونى شليمون يوخنا – تل جزيرة
٧– اكرم وردا يوخنا – تل جزيرة

٨- سمير خوشابا ايواس – الحسكة
٩- جوزيف ملك اسماعيل – تل تمر
١٠- خوشابا يوسف بنيامين – تل تمر
١١- فؤاد بولص يوخنا – تل تمر
١٢- رامى صادق اسماعيل – تل جزيرة
١٣- جون يونادم – تل تمر
١٤- فريد بولص يوخنا – تل جزيرة
١٥- عصام شوكت هرمز – تل جزيرة
١٦- يوسف كبرئيل شمعون – تل جزيرة
١٧- اشور كيفاركيس مامه – تل سكرة
١٨- نيناب بيرور ابراهام – تل تمر
١٩- سمير ابراهيم ياخنيس – تل سكرة
٢٠- يوسف عبد الاحد – الحسكة
٢١- سعيد مراد سعيد – الحسكة
٢٢- فريد مراد سعيد – الحسكة

واضاف البيان ان الشعب الاشورى السريانى الذى يعيش فى ارض ابائه واجداده تعرض ويتعرض لممارسات الاجهزة القمعية السورية لاتفه الاسباب واصبح عرضة للضرب والسجن رغم ان شعبنا هو مسالم بطبيعته ولم يحدث فى تاريخه الحديث ان اعتدى احدا منه على جيرانه من مختلف الطوائف والاديان بل ضربت الامثال به لاحترامه الاخرين والعيش معهم بكل ود وسلام.

اننا نوجه ندائنا–كما قال البيان– الى كل انسان شريف والى الرأى العام فى الوطن والمهجر وندعوا كل القوة المحبة للسلام الى التدخل السريع لوقف الظلم والتعسف الذى يتعرض له شعنبا ونطالب بالافراج عن جميع المعتقلين ومحاسبة كل من يحاول بث روح البلبلة والتخويف من اصحاب الغايات السوداوية المتحزبين البعثيين وافراد المخابرات الذين عاثوا فسادا بالوطن وقمعا بالمواطنين.

ان الاسباب الرئيسية لهذه الجريمة هو غياب القانون وفساد الاجهزة الامنية وعدم معالجة القضايا التى يكون فيها طرفا تابعا للسلكة لا بل اصبحت هذه الاجهزة الحكومية هى العامل الرئيسى للتوتر والقل لدى المواطنين مما يؤدى لردود فعل غاضبة.

واضاف" الشعب الاشورى السريانى فى الوطن والمهجر يطالبون الحكومة السورية وكل محبى السلام الى الوقوف ضد الممارسات التعسفية والقمعية لرجال المخابرات والبعثيين والغاء الامتيازات التى يتمتعون بها واصبحوا عالة على المجتمع وعلى القانون من التجاوزات والاعتداء على اعراض المواطنين وسببا وراء

الهجرة القسرية التى يتعرض لها شعبنا الذى اضطر العديد منه لترك ارضه التاريخية ارض الجزيرة ما بين النهرين.

ان المطالب التى يطلبها شعبنا الاشورى السريانى هى العيش بحرية وسلام وفقا للشرائع الدولية واطلاق سراح المعتقلين الذين اعتقلوا بشكل عشوائى وفتح تحقيق حول الجريمة التى حدثت واعلان تفاصيلها من قبل محاكم مدنية مستقلة يثق بها الشعب وليس محاكم عسكرية من القرن الثامن عشر ومبنية على قانون حالة الطوارئ السيئة الذكر.

وحتى بداية ٢٠٠٥ لازالت السلطات السورية تعتقل الاشوريين والكردى والارمن بلا محاكمة بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع الفتن الطائفية وضمان سلامة ابناء الوطن الواحد.

القسم الخامس

التجربة الخليجية

الشيعة أغلبية مشاركة... وأقلية منبوذة

١) شيعة السعودية.. أقلية محرومة على بحيرة نفط

٢) شيعة البحرين.. أكثرية نشطة تتعايش مع أقلية حاكمة

٣) شيعة الكويت وشبح الطائفية

تمهيد وتقسيم

منطقة الخليج العربى التى تضم السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان بالاضافة الى اليمن والعراق ليس فقط غنية بالبترول ولكنها ايضا غنية بالبترول ولكنها ايضا غنية بالاثنيات المتعددة والمذاهب الاسلامية المختلفة، وهذا التنوع والتعايش بين الملل والنحل والاعراق فى الخليج هل له خصوصية مميزة فى التعامل المشترك بين سكانه على اختلاف مشاربهم ولم تشهد منطقة الخليج صراعات طائفية الا على مستوى ضيق وبعد قيام القدرة الاسلامية الشيعية فى ايران والتى حاولت تصدير الثروة الى الأقطار المجاورة وراهنت على شيعة الخليج فى الاساس، وقد أدت تداعيات الحرب العراقية – الايرانية الاولى الى وجود تداخل فى بعض بلدان الخليج تأثر بها أكثر البحرين بالاضافة الى تأثيرات محدودة فى الكويت والسعودية وذلك بسبب رهان يران وقتئذ على شيعة الخليج باعتبارهم الطريق الى قيام خلاف شيعية "حديثة" عاصمتها طهران، ولم تفلح محاولات ايران منذ الخطوة الاولى مع شيعة العراق رغم الحروب الضروس بين طهران وبغداد وذلك بسبب الحكم الحديدى لصدام حسين وقتئذ واختلاف المرجعية الشيعية والاجناس العرفية بين البلدين.. ولكن استطاع الايرانيون استقطاب بعض شيعة البحرين خاصة ذو الاجناس الايرانية وقاموا باحتجاجات قوبلت بالقمع وقتها ولكن، وبسبب الانفراجة الديمقراطية التى صاحبتها تولى الملك حمد بن عيسى الى خليفة حكم البحرين والاصلاحات العديدة التى قام بها ومنها عودة الحياة البرلمانية.. وبالتالى تحول الشيعة الى العمل الديمقراطى وتقلصت الاحتجاجات منذ نظام الحكم، وصاحب ذلك تغيرات فى فكر المؤسسة الحاكمة وفى ايران والتى كفت عن "تصدير الثورة" ولا سيما بعد تولى الرئيس الحالى محمد خاتمى رئاسة البلاد.

والبحرين تعد نموذجا للتعايش الدينى فعلى الرغم من ان الشيعة يمثلون أغلبية هناك – حوالى ٦٩% والسنة اقلية ٣٠$% طبقا لمعيار عدد السكان مع التسليم بوجود طوائف اخرى غير عربية وغير محددة العدد أى ان هناك اقلية سنية تحكم اغلبية شيعية الا ان الاصلاحات السياسية وعودة الحياة البرلمانية والاخذ بالمبادئ الديمقراطية على الطريقية البحرينية قد ساهم فى ازالة الاثار الجانبية التى قد تنتج من حكم اقلية سنية لاغلبيته كما ان التماسك القبائلى للاقلية السنية البحرينية فى مقابل التفكك النسبى للوافدين الشيعة الذين ترجع أصولهم فى الغالب الى ايران بالاضافة الى التقدم الاقتصادى وتوفير حياة معيشة لسكان الخليج على مختلف مذاهبهم واعرافهم قد ساعد على التعايش وتخفيف حدة الصراعات والتوترات وهذا لا ينطبق على البحرين فقط ولكن على الامارات وقطر وحوالى ١٠% من الشيعة السنية فى دولة الامارات ومملكة قطر تحكم اقلية وينطبق ايضا على الكويت ادى الى دمج ومشاركة الشيعة داخل النظام السياسى الكويتى وبالتالى لا توجد توترات أو صراعات طائفية فى الكويت خاصة ان هناك مصالح اقتصادية مشتركة تجمع من السينة والشيعة فى الكويت مثلما فى البحرين وقطر والامارات.

هذا المذهب أقلية على مستوى الدول الاسلامية – والذين يشكلون ٧٠% من عدد السكان وبين السنة حوالى ٢٠% والشيعة حوالى ١٠% كما ان التنوع الاتى فى اليمن لم يؤدى الى توترات او صراعات هناك ولا سيما ان الزيدين فى اليمن يمثلون حوالى ٤٧% والشافقية ٤٤% ومنهم الطبقة

الحاكمة – والشيعة المختلفين مع الزيدين حوالى ٩% وذلك لوجود تقارب بين تلك المذاهب ونظام شبه ديمقراطى استطاع ان يصهر هذا التنوع فى بوتقة واحدة وساعد على ذلك السلطات الكبيرة لشيوخ القبائل فى اليمن بالاضافة الى وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين الطوائف والمذاهب فى اليمن ولكن الامر مختلف فى السعودية معقل "السنة وايضا لا توجد توترات او صراعات فى سلطنة عمان بين الاكثرية الحاكمة التى تتبع المذهب الأياضى– يمثل اتباع " فى العالم العربى – ٨٧% يتبعون مذهب الحنابلة بصورته الوهابية وحوالى ١٣ % شيعة – فإذا كان هناك تجانس وتماسك وتعايش ديمقراطى وقبلى ومصالح اقتصادية مشتركة فى دول الخليج بل ورفاهية اقتصادية تتمتع بها الاقليات فى بعض تلك الدول الغنية بالبترول الا ان شيعة السعودية يعانون من حرمان وتهميش سياسى واقتصادى لافت للنظر رغم انهم يتمركزون فى المنطقة الشرقية الغنية بالبترول وربما التمييز الدينى يأتى من كون ان السعودية دولة إسلامية تتمثل فى وجود المقدسات الإسلامية ويحج فى أراضيها المسلمون كل عام ولها خصوصية دينية وتتبع المذهب السنى فى الوقت الذى يتبع فيه الاقلية هناك للمذهب الشيعى، وهناك عداء تاريخى بين المذهبين أججه كما أسلفنا قيام الثورة الايرانية كما ان الاختلافات السياسية البطيئة وسيطرة العائلة المالكة يعانى منها الشعب السعودى سنة وشيعة.. ولكن ما المبرر ان يصيح الشيعة فى السعودية طائفة محرومة اقتصادية رغم انها تعيش على بحيرة من النفط؟ كما ان شيعة السعودية أعلنوا مرارا اختلافهم مع شيعة إيران فكريا ومنهجيا وانهم جزء من التراب السعودى ومن ضغط الانفصال والتقسيم الذى تردد وبقوة بعد الاحتلال الامريكى للعراق فلماذا يعانى الأقلية الشيعية فى السعودية من التهميش السياسى والاقتصادى وحتى الاجتماعى ولا يسمح لهم بممارسة طقوسهم الدينية بحرية ويتم التضييق على انشطتهم الثقافية؟ رغم رياح الاصلاح التى هبت على المنطقة العربية بصفة عامة والخليج بصفة خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين واحتلال امريكا وحلفائها للعراق.

<u>وفى هذا القسم سنستعرض الاتى.</u>

١- شيعة السعودية.. أقلية محرومة على بحيرة نفط

٢- شيعة البحرين.. أغلبية مشاركة تتعايش مع أقلية حاكمة

٣- شيعة الكويت وشبح الفتنة الطائفية.

أولا: الشيعة فى السعودية

١- اقلية محرومة على بحيرة نفط :

مقدمة

ينتشر الشيعة بأعداد متفاوتة في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، لكن نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسي هو شرق الجزيرة العربية أو ما كانت تعرف قديما بالبحرين التي تشمل تاريخيا أوال (مملكة البحرين حاليا) والخط (القطيف) وهجر (الأحساء). وتاريخ التشيع في المنطقة قديم، وبعضهم يعود به إلى عهد الإمام علي ابن أبي طالب الخليفة الرابع. وقد أنجبت المنطقة العديد من الصحابة والتابعين والشعراء المبرزين، وتميزت المنطقة (البحرين القديمة) باندلاع الثورات والانتفاضات المبكرة ضد الدولة الأموية ثم الدولة العباسية والتي تكللت بسيطرة القرامطة في نهاية القرن الثالث الهجري التي جعلوها قاعدة لحكمهم ومنطلقا لحملاتهم ضد المراكز والعواصم العربية (العراق والشام ومصر)، واستمرت سيطرتهم قرابة ١٥٠ عاما.

والقرامطة من الناحية المذهبية ينتسبون إلى فرقة الإسماعيلية، وفي عهدهم جرى استحداث الكثير من التنظيمات الإدارية والعسكرية والقانونية والاجتماعية ذات المدى المتقدم والمتطور التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الغالبية من السكان والتي لا تزال جذورها قائمة في بعض الأنماط الاقتصادية الاجتماعية التقليدية مثل الزراعة والحرف والصيد، كما اتسم البناء السياسي والاجتماعي للقرامطة بالديمقراطية العسكرية.

والشيعة في المنطقة الشرقية هم إجمالا من الحضر المستقرين الموجودين منذ قرون عديدة ضمن مدن وقرى حضرية، ويمارسون مهنا ثابتة مثل الزراعة والحرف والصيد، وبالتالي فإن الأنماط الاقتصادية للعلاقات القبلية وكذلك أعرافها وعاداتها وقيمها ضئيلة الحضور, علما بأن الأصول القبلية والبدوية شكلت تاريخيا النواة الصلبة الأساسية للسكان المحليين (الشيعة). وهم في غالبيتهم ينحدرون من قبائل ربيعة (عبد القيس وبكر بن وائل) ومن قبائل وعشائر أخرى وفدت من نجد وغيرها (لأسباب اقتصادية) من المناطق، ومن أهمها قبيلة بني خالد التي استقرت وتحضرت وذابت ضمن النسيج المحلي للسكان.

إذا فالأصول والجذور العربية للشيعة لا جدال فيها، وهو ما يدحض الإدعاءات المشككة في انتماءاتهم القومية والوطنية ومن ضمنها اعتبارهم أجانب أو منحدرين من أصول فارسية مع أن ذلك لا يعيب ولا يشكل جريرة أو مؤاخذة من أي نوع، ففي إطار الحضارة العربية الإسلامية تمازجت وتداخلت واختلطت شعوب وحضارات وثقافات متنوعة، وكان ذلك أحد العوامل لإثراء وحيوية وتقدم تلك الحضارة.

ووجود أعداد غفيرة من ذوي المنحدرات الإيرانية والآسيوية والأفريقية في معظم مناطق دول الخليج (وفي مقدمتها المملكة السعودية) ومعظمهم من السنة لم يثر التحفظات والتشكيك من قبل السلطات والأوساط الدينية الرسمية، وهذا يدل على التوظيف السياسي الذي يستخدم الدين المتشدد كما في مرحلة المد القومي أو يتبنى القومية إزاء مطالب واحتياجات وحقوق الأقليات الإثنية والدينية والطائفية ومن بينهم الشيعة.

والشيعة موجودون في مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة، ففي المنطقة الشرقية يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان، وهم مذهبيا ينتمون إلى الإمامية (الجعفرية)، وكذلك الأمر ينطبق على شيعة المدينة (النخاولة أو الشيعة التحليين)، بل إن الأشراف وهم سادة بني هاشم في المدينة ومكة وينحدر من سلالتهم الأسرتان الهاشمية والعلوية الحاكمتان في الأردن والمغرب، كانوا ينتمون (وبعضهم لا يزال) للمذهب الشيعي. كما أن هناك وجودا شيعيا بين قبائل حرب وجهينة (الحروب) وفي منطقة ينبع البحر وهم من الشيعة الكيسانية. أما الشيعة "الإسماعيلية" فينتشرون في الجنوب وبخاصة في نجران بين قبائل يام, كما ينتشر الشيعة "الزيود أو الزيديين" في مناطق عدة من المنطقة الجنوبية والغربية خاصة اليمن والذين يشكلون ثلثي سكانه.

ومع أهمية الوجود الشيعي في المملكة حيث تقدر نسبهم بحوالي ١٠% من العدد الإجمالي للسكان المحليين البالغ حوالي ١٧ مليونا، فإن المسألة الشيعية ارتبطت على الدوام بوجود الشيعة في المنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وقبل كل شيء يتمثل أهمية العامل الشيعي في الحياة المعاصرة للمملكة العربية السعودية في كون المنطقة الشرقية تحتوي على أكبر مخزون بترولى في العالم (٢٥% من أجمالي الاحتياط العالمي) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز.

أما على الصعيد السياسى والاجتماعى والعلاقات الثقافية والعائلية والمذهبية فإن شيعة المنطقة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعي "الكثيف" في المناطق المجاورة مثل العراق وإيران وبلاد الشام والكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج العربي، لكن هذا التواصل والتداخل لا يعني بأي حال تبعية شيعة المملكة لمركز أو دولة "معينة" أخرى من منطلق ولاء سياسي ومذهبي. فتاريخ التشيع في الجزيرة يعود إلى حوالي ١٤٠٠ سنة في حين أن إيران الشيعية المعاصرة يعود وجودها إلى حوالي ٥٠٠ سنة (الحكم الصفوي). وفي الواقع فإن علماء الشيعة من البحرين (التي تشمل القطيف والأحساء) كانوا يمتلكون حوزتهم (مدارسهم) الدينية الخاصة منذ زمن سحيق. وقد أطلق على مدينة القطيف مسمى "النجف الصغرى" لكثرة الحوزات الدينية فيها، واستمرت هذه الحوزات تعمل بنشاط حتى بدايات قيام الحكم السعودي (الدولة الثالثة).

وفى ١٢ أبريل ١٩١٣ دخلت قوات إبن سعود مدينة الهفوف بسهولة بعد مقاومة ضعيفة أبدتها الحامية التركية. وكان رأى المجتهد الشيعي الأكبر في الأحساء الشيخ موسى بو خمسين وعدد من الوجهاء عدم مقاومة تلك القوات وقت المقاومة لعب الشيعة دورا حاسما في إحراز النصر السريع لابن سعود الذي عقد اتفاقا مع زعماء الشيعة ينص على "ضمان حرية الأهالي الدينية" وضمان "إعادة الأمن ونشر العدل"

مقابل الولاء والانضمام إلى الكيان والحكم الجديد. وعقب احتلال الهفوف أرسل القائد المؤسس عبد العزيز مفرزة صغيرة (عشرة أشخاص) بزعامة ابن سويلم إلى القطيف للتفاوض على دخولها سلما. وقد انقسمت المرجعية الدينية والزعامة السياسية في القطيف بين المقاومة والدعوة إلى التسليم حقنا للدماء، وحسمت المسألة نتيجة موقف الشيخ علي أبو عبد الكريم الخنيزي الذي رفض المقاومة حقنا للدماء، وهكذا فتح الأمير عبد الرحمن بن سويلم مبعوث ابن سعود القطيف سلما في ١٥ مايو ١٩١٣.

وأصبحت واحتا الأحساء والقطيف اللتان تتسمان بالاتساع الجغرافي الهائل وبمصادر ثرواته (قبل اكتشاف البترول) الكبيرة المتوفرة آنذاك تشكلان درة الدولة الجديدة المملكة العربية السعودية التي كانت في طور التأسيس. واضطرت الحاميتان التركيتان في الأحساء والقطيف إلى المغادرة عن طريق البحر، لكن ابن سعود نظرا لحنكته ومعرفته الدقيقة بالطبيعة الخاصة للمنطقة وسكانها حرص على التصالح والتعايش وكسب ودهم عن طريق اتفاقيات وتعهدات بعدم مس معتقداتهم وتوفير الحماية والأمن لهم، بل إنه أقدم في فترة لاحقة على تعيين الشيخ علي الخنيزي قاضيا أكبر في المنطقة يتقاضى أمامه جميع السكان الشيعة والسنة على حد سواء، علما بأن ذلك يخالف ويتعارض مع النهج والتفكير الوهابي المتشدد المتحالف معه.

وفى مايو ١٩٣٣ – وبعد ظهور البترول فى السعودية – صدر المرسوم الملكي بمنح شركة ستاندرد أوبل أوف كاليفورنيا (أمريكية) امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية، وهو ما مثل بداية التحولات الجذرية في الخارطة السياسية حيث ابتدأ النفوذ الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة في الهيمنة على مقدرات الأوضاع في المنطقة، وكان من نتائجه الهامة على الصعيد الداخلي حدوث تبادلات اقتصادية واجتماعية هامة في المنطقة الشرقية، حيث جذبت صناعة البترول الوليدة أعداداً متزايدة من السكان المحليين ومن المناطق المختلفة في المملكة كما يقول المفكر نجيب الخنيزى، وكان من نتائجه بدايات تشكيل اجتماعي طبقي حديث مرتبط بأهم مصادر الطاقة (البترول) في العالم. وقد دشن ذلك بدايات وإرهاصات لتشكيلات عمالية سياسية حديثة لا تستند إلى الولاءات والانتماءات التقليدية القبائلية القديمة، بل تتوجه نحو العلاقات الاجتماعية الحديثة القائمة على المصالح المشتركة بغض النظر عن المنحدرات والخلفيات الجهوية والقبلية والطائفية.

وقد جرى أول إضراب عمالي في المنطقة الشرقية عام ١٩٤٤ حيث قدم العمال مطالب عمالية/نقابية وجرى تشكيل أول لجنة عمالية في عام ١٩٥٢ سعت إلى الاعتراف بها كممثل للعاملين في شركة ستاندر أوبل، وفي ١٩٥٣/١٠/١٧ بدأ العمال بالإضراب عن العمل الذي شارك فيه ٢٠ ألف عامل سعودي وعربي واضطرت الحكومة لإطلاق سراح أعضاء اللجنة العمالية ووعدت شركة النفط بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. وفي مايو ١٩٥٦ اندلعت تظاهرات عمالية ضد قاعدة الظهران للقوات الأميركية. وقد ساهم الشيعة بفعالية إلى جانب العمال السعوديين الآخرين وكانوا ضمن قيادات وفعاليات العمل والنضال النقابي/السياسي الآخذ بالتشكل. ومما له دلالة واضحة على تسارع الاندماج والوحدة في مصالح وأهداف العمال على اختلاف وتنوع مناطقهم وقبائلهم ومذاهبهم الاجتماع الحاشد الذي عقد في منتصف يونيو ١٩٥٦ في أحد مزارع القطيف وألقيت فيه الخطب والقصائد الشعبية

الحماسية. وفي اليوم التالي جرت اعتقالات واسعة في صفوف المشاركين من العمال والمثقفين وكانوا من الشيعة والسنة على حد سواء، ثم توالت التحركات العمالية المطلبية والتي بلغت ذروتها في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٦ أثناء زيارة جمال عبد الناصر للسعودية.

وفي عام ١٩٦٣ جرت اعتقالات واسعة وأذيع بيان رسمي عن اكتشاف تنظيم شيوعي يستهدف إشاعة المبادئ الهدامة والعمل على تعريض أمن الدولة للخطر، وتم إصدار أحكام قاسية بحقهم تراوحت بين ١٠ و١٥ سنة، وكان الشيعة يمثلون أغلبية عدد المحكومين منهم.

وقد انخرط الشيعة بفعالية منذ البداية في التنظيمات والحركات السياسية السرية التي شهدتها المملكة والتي كانت معروفة وموجودة على الصعيد العربي مثل القوميين والبعثيين والشيوعيين والناصريين. وفي عام ١٩٦٩ جرى اعتقال المئات من مختلف مناطق المملكة (شكّل الشيعة حوالي نصفهم) بحجة اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم. وفي الواقع تبين أن كل المعتقلين من العسكريين والضباط لم يكن بينهم أحد من الشيعة.

١- أوهام التقسيم:

ويتبين مما سبق أنه لم يكن للشيعة أي توجهات طائفية وفئوية أو تقسيمية بل كانوا منخرطين بقوة في النشاط السياسي والمطلبي العام إلى جانب إخوانهم المواطنين السنة من بقية مناطق الوطن، وذلك من منطلقات وطنية وقومية ويسارية سائدة آنذاك، والاستثناء الوحيد للتحرك السياسي/المطلبي الخاص للشيعة هي أحداث نوفمبر ١٩٧٩ وما أعقبها والتي اندلعت في البداية كمسيرات احتجاج عفوية ضد سياسة التمييز والتفرقة الطائفية، وسرعان ما تحولت إلى صدامات عنيفة حين بدأت القوات السعودية الخاصة في إطلاق النار على المتظاهرين وسقط من جراء ذلك العشرات من القتلى والجرحى ثم جرى اعتقال المئات منهم لاحقا.

والنزوع الشيعي الفئوي في مظهره لم يكن يعني تبني وتجذر الميول الانقسامية والطائفية لديهم وإنما هي نتاج حالة عامة شهدتها المجتمعات والبلدان العربية قاطبة إثر انهيار المشروع النهضوي العربي بمكوناته واتجاهاته المختلفة بما في ذلك فشل الأنظمة والخيارات الليبرالية والقومية واليسارية ووصولها إلى درجة الأزمة والطريق المسدود، والذي بلغ ذروته في هزيمة يونيو١٩٦٧ مما أدى إلى توليد وتفريخ البديل الإسلامي الذي رفع شعار الإسلام هو الحل. وأسهم انتصار الثورة في إيران عام ١٩٧١ في تعزيز هذا الاتجاه في الشارع العربي الإسلامي ومن ضمنهم الشيعة بطبيعة الحال الذين كانوا يشعرون بأنهم يعانون من اضطهاد مزدوج، مرة باعتبارهم مواطنين مظلومين ومرة أخرى من جراء التمييز والاضطهاد الطائفي، خصوصا أنهم جربوا الانخراط في عملية التغيير الجارية وفقا للمستجدات والالتزامات الوطنية.

وبعد محاولات إيران تصدير الثورة للخارج ونشوب الحرب العراقية الإيرانية اتهم التيار السلفي الشيعة انهم وفقا لمواقعهم ولقربهم من حقول البترول التي استضافت موجات هائلة من العمالة الأجنبية وبالخصوص الأميركية وقد رتبوا علاقات "تآمر" خاصة مع الأمريكيين بغرض فصل المنطقة الشرقية عن

المملكة والاستحواذ على خيراتها. كما تحدثت أدبياتهم عما سمّي بـ"القوس الرافضي" الممتد من أفغانستان حتى لبنان مروراً بإيران والعراق وتركيا وسوريا بما يشمل شيعة المملكة ودول الخليج أيضاً– وصفه الملك عبد الله ملك الأردن بعد ذلك (ديسمبر ٢٠٠٤) بأنه الهلال الشيعي وهو إشارة الى رغبة ايران لمد نفوذها الى الدول العربية التى يسكنها شيعة.

وقد اتخذت الصورة العامة لدى ذلك التيار تجاه المواطنين الشيعة صفة التوجّس والحذر والخشية والاتهام والريبة من الحركة السياسية الشيعية المعارضة في المنطقة الشرقية.

وقد تبلورت هذه الرؤية أكثر بعد أن تكاثر الحديث عن موضوع "تقسيم المملكة" في الإعلام الخارجي الغربي، وتكوين دولة شيعية في الشرق وأخرى حجازية في الغرب، وثالثة في نجد. وقد صدق بعض أنصار نظرية المؤامرة فى العالم العربى لتلك الرؤية وراحوا يروجون لها فى كتاباتهم ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية بل واعتبروا ان عملية التقسيم بدأت نصيا بعد سقوط صدام واحتلال العراق.

ونظراً لضيق هامش الحرية في داخل المملكة، وتقلّص سقف مخاطبة السلطات السياسية لحلّ مشكلة العلاقة بين الطرفين، تشكّلت الحركات الداخلية السياسية وانطلق بعضها للخارج للقيام بحملة إعلامية وسياسية ضد نظام الحكم، أثّرت بصورة ما على الشيعة السعوديين فى الداخل بقدر قليل، خاصة فيما يتعلق بمعاملة السجناء السياسيين الشيعة.

أما العلاقة مع الدول فقد كان هناك تحفظ عليها من قبل التيار الشيعي السياسي الأقوى والذي كان ممثلاً في "الحركة الإصلاحية" وانحصرت العلاقات مع بعض الدول التي يقيمون فيها في حدود ضيقة تكفل هامشاً من الحركة لأعضائها دون التورّط في مشاريع الأنظمة والدول ذات المصالح والمطامع. ربما كان هذا النشاط السياسي المتزن واحداً من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالملك فهد في صيف عام ١٩٩٣ إلى محاولة إعادة حلحلة الموضوع الشيعي في إطاره الداخلي بعد أن أصبح على الصوت في الخارج، وفعلاً جرى الحوار الرسمي الذي أدّى إلى عودة المئات من المعارضين من الخارج إلى الداخل بعد اللقاء المباشر مع الملك فهد وتقديمه وعداً جازماً بإنهاء سياسة التمييز الطائفي. لكنّ أطرافاً في الحكم، وبالخصوص وزارة الداخلية ممثلة في وزيرها نايف بن عبد العزيز وكذلك الأمير محمد بن فهد، عارضا الاتفاق من الناحية العملية، وإن أرغموا على القبول به بعد ذلك. ومن الناحية الفعلية تمّ تعطيل كل الوعود والمشاريع المتعلقة بإصلاح وضع المواطنين الشيعة ودمجهم ضمن النسيج العام، وجاء مرض الملك فهد ليقلب الموضوع رأساً على عقب، ولتعود الأمور إلى وضعها السابق، وكذلك عودة بعض المعارضين إلى مواقعهم في الخارج والبدء بالعمل من جديد ولكن وفق رؤية مختلفة تشير إلى حقيقة أن إصلاح وضع المواطنين الشيعة لا يمكن الوصول إليه باتفاقات منفردة بقدر ما يتطلب الوضع إصلاحاً سياسياً عاماً يكون المواطنون الشيعة جزءاً منه.

وحين أثيرت موضوعة تقسيم المملكة، ركّز المواطنون الشيعة على موضوع الإصلاح السياسي والبقاء ضمن البوتقة الوطنية رغم الإغراءات الكثيرة التي حاولت بعض الجهات الأميركية الدخول من خلالها لتفتيت الوضع المحلي. ومع استبعاد موضوع التقسيم حصرت الفعاليات الشيعية نشاطها مع القوى

الوطنية الأخرى وساهمت في مشروع رؤية الإصلاح الوطني التي رفعت إلى الأمير عبد الله ولي العهد. لكن الخوف إذا ما تعثرت خطوات الإصلاح فإن المملكة قد تنحدر باتجاه التقسيم الفعلي، وهناك أصوات وإن كانت قليلة بين الشيعة والحجازيين تدعو إليه، وقد يتزايد عددهم في المستقبل مع الفشل السياسي المتوقع ضمن الحسابات الحالية.

وقد تسارعت خطى التقارب بين السلطات السعودية والشيعة بشكل كبير بعد سقوط نظام صدام – أبريل ٢٠٠٣– ففي نفس الشهر (٣٠ أبريل) قدم الشيعة عريضة بمطالبهم إلى ولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز تحت اسم " وثيقة شركاء فى الوطن " قدمها وفد من النشطاء الشيعة يرأسهم الشيخ حسن الصفار وقد وقع على الوثيقة ٥٠ عالم دين و ٤٢ أكاديميا و ٣١ صحفيا وشاعراً وكاتباً و ١٥١ رجل أعمال و ٢٤ سيدة.

وقد جاء فى مقدمة الوثيقة مطالب الشيعة من اجل وحدة المملكة والبعد عن خطر التقسيم وتفويت الفرصة على المتربصين من الخارج وذلك عن طريق، الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي.

والانفتاح على مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام وكذلك تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى، والعمل على ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية. ويمكن الاستهداء في هذا المجال بميثاق الوحدة الإسلامية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم ٩٨ (١١/١) بتاريخ ٢٥ رجب ١٤١٩(يونيو ١٩٩٨).

وأيضا بإستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي وضعها خبراء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

وقد أكدت الوثيقة على :

"إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلى الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبد العزيز طاب ثراه دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلى العدل والأمن والمساواة والاستقرار".

"وان الشيعة يتطلعون لمساواتهم مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها، كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي، وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية كما هو الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة المعارف. وذلك لون من ألوان التمييز الطائفي الذي لا تقره الشريعة الإسلامية ولا المواثيق الإنسانية، ويشكل حرمانا للمواطنين الشيعة من حق طبيعي، كما هو حرمان للوطن من الاستفادة من طاقات أبنائه وكفاءاتهم".

" لقد أتاحت فرص التعليم التي وفرتها الدولة نمو القدرات والكفاءات المؤهلة من أبنائهم كسائر المواطنين. ومما يؤدي إلى الإحباط والألم عدم تمتع الكفاءات الشيعية بتكافؤ الفرص مع أمثالها التي تشق طريقها إلى مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي".

"ولمعالجة هذا الأمر إقترح الشيعة فى وثيقتهم ما يلي:

- اهتمام المسؤولين بالتأكيد الصريح على المساواة بين المواطنين على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم.
- تشكيل لجنة وطنية عاجلة ذات صلاحية بمشاركة عناصر مؤهلة من الشيعة للنظر في واقع التمييز الطائفي ومعالجته بتمثيل المواطنين الشيعة في المناصب العليا للبلاد كمجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، والأجهزة العسكرية والأمنية، ورفع نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى.
- تجريم وإدانة أي ممارسة للتمييز الطائفي قد تصدر من بعض المغرضين والمنتفعين في أي موقع، وسن القوانين اللازمة لذلك وإلغاء كافة التعميمات والإجراءات الإدارية السابقة المؤدية للتمييز.
- وقف كافة الإجراءات الأمنية التي لا تستند إلى قانون كالاعتقال والمتابعة والاستجوابات والمنع من السفر والتوقيف عند الحدود والتفتيش الشخصي بما يرافقه من إهانات، والعمل على إزالة آثار الاعتقالات السابقة.

اضافت الوثيقة ان بلادنا تعاني من وجود توجهات مذهبية تعصبية تثير الكراهية والبغضاء تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى وأتباعها، وخاصة الشيعة، وتشيع الازدراء بهم، وتصل إلى حد التحريض عليهم واستهداف وجودهم ومصالحهم".

"وتستفيد هذه التوجهات التعصبية من نفوذها ومواقعها الرسمية. فمناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات يتكرر فيها وصف المذاهب الإسلامية الأخرى وآرائها –من الشيعة وغيرها– بالكفر والشرك والضلال والابتداع".

وأشارت الى ان البرامج الدينية في وسائل الإعلام الرسمية محتكرة لاتجاه مذهبي واحد يبث ثقافة الرفض للمذاهب الإسلامية الأخرى، والإساءة لمعتنقيها. وينطبق ذلك على غالب المؤسسات الدينية في البلاد كالمحاكم الشرعية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة والإرشاد".

" إن فتاوى تحريضية كثيرة قد صدرت من بعض هذه الجهات ضد المواطنين الشيعة، كما أن عددا كبيرا من الكتب والنشرات قد طبعت ووزعت –ولا تزال تطبع وتوزع– في هذا الاتجاه، فضلا عن الخطب والمحاضرات المتواصلة".

وهذا الشحن الطائفي المستمر قد ربى أجيالا على التعصب والحقد، وخلق أجواء من الكراهية والنفور بين أبناء الوطن الواحد مما يثير القلق على مستقبل الوحدة الوطنية والسلم والأمن الاجتماعي. وقد تستفيد قوى خارجية من تغذية هذه الأجواء واستثمارها ضد مصالح بلادنا، وليس بعيدا عنا ما حصل في بلدان إسلامية أخرى من احتراب أهلي وصراعات طائفية عنيفة".

"وفي مواجهة هذا الواقع الخطير، نأمل من الدولة ما يلي":

- وضع حد لهذه التوجهات والممارسات التعصبية، بدءا من مناهج التعليم ووسائل الإعلام وما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.
- اعتماد سياسة وطنية تثقيفية تبشر بالتسامح والاعتراف بالتعدد المذهبي القائم فعلا في البلاد، وتأكيد الاحترام لحقوق الإنسان وكرامة المواطن وحريته الدينية والفكرية.
- إقرار إجراءات رادعة لتجريم وإدانة أي شكل من أشكال التحريض على الكراهية بين المواطنين، والإساءة لمذاهبهم الإسلامية المختلفة.
- صدور إعلان صريح من قيادة هذه البلاد يؤكد احترام حقوق الشيعة في المملكة ومساواتهم مع بقية المواطنين.

"حينما تعترف الدولة بمواطنية مواطنيها على اختلاف منابتهم المذهبية والمناطقية، وتتحمل مسؤولية رعايتهم وحماية مصالحهم، فذلك يعني أن يتمتعوا في ظلها بحق التعبد بمذاهبهم وأداء شعائرهم الدينية، ولا يصح أن يكون ذلك الحق محصورا بأتباع مذهب معين، بينما يتعرض الآخرون للضغوط والمضايقات في الالتزام بواجباتهم الدينية".

"إن المواطنين الشيعة في المملكة ما زالوا يعانون من مختلف الضغوط والمضايقات في أداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينيات إلا بصعوبة بالغة، ولا يتمتعون بأي حرية على المستوى الثقافي، حيث تمنع طباعة كتبهم ودخولها من الخارج، وإقامة أي مؤسسة ثقافية أو مركز ديني. كما انتقصت كثير من صلاحيات قاضيي محكمتي الأوقاف والمواريث في القطيف والأحساء بتدخلات المحاكم الشرعية الكبرى. وفي بعض المناطق كالمدينة المنورة يعاني فيها المواطنون الشيعة أشد أنواع الضغوط والمضايقات غير المقبولة ولا المبررة".

" إن هذه الضغوط والمضايقات تشكل عامل إثارة وإزعاج كبير للمواطنين الشيعة، وانتقاصا من حقوقهم الإنسانية والدينية والوطنية، كما يعطي الفرصة للأعداء لتشويه صورة بلادنا وسمعتها".

"ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات نقترح ما يلي":

- استحداث جهة رسمية تابعة إداريا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على غرار محكمة الأوقاف والمواريث التابعة لوزارة العدل، وتكون هذه الجهة بإدارة علماء من الشيعة لتنظيم شؤونهم الدينية والثقافية تحت رعاية الدولة.
- إلغاء القيود والمضايقات على الشعائر الدينية وفسح المجال لطباعة ودخول الكتب والمطبوعات الشيعية، وضمان حرية التعبير.
- السماح للمواطنين الشيعة بحقهم في التعليم الديني وإنشاء معاهد وكليات دينية للتعليم حسب مذهبهم.
- تطبيق الأوامر الملكية القاضية بحرية المواطنين الشيعة في الرجوع إلى محاكمهم الشرعية، وإعطاء هذه المحاكم صلاحيات قانونية وتنفيذية مناسبة".

٢- رياح الإصلاح:

وقد لخصت الوثيقة " الحالة الشيعية " فى المملكة والمطالب المسكوت عنها للشيعة ١,٧ مليون نسمة و ١٠% من عدد سكان السعودية التى اجهروا بعد سقوط صدام وتغير النظام فى العراق وهبوب رياح الإصلاح على المنطقة والتى أول من استفاد منها شيعة العراق مركز الشيعة الأكبر فى الخليج والمنطقة العربية.

وأظهرت الوثيقة بوضوح الغبن الدينى والسياسى والاقتصادي والاجتماعى والثقافى الذى يعيشه شيعة السعودية خاصة فى المنطقة الشرقية الغنية بتلك الثروة. ولا سيما انهم لم يستفيدون من عوائد النفط سواء من حركة العمران والتطوير التى طالت كل مدن السعودية عدا المنطقة الشرقية او على أحوالهم المعيشية – كما تقول كتاباتهم – والتى تؤكد ان الأسرة الحاكمة خذلتهم ونكصت وعدوها معهم "كشركاء فى الوطن ".

بل ان وثيقتهم كانت قد ركزت الوثيقة على ضرورة الكف عن الفتاوى الرسمية التى أفتت بكفرهم وضلالهم وحرمت التعامل الرسمى والسياسى والاقتصادي معهم وكأنهم من طائفة" المنبوذين ".

ولكن تلك الفتاوى استمرت بشكل غير رسمى وكان آخرها فتوى الشيخ سليمان العودة بفكرهم على شاشة قناة الجزيرة القطرية (سبتمبر ٢٠٠٤). بل الخطاب السلمى للوثيقة عكس التمسك بالثوابت الشيعية وأهمها " التقية " وهى السكوت عن القهر والظلم والتظاهر بالرضا لحين إتاحة الفرصة للتغير.

ولم يلجأ الشيعة الى العنف بل رفضوا فى وقت سابق لجوء طائفة الشيعية بالإسماعيلية الى العنف مع السلطات السعودية فى نجران فى أبريل عام ٢٠٠٠.

وقد أدت أعمال العنف تلك الى قتل شرطى سعودى وجرح ٤ آخرين بسبب اقتحام الشرطة السعودية لمسجد شيعى وبعثرت محتوياته بعد لجوء احد الشيعة " الذى يمارس الشعوذة " اليه. وقد قام الشيعة فى نجران وقتئذ بمحاصرة منزل أمير المنطقة وتبادلوا إطلاق الرصاص مع الشرطة المتمركزة حول المنزل مما أدى الى تلك الإصابات.

وقد خفض الملك فهد عن المتهمين فى تلك القضية فى نهاية عام ٢٠٠٠ العقوبات الى النصف واخرج كذلك فى نفس قرار العفو عن بعض المسجونين من طائفة الشيعة بالإسماعيلية فى تهم سابقة.

٣- ٢٠٠٤ .. *إصلاحات بطيئة*

ولم يشهد عام ٢٠٠٤ إصلاحات جذرية او حتى ملموسة رغم مرور حوالى ٢٠ شهرا على إصدار وثيقة شركاء فى الوطن.. ففى شهر (محرم ١٤٢٥- فبراير ٢٠٠٤) استدعت السلطات السعودية وفقا لمصادر المجلس الأعلى لرعاية آل البيت- قامت السعودية باستدعاء عدد كبير من رموز الشيعة في المنطقة الشرقية وفرضت عليهم كتابة تعهدات بإغلاق الحسينيات في شهر محرم لمنع إقامة الشعائر الحسينية.

وأضافت أن صاحب تلك الاستدعاءات احتقار وسخرية من جانب الأمن السعودي لكثير من تلك الرموز الشيعية التي لم يكن أمامها مفر من التوقيع على تلك التعهدات.

وأكدت مصادر المجلس: ان السلطات السعودية أجرت حملة اعتقالات واسعة لرموز الشيعة وقد تم حصر ١١٨ شخصية يرى الأمن السعودي انهم يشكلون خطراً على أمن المملكة السعودية.

واكد المجلس الاعتداء على الحجاج من اتباع نهج ال البيت أثناء موسم الحج (يناير ٢٠٠) ومصادرة أدعية آل البيت كما قام رجال الأمن في السعودية بالاعتداء على السيد حسن بحر العلوم أثناء خروجه من مصر بعثة السيد السيستانى– المرجع الشيعى العراقى فى أرض الحرمين أثناء الحج ولم تشفع عمامة رسول الله لبحر العلوم عند عناصر الأمن السعودي الذين ضربوه ضرباً مبرحاً ـــ بحسب ما أفاد تقرير المجلس ـــ.

وقد شهد بداية العام – ٢٠٠٤– تراشقا بالكلمات المكتوبة والمسموعة بين الكتاب السنة والشيعة بالسعودية عبر الصحف والقوات الفضائية ومواقع الإنترنت عكست حدى الفجوة بين الطرفين والتى لم تفلح محاولات التهدئة الحكومية وجلسات الحوار فى لتقريب بين الجانبين.

وابرز ما تم تداوله – بخلاف مئات المقاولات المؤيدة للموقف السعودى – منشورا فى موسم الحج حول تظلم السنة فى البرلمان الإيراني من المعاملة السيئة التى يلقاها السنة من الشيعة الإيرانيين وتم توزيعه بشكل غير رسمى على مقار البعثات الرسمية للحج لبعض الدول الإسلامية جاء فى المنشور :

"وجه النواب السنة في البرلمان الايراني رسالة هي الأولى من نوعها الى أربعة من المراجع الكبار الشيعة نددوا فيه بما وصفوه «التمييز الفاضح» ضد اهل السنة في ايران من قبل أجهزة الحكم في إيران.

ووجهت الرسالة الى اثنين من المراجع المعارضين، وهما آية الله حسين علي منتظري وآية الله عبد الكريم موسوي اردبيلي، واثنين آخرين من المرتبطين بالسلطة العليا في طهران وهما آية الله فاضل القوقازي، الملقب بلنكراني، وناصر مكارم الشيرازي".

"وأشارت الرسالة الى ان أهل السنة يشكلون ما يزيد على عشرين في المائة من سكان إيران حسب تقديرات غير رسمية، بينما تقول السلطات الرسمية بانهم لا يشكلون اكثر من تسعة في المائة من السكان البالغ عددهم ٦٥ مليون نسمة".

"وتساءل النواب السنة، ما اذا كان تولي أصحاب الكفاءة والمؤهلات العلمية من السنة الوظائف القيادية والمسؤوليات الكبرى كالوزارة ونيابة الوزراء والسفارة فضلا عن قيادة القوات المسلحة والمسؤوليات الرئيسية في القضاء، امرا مخالفا للمذهب الشيعي المسيطر على البلاد؟ أشاروا إلى أن أهل السنة محظور عليهم تولي تلك المناصب حيث لا يوجد سني واحد في مجلس الوزراء والمناصب الرئيسية في الوزارات والمؤسسات الكبرى، كما ان المحافظين ورؤساء الدوائر الرسمية في المدن والمحافظات التي يشكل أهل السنة الأغلبية المطلقة فيها مثل كردستان وبلوشستان وطالش وبندر عباس والجزر الخليجية وبوشهر وتركمن صحرا وشرقي خراسان، هم جميعا من الشيعة.

"واشتكى النواب الإيرانيون السنة من عدم موافقة السلطات العليا على إقامة مسجد لأهل السنة في طهران رغم انتماء ما يزيد على نصف مليون من سكان العاصمة الى المذهب السني، وقالوا في رسالتهم «بينما هناك معابد وكنائس للأقليات الدينية مثل الزرادشتيين واليهود والنصارى في العاصمة، تواصل السلطات الايرانية الحاكمة رفضها لبناء مسجد لأهل السنة في طهران! وكشفت الرسالة ان "النظام اقام مركزا في كردستان تحت اسم «المركز الاسلامي الاعلى» يديره رجل دين شيعي معين من قبل السلطة العليا لكي يشرف على كافة الأمور الدينية وغير الدينية الخاصة بأهل السنة. وبينما الشيعة قادرون على مراجعة من يقلدونه من مراجع التقليد حيث هناك نوع من التعددية في الآراء الفقهية ومصادر التشريع الديني لدى الشيعة فرضت على أهل السنة قيودا صارمة بربط مدارسهم ومناهجهم الدراسية، وأمورهم الشخصية والحسبية بـ«المركز الإسلامي الاعلى».

٤- تجاوزات بعد الوثيقة

فى ١٢ يونيو ٢٠٠٤ م نشرت شبكة راصد موضوعا حول قيام الطالب "حمد بن ناصر محمد الجويسم من مدرسة الخليج الثانوية بالدمام في أواخر شهر ربيع الأول ١٤٢٥هـ وبأمر من مدرس المادة الأستاذ محمد البقمي بكتابة بحث موسع وتفصيلي ينال من أتباع المذهب الشيعي ومن معتقداتهم بعنوان «كشف الأسرار.. بحث في عقائد الشيعة» متعرضاً بشكل صارخ لإهانة أتباع المذهب الشيعي ومحرضاً بكل صراحة على قتلهم والنيل منهم".

ومن ضمن ما كتبه الطالب في بحثه "وإن من يطلع على هذا البحث قد يكون ألم بهذا المذهب إلماماً يجعله يتيقن بأن هذا المذهب الشيعي باطل، ويتمكن من الرد على من ادعى بأن لا فرق بين أهل السنة والشيعة", وأضاف "وإذا لم يكتمل اقتناع القارئ بأن هذا المذهب أو هذه الديانة – إن صح التعبير– باطلة ومن اتبعها فهو كافر وقتله أولى من قتل الخوارج". وقد تمت معاقبة المعلم بقرار من إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية، والقرار هو إنذار المعلم ونقله إلى مدرسة أخرى وهو فى وجهة نظر الشيعة عقاب مخفف لا يتناسب البته مع ما أقترفه المدرس بل ولم يعاقب الطالب.

وفى ١٩ يونيو ٢٠٠٤ نشر الناشط الشيعى قينان الغامدي مقالا بصحيفة الوطن بعنوان: السنة والشيعة وسفهاء الطرفين: أضواء تضيء وتحرق!، ذكر فيه بأن وزارة التربية والتعليم اعتمدت ٤٥ مشرفاً تربوياً في الشرقية، لم يكن بينهم شيعي واحد، إلاّ إذا سلّمنا بأن الشيعة يحملون جيناً له علاقة بالتخلف العلمي، ولم يصلوا إلى المستوى العلمي العالي الذي وصل إليه أخوة لهم من أهل السنة.

إن الأزمة الطائفية في السعودية – كما جاءت فى المقال– لا يمكن أن يقول عمن يمارسها بأنه متطرّف، بالمعنى أنه يمثل رأي الأقلية، بل تلك سياسة حكومة دأبت منذ نشأة هذه البلاد إلى الآن على تحجيم الشيعة وتكفيرهم والتمييز ضدّهم ودعم التوجهات الدينية والمؤسساتية الحكومية علناً أحياناً.

فهناك معلم تم طرده من عمله لأنه استخدم منـــزله في مراسم عاشوراء، ومعلم آخر هـــو الشـــيخ حسن ابن الملا أحمد آل زايد تم سجنه لأنه أهدى كتابا لزميل له، بينما تكتفي الحكومة بالصـــمت حيـــال المعلم الذي يدعو لقتل الشيعة، وتقوم وزارة التربية والتعليم بالإنذار فقط.

كما تم إيقاف الشيخ جعفر حسن الأمرد (٣٨ عاماً) من منطقة الخويلدية بمحافظة القطيف وتهديده بعدم إقامة أي حفل يعنى بأهل البيت عليهم السلام، وهذه بعض الأحداث وغيرها لم يُنشر وهي بالمئـــات، وكلها حدثت بعد تقديم وثيقة شركاء في الوطن، فماذا تحقق للشيعة من المطالب التي تم ذكرها منذ تسليم وثيقة شركاء في الوطن قبل أكثر من عام إلى الآن؟ إن ما يحدث هو سياسة حكومية منظمة تشمل ما ذُكر أعلاه وأكثر، منها المراهنة على التغيير الديموغرافي للمناطق الشيعية بتسهيل إسكان الكثير مـــن خـــارج المناطق الشيعية فيها محاولةً لجعل الشيعة أقلية في مناطقهم، تضييق الخناق عليهم ليل نهار، ومحاولة مســـح هويتهم، وبعد كل ذلك يتم اتهامهم بالعمالة لدول خارجية، مع أن أرضهم تضم ثروة الوطن مـــن المـــاء والنفط، ولا يحصلون منها إلاّ على فُتاتها.

حقوق غير منقوصة

وابرز المقالات الشيعية المعارضة التى تداولتها الصحف خارج السعودية وعلى مواقع الانترنت مقالا للكاتب الشيعى المعارض على فردان فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٤ والذى لخص فيـــه معظـــم همـــوم شـــيعة السعودية.

وجاء فيه " المتعارف عليه في دول العالم الحر، بأن المنطقة التي بها خير أكثر ينعكس ذلك على رفـــاة أهلها، لأن أهل المنطقة هم أولى بخيراتهم، وهذا لا يعني التقوقع، فعالمنا عالم المصالح المشتركة".

"منذ اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية، والمناطق الشيعية بالتحديد، إلى الآن والشيعة يعانون ســـوء الخدمات الحكومية وإهمال متعمد في مجال التعليم والصحة وكذلك في مجال المواصلات والبنيـــة التحتيـــة وعدم توفر وظائف لأبناء المنطقة، مع أن عشرات الألوف من الناس تعمل في المنطقة الشرقية وهـــم مـــن خارجها، لا لأنهم أكثر كفاءة، ولكنهم ينتمون للطائفة "الوهابية" المميزة.

"إضافةً إلى ذلك، فللشيعة حق أصيل في خيرات أرضهم وأكثر من ذلك، ليس فقط استناداً لنسبتهم من السكان، بل لأن تلك الخيرات من أرضهم، وهذه الخيرات تشمل الماء والـــنفط. إذا مـــا أخـــذنا في الاعتبار بأن الشيعة يمثّلون حوالي ١٥-٢٠% من السّكان، وإذا ما أرادت الحكومة السعودية أن تقنـــع الشيعة أولاً والعالم ثانياً بأنها لا تمارس أي نوع من الاضطهاد ضد الشيعة فعليها أن تعطينا الأرقام التي تدل على ذلك منذ تأسيس الدولة السعودية عام ١٩٣٢ ميلادية:

كم جامعة في منطقة القطيف والأحساء؟ كم معهد صحي وفني في هذه المناطق؟ كم وزيراً شـــيعياً من عدد الوزراء السبعة والعشرون؟ كم وكيل وزارة شيعي؟ كم قاضياً شيعياً يخدم الشيعة على عـــددهم الكبير، وماهو تمثيلهم في مجلس القضاء الأعلى؟ كم عالم دين شيعي ضمن هيئة كبار العلماء ومجلس الإفتاء الأعلى؟ كم رئيس بلدية شيعي، حتى لو في المناطق الشيعية؟ كم محافظاً شيعياً، وكم رئيس مركز شـــيعي؟

كم شرطياً أو ضابطاً، أو جندياً، أو موظفاً شيعياً في وزارة الداخلية؟ كم عضو هيئة تدريس شيعي في أي جامعة سعودية؟ كم معيداً شيعياً في أي جامعة سعودية؟ كم عضو مجلس شورى من الطائفة الشيعية، مع أن عدد أعضاء مجلس الشورى هم حوالي ١٢٠ عضواً؟كم مديرة مدرسة شيعية في المنطقة الشرقية؟ كم مسجداً سمحت الحكومة للشيعة ببنائه خلال العشر سنوات الماضية مقارنة بالمناطق الأخرى؟ كم رئيس جامعة شيعي إلى الآن؟ كم عدد المساجد الشيعية في الرياض؟ وجدة؟ والمناطق الأخرى التي بها عدد كبير من الشيعة؟ لماذا يمنعون أن يبني الشيعة مسجداً لهم في الرياض وفي القصيم، لماذا لا تسمح الحكومة للشيعة ببناء حسينيات في العاصمة الرياض ليقيم الشيعة فيها مناسباتهم الاجتماعية والثقافية في الوقت الذي تبني فيه مساجد لأخوتنا أهل السنة في المناطق الشيعية ولو كان عددهم أقل من عشرة أشخاص؟

إضافةً إلى الإجابة على أسئلة أخرى، مثال ذلك، لماذا تجري المياه المحلاّة من المنطقة الشرقية إلى الرياض ولازال أهالي المنطقة الشرقية، المناطق الشيعية بالذات يشربون المياه المالحة؟ ولماذا تدمير وتلويث مناطق الشيعية بالغازات السامة دون أن تتحرك الجهات الحكومية لشرح أسباب ذلك وإيقاف هذا التلوث الذي ينعكس على سكان المنطقة؟ ولماذا فصل والاستغناء عن خدمات العديد من الموظفين الشيعة من العمل في معظم الوزارات الحكومية، وكذلك في الجامعات، خاصة الطالبات الشيعيات؟ فالأدلة موجودة حيث لم يعاقب من قام بتلك الأعمال الإجرامية.

"لأن الشيعة عانوا في الماضي، ولا زالوا يعانون على مدى ٧٠ سنة فلهم الحق في طلب تعويض مادي مجزي للسنوات العجاف التي عاشوها بأثر رجعي، بل مع الفوائد أيضاً.

"ومن حق الشيعة أن ينظروا لقضية مطالبهم من منطلق إقتصادي أيضاً، فالفرص الوظيفية والاقتصادية التي قامت الحكومة السعودية بحرمان الشيعة منها عبر ٧٠ سنة تبلغ خسائرها آلاف المليارات من الدولارات، فآلاف الشيعة تم حرمانهم من وظيفة أو علاوة أو منحة أو منصب أو مناقصة بسبب مذهبه، وعشرات الألوف من الطلبة الشيعة حرموا من حق الدراسة الجامعية والبعثات بسبب مذهبهم، وآلاف أخرى من الشيعة تم اعتقالهم وحرمانهم من السفر وتدمير حياتهم ومستقبلهم لا لذنب إلاّ كونهم شيعة؟.

"باختصار حتى لو أن الحكومة السعودية أعطت الشيعة كل حقوقهم في المناصب والخدمات الحكومية وأعادت لهم حقوقهم الدينية والسياسية كاملة، وهذا مستبعد جداً، لازال هناك ملف خسائر الشيعة الاقتصادية في السبعين سنة الماضية بسبب السياسة الرسمية الحكومية، وهذا ملف واسع يجب إنهائه قبل أن يشعر الشيعة بأن حقهم تم استيفاءه".

إذا ما نظرنا إلى الأسئلة هذه، فعلى الحكومة السعودية أن تقوم بتعيين ما لا يقل عن عشرين عضو مجلس شورى وكذلك ستة وزراء من الشيعة، الشقيقة سلطنة عمان بها خمسة وزراء شيعة ونسبتهم هناك لاتصل إلى ٥% من السكان. كذلك على الحكومة توظيف كل الخريجين الشيعة في مناطق سكنهم دون الحاجة للسفر إلى أي مكان آخر، فالحاجة لهم في المنطقة الشرقية موجودة في شركات النفط والبتروكيماويات، ولهم الأولوية في العمل فيها. أمّا أن يأتي شخص من بعد ١٠٠٠ كم ليعمل في الشرقية

ويفتح بيتاً ويعيش حياة مرفّهة في الوقت الذي يعاني الشيعة من البطالة وخيراتهم تصب بعيداً فهذا هو الظلم نفسه. وعلى الحكومة أن تقوم بتعيين الشيعة في جميع الوظائف العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية، وظائف في وزارة الداخلية والخارجية والجيش والحرس الوطني أيضاً.

"قبل أيام ردّ وزير الداخلية السعودية نايف بن عبد القدير على سؤال عن الشيعة (صحيفة اليوم، ٢٠٠٤/٧/١٣ م) فقال: الشيعة مواطنون، موجودون في بلدهم ووطنهم، ويعاملون كمواطنين، ولا أرى مبررا للسؤال.. أبدا هم مواطنون وولاؤهم لوطنهم. إذا كان الشيعة مواطنين في بلدهم وولاؤهم لوطنهم، كما يقول الأمير نايف، إذا لماذا يتم انتقاص حقوقهم المدنية والدينية وتغييبهم عن الإعلام وكأنهم ليسوا موجودين أصلاً؟ من يتابع الأخبار اليومية، يسمع عن وجود كليات وجامعات في جميع أنحاء المملكة، حتى في مدن صغيرة جداً، إلاّ منطقة القطيف التي يقطنها أكثر من مليون نسمة، ويسمع عن حالة الطقس ودرجة الحرارة في قُرى صغيرة نائية، ولكن لا يأتي ذكر مدن مثل القطيف وسيهات وصفوى والعوامية الخ. الشيء نفسه حدث عند تسمية مطار المنطقة الشرقية، المسمى مطار الملك فهد بالدمام، وهو يبعد عن الدمام ٣٠ كيلومتراً ويبعد عن مدينة صفوى أقل من ٥ دقائق وعن مدينة القطيف عشر دقائق، إذاً لماذا تم تسميته مطار الدمام؟ إلاّ إذا كان الهدف منه تغييب أي اسم شيعي على منشأة حكومية؟ لماذا يتم التمييز ضد الشيعة في القبول في الجامعات؟ لماذا يتم استبعاد الشيعة من العمل في العديد من الوظائف في شركة أرامكو وسابك ولا تتم ترقية العاملين الشيعة أسوة بزملائهم السنة؟ لماذا تم استبعاد الشيعة من الوظائف الأمنية في أرامكو؟ لماذا لم يتم قبول الشيعة في الجيش والحرس الوطني؟ لماذا لم يتم تعيين وزير شيعي أو مسؤول دبلوماسي؟ لماذا يتم منع الشيعة من أداء شعائرهم الدينية ومنعهم من بناء مساجدهم؟ "

٥-الشيعة النخليين

ونشرت شبكة راصد الأخبارية فى ٢٠٠٤/٩/٥م خبراً أكدت فيه ان الشيعة «النخليين» المتواجدين في منطقة ينبع الصناعية «الهيئة الملكية» -إحدى محافظات المدينة المنورة وتبعد عنها حوالي ٢٠٠ كيلو متر تقريبا- يعانون من الظلم والاضطهاد الذي يمارس بحقهم من قبل الجهات الدينية، وبمباركة ودعم الجهات الأمنية الحكومية المتمثلة بإدارة المباحث، وذلك بمنعهم من إقامة شعائرهم الدينية.

ورفع بعض الشيعة هناك فقد مجموعة من الخطابات لأصحاب القرار بالمملكة للمطالبة برفع هذا الظلم ولكن دون أن تلقى هذه الخطابات والمناشدات أذن صاغية من قبل المسؤولين. فقد اعتاد أبناء الطائفة الشيعية المقيمين في منطقة ينبع الصناعية منذ سنين طويلة من إقامة صلاة الجماعة وإحياء مناسبات أهل البيت في مجالس بيوتهم، كما يقومون بتدريس أبنائهم الآداب والدين وفق مذهبهم.

ولكنهم تفاجئوا مؤخراً باستدعاءات من قبل سلطات المباحث تطالبهم بالتوقيع على تعهدات بعدم فتح هذه المجالس وعدم مزاولة الأنشطة والشعائر الدينية فيها وقامت إدارة المباحث بتهديدهم بالسجن والفصل من وظائفهم!

٦- الشيعة المنسيين

فى ٢٧ يونيه ٢٠٠٤ أصدرت جمعية حقوق الإنسان اول بيان عن المعتقلين الشيعة المنسيين فى السعودية نشرته نقلا عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان.

جاء فى البيان انه إثر تفجير أبراج الخبر في يونيو ١٩٩٦م والذي راح ضحيته عدد من الجنود الأمريكان في السعودية، شنت السلطات السعودية حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من المواطنين بينهم مجموعة كبيرة من أبناء الطائفة الشيعية المتمركزة في المنطقة الشرقية من المملكة، وعلى الرغم من أن التحقيقات لم تثبت تورط أي من المعتقلين في الحادث الإرهابي.

إلا أنه تم تلفيق تهم مفتعلة ألصقت بهؤلاء المعتقلين الذين صدرت بحقهم على أثر تلك التهم أحكاماً طويلة تتعلق بممارسة الأنشطة الدينية والشعائر المذهبية، وتوزيع الأشرطة والكتب الدينية، وزيارة الأضرحة «الأماكن المقدسة لدى الطائفة الشيعية» خارج السعودية كالعراق وإيران، وهي في عمومها حقوق طبيعية تكفلها وتقرها مواثيق شرعة حقوق الإنسان الدولية. غير أن السلطات السعودية تحضرها على مواطنيها الشيعة وتجرم من يقوم بها، وقد صدر بحق العشرات من المعتقلين جراء هذه التهم أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين الثلاث إلى السبع سنوات، قضوها في ظروف شديدة القسوة من التعذيب وإساءة المعاملة، وقد تحدثت عن ذلك بعض المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان في العالم مثل منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٣م.

وقد تم الإفراج عن القسم الأكبر من هؤلاء المعتقلين بعد أن أنهوا مدة الأحكام الصادرة بحقهم وتعرضهم للتعذيب، إلا أنه لا يزال هنالك بعض المعتقلين مضى على اعتقالهم ثمان سنوات وحتى الآن لم تبت السلطات السعودية في أوضاعهم.

ومنذ الإعلان عن تفجيرات الخبر – منتصف ٢٠٠٤ – بادرت سلطات الأمن السعودية بشن حملة اعتقالات عشوائية واسعة في صفوف المواطنين الشيعة الذين يشكلون أكثرية السكان في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، وشملت الاعتقالات مجموعات مختلفة بينها نشطاء اجتماعيين ومثقفين ورجال دين وعناصر فاعلة ومتعاطفين مع جماعة «حزب الله الحجاز» ــ وهي جماعة شيعية تأسست منتصف الثمانينات ولها أنشطة ثقافية وإعلامية عديدة في السعودية وخارجها ــ ويبدو أن السلطات السعودية كانت تتحين الفرصة لضرب هذه الجماعة وتقليص أنشطتها وفعالياتها المختلفة، ولذا كانت حملة الاعتقالات شاملة وطالت كافة رموز وتيار الجماعة، حيث تقدر أعداد المعتقلين حينذاك بما يزيد على ٢٠٠ شخص.

"قال البيان" ان فالمملكة العربية السعودية أعلنت مراراً أنها لن توجه أي اتهام لأي دولة أو مجموعة في الخارج ما لم تتوفر لديها أدلة واضحة تثبت وتدين المتورطين بما لا يقبل الشك، بينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلقاء اللوم على جمهورية إيران الإسلامية والجماعات الموالية لها في المنطقة وعلى رأسهم جماعة «حزب الله الحجاز». غير أن التحقيق مع المواطن السعودي «هاني الصايغ» الذي تم تسليمه من كندا إلى الولايات المتحدة والذي اتهم بانتمائه لجماعة «حزب الله الحجاز» ومشاركته في العملية أسفر

عن تبرئة ساحته أمام المحاكم الأمريكية والسماح له بالعودة إلى المملكة العربية السعودية التي لا زالت تعتقله منذ ذلك الوقت دون تمتعه بحقه في محاكمة علنية وتوكيل محام للدفاع عنه".

وتستمر السلطات السعودية في تأخير النظر في قضية هؤلاء المتهمين الشيعة، وتماطل مع المطالب المستمرة لإنهاء ملف قضيتهم، حتى بعد انكشاف جميع الدلائل الداعمة لبراءتهم، وقد حاول أهالي المعتقلين مراراً الاستفسار عن مصير أبنائهم بكتابة الخطابات إلى مكتب وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، ومراجعة أمارة المنطقة الشرقية، ألا انهم لم يبلغوا عن التهم الموجهة لأبنائهم أو الأحكام التي صدرت بحقهم، ولم يمنحوا أي إيضاحات أو أجوبة تطمئنهم على مصير أبنائهم المعتقلين".

"وقد أمضى المعتقلون حتى الآن ما يقارب ثمانية أعوام في ظل ظروف وأوضاع نفسية وبدنية مهينة ومقلقة، وفي حالة انقطاع تام عن أي اتصال بالعالم الخارجي لنطاق السجن، إذا استثنينا الزيارات المتقطعة وغير المنتظمة لعوائلهم، ولم تستطع اللجان المهتمة بحقوق الإنسان الاتصال بهم أو الإطلاع على حقيقة وتفاصيل ظروف معيشتهم اليومية داخل السجن.

وإلى جميع اللجان والهيئات الحقوقية المهتمة بقضايا سجناء الرأي ومناهضة التعذيب، ونخص بنـدائنا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن يتدخلوا وفق الآليات المتاحة والمشروعة، وأن يسعوا في المحافل الدولية المعنية للضغط على حكومة المملكة العربية السعودية وحملها على المبادرة الفورية لإنهاء معاناة هؤلاء السجناء المنسيون داخل أقبية زنازين سجن الحائر بالرياض الذى شب فيه حريقا يوم٢٢ ديسمبر٢٠٠٤.

والسجناء المنسيون حتى الآن – ديسمبر ٢٠٠٤ – كما جاء فى البيان هم :

هاني عبد الرحيم الصائغ وعبد الله أحمد الجراش وحسين عبد الله آل مغيص

وعبد الكريم حسين النمر والسيد مصطفى القصاب والسيد فاضل العلوي ومصطفى جعفر المعلم وعلي أحمد المرهون وصالح مهدي رمضان.

انفراجه بسيطة

ورغم الحصار الفكرى الذى يشتكى منه شيعة السعودية فقد حدثت انفراجه فى ذكرى عاشوراء فقد شهدت شوارع شرق المملكة العربية السعودية نزول آلاف من الشيعة لإحياء هذه الذكرى بعد أن سمحت السلطات لهم في حرية غير مسبوقة بممارسة هذه الشعائر. أسوة بما يحدث فى العراق والبحرين.

وقال شهود عيان إن عدة آلاف من الشيعة أحيوا هذه الذكرى في بلدة سيهات القريبة من مدينة الظهران على ساحل الخليج.

وقدر مشاركون في الموكب في سيهات أن أكثر من ألفي شخص شاركوا فيه، وأضاف شهود العيان أن مسيرات مشابهة جرت في ست أو سبع بلدات في شرق المملكة.

وملأت أعلام الشيعة الحمراء والخضراء والسوداء ميدان البلدة الرئيسي حيث يتم تذكر استشهاد الإمام الحسين (رضي الله عنه) وأقيم معرض للفن يصور آلامه. وأقامت الشرطة أيضا حواجز أمنية في الطرق عند مداخل البلدة لحماية المظاهرات.

وقد بثت قناة الاخبارية السعودية بعض لقطات سريعة من احتفالات الشيعة. ولكن هذا الأمر أثـــار حفيظة بعض المتطرفين السعوديين وطالبوا الحكومة من خلال مواقع على شبكات الانترنت بالكف عـــن مهادنة الشيعة والتقرب بهم.

وعلى نحو آخر أدان عدد من مشايخ الشيعة ومثقفي السعودية في بيان مشترك الأعمال الإجراميـــة الوحشية التي ارتكبها مجموعة من الإرهابيين في كربلاء والكاظمية بالعراق،واعتبروها من الجرائم الوحشية التي لا يرتكبها إلا بشر خارجين عن الدين الإسلامي وسماحته ومبادئه الإنسانية،ودعوا الشـــعب العـــراق بالصمود تجاه مروجو الفتنة الطائفية.

قال البيان إننا نعزي الشعب العراقي المظلوم بمناسبة استشهاد كوكبة من أبنائه الـــبررة في الجـــريمتين الوحشيتين التي تعرضت لهما المقدسات الإسلامية في بغداد وكربلاء بمناسبة إحياء ذكرى عاشوراء والـــتي راح ضحيتها مئات الشهداء و الجرحى.

وأضاف إن هذه الجريمة النكراء وما سبقها من أعمال عنف إرهابية اســـتهدفت أمـــاكن مقدســـة وشخصيات دينية عديدة في العراق وباكستان تهدف جميعها إلى إيقاع الفتنة بين المسلمين وشـــق صـــفهم، وتكريس مبررات استمرار بقاء الاحتلال في العراق.

كما أنها تدفعنا جميعا إلى التصدي لمواجهة كل التحديات والمخاطر التي تعيشها الأمة الإسلامية اليوم بالمزيد من التكاتف والوحدة ومواجهة الأفكار والتوجهات المتطرفة، وبناء العلاقات العادلة بـــين مختلـــف شرائح ومكونات المجتمع، وتجاوز كل ما يشين إلى العلاقات الداخلية بين المسلمين.

كما أدان الشيعة أيضا عل لسان الناشط جعفر الشايب التفجيرات التى حدثت فى الرياض فى سبتمبر ٢٠٠٤ مؤكدا ان الإرهاب سيطول بالأذى المجتمع السعودى كله سنة وشيعة ولابد من التضافر وفـــتح صفحة جديدة بين المذهبين لمواجهة الإرهاب وتداعياته.

ويستعد الشيعة للانتخابات المحلية التى ستبدأ من فبراير الى ابريل ٢٠٠٥ ولكنهم يخشون من تهميهم ولا سيما بعد أن صدرت قرارات وزير الشئون البلدية والقروية متعب عبدالعزيز بشأن تشـــكيل لجـــان الإشراف المحلية لانتخابات المجالس البلدية بالمنطقة الشرقية ومنطقة الباحة ومنطقة عسير وجازان ومحافظـــة الإحساء ولم يُرَ في القرارات التي صدرت عن الوزارة تعيين أي شخص شيعي في المنطقـــة الشـــرقية ذات الأغلبية الشيعية.

وقد اكتفى القرار بوضع أصحاب المناصب العليا التى ستشرف على الانتخابات وجميعهم من الســـنة ونقلت وكالة الأنباء السعودية "واس" أن في المنطقة الشرقية تم وهم أمين مدينة الدمام إبـــراهيم ســـلمان الغنيم (سني) رئيسا وعضوية كل من وكيل الأمين للخدمات صالح حسين اللقمان (سني) ومـــدير عـــام التربية والتعليم للبنين بالمنطقة الشرقية صالح جاسم الدوسري (سني) وخالد محمد البواردي (سني) وعيسى علي الدوسري (سني) وعلي صالح العمري (سني) مندوبا عن أمارة المنطقة الشرقية والعقيد بنـــدر محمـــد المخلف (سني) مندوبا عن شرطة المنطقة الشرقية. (سنى) ولم يعين بالطبع اى شيعى فى تلك اللجان.

ثانيا: شيعة البحرين أغلبية مشاركة تتعايش مع أقلية حاكمة

مقدمة

الإصلاحات السياسية العديدة التى قام بها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفه منذ توليه الحكم – ١٩٩٩ – خاصة مع الأكثرية الشيعية من إفراج عن معتقلين والعفو عن آخرين والسماح بعودة معارضين من الخارج وكذلك السماح كذلك للجمعيات بالنشاط السياسى وأخيرا استئناف الحياة البرلمانية.. أتت بآثار إيجابية وناضجة خلال عام ٢٠٠٤ وتواكبت – الا قليلا– مع دعوات الإصلاح التى ترددت فى المنطقة بعد سقوط نظام صدام – أبريل ٢٠٠٣ – وكان ابرز مظاهر النشاط السياسى للشيعة فى البحرين – حوالى ٤٥٠ ألف نسمة وحوالى ثلثى السكان – خلال ٢٠٠٤ والذى عكس مدى مشاركتهم وتعايشهم مع "الأقلية الحاكمة" هو الأداء البرلمانى الرفيع لنواب الشيعة رغم قلة عددهم فى مجلس النواب وتحريك الشارع البحرينى للتعبير عن رأيه سلميا فى العديد فى القضايا فى إطار ديمقراطى جيد وبحماية السلطات بل نجحوا فى إسقاط وزير الداخلية محمد بن عبد الله آل خليفة الذى تعامل بعنف مع احدى المظاهرات وكأنه لم يستوعب بعد المتغيرات السياسية التى حدثت فى البحرين ولم يقرأ أحداث الماضى والمصادمات الدموية التى حدثت قبل ذلك.

وأعطت رعاية الملك حمد للحياة السياسية بصفة عامة وللشيعة بصفة خاصة الى اختفاء مظاهر العنف التى عادة ما كانت تصاحب مطالب الشيعة السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٩٤ وحتى توليه حمد بن عيسى الحكم ١٩٩٩، بل ان الملك الشاب أقام علاقات طبيعية مع إيران "مصدر القلاقل" وذلك بعد زيارته التاريخية لطهران ولقائه بالمرشد الأعلى للثورة الإيرانية أية الله على خامنئى ورئيس الجمهورية محمد خاتمى فى ١٧ أغسطس ٢٠٠٢– والمعروف ان الأسرة الحاكمة الحالية (آل خليفة) والتى تنتمى الى قبيلة عتبة قد حررت البحرين من الحكم الفارسى عام ١٧٨٣.

بل إن استئناف العلاقات الاقتصادية بين المنامة وطهران انعكس بالإيجاب على شيعة البحرين واضفى ذلك نوعا من الاستقرار الداخلى فى المملكة البحرينية وتفرغت "المعارضة" الشيعية للعمل السياسى الداخلى فى إطار من الشرعية وبمبادئ ديمقراطية وحصدت بذلك العديد من المكاسب خاصة فى نشاطها البرلمانى وركزت على قضايا داخلية تهم البحرينين بصفة عامة وكذلك تهم قضايا العروبة والإسلام خاصة فيما يتعلق باحتلال العراق وفلسطين ومناهضة أمريكا ومقاطعة بضائعها، وان كان يؤخذ على المعارضة الشيعية تأثرها بتجربة حزب الله فى لبنان.

وينخرط الشيعة فى العديد من الجمعيات ولا سيما ان تكوين الأحزاب لم يسمح به فى البحرين حتى الآن وأن كان ذلك المطلب قد برز على السطح عام ٢٠٠٤ فى إطار المطالبة بـــ تعديلات دستورية أوسع من المنتظر أن تحدث وستثرى النشاط السياسى فى البحرين.

ومن بين الجمعيات الشيعية التى نشطت فى ٢٠٠٤ جمعية الوفاق الوطنى الاسلامى ويرأسها الشـــيخ على سلمان وتمثل تيار وسط الشيعة وتصنف كجمعية معتدلة فى مطالبها وأساليب عملـــها بالإضـــافة الى جمعية العمل الاسلامى والتى يرأسها الشيخ محمد على المحفوظ والتى لم يظهر نشاطها للنور خـــلال ٢٠٠٤ بسبب مشاكل تتعلق بتأسيسها وإشهارها.

أما الحركات السياسية المحسوبة على الشيعة فهى حركة احرار البحرين ويمثلها منصور الجمرى ابـــن المعارض الشيعى عبد الامير الجمرى، بالإضافة الى المعارضة الخارجية والممثلة فى الجبهة الإسلامية لتحريـــر البحرين وحركة أحرار البحرين واللذان يتخدان من لندن مقرا لهما، وكذلك حزب الله البحرينى وحزب الدعوة وكلاهما يريد تطبيق نموذج حزب الله فى لبنان داخل المنظومة السياسية البحرينية.

وقد حصل الشيعة فى الانتخابات البلدية التى أجريت عام ٢٠٠٢ على ٢٣ مقعدا فى حين حصـــد السنة ٢٧ مقعدا وفى الانتخابات التشريعية التى جرت فى اكتوبر من نفس العام ٢٠٠٢ انسحبت جمعيـــة الوفاق الوطنى الشيعية من الانتخابات بسبب التعديلات الدستورية التى تعطى مجلس الشورى البحـــرينى المعين من جانب الملك سلطات تشريعية مساوية لسلطات البرلمان المنتخب واعتبر علـــى ســـلمان مجلـــس الشورى بمثابة أداة برلمانية تحد من تمثيل الاغلبية الشيعة فى البحرين تمثيلا عادلا فى الحياة البرلمانية.

وقد أدى انسحاب القوى الشيعية التقليدية من الانتخابات التشريعية الى افساح المجال امام الســـنة لتحقق فوزا ساحقا وحصلت على اغلبية – بالتعاون مع مستقلين– عددية فى البرلمان المنتخب بلغـــت ٢٤ عضوا من بين ٤٠ عضوا.

وقد فاز فى تلك الانتخابات بعض الشيعة المستقلين وكونوا كتلة شيعية داخل مجلس النواب واخـــتير الشيخ عبد الله العالى متحدثا بإسمها.

ورغم قلة الممثلين الشيعة فى مجلس الأمة البحرينى – ٥ أعضاء– الا أنهم أثروا الحياة البرلمانية هنـــاك وشاركوا بفاعلية وبإيجابية فى القضايا الهامة التى عرضت عليهم ولا سيما التى تهم البحرينيين سنة وشـــيعة وطوائف أخرى دون تمييز.

٢٠٠٤ معارك برلمانية ونضال فى الشوارع

أول القضايا البرلمانية التى ابلى فيها نواب الشيعة فى البرلمان البحرينى بلاء حسنا عـــام ٢٠٠٤ هـــى كشف التجاوزات التى صاحبت عمليات التجنيس للبدون أو غير محددى الجنسية.. فقد احـــتج نـــواب الشيعة على ما وصفوه بالتجنيس العشوائى المخالف للوائح والمراسيم الملكيـــة، وأكـــدوا ان عمليـــات التجنيس خلفت اضطرابات اجتماعية فى بعض المناطق وستؤدى الى استفحال مشكلة البطالة بالإضافة الى

تغيير التركيبة السكانية لصالح السنة على حساب الشيعة مشيرين الى ان بعض عمليات التجنيس اقترنت برشاوى واستغلال نفوذ من كبار موظفين كما ميزت بينطوائف المجتمع.

والمعروف انه تم تجنيس ٤٠ ألف شخص بالجنسية البحرينية من رعايا ٤٥ دولة استقروا فى المملكة بينهم ٧٣٠٠ شخص خلال عامى ٢٠٠٣و٢٠٠٤.

وقد تحولت جلسة البرلمان البحرينى يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٤ الى خلافات واشتباكات بالأيدي بين النواب السنة المدافعين عن التجنيس والشيعة المعارضون لعشوائيته وعدم شموله للكثيرين من البدون الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية والمستقرين منذ سنوات فى العاصمة المنامة ومدينة المحرق.

وقد دافع وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله ال خليفة عن إجراءات التجنيس وأكد انها "تمت وفقا للقانون وطالب النواب الشيعة ان يقدموا ما يثبت وجود مخالفات الى القضاء".

والقضية الثانية الذى شارك فيها نواب الشيعة بفاعلية وساندهم فى ذلك المرجعيات الشيعية البحرينية هى النصوص التى كانت تمس مذهبهم فى قانون تنظيم احكام الاسرة – الاحوال الشخصية – الذى اعده وقدمه رئيس كتلة المنبر الوطنى الاسلامى (الاخوان المسلمون) الدكتور صلاح على للبرلمان والذى تمت الموافقة عليه فى منتصف اكتوبر ٢٠٠٤ فقد طلبت مراجع الشيعة بألا يناقش قانون شرعى فى مجلس وضعى – البرلمان – لانه لا يضم كفاءات شرعية متخصصة فى الفقه الاسلامى (السنى والشيعى) وقال رجل الدين الشيعى على احمد قاسم فى رسالة للبرلمان ان طرح القضايا الشرعية التى تهم الاسرة على غير مختصين وعلمانيين قد يؤدى الى اصدار قانون اسرة علمانى.

وأكد الشيخ عبد الله الغريفى – المفكر الشيعى – ان البرلمان ليس مخولا ان يناقش قضايا شرعية تتعلق بالاسرة وهو مؤسسة وضعية مشيرا الى وجود اختلاف بين الشيعة والسنة فى قضايا التركات والمواريث والزواج. وقال النائب السنى الدكتور صلاح على – معد القانون – ان التشريع الجديد سيقضى على معاناة النساء بسبب بطء الفصل فى القضايا الشخصية خاصة المتعلقة بالنفقة والحضانة والطلاق مشيرا الى ان القانون أخذ فى الاعتبار خصوصية المذهب الاخر فى اطار قانون اسرة سنى موحد وأكد انه تم استشارة قضاه من المحاكم الشرعية الجعفرية – الخاصة بالشيعة – عند اعداد وصياغة القانون.

وقد نجح النائبان الشيعيان محمد عباس ال الشيخ وعلى السماهيجى فى اسقاط نص فى قانون الاسرة عند مناقشته خاص بتمويل صندوق نفقة المطلقات والذى كان يقضى بتحصيل دينار كويتى عن كل دعوى احوال شخصية وطالبوا بأن يكون التمويل من الزوج أو ترك الامر للوزير المختص لتحديد مبالغ تمويل الصندوق من اى جهة.

وقد رفض النواب الشيعة ومعهم الليبراليون قانون الحشمة الذى يقضى بفصل جزئى بين الجنسين فى جامعة البحرين فقط وليس فى الجامعات الخاصة والذى قدمه نواب السلف وساند الشيعة الحكومة فى عدم تمرير القانون ولكن الاكثرية السنية استطاعت تمريره.

وجاء رفض الكتلة الشيعية للقانون على لسان النائب محمد عباس الذى وصف القانون اثناء مناقشته إنه "غير واقعى"،وان الاختلاط موجود فى الاسواق والمجمعات التجارية وان اهل البحرين اصحاب فضيلة وأكد أن تطبيق القانون سيؤدى الى عوائق اكاديمية واجتماعية بالاضافة الى كلفة تطبيقه العالية (٣١ مليون دنيار بحرينى.)

١- خلاف حول الفلوجة

وتأثرا بما يحدث على المستوى الاقليمى ولا سيما فى العراق شهد مجلس النواب البحرينى فى ٩ نوفمبر ٢٠٠٤ مشادة ساخنة بين النواب الشيعة والسنة بسبب الأحداث فى مدينة الفلوجة العراقية عندما قامت القوات الامريكية باقتحامها وطرد سكانها وهدم بعض البيوت فيها من اجل ملاحقة المقاومين وتطهير المدينة من "المقاومة".. فقد رفض نواب الشيعة الموافقة على بيان أعده نواب السنة يدين اقتحام القوات الامريكية والعراقية الفلوجة وقد وصف المتحدث باسم الكتلة الشيعية الشيخ عبد الله العالى العناصر المقاتلة فى الفلوجة بأنها "ارهابية" ورد عليه عضو كتلة المنبر الاسلامى – السنى – محمد خالد قائلا "أنتم قلتله" وقال النائب الشيعى عبد الله السماهيجى ان البيان يعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية لدولة أخرى.. فعلى أى اساس ندين؟

وقال عبد الله العالى "هناك عناصر ارهابية وقتله يجب ان يخرجوا من العراق عامة ومن الفلوجة خاصة" مطالبا بأن تكون المقاومة المشروعة بعيدا عن المناطق الاهلة بالسكان.

ورد عليه النائب المستقل يوسف الهرمى قائلا "عندما طلب الشيعة اصدار بيان يدين الهجوم على النجف وقعنا معهم.. فلماذا لم يوافقوا على بيان يدين ما يحدث فى الفلوجة؟

وقد قام رئيس مجلس الامة خليفة الظهرانى بطرد الصحيفة الشيعية بتول السيد التى تعمل فى جريدة الوسط من البرلمان لانها قامت بنقل وتحريف مداخلات لنواب من الاخوان اثناء جلسة مناقشة أحداث الفلوجة اعتبرها نواب السنة تثير الفرقة وذلك بناء على شكوى من النائب محمد خالد، وقد احتج النواب الشيعة على ذلك ووصفوا ممارسات رئيس المجلس بالتمييز والطائفية والديكتاتورية.

ومن أجل احتواء الازمة قام نواب من مختلف الكتل البرلمانية بإعداد ميثاق شرف لنبذ الفرقة والاختلاف وقد وافق عليه المجلس.

وينص الميثاق على احترام الاخر وتقدير وجهات النظر المعارضة والاعتراف بحق الاختلاف دون تجريح.

وقد وصف الاب الروحى للاخوان المسلمين الشيخ عيسى بن حمد ال خليفة الخلاف بين كتلة الاخوان السنية ونظيرتها الكتلة الشيعية بأنه سحابة صيف وقال ان ما حدث يعد من الامور المصاحبة للديمقراطية وان الطائفتين أكبر من ان يمسهما زلزال بسيط مؤكدا انه لا تباعد بيننا وبين الشيعة ويجب ان نتحمل بعضنا البعض.

وما أكده عيسى بن حمد ال خليفة –من الاسرة الحاكمة– يعكس الروح الجديدة فى تعامل السنة مع الشيعة فى البحرين رغم الخلافات السياسية لانها تتم فى اطار من الديموقراطية وداخل "البرلمان".

بل حتى المظاهرات الشيعية التى كانت فى شكل احتجاجات فى الماضى وكانت وتقابل بالعنف والقمع والقبض على منظميها اصبحت الان سليمة وهادفة وفى حماية الامن مادام الامر يتعلق بممارسة ديمقراطية سلمية.

٢– نضال سلمى فى الشوارع

وقد خفت المطالبات السياسية التى كانت عادة ما تصاحب احتفالات شيعة ابحرين فى يوم عاشوراء وذلك بعد ان حقق النظام الملكى كثيرا من الاصلاحات الديمقراطية التى استفاد منها الشيعة. وتحولت الاحتفالات الى مظاهرة دينية تندد بمقتل الحسين بعد ان كانت سياسية فى السابق وتصاحبها شعارات تطالب بحقوق الشيعة وتندد بالاسرة الحاكمة.

وقد خصص التلفزيون البحرينى فترات ارسال طويلة لنقل مظاهرات واحتفالية عاشوراء كما شهدت احتفالات مارس ٢٠٠٤ مظاهرات فنية من خلال اقامة مراسم ومعارض فنون تشكيلية بل صاحبت المظاهرات والاحتفالات فرق موسيقية تعزف الحانا حزينة وجنائزية تعبر عن الحزن الشيعى على الحسين.

وعادة ما يشارك ملك البحرين حمد بن عيسى الشيعة احتفالاتهم بشكل رمزى ويقوم بارسال مواد غذائية وهدايا للمأتم الحسينية التى تعد أماكن يمارس فيها الشيعة طقوسهم واحتفالاتهم بل واصبح يوم عاشوراء عطلة رسمية للشيعة فى كل المؤسسات الحكومية.

وكان الملفت فى عام ٢٠٠٤ هو التغطية الواسعة للصحف البحرينية لاحتفالات الشيعة فى البحرين والدول الاخرى بذكرى عاشوراء.

كما شارك الشيعة بفاعلية – وفى اطار التعاون مع القوى السياسية والدينية المختلفة – فى مظاهرة لمناصرة ضحايا التعذيب بمناسبة اليوم العالمى لمناصرة ضحايا التعذيب ابريل ٢٠٠٤ وكذلك فى مظاهرة اخرى مع القوى السياسية المختلفة للمطالبة بالافراج عن الناشط فى مجال حقوق الانسان عبد الهادى الخواجة فى اكتوبر ٢٠٠٤ وتم القبض على ثلاثين متظاهرا بسبب مصادمات مع أجهزة الأمن أثناء المظاهرة المساندة للخواجة من بينهم شيعة وقد افرج عن بعضهم بعد ذلك.

وقد نجحت مظاهرة شيعية سليمة فى الاطاحة بوزير الداخلية الشيخ محمد بن عبد الله ال خليفة بسبب قيام قوات الامن بالاعتداء بالضرب على المتظاهرين الشيعة واستخدامها للقنابل المسيلة للدموع فى تفريقهم مما ادى الى اختناق وجرح الكثيرين بالإضافة الى اعتقال العديد من الشيعة المشاركين فى المظاهرة.

وكان الاف الشيعة قد تجمعوا فى العاصمة البحرينية المنامة بعد صلاة الجمعة يوم ٢١ مايو ٢٠٠٤ بدعوة من كبار ائمة الشيعة منهم الشيخ عيسى قاسم للاحتجاج على استهداف العتبات المقدسة فى النجف وكربلاء والكوفة بالعراق وحصل قادة المظاهرة على موافقة الجهات الامنية وردد المتظاهرون

هتافات "الموت لأمريكا" وحملوا الافتات تندد بقصف القوات الامريكية للمدن الشيعية المقدسة وعندما حاول المتظاهرون الخروج من "دار السيف" بالمنامة والسير فى الشوارع تصدى لهم قوات مكافحة الشغب واعتدوا على المتظاهرين بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة لتفريقهم وحدثت اشتباكات بين الطرفين اسفرت عن مصابين شيعة رغم سلمية المظاهرة.

وقد صدر قرارا ملكيا باقالة وزير الداخلية وهو اول اجراء يطول وزارة سيادية منذ عام ١٩٧٥ وتم تعيين اللواء الشيخ راشد بن عبد الله بن أحمد رئيس اركان الجيش وزيرا جديدا للداخلية.

وقد اعلن الملك بعد ساعات من المصادمات ان التعبير عن الغضب والاحتجاج حق مشروع للمواطنين، معبرا عن اسفه لما حدث وطالب بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة خلفيات الاحداث.

وقد اتصل ملك البحرين بالشيخ عيسى قاسم رجل الشيعة البارز وابدى عدم رضائه عن استخدام القوة ضد مظاهرة سلمية وأبدى حرصه على الحريات العامة لمواطنى البحرين.. وقد اشاد الشيخان عيسى قاسم – نائب المرجع الشيعى العراقى أية الله السيستانى فى البحرين – وعبد الله الغريفى برد الفعل الملكى وأكد حرص الشيعة على تعزيز العلاقة الودية مع القصر الملكى.

وقال رئيس جمعية الوفاق الوطنى الشيخ على سلمان ان تصرف الملك السريع يعكس قربه من الشعب وحرصه على اقامة علاقات طيبة مع مختلف الطوائف مشيرا بالنظرة الجديدة الواقعية التى ينظر بها القصر الملكى الى الشيعة.

وبالطبع فان تصرف ملك البحرين كان له آثارا إيجابية فى نفوس الشيعة وازال الى الأبد المشاهد الأليمة التى مر بها الشيعة المحتجين فى التسعينات والتى كانت تسفر غالبا عن قتلى وحرق لمنشآت الدولة وادت الى توتر دائم بين الشيعة ونظام الحكم مما يؤكد ان هناك عهد جديد للشيعة بدأ فى البحرين.

ولم تتعرض قوات الامن الى مظاهرة سار فيها آلاف الشيعة فى ذكرى يوم القدس والذين رفعوا فيها صور الآية الله الخمينى وزعيم حزب الله اللبنانى حسن نصر الله ورددوا فيها هتافات معادية لامريكا ولإسرائيل مما يعكس تسامحا زائدا فى تعامل السلطات البحرينية مع الشيعة ويؤكد نجاح الممارسة الديمقراطية الجيدة والنضال السلمى الشيعى فى البرلمان وفى شوارع البحرين خاصة ان سلطات الأمن سمحت ايضا لمظاهرة شيعية مضادة لمظاهرة السنة التى نظمها السلف ضد ممارسات القوات الأمريكية فى الفلوجة والتى رفعوا فيها شعارات ضد أمريكا وضد شيعة العراق.

فقد أكد الشيخ عيسى قاسم فى المظاهرة الشيعية ان أمريكا ترتكب فظائع فى الفلوجة ولكن الشيعة أيضا ضد وحشية الخطف وجز الرقاب بدم بارد فى العراق لان تلك الأعمال تشوه وجه الإسلام المشرف.

٣– المجتمع المدنى الشيعى

وخارج ساحة البرلمان وبعيدا عن "نضال الشارع" كان للشيعة نشاطا عاما بارزا خلال عام ٢٠٠٤ فى قضايا تهم الشيعة فى المقام الاول والتعايش مع السنة والسلطات من جانب اخر.

وقد فشل الشيعة فى اعادة تشكيل المجلس الاسلامى العلمائى الشيعى ورفضوا البديل الحكـــومى فى الانضمام لمجلس اسلامى موحد يضم كل المذاهب وهو المجلس الاعلى للشئون الاسلامية.

فقد اعتبرت وزارة الشئون الاسلامية – على لسان الوزير الشيخ عبد الله آل خليفة – ان تاســيس مجلس اسلامى شيعى هو " توجه نحو الانشقاق ولا يتفق مع مواد الدستور ويضر بالوحدة الوطنية ويــؤثر على التقارب المذهبى الذى تسعى البحرين لتقويته".

واضاف وزير الشئون الاسلامية عبد الله آل خليفة فى بيان له ان المجالس المذهبيـــة تشـــجع علـــى الانشقاق وتؤدى الى ترسيخ الطائفية موضحا ان انشاء مجلس شيعى سيؤدى الى قيام السلفيون بتأســيس مجلس خاص بهم ومن بعدهم الاخوان المسلمين مما يؤدى الى الانشقاق والطائفية مملكة البحرين.

ودعا الشيخ عبد الله آل خليفة كافة الطوائف الاسلامية الى الانضمام والمشاركة فى المجلس الاعلـــى للشئون الاسلامية والذى يضم ٣ علماء سنة و ٣ علماء شيعة وشخصيات دينية رسمية، وقد قاطع العلماء الشيعة هذا المجلس ولم ينضموا اليه باعتباره مجلس رسميا لا يراعى خصوصيات الطائفة الشيعية.

وقال محمد صنقور عضو المجلس الشيعى ان المجلس الاعلى للشئون الاسلامية يهيمن على المؤسسات الدينية كالمساجد والحسينيات والوعاظ ومرشدى الحج وهذا يتناقض مع استقلالية المؤسســـات الشـــيعية وتدخل فى حرية أداء الممارسات الشعائرية الشيعية.

والمجلس الشيعى العلمائى الذى رفض تأسيسه يضم فى هيئته المركزية الشيخ عيسى قاســـم رئيســـا وسيد الغريفى نائبا وهما اعلى شخصيتين مؤثرتين فى القرار السياسى الشيعى اضافة الى شخصيات اتهمتها الحكومة سابقا بالمشاركة فى اعمال مناهضة لها وعادت الى البحرين بعد عفو ملكى وفى اطار إصـــلاحات الملك السياسية من بينهم الشيوخ محمد حبيب وحيدر الشرى وعادل الشعلة.

وقال عيس قاسم ان هدف المجلس خدمة ابناء البحرين كونهم مواطنين بعيدا عن الطائفية وكـــذلك تنظيم الوضع الداخلى للبيت الشيعى لافتا الى ان اهدافه اجتماعيـــة ودينيـــة واذا تـــدخل فى السياســـية فسيكون ذلك فى شكل توجيهات عامة دون الدخول فى التفاصيل.

وقد رفض الناشطون الشيعة لقاء وزير الشئون الاسلامية ورئيس المجلس الاعلى للشئون الاســـلامية للتفاهم حول هذا الموضوع واكدوا ان هناك رؤية شرعية تحول دون لقاء الوزير بصفته رئيسا للمجلـــس الاعلى للشئون الاسلامية بل اكدوا عدم التزامهم بفتاوى وآراء هذا المجلس.

وخلافا على ذلك فقد استغرب عضو المجلس الاعلى للشئون الاسلامية الشيخ حميد مبـــارك رئـــيس محكمة الاستئناف الجعفرية (الشيعية) من فتوى تحريم التعامل مع المجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقـــال انها تحتاج الى تأمل واعادة نظر واوضح عضو المجلس الاعلى – بحكم منصبه كرئيس محكمة – ان استقلال المؤسسات الدينية غير واقعى ولن يتحقق داعيا علماء الشيعة الى حوار مع الحكومة لتعديل بنود المجلـــس الاعلى بدلاً من مقاطعته لصالح وحدة البحرين.

وقد وصف قاسم اراء مبارك بأنها مهاترات إعلامية تنعكس بالسلب على وحدة الصف الدينى ".

وبعد اعتراض الناشطون الشيعة فى البحرين على المجلس الاعلى للشئون الاسلامية وعلى قانون الاحوال الشخصية فقد رفضوا أيضا لائحة توظيف وتنظيم عمل الائمة والمؤذنين واعتبروا ذلك وصاية من الحكومة على المواقع والشخصيات الدينية، وحذر الغريفى من خطورة خضوع الخطاب الدينى لجهات رسمية مما سيفقده مصداقيته وقال: اننا نملك تاريخا طويلا من الاستقلال المالى والادارى اعطى لمساجدنا وحسينياتنا وحوزاتنا خصوصية فى الاداء والخطاب والممارسة.

وتحدد اللائحة التى اعدتها لجنة تضم ممثلين عن وزارات متعددة وادارتى الاوقاف السنية والشيعية المؤهلات المطلوبة لتوظيف الائمة والمؤذنين والرواتب والمهام الوظيفية والترقيات وذلك من اجل منع الدخلاء على المهنتين من ممارستهما. وقد وافقت الحكومة البحرينية على تلك اللائحة.

وقد تسببت لجنة العريضة النسائية التى قدمت الى الديوان الملكى فى مارس ٢٠٠٤ عبر المجلس الاعلى للقضاء والتى تطالب بسرعة الحسم والفصل فى القضايا الشرعية فى اقصاء العديد من القضاة الشرعيين منهم قضاة شيعة وطالبت لجنة العريضة النسائية بقانون جديد للاحوال الشخصية وهذا ما تحقق بالفعل بعد ذلك.

واتهمت " العريضة النسائية " المحكمتين الشرعيتين الجعفرية والسنية بتأخير حسم القضايا الشرعية المتعلقة بالطلاق والنفقة والتى وصل التأخير فى بعضها الى ١٩ عاما.

وقد صدرت مراسم ملكية بإعفاء قضاه من مناصبهم لاول مرة منذ استقلال البحرين ١٩٧٤ وتحويلهم الى وظائف اخرى وقد اعقب تلك الخطوة تعيين قضاه شيعة جدد فى محكمة الاستئناف الجعفرية.

وقد هدد القضاة المستبعدين باللجؤ الى المحكمة الدستورية من اجل عودتهم لعملهم لان المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية فى البحرين لا تجيز عزل القضاة.

ورغم النشاط المكثف للشيعة خلال عام ٢٠٠٤ والذى عكس نشاطهم ومواقفهم كانهم اغلبية برلمانية وليست عددية فقط الا انه يبقى امامهم تحديديا خطيرا خلال ٢٠٠٥ متمثل فى المطالبة بتعديل الدستور من اجل السماح بتأسيس أحزاب لاحزاب سياسية وتوسيع المشاركة الديمقراطية وتقنين الحريات العامة كى تتحول البحرين الى دولة مؤسسات أو بالأحرى مملكة ديمقراطية تنفصل فيها السلطات ويسود فيها الملك ولا يحكم.

ثالثاً : شيعة الكويت.. وشبح الفتنة الطائفية

مقدمة :

يصل عدد الشيعة فى الكويت إلى حوالى ٣٠٠ الف نسمة ويشكلون حوالى ٣٠% من عدد السكان فى إحصائيات رسمية قديمة وحوالى ثلث السكان فى أرقام غير رسمية والتى تؤكد تلك الأرقام ان عدد السكان يتجاوز الـ ٩٠٥ ألف نسمة.

ويطلق على الشيعة الكويتيين أسماء المدن التى ينحدرون منها كالحساوية نسبة الى الشيعة الوافدين من منطقة الاحساء بالسعودية والبحارنة نسبة الى البحرين والبصاروة نسبة الى مدينة البصرة العراقية.. والفرس وشرق.. وهكذا.

وكون الشيعة النازحون شبة قبائل وتجمعات عشائرية وان كانت علاقاتهم السياسية والاقتصادية قد انقطعت بالوطن ألام وتبقى فقط بعض الجذور الاجتماعية مع موطنهم الاصلى.

ويصل عدد مساجد الشيعة فى الكويت الى اكثر من ٩٠ مسجدا وعدد الحسينيات الى ما يقرب مائتى حسينية. وقد تغيرت النظرة الدونيا الى الشيعة فى الكويت شيئا فشيئا خاصة بعد مشاركتهم الإيجابية فى مجلس الأمة الكويتى الذين اصبحوا يمثلون فيه الآن بخمسة نواب.

كما ان موقفهم الوطنى الرائع من تصديهم لمحاولات تصدير الثورة الإيرانية إليهم وكذلك تنديدهم بالغزو العراقى للكويت ١٩٩٠بل وانخراط بعض شباب الشيعة فى المقاومة الشعبية ضد المحتل العراقى وقتئذ صعد باسهم الشيعة الكويتين الى أعلى..

وبعد سقوط نظام صدام حسين –ابريل ٢٠٠٣– وبزوغ نجم الشيعة فى منطقة الخليج لم يظهر على شيعة الكويت أى ملامح إستعلاء أو إستقواء وهذا الانتماء ترجم الى مواقف وطنية عكست عمق تمسكهم بالكويت كوطن ونظام كما عكس الخطاب الشيعى مدى تمسكهم ومشاركتهم فى الحياة السياسية والاقتصادية الكويتية وفق ضوابط قانونية واحترام للسيادة الكويتية، كل ذلك جعلهم يذيبون أى فوارق اجتماعية تاريخية مع سائر القوى الوطنية والقبلية والنخب الكويتية.

ولكن تبقى قضية البدون والتى يمثل الشيعة جزء كبير منهم هى " النقطة السوداء " التى تسعى القوى الشيعية الى محوها عن طريق حث البرلمان والحكومة على الاعتراف بهم ولو تدريجيا..

ورغم ان البرلمان كان الساحة الحقيقية التى لعب فيها الشيعة أدوارهم السياسية الا ان نسبتهم الضعيفة الممثلة فى مجلس الأمة الكويتى – منهم خمسة نواب من بين ٥٠ عضوا فى المجلس الذى يضم ١٣ عضوا سنيا سلفيا وإسلاميا – وهذا جعلهم يكسبون قليل من المعارك ويخسرون معارك اكبر بل اضطروا الى التحالف مع السلفيين من اجل الحفاظ على مكتسبات "دينية" ولكنها كانت تحالفات مؤقتة وسرعان

ما انفضت بعد قضاء المصلحة " تاركين بذلك الساحة للمسلمين السنة كى يكسبوا جولات بعد الأخرى ولعل إقصاء وزير الإعلام الكويتى محمد أبو الحسن – الشيعى الوحيد فى الحكومة– كان اكبر الانتصارات السنية.

٢٠٠٤.. المكاسب والاخفاقات

ومن القضايا التى اتفق فيها الشيعة مع النواب السنة فى مجلس الأمة خلال تعديل الدستور الكويتى بما يدعم التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتتركز تلك التعديلات المقترحة على المادة الثانية من الدستور لتكون الشريعة "المصدر الرئيسى " للتشريع بدلاً من ان تكون "مصدر رئيسى " وكذلك تعديل المادة ٧٩ من الدستور بإضافة عبارة " وان يكون موافقا للشريعة الإسلامية" وذلك فيما يتعلق بإصدار اى قانون.

وقد أبدى النواب الشيعة موافقتهم على تعديل الدستور من اجل سرعة تطبيق الشريعة الإسلامية ولكن النائب الشيعى صالح عاشور طالب بمراعاة خصوصية الواقع الاجتماعي فى الكويت مقترحا ان تكون صيغة التعديل هى " دين الدولة الإسلام والشريعة المصدر الرئيسى للتشريع وفقا للمذاهب المعمول بها فى الكويت وهى المالكى والجعفرى والجنبلى والشافعى".

كما اتفق النواب الشيعة مع السنة على عدم تحويل التجمعات السياسية الموجودة فى الساحة الكويتية الى أحزاب مشهرة وذلك التزاما بفتوى المرجع الشيعى محمد باقر الموسوى المهرى أمين عام تجمع علماء الشيعة فى الكويت الذى يرى ان سوء الممارسات الناتجة عن الأحزاب قد تسفر عن صراعات تؤدى الى تمزيق المجتمع وانخفاض المستوى الأخلاقي وعدم الاهتمام بمصلحة الوطن والمواطنين.

ومن القضايا التى اتفق فيها الشيعة والسنة فى البرلمان الكويتى تقليص عدد الدوائر الانتخابية فقد تقدم نواب شيعة وسنة بمذكرة مشتركة طالبوا فيها الحكومة بتقليص عدد الدوائر الانتخابية الى خمسة دوائر بدلاً من ٢٥ دائرة الموجودة حاليا لضمان نزاهة الانتخابات والقضاء على ظاهرة شراء الأصوات وعلى التحالفات القبلية والطائفية التى تهدم مبدأ المشاركة الشعبية والتى غالبا ما تفرز اعضاء قبليين مقربين الى الحكومة وغير مؤهلين.

وقد حاولت الحكومة فى جلسة مناقشة هذا المطلب فى منتصف يونيو ٢٠٠٤ ان تستميل نواب " القبائل " من اجل رفض هذا المطلب ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد ان تكتل النواب الشيعة والإسلاميين ومعهم المستقلين وطالبوا بالموافقة على تقليص الدوائر ولكن الحكومة – كحل وسط – عرضت ان تصل عدد الدوائر الى عشرة دوائر بدلاً من خمسة وعشرين وتم تأجيل مناقشة هذا الموضوع مما آثار غضب النواب الشيعة والسنة والذين أكدوا فى بيان مشترك ان " الحكومة تظاهرت بلبس ثوب الإصلاح ولكنها لم تقم باى إجراءات فى سبيل ذلك واصبح موقفها من تقليص وتعديل عدد الدوائر "مزحة سمجة "

وفى الشأن الإقليمي وحول الموقف الكويتى من احتلال العراق والعمليات الأمريكية العنيفة ضد المقاومين فى الفلوجة وقع النواب الإسلاميون – سنة وشيعة – بيانا أدان الحملة الأمريكية على الفلوجة –

على عكس ما حدث فى البرلمان البحرينى – ونددوا "بالإجهاز على الجرحى واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا فى المدينة السنية ".

بينما اعتبر النواب الليبراليون اجتياح الفلوجة " خطوة نحو محاربة الإرهاب فى العراق وجلب الأمن إليه قبل الانتخابات العراقية .

ودعا بيان أصدرته ٤ قوى إسلامية هى الحركة الدستورية (أخوان مسلمين) والتحالف الوطنى الإسلامي (شيعة) بالإضافة الى حركتين سلفيتين " حكومات المنطقة الى العمل على وقف حملات تدمير المدن العراقية وقتل وترويع المدنيين تحت مبرر مطاردة العناصر التخريبية، وأدانت تلك القوى فى بيانها ما يتعرض له سكان الفلوجة الأبرياء من تدمير وقتل وتهجير واعتداء على المساجد وإجهاز على الجرحى من قبل القوات الأمريكية والعراقية.

وكان موقف الحكومة الكويتية من ما حدث فى الفلوجة حياديا وان كان الإعلام الرسمى مال الى مساندة موقف حكومة اياد علاوى فى " حربها ضد الإرهاب ".

١ – القضايا المختلف عليها

كالعادة كل عام أثار الشيعة قضية "البدون" تحت قبة البرلمان وربما تلك القضية من أوائل القضايا التى اختلف فيها النواب السنة والشيعة فى مجلس الأمة الكويتى ففى الوقت الذى أكد فيه النواب الشيعة الخمسة فى بيان لهم ان تجميد قضية البدون فى الكويت وحل مشاكلهم ببطء يتنافى مع الشريعة الإسلامية ومع مواثيق حقوق الإنسان.

وأكدوا ان البدون خاصة "الشيعة " لا يتمتعون بكافة حقوق المواطنة ويعانون من التعنت الحكومى والتجاهل الشعبى رغم استقرارهم فى أراضى الكويت عشرات السنين وتكوين عائلات لهم فى أماكن مختلفة من مدن الكويت واستوفى معظمهم الشروط القانونية التى تعطى لهم الحق فى الحصول على الجنسية بدلاً من ان يحملوا صفة البدون هم وعائلاتهم فترات طويلة.

وفى المقابل يعارض النواب الإسلاميون والمستقلون التوسع فى منح "البدون" الجنسية خاصة الشيعة باعتبار ان ذلك الأمر خطرا على الأمن القومى الكويتى وعلى التركيبة السكانية الكويتية وحملوا الحكومة السبب فى تفاقم تلك المشكلة بإعطاء البدون شهادات ميلاد ورخص قيادة ووظائف حكومية والسماح لهم بدخول الجيش والعمل فى الشرطة مما ورط الكويت قانونيا ودوليا بسبب هذه " الفئة " من المقيمين. وقال النواب فى الجلسة التى عقدت يوم ٢٦ أبريل ٢٠٠٤ وحضرها وزير الداخلية الكويتى الشيخ نواف الاحمد الصباح ان غالبية البدون مواطنون من دول مجاورة خصوصا العراق وإيران ويخفون هوياتهم الأصلية مما سيهدد الأمن الكويتى فى المستقبل وأكدا ان منح هؤلاء الجنسية هو مكافأة لهم لانتهاكهم قوانين الهجرة والإقامة.

وقال وزير الداخلية الكويتية أثناء الجلسة البرلمانية ان قضية البدون لن تشهد اى حل نهائى خلال السنوات القادمة مشيرا الى انه تم تجنس ٨ آلاف من البدون وتعديل أوضاع ٢٩ ألفا خلال عشر سنوات

ولا تزال ملفات ٩٢ ألفا منهم موضع نظر مع احتمال إلا تتوافر لنصف هذا العدد أي فرصة للحصول على الجنسية الكويتية ومنهم بالطبع آلاف الشيعة.

وقد تسبب إعلان الحكومة إدماج كلية الشريعة وأصول الدين فى كلية الحقوق بجامعة الكويت ووعدها بترخيص حسينيات واقامة حوزة علمية لتدريس الفقه الجعفرى بالكويت الى خلافات وصلت الى حد الأزمة بين الشيعة والسنة حيث اتهم نواب السنة الحكومة بأنها رضخت لمطالب الشيعة وقامت بتصفية كلية الشريعة رمز الفقه الاسلامى السنى فى مقابل التوسع فى تدريس الفقه الجعفرى.

وقد أيد الليبراليون موقف الحكومة فى عملية الدمج على اعتبار ان الكلية تخرج ناشطين فى الفكر السلفى كما أيدوا ايضا – وسط صمت شيعى –قيام وزارة التربية والتعليم بتنقية وحذف بعض المناهج الدراسية من مواد تحفز على الكراهية وتؤيد الإرهاب فى منهج الصف الرابع الثانوى.

واتهم نواب السنة الحكومة بأنها استجابت لضغوط أمريكية فى تعديل المناهج الدراسية، بينما اعتبر بعض نواب الشيعة ان التنقية قد تؤدى الى تطوير التعليم مطالبين بعدم المساس بالثوابت الإسلامية.

وقد طالب رجل الدين الشيعى محمد باقر المهرى بسرعة إدخال الفقه الجعفرى فى مناهج التدريس الاسلامى بالمدارس والجامعات الكويتية ليدرسها الطلاب من السنة والشيعة معا وقال فى تصريحات صحفية – الحياة ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ – ان التغير السياسى فى العراق ومطالبات المجتمع الدولى لحكومات المنطقة بضمان الحريات الدينية بات حافزاً الشيعة فى الكويت لتحقيق مطالب قديمة لها.

وأضاف ان هذا المطلب ليس جديدا و" انا طرحته منذ خمس سنوات على وزير شئون الديوان الاميرى الذى أكد انه سيحمله الى أمير الكويت".

واصدر المهرى رئيس جماعة علماء المسلمين الشيعة فى الكويت بيانا طالب فيه بالاستجابة فورا الى مطلب تدريس فقه الأمام جعفر الصادق فى المدارس الكويتية وتعيين مدرسين شيعة فى كلية الشريعة وأصول الدين – بعد دمجها – لتدريس الفقه الجعفرى.

وقد حذر ناشطون إسلاميون سنة من خطورة هذا المطلب ووصفوه بانه غير واقعى ودعوا المهرى الى "عدم الاستقواء بأمريكا ضد بلده الكويت".

وقد حذر أيضا رئيس الوزراء الكويتى الشيخ الصباح الاحمد من "تصريحات يطلقها سياسيون فى الكويت وتؤدى الى إثارة الطائفية مثل الاقتراح الذى قدمه رجل الدين الشيعى باقر المهرى أخيرا بإدخال الفقه الجعفرى الى مناهج التدريس الإسلامي فى المدارس والجامعات الكويتية ليدرسها الطلبة من السنة والشيعة معا".

ونسبت صحيفة السياسة الكويتية الصادرة يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ الى الشيخ الصباح تحذيره خلال لقاء خاص مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية من " بعض التصريحات التى تخلق الطائفية ضاربا المثل بتصريح المهرى حول تدريس الفقه الجعفرى وقال الصباح :" هذه مدراس الحكومة ولن يفرض عليها ذلك ويجب الا يتدخل السيد " المهرى " فى مثل هذه الأمور وسأستدعيه وأحذره بأننا لا نريد بلبلة".

وقد صرح المهرى لجريدة الحياة – ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ – بان التقرير الذى نشرته وزارة الخارجية الأمريكية أخيرا – حول الحريات الدينية – أشاد بالحكومة الكويتية لمنحها الشيعة إدارة قضائية خاصة بهم مما شكل حافزا له للمطالبة بمزيد من المكاسب للشيعة.

وقال ان التغيير السياسى فى العراق "ونهوض الشيعة كقوة هناك " سبب أخر لان يطالب الشيعة فى الكويت بمزيد من الإصلاحات ".

وكان باقر المهرى والتجمع الشيعى التابع له قد تبنوا على مدى عام ٢٠٠٣ فكرة إنشاء دائرة للوقف الشيعى واستجابت لهم الحكومة غير ان المهرى لا يمثل الاتجاه الرئيسى للإسلاميين الشيعة فى الكويت اذ انه على خلاف شديد مع ابرز الناشطيين الشيعة فى المعارضة الكويتية لانه يمثل ايه الله السيستانى " العراقى " فى الكويت.

وكان رد فعل السنة على مطلب المهرى عنيفا فبجانب ان الحكومة قد تنصلت من وعدها السابق بالتفكير فى تدريس الفقه الجعفرى فى المدارس وجامعة الكويت وذلك لتوازنات سياسية وإقليمية.. فقد شن النائب السلفى الدكتور وليد الطبطبائى هجوما شديدا على مطلب " المهرى".

وقال ان تدريس الفقه الجعفرى امر غير واقعى ويشجع على الفرز الطائفى للمجتمع الكويتى".

وأضاف الطبطبائى " لاشئ يمنع الشيعة فى الكويت من دراسة وتعليم الفقه الشيعى ولكن ان يفرض هذا الفقه على ٨٥% من الطلبة السنة ويجبرون على دراسة مذهب آخر – شيعى – أمر غير منطقى.. وقال "إذا أراد طالب شيعى الاستزادة من فقه المذهب الجعفرى فهناك وسائل أخرى لتحقيق ذلك بعيدا عن الفصول الدراسية".

وأشار إلى انه فى دولة شيعية مثل إيران يدرس الفقه الشيعى وحده فى المدارس الحكومية لانه فقه الغالبية.. وأهاب الطبطبائى بالمهرى وجمعية علماء الشيعة عدم استغلال الأحداث فى العراق والاستقواء بأمريكا لممارسة ضغوط قد تبث الفتنة الطائفية بين المسلمين وسنة وشيعة.

وقد انعكست الأحداث فى العراق على العلاقة بين الشيعة والسنة الكويت خاصة بعد الموقف الذى اتخذه شيعة العراق بعدم مقاومة الاحتلال والتعاون مع الحكومة فى الوقت الذى رفع فيه السنة هناك شعار المواجهة والمقاومة ورفضهم الاشتراك فى الانتخابات المزمع عقدها فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥.

هذا الموقف اصبح مادة سياسية دسمة بين شيعة وسنة الكويت رغم وجود " قياس مع الفارق " وزادت " الحالة العراقية " من الخلافات بين السنة والشيعة الكويتيين وبرز ذلك فى منشورات هنا وهناك وملاسنات فى ندوات وتجمعات جماهيرية للطائفيين مما جعل الحكومة تسارع بالتدخل قبل ان تستفحل الممارسات الطائفية وتهدد الوحدة الوطنية الكويتية ".

٢ – بوادر فتنة طائفية

فقد أكد رئيس الوزراء الكويتى الشيخ الصباح الاحمد فى سلسلة لقاءات مع نواب وقيادات من السنة والشيعة على ضرورة تحاشى الممارسات الطائفية ملوحا ومهددا بان القانون سيطبق بقوة على كل

من يثير الطائفية وعدم فهم حساسية الوضع فى الكويت ومحذرا من الفهم السيئ لقراءة الأحداث فى العراق.

وكان شهر أبريل ٢٠٠٤ قد شهد صدامات شيعية سنية على خلفية الأحداث فى العراق كادت تؤدى الى فتنه طائفية لولا التدخل السريع للحكومة.

فقد حدث فى منتصف مارس ٢٠٠٤ وفى دار للكتب بمنطقة حولى الكويتة إذ رصد بعض الشيعة وجود كتاب غير مرخص يباع سرا عنوانه مذهب خاص ام طابور خاص ويمس المعتقدات الشيعية ويتهم شيعة العراق بالخيانة وشيعة الكويت بعدم مناصرة الحق وتقدم بعض الشيعة بشكوى فى قسم الشرطة ضد دار النشر وجاء على أثرها ضابط شرطة الى المطبعة لضبط الكتاب.. وبالمصادفة كان الضابط الذى كلف بعملية الضبط شيعيا مما أثار حساسيات بدأت بمشادة ثم تطورت إلى اشتباك بالأيدي شارك فيه عشرات من السنة والشيعة وأصيب الضابط وأخرون بكسور واعتقل صاحب الدار ثم ما لبث ان اعتصم مؤيدون له من السلفيين امام الدار مطالبين باطلاق سراح زميلهم – صاحب دار النشر المعتقل ثم طلبت الحكومة خشية تفاقم الوضع تدخل النائب وليد الطبطبائى والذى نجح فى فض الاعتصام وافرج بعد ذلك عن صاحب الدار فى اليوم الثانى.

وهذه الأزمة طوقت بسرعة فى حين ان الصحف المحلية وبناء على مطلب حكومى قد امتنعت عن نشر اى شئ عنها.

وتأتى تلك الحادثة فى أعقاب واقعة مماثلة حدثت فى أواخر عام ٢٠٠٣ فقد تم ضبط عشرات الأشرطة التى سجلها ناشط شيعى يدعى ياسر حبيب فى محاضرات مختلفة وكانت تلك الشرائط تهاجم السنة وتروج لأفكار مذهبية متطرفة وقد اعتقل حبيب بعد ان اعتبر النواب الشيعة ان شرائطه تمس الوحدة الوطنية وتشكك فى الفقه السنى وتسب الصحابة.

وتلك الممارسات جعلت رئيس الوزراء الكويتى يحذر فى بيان له أمام مجلس الأمة من مغبة الممارسات الطائفية وقال ان من يمارسها "يحرق نفسه ويحرق البلد " وان الكويت لم تعرف قط التميز بين السنة والشيعة.

٣– استقالة وزير الاعلام

وعكست موافقة وزير الاعلام الكويتى محمد ابو الحسن استضافة حفل فرقة ستار اكاديمي اللبنانية فى الكويت مدى الاحتقان السياسي والمذهبى بين الشيعة والسنة فى الكويت والتى انتهت باستقالة ابو الحسن من منصبه وهو الوزير الشيعى الوحيد فى الحكومة الكويتية التى تضم١٧ وزيراً وقد تعرض ابو الحسن لانتقادات شديدة من السلفيين السنة الذين اعتبر بعضهم انه – أى وزير الاعلام– السبب فى إذاعة برنامج راقص يخالف تعاليم الاسلام.

وقد قامت الكتلة الإسلامية– ١٣ نائبا – بتقديم استجواب لوزير الاعلام محمد ابو الحسن بسبب موافقته على استضافة " ستار اكاديمى " وحدوث بعض التجاوزات الوظيفية منه.

ورغم محاولات ابو الحسن مع بعض النواب الشيعة– وبواسطة نواب ليبراليين – ان يوضح وجهة نظره الا ان مساعيه لم توفق.

والكتلة الاسلامية كانت على خلاف دائم مع وزير الاعلام بسبب جملة من السياسات الاعلامية اعتبروها خاطئة أبرزها التصريح بالحفلات الغنائية المتتالية وما يرونه من سياسات إعلامية فاشلة ومخالفات إدارية داخل الوزارة والسماح أيضا بنشر كتب ومصنفات فنية تتضمن إساءات للدين والأخلاق وتهدد القيم فى المجتمع الكويتى.

وقد حاولت الحكومة التدخل وإيجاد حل وسط خاصة بعد تلميحات طائفية بدأت تظهر فى الصحف على اعتبار ان ابو الحسن الوزير الشيعى الوحيد فى الحكومة سمح بأفعال شائبة ضد المجتمع الكويتى المسلم المحافظ.

ولكن مساعى الحكومة فشلت بسبب تمسك السلفيون بموقفهم خاصة بعد أن قال بعض النواب الشيعة ان وراء استجواب وزير الإعلام أبعاداً طائفية لكونه شيعيا.. وقال رئيس الوزراء الكويتى ان الاستجواب الذى قدمه السنة ضد الوزير الشيعى الوحيد فى الحكومة قد يعرض البلاد لفتنه طائفية لان مستجوبوه سنة متشددين،ولكن النواب السلفيون نفوا وجود أى بعد طائفى فى الاستجواب مؤكدين انه يتعلق بحماية الأخلاق وبسبب الأداء الضعيف لوزير الاعلام والذى سمح بحفلات راقصة فى مايو ٢٠٠٤ وكذلك السماح بنشر كتب ومصنفات فنية تؤدى الى التأثير على القيم الدينية والعادات والتقاليد والأخلاق الأصيلة للمجتمع الكويتى والمساس بعقائد البلاد. وقال المستجوبون السنة ان ابو الحسن لم يسع الى تهيئة الأجواء من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية ناسفا بذلك جهود نواب المجلس فى ذلك مؤكدين انه بدلاً من ان يدعم تلك الجهود سمح بنشر كتب ومصنفات فنية تمس العقيدة الإسلامية وتشكك وتطعن فى أصول الدين.. وان كانت ورقة الاستجواب لم تتضمن امثلة على ذلك.

وراهن ابو الحسن على تعاطف ١٢ نائبا من الشيعة والليبراليين معه بالإضافة الى نواب آخرين قريبين من الحكومة لمنع سحب الثقة منه عند استجوابه واثر ذلك قام وزير الاعلام بتقديم استقالته يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤وقبل يوم واحد من استجوابه (اول يناير ٢٠٠٥) وقد قبلت الحكومة استقالته دون تعليق ولم تستطيع حمايته بينما اكد الطبطبائى انه كان يتمنى ان يؤجل ابو الحسن استقالته حتى تستطيع استجوابه ووضع النقاط فوق الحروف.

وقد خسر البرلمان الكويتى بنهاية عام ٢٠٠٤ وزيرا مستنيرا قضى ٢٢ عاما مندوبا دائما للكويت فى الأمم المتحدة ولم يقدر له النواب السنة ذلك وجاءت استقالته لتؤكد البعد الطائفى للاستجواب.

القسم السادس

التجربة العراقية

ترتيب عادل للأعراق فى ظل الاحتلال

١) الشيعة مكاسب بالجملة فى كنف الاحتلال

٢) السنة بين الأستقواء والأستعلاء

٣) الاكراد: لا للانفصال..نعم لضم كركوك

٤) التركمان يرفضون التهميش وتكربد كركوك

٥) مسيحيو العراق.. "محلك سر "

مقدمـــه

بعد غلق باب الترشيح للانتخابات العراقية ووجود ٧ قوائم رئيسية ستخوض الانتخابـــات في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ وضحت الخريطة السياسية العراقية وتبلورت إلى حد كبير ملامح النظام السياسي العراقـــي القادم، فقد أتاح "الاحتلال" – للأسف – الفرصة للقوى السياسية كى تعبر عن نفسها وأعادة الترتيـــب العادل للأعراق والطوائف والكيانات السياسية بحسب وزنها السكاني خاصة الشيعة بعد حوالي قرن رأس القائمة وبعدهم بالتساوى السنة ثم الأكراد وبعد ذلك التركمان والمسيحيين والطوائف الأخرى وأصـــبح التمثيل العادل هذا في مجلس الحكم المؤقت ثم في الوزارة المؤقتة والمجلس الوطني المؤقت بل جـــاء اختيـــار رئيساً من بين الشيعة ورئيس المجلس الوطني من الأكراد ورئيس الجمهورية المؤقت من الســـنة وإن كـــان محسوب أكثر على قبيلة شمر.

الشيعة : كانوا أكثر الطوائف حصداً للمكاسب فتحالفوا مع قـــوات الاحـــتلال وأبعـــدوا مقتدى الصدر المشاغب الذي كان يغرد خارج السرب بعيداً عن "التكتيك الشـــيعي"، فأخـــذوا نصيب الأسد وينتظرون مزيداً من المكاسب.

الأكراد : أضفي عليهم الوضع الجديد أمانا واســـتقرارا في منطقتـــهم وأصـــبحت منطقـــة كردستان العراق ملكا لهم فطالبوا بالمزيد من المكاسب أى بفدرالية تضمن لهم "في المستقبل كدولة مستقلة فضموا المزيد من الأراضي لمنطقتهم بل ويطالبون بكركوك التى أسموها "قدس الأكراد".

السنة : خسروا في ظل النظام الجديد أكثر فقد أرادوا أن يحتفظوا بمكانتهم كسلطة ســـابقة تملك مفاتيح اللعبة وخبرات قيادة الدولة ولكن لم ت وقدظل السنة خلال قرن مضي هم الطبقـــة الحاكمة والنخبة المحظوظة في العراق رغم قلتهم العديدة مقارنة بالشيعة حيـــث أنهـــم لا يتجـــاوز عددهم من ٢٠-٢٥% من سكان العراق الذي يصل عدد سكانه حوالي ٢٥ مليون نسمة وواقع الحال أن نظام صدام لم يكن طائفيا ولا سنيا بل أن جذور قياداته البعثيه كانت شيعية ولكن بعـــد الحرب العراقية الإيرانية أختفي تدريجيا من الحياة السياسية العراقية كل ما هو يمت بصله بالشـــيعة حتى لا يضيف في خانة الأعداء واكتسبت السنة المزيد من المزايا السياسية والاقتصادية وأصـــبحوا تقريبا يحتلون كل المناصب القيادية الهامة في الدولة – عدا طارق عزيز وزير الخارجية الأسبق كان كلدانيا – باستثناء عدد محدود من القيادات ذات الأصول الشيعية المقربة جدا من صدام حسين لم يكن للشيعة أى مكانة سياسية بالعراق في الوقت الذي كان فيه السنة كل شيء معتمدين في ذلك على وجودهم داخل كيان سني كبير هو الوطن العربي ولكن بعد سقوط نظـــام صـــدام حســـين أنكشف الغطاء عن السنة وسحب الشيعة البساط من تحت أرجلهم.. وأصبح الفيصـــل في نظـــام الحكم المؤقت هو الكم لا الكيف أى الأكثرية العددية لا النخبة الحاكمة السابقة التي كان في يدها كل مفاتيح الدولة، وعند توزيع المناصب على القوميات العراقية حصل السنة على خمسة مقاعد في مجلس الحكم من أصل ٢٥ مقعدا بل وكان تمثيلهم هامشيا ولا يعبر بأى حال من الأحـــوال عـــن مكانتهم السياسية والدينية والأدبية وباستثناء عدنان الباجه جى الليبرالي ذو الميول العلمانية ومحسن

عبد الحميد رئيس الحزب الإسلامي لم يكن هناك رموزاً ذات وزن في مجلس الحكم فسمير شاكر ونصير الجادرجى شيوعيين سابقين وغازى الياور الذي يمثل أحد أفخاذ قبيلة شمر لا يحظى لا برضي شيوخ العشيرة ولا شيوخ السنة ولم يكن له ثقل حتى بعد أن أصبح رئيسا مؤقتا للجهورية.

ومن خلال الحزبي الإسلامي وهيئة علماء السنة و ٥٥ كياناً سنيا آخر استطاع السنة أن يقودوا الجهاد ضد المحتل خاصة بعد أن أنسحب حزب محسن عبد الحميد من الانتخابات وأصبح الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء السنة هو المتحدث باسم السنة والخطيب الذي يحشد الشارع ضد الاحتلال وتوالت عمليات الاعتقال والاغتيال ضد علماء السنة والفاعل مجهول رغم ان هؤلاء العلماء كان لهم دورا كبير في تحرير بعض الرهائن من الخاطفين.

وبعد انخراط الحزب الإسلامي برئاسة محسن عبد الحميد في مجلس الحكم وموافقته في البداية للاشتراك في الانتخابات ثم انسحابه بعد ذلك.. قام العرب السنة بتشكيل مجلس شوري أهل السنة ليكون مرجعيه للسنة في العراق على غرار المرجعية الشيعية وليكون المجلس هو المعبر الحقيقي عن السنة العراقيين ولكن هيئة علماء المسلمين ومجلس شوري أهل السنة لهما خلفية دينية جديدة فقط ويفتقدان إلى العمل السياسي على خلاف الحزب الإسلامي العراقي الذي يعد امتداداً لجماعة الأخوان المسلمين في العراق ولكن انسحاب الحزب من المشاركة في الانتخابات أضعف الكيان السياسي للحزب ولم يبقي للسنة سوى منابر المساجد أو العمل تحت الأرض كي يستعيدوا بعض المكاسب ا لذي فقدوها أو أن يقبلوا باللعبة الديمقراطية مستقبلا للتعويض ما فاتهم.

فالسنة فى ظل الأوضاع العادلة الجديدة رفضوا الجميع فانسحبوا من الانتخابات وأختارو طريق المقاومة السلمية " ودعموا المجاهدين".. أما التركمان والمسيحيين فلم يتقدموا أية خطوات.

بل أن التركمان تعرضوا لأعمال عنف ومشاكل عديدة في كركوك ما جعل بعضهم يطالب بتركمستان تكون عاصمتها كركوك والإعتراف بلغتهم اسوة بالأكراد وطالبوا بتمثيل أكبر لهم بدلاً من تهميشهم وإعطاءهم ١% فقط في كعكة الحكم.

والمسيحيون فضلوا السكوت رغم تعرض بعض كنائسهم لاعتداءات من موتورين وأثروا العيش بسلام في ظل وطن واحد يسوده الحب والوئام وظلوا محلك سر.

والخلاصة : إن الديمقراطية إن طبقت في العراق بقواعد صحيحة يراعي فيها عدم التهميش او "الإستقواء أو الاستعلاء" والاعتراف بالأخر ستحل كل المشاكل الطبيعية الناتجة من تعايش هذا التنوع البشري مع بعضهم البعض في دولة واحدة، فقد اعتمدت الأنظمة السابقة على القمع والتهجير القسري وعدم الاعتراف بالهوية الثقافية لكل من هو غير عربي من أجل تذويب الطوائف والاعراق في نسيج الوطن الكبير وقد ثبتت إن كل ذلك وهم كبير وخرجت الأعراق من القمقم بعد سقوط التمثال في ابريل ٢٠٠٣.

فهل تنجح الديمقراطية في احتواء هذا التنوع من البشر كى يتعايشوا مع بعضهم البعض.

أن المؤشرات تدل عل أن هذا ممكن بدليل نجاح مجلس الحكم المؤقت والوزارة المؤقتة في تسير شئون البلاد وعمل مجلس وطني ودستور مؤقت والاستعداد للانتخابات..ولكن مما يؤسف له أن ذلك تم في ظل احتلال وكان من المرجو أن يتم بإرادة سياسية داخلية.

(٢٠٠٤.. أعادة ترتيب الكيان الطائفي با لعراق)

المشهد العراقي في نهاية ٢٠٠٤ يُظهر خطان متوازيان.. كان من الصعب أن يتماسا على مدى العالم كله.. الأول إعادة بناء الدولة ووضع بذوراً جديدة لمؤسساتها من خلال تطبيق قانونا جديداً لإدارة الدولة (دستور مؤقت) وتسليم السلطة من قوات الاحتلال إلى حكومة مؤقتة عبر مجلس حكم مؤقت أيضا واختيار رئيسا مؤقتا كذلك للدولة تمهيدا لإجراء انتخابات على أساس تعددي تشارك فيها كل ألوان الطيف السياسي العراقية عدا السنة.. وينتظرها الشيعة لأعادة الاعتبار السياسي والديني لهم ويترقبها الأكراد لتكريس حكمهم الذاتي في الشمال العراقي .

والخط الثاني هو جبهة الرفض التي تضم في هيكلها الأساسي فلول الجيش العراقي السابق وكذلك بقايا حزب البعث ومجاهدين عرب آتوا من الخارج..وتلك الجبهة ترفض وجود الاحتلال ولا تعترف بشرعية منظومة الحكم المؤقتة لأنها جاءت على أجنحة قوات الاحتلال وتحاول أعادت بناء الدولة تحت ظله وتصرف شئون العراقيين بحمايته.. وفي الأساس ترفض الجبهة الاحتلال وتقاومه وترفض كذلك إجراء انتخابات تحت مظلة الاحتلال وفي ظل وجودة وبالتالي انقسمت جهود العراقيين بين تيار يحاول إعادة بناء الدولة على أساس ديمقراطي وبمساعدة الاحتلال وتيار آخر مقاوم رافض لوجود الاحتلال والنتيجة.. فريق يستعد لإجراء انتخابات في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ وأخر يسدد ضربات موجعة ضد قوات الاحتلال والمتعاونين معه من العراقيين خاصة قوات الشرطة... ويقابل المحتل تلك الضربات برد فعل قوى بل وبقوة مفرطة أحيانا تصل إلى قصف الأحياء المدنية بالطائرات مثلما حدث في مدينة الفلوجة. وقد طال العنف كل القوى السياسية والطوائف في العراق من سنة وشيعه وأكراد وتركمان وحتى المسيحيين .

١- (عنف ام مقاومة) ؟

في يناير ٢٠٠٤ هاجم مفجران انتحاريان من جماعة أنصار الإسلام هاجما مقرين للحزبين الكرديين الرئيسين في مدينة أربيل بشمال العراق في وقت واحد أثناء استقبال قيادات الحزبين لأنصارهما الأكراد الذين قدموا للمقرين لتقديم التهنئة بعيد الأضحى المبارك.

وقد قالت الجماعة في بيان لها أن الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني من أقوى حلفاء الولايات المتحدة ومتعاونان مع قوات الاحتلال.

وكان بول بريمر الحاكم الأمريكي السابق للعراق قد نجا قبل هجوم أربيل – ديسمبر ٢٠٠٣ من محاولة اغتيال أثر تعرضت قافلته لهجوم بأسلحة خفيفة وشحنة ناسفة لدى عودته من مقار بغداد.

وقد قتل الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي في العراق عز الدين سليم –شيعي– في انفجار سيارة مفخخة تعرض لها موكبه في المنطقة الخضراء بالعاصمة العراقية بغداد وأسفر الانفجار عن مصرع ٨ عراقيين وجرح جنديين أمريكيين وعز الدين كان ينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامية قبل أن ينشق عنه في ١٩٨٢.

وقد اغتيلت في منتصف فبراير ٢٠٠٤ عقيلة الهاشمي عضو مجلس الحكم الانتقالي – بعثية سابقة – بعد إطلاق الرصاص عليها لدى خروجها من منزلها في بغداد وتوفت في المستشفي متأثرة بجروحها. وذلك قبل حوالي أسبوعين من اغتيال رئيس مجلس الحكم عز الدين سليم.

وقد نجا زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي من محاولة اغتيال عندما تعرض موكبه لهجوم مسلح وقد كان وقتها عائدا من مدينة النجف إلى بغداد في ١٩أغسطس ٢٠٠٤.

كما نجا أيضا عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقي وأحد زعماء الشيعة بالعراق من محاولة اغتيال قتل فيها ١٣ شخصا وذلك في عملية انتحارية استهدفت موكبه في منتصف مارس ٢٠٠٤ كما تعرض أعضاء من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لمحاولات اغتيال وكذلك تعرضت مقرات المجلس لاعتداءات عديدة بلغت حوالي ٧ عمليات خلال عام ٢٠٠٤ منها اغتيال عبد الحسن هادى مسئول منظمة بدر التابعة للمجلس في منتصف سبتمبر ٢٠٠٤.

وقد اغتيل ٦ شبان شيعة في مدينة الفلوجة ذات الأغلبية السنية وتم التمثيل بجثثهم ووصفها البعض بأنها محاولة لزرع الفتنة بين الشيعة والسنة ولكن قيادات من الطائفتين استطاعتا احتواء الأزمة.

وعلى صعيد أعمال العنف الجماعي فقد تعرضت مدينة كربلاء الشيعية بالإضافة إلى العاصمة بغداد في أوائل مارس ٢٠٠٤ يوم عاشوراء لتفجيرات هائل أسفرت عن مصرع ١٨٢ شخصا منهم ١١٢ في كربلاء و٧٠ قتيلا في حي الكاظمية ببغداد وجرح نحو ١٥٠ شخصا وتم احتواء الموقف أيضا لم تحدث توترات طائفية بين الجانبين.

وقامت الدبابات والطائرات الأمريكية بقصف مدينة النجف في المنطقة المحيطة بمسجد الأمام على بعد تحصن قوات جيش المهدي في يوليو ٢٠٠٤ بالصحن الحيدري وقد أسفر القصف الأمريكي وتبادل إطلاق النار بين عناصر جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر والقوات الأمريكية والعراقية إلى مصرع ١٨٧ عراقيا وجرح مئات آخرين ولحقت أضراراً شديدة بضريح الإمام على ولم يرفع الحصار عن المدينة إلا بعد تدخل المرجعية الشيعية آية الله على السيستاني بعد صفقة مع مقتدى الصدر وعاد الهدوء إلى المدينة وقام جيش المهدي بتسليم بعض أسلحته واختفي تقريبا من الساحة العراقية رغم أن رئيسه لم يتخلى عن معارضته للاحتلال الأمريكي ورفض المشاركة في الحياة السياسية رافضا الاعتراف بالحكومة المؤقتة أو إجراء الانتخابات لأن العراق بلد محتل.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤ وبمباركة من الحكومة المؤقتة ومن أجل وضع حد لأعمال العنف والخطف وجذر رقاب الرهائن الغربيين واستهداف قوات الاحتلال والمتعاونين فيها من أفراد الشرطة العراقية وحتى المدنيين الأجانب والعرب.

وقد قامت القوات الأمريكية ومعها قوات عراقية باقتحام مدينة الفلوجة بعد قصفها من كل الجهات واستخدام أسلحة قيل أنها محرمة دوليا وذلك من أجل تطهير المدينة من رجال المقاومة والمقاتلين العرب الرافضين للوجود الأمريكي في العراق وقد طالت النيران الأمريكية المدنيين في الفلوجة والتي هجرها سكانها بعد تعرضهم للقصف.

وقد تسبب اقتحام الفلوجة إلى استنكار عربي واسلامي واسع بل استنكرت قوى شيعية منها التيار الصدري ما حدث في الفلوجة.

وقامت الحكومة بمساعدة القوات الأمريكية بعد انتهاء العمليات بمحاولة إعادة الأمور إلى طبيعتها في الفلوجة وتعويض سكانها ولكن تلك الخطوات لم تكن كافية.

٢- (مخاض ولادة دولة ديمقراطية)

قبل الموعد المحدد بيومين ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ قام الحاكم المدني الأمريكي للعراق بتسليم السلطة إلى أعضاء من مجلس الحكم المؤقت في احتفال بسيط وقد سبق ذلك بثلاثة شهور ٢٨ مارس ٢٠٠٤ تسليم ٥ وزارات للعراقيين من بين ٢٥ وزارة وذلك عقب عشية مرور سنة على سيطرة قوات التحالف على العراق وقام بتسليم ٤ وزارت أخري في أول أبريل ٢٠٠٤.

وقامت الوزارة العراقية وقتئذ تضم ٢٥ وزيرا منهم ١٣ شيعيا وخمسة أكراد وخمسة سنة ووزارة واحدة للمسيحيين وأخري للتركمان.

(تسليم السلطة)

قبل أن تسلم السلطة كاملة للعراقيين في أول يوليو ٢٠٠٤ وفي إطار المشاورات حول ملامح الدستور المؤقت وشكل الدولة العراقية "الجديدة" وتقسيم أركانها بين الطوائف والقوى السياسية حسب الكثافة السكانية... ألمح بريمر قبل حوالي أربعة أشهر من تسليم السلطة بأنه لن يسمح بدستور جديد يجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.مما أثار استياء الشيعة والسنة في العراق.

فقد نددت هيئة علماء المسلمين السنة بتصريح بريمر وأكدت أن أجعل الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع في الدستور العراقي مطلباً جماهيريا.. كما أكد الزعيم الشيعي مقتدى الصدر إن موقف بريمر من الشريعة الإسلامية يعكس عداء الاحتلال السافر للعراق

(فيدرالية متفق عليها)

وقد تحفظ بريمر على المشروع الفدرالي الكردي القائم على أساس قومي وسياسي وجغرافي ويجعل للحكومة المركزية سلطة إشرافية فقط.. مطالبا بان تكون الفيدرالية في العراق متفقا عليها وفي إطار الدستور "المؤقت".

ويقضي المشروع الكردي بتقسيم العراق الى إقليمين.. إحداهما كردى واضح الحدود ويسمى إقليم كردستان العراق له حكومته الخاصة التي تتبع المركز في شئون الدفاع والمالية والخارجية فقط أما الإقليم الأخر فيكون عربياً ويشمل بقيه أجزاء العراق وقال الأكراد انهم حصلوا على موافقة المعارضة العراقية على مشروعهم خلال مؤتمري لندن وصلاح الدين قبل الغزو الأمريكي للعراق وسقوط صدام غير إن عرب في مجلس الحكم قالوا إنهم اتفقوا على الفيدرالية مع الطرف الكردي دون تفاصيل.

(وقد تقدم بعض الأعضاء العرب في مجلس الحكم بمشروع يتضمن فيدرالية محافظات العراق وهو ما اعتبره الأكراد ردا على مشروعهم الفيدرالي فرفضوه من أول وهله).

وسبب تحفظ بريمر على مشروع الأكراد الفيدرالي أنه لم يجد قبولا عليه من قبل باقي القوميات وطالب بعراق جديدة ديمقراطي فيدرالي موحد دون أن يوضح شكل الفيدراليه وهو ما اعتبره الأكراد رفض غير مباشر لمشروعيهم الفيدرالي وقد أبدى مسعود برزانى العضو في مجلس الحكم الانتقال ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على القسم الأكبر من إقليم كردستان العراق.. استياءه الشديد من مشروع العربى الخاص بفيدرالية المحافظات وقال في تصريحات نشرتها الصحافة الكردية "لا يمكن أن يقبل الأكراد بعد ١٢ عاما من حكم نفسهم بأنفسهم بأقل من ذلك "أى المشروع الفدرالي الكردي " مطالباً بضم أجزاء أخري من الأراضي لأقليم كردستان ومنها كركوك باعتبارها أرض كردستان المحررة بعد سقوط نظام صدام ولكنه لم يشير إلى إمكانية اتصال كردستان الطرف في المستقبل وتكوين دولة كردية في شمال العراق.

وقد قوبل مشروع الأكراد الفدرالي باستنكار شديد من جانب السنة والشيعة في الطرق بل وباقي القوى السياسية وطالبوا بعراق موحد يضم الشيعة والأكراد وباقي الطوائف دون نعرات "طائفية أو انفصالية".

(موقف البيشمركة)

وتحسباً لأى نزعات انفصالية للأكراد في المستقبل بحث بول بريمر في أواخر مارس ٢٠٠٤ مع قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل موقف قوات البيشمركة التابعة لفصلين الكرديين.

وقال نائب مدير مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد عمر عزيز إن قوات البيشمركة ستنسحب من بغداد أو تدمج ضمن قوات وزارة الداخلية أو الدفاع في نهاية يونية ٢٠٠٤ وهو موعد نقل قوات التحالف السلطة الى العراقيين ورحيل بريمر. وهذا ما حدث بالفعل و أضاف عزيز إن مهمات البيشمركة في بغداد ٥ آلاف عنصر تنحصر في حماية الشخصيات الكردية مشيرا الى أنه في حالة دمج حكومتى أربيل والسليمانية بعد انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥ ستكون هناك وزارة بيشمركة واحدة.

٣-(قانون إدارة الدولة) أو الدستور المؤقت

ومن العقبات التي نجح الحاكم المدني في العراق بول بريمر حلها قبل تسليم السلطة للعراقيين.. إقرار قانون إدارة الدولة أو الدستور المؤقت فقد تأجل إصدار القانون حتى نهاية فبراير ٢٠٠٤ بسبب الخلاف حول اللغة الرسمية للعراق و الشريعة الإسلامية ونسبة تمثيل المرأة في المجلس الانتقالي وقد تمت الموافقة على القانون بعد اعتماد نص يؤكد على أن اللغتين العربية الكردية لغتان رسميتان في العراق (وهذا ما يطالب به الأكراد في سوريا والبربر في المغرب والجزائر وليبيا".

كما تم الاتفاق على أن يكون الإسلام "مصدرا " للتشريع – وليس المصدر الرئيسي –مع عدم إصدار اى قانون مخالفا للإسلام كما تم أيضا الاتفاق على أن تكون نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية ٢٠ % وليس ٤٠% كما كان يطلب البعض وإعطاء نصيب الأسد للشيعة في منطوقة الحكم – يشكلون ٤٠% من عدد السكان مع نصيب متساو للأكراد والسنة.

٤- (مجلس وطني وحكومة مؤقتة)

أسفرت أعمال المؤتمر الوطني العراقي الذي أنعقد في ١٥ أغسطس ٢٠٠٤ ولمدة ٣ ايام وبحضور ١٣٠٠ مندوب من كافة أنحاء العراق وقاطعه تيارات سياسية فاعلة عن تشكيل مجلس وطنيا مؤقتا من ١٠٠ عضو وقد عقد أول جلساته في بغداد برئاسة زعيم الاتحاد الوطني الكردستانى جلال الطلباني باعتباره أكبر الأعضاء سنة وذلك في ١٨ أغسطس ٢٠٠٤.

وقد ضم المجلس أعضاء من مجلس الحكم المنحل والذين يمثلون عصب الحياة السياسية العراقية وأبرز القيادات على الساحة ولا سيما إنه تم اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من بينهم.

وأعضاء مجلس الحكم السابقين والأعضاء في المجلس الوطنى المؤقت الجديد بالترتيب الابجدي وهم : إبراهيم الجعفري – شيعي – وأحمد البراك – شيعي – أحمد الجلبي – شيعي – آياد علاوى – شيعي ودار نور الدين – (بعثي سابقا) وعبد الكريم المحمداوى(شيعي) وعدنان الباجه جى (سنى ليبرالي) وسلامة الخفاجي (شيعية) وغازى عجيل الياور (سنى) ومحمد بحر العلوى (شيعي). ومحمود عثمان (كردي) ومسعود بارزاني (كردى) وموفق الربيعي (شيعي) ونصير كامل الجادرجى (سنى) ووائل عبد اللطيف (شيعي) ويونادم كنه (أشوري) ورجاء حبيب الخزاعي (شيعيه) وسمير الصميدعى (سنى) وصلاح الدين بهاء الدين (كردي) وصول كول جابوك (تركمانية) وعز الدين سليم (شيعي) وعبد العزيز الحكيم (شيعي).

وقد سيطر أعضاء مجلس الحكم السابق على مقاعد المجلس الوطني المؤقت بسبب تاريخهم السياسي وخبرتهم الطويلة ورضاء قوات الاحتلال عليهم وبالطبع وبكونهم يمثلون طوائف وقوى سياسية وعشائر وقبائل كبيرة.. كما أن المجلس لم يقم بأدواراً تذكر سوى أنه كان البوابة التى خرجت منها الحكومة العراقية والكيان الذي احتوى ممثلين عن ألوان الطيف السياسي والطائفي والعشائر في العراق بل واختار رئيس الجمهورية المؤقت غازى الياور.

وقد أدى وزراء الحكومة العراقية الجديدة برئاسة آياد علاوى زعيم حركة الوفاق الـوطني الـيمين القانونية في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ أمام أعضاء مجلس الحكم الانتقالي في قصر المؤتمرات ببغداد وقد وزعـت الحقائب الوزارية على حسب تتمثل القوى السياسية المختلفة والتجمعات السكانية الرئيسية في العراق.

فقد خصص ١٣ منصبا وزاريا للشيعة وخمسة مناصب للسنة ومثلها للأكراد وواحـدة للتركمـان وأخرى للمسيحيين وضمت الحكومة ٦وزيرات وهى تقريبا نفس " تشكيلة وتركيبة" مجلـس الحكـم الانتقالي وقد تم اختيار غازى الياور الذي كان يشغل الرئاسة الدورية في مجلس الحكم العراقي وقتئذ رئيسا مؤقت للجمهورية وإبراهيم الجعفري وروز نوري شاويس نائبين للرئيس.

والحكومة العراقية المؤقتة التي ستستمر في عملها حتى إجراء الانتخابـات العراقيـة في ٣٠ ينـاير ٢٠٠٥، تضم برهم صالح نائبا لرئيس الوزراء وسوسن الشريف لوزارة الزراعة ومحمد الحكـيم لـوزارة الاتصالات وعمر الدملوجي لوزارة الإسكان وحازم الشعران لوزارة الدفاع وسامى المظفر لوزارة التربية ومفيد الجزائري لوزارة الثقافة وايمن السامرائي لوزارة الكهرباء ومشكاه مؤمن لوزارة البيئـة وباسـكال إيشو لوزارة المغتربين والمهاجرين وعادل عبد المهدى لوزارة الماليه وهوشيار زيباري لـوزارة الخارجيـة وعلاء الدين علوان لوزارة الصحة وطاهر خلف لوزارة التعليم العالي وباختيار أمين لوزارة حقوق الإنسان وحاجم الحسنى لوزارة الصناعة وفلاح النقيب لوزارة الداخلية ولطيف رشيد لوزارة الرى ومالك ردهان لوزارة العدل وعلى عبد اللطيف لوزارة العمل والشئون الاجتماعية وتامر عباس لوزارة النفط ومهـدى الحافظ لوزارة التخطيط ونسرين برداري لوزارة الاشغال العامة ورشاد مترن لوزارة العلوم والتكنولوجيا ومحمد الجبوري لوزارة التجارة ولؤى حاتم سلطان لوزارة النقل وعلى الغضبان لوزارة الشـباب ووائـل عبداللطيف لوزارة الدولة لشئون المحافظات ونرمين عثمان لوزارة الدولة لشـئون المـرأة وقاسـم داود ومأمون برهام وعدنان الجنابي وزراء دولة بل اختصاصات.

وقد أكدت الحكومة العراقية التى سييرت شئون الدولة وعملت على تحقيق مصالح المواطنين خـلال النصف الثاني من ٢٠٠٤ على ان العراق مليء بالكفاءات السياسية والعلمية (وجـاء الغـزاة ليعيـدوا اكتشافهم بعد أن دفنهم الطغاه).

ومن أبرز أعمال الحكومة العراقية المؤقتة والتي لاقت تجاهلا عربيا في الخارج ومتربصـين يوصـفونها دائما بالعميلة في الداخل... قيامها بالعديد من الإجراءات الأمنية المشددة في محاولة منها للحد من موجـة العنف وخطف الرهائن الأجانب التي اجتاحت البلاد خلال ٢٠٠٤ وأيضا "تحجـيم المقاومـة" تمهيـدا الأجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الدائمة فقد وقع رئيس الوزراء آياد علاوى في ٧ يوليـو ٢٠٠٤ على قانون السلامة الوطنية الذي بمقتضاها يسمح للحكومة العراقية بفرض إجراءات طـوارئ في آي مكان بالعراق يمثل تهديداً على حياة المواطنين العراقيين.

وقد قام علاوى بذلك بعد التدهور الشديد في الحالة الأمنية بالعراق خلال ٢٠٠٤ والذي ساهم في عرقلة خطط الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما في المناطق التى فقدته السيطرة عليها مثل الفلوجة والموصل والنجف.

ولكن يؤخذ على آياد علاوي أنه بموجب هذا القانون أعطى الضوء الأخضر للقـوات الأمريكيـة ومعها قوات عراقية باقتحام الفلوجة بعد قصفها بالدبابات والطائرات مما ألحق أضراراً بالمدنيين وممتلكاتهم بحجة تطهير المدينة من الإرهابيين وتمهيداً لأجراء الانتخابات التشريعية !.

وقد نجحت الحكومة بمساعدة أمريكية في احتواء أزمة جيش المهدى في النجـف وتحجـيم مقتـدى الصدر الذي غرد "خارج السرب" وكاد برعونته – رغم مواقفة السياسية والدينية – الجيدة يحدث حربـا أهلية في العراق ويحول "المقاومة" إلى اقتتال شيعي شيعي أو شيعي – أمريكي ويفسـد بـذلك الخطـط الأمريكية الطموحة في العراق ويعرقل بناء عراقي ديمقراطي جديد ويفوت الفرصة على الشـيعه لحصـد الغنائم بعد أن يتحول العراق الى ساحة حرب " "شعبيه" وسيكون بالطبع الخاسر هم الشيعة الذين يـرون في أن الطريق الديمقراطي حتى ولو كان معبداً بأيدي أمريكية هو السبيل لإعادة الاعتبار إلـيهم وحصـد مكاسب سياسية ودينية لم يحصلوا عليها في تاريخهم.

فقد ساهمت الحكومة في إنجاز اتفاق النجف وتفعيل خطة السلام الشيعية – الشيعة ولا سيما بعد أن استجاب السيستاني لنداء الحكومة وعاد إلى النجف التى كانت على وشـك التـدمير بسـبب تبـادل الاشتباكات بين جيش المهدي والقوات الأمريكية والعراقية حول ضريح الإمام على ابن ابى طالب وقـد أقتنع السيستاني الصدر بعدم التصعيد والسماح لجموع الشيعه القادمين في مسيرات من بغـداد والمـدن الشيعية بدخول الصحن الحيدري مع ضمان سلامة الصدر وعدم ملاحقته وهو ما وافـق عليـه الـزعيم الشاب.

وينص إتفاق النجف – منتصف أغسطس ٢٠٠٤ – على تخلى العناصر المسلحة في النجف والكوفة عن أسلحتها – جيش المهدي – مع سيطرة الشرطة العراقية على المدنيين وانسحاب القوات الأجنبية منها ودفع الحكومة العراقية تعويضات للمتضررين من الأزمة وإجراء إحصـاء وإجـراءات سياسـية تقـود الانتخابات عامة.

وقد قامت مليشيات المهدى بعد ذلك بتسليم بعض أسلحتها القديمة وكفت عن أعمال المقاومة بـل أن تيار الصدر وجيش المهدي قد ترك ساحة المقاومة لغير الشيعة من سنة وفصائل وطنية محسـوبة علـى النظام السابق بالإضافة إلى "مسلمين" مجاهدين من دول أخري.

وقد أثبتت تجربة الحكم المؤقت في العراق خلال ٦ شهور النصف الثاني من عـام ٢٠٠٤ إن نظـام الحكم سيكون برلمانيا وليس رئاسيا وستتركز السلطات في يد رئيس الوزراء – الشيعي وستكون منصـب رئيس الجمهورية السنى منصبا شرفيا بينما يكون للأكراد رئاسة المجلس التشريعي..

فقد غاب غازى الياور رئيس الجمهورية عن الأحداث الساخنة في العراق ولم تكن له مواقف محددة حتى عند اقتحام القوات الأمريكية والعراقية الفلوجة باعتبار أنه سنيا ولكن يبدو أن الانتماء للقبيلة لديـه – قبيلة شمر– كان أقوى من أنتمائه الطائفي ولكن يحسب له أنه كان أول رئيس عراقي يزور الكويت في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤ وتعتبر الزيارة هي الأولي لرئيس عراقي في تاريخ العلاقات بين البلدين وقد نجح الياور في إزالة الحاجز النفسي بين الكويتين والعراقيين والذي استمر حتى بعد سقوط نظام صدام حسين.

ولم تشمل قائمة علاوى الانتخابية أسم رئيس الجمهورية غازى الياور نظرا لـلأداء الضـعيف لـه والذي لم يكن مرشحا أو مؤهلا لهذا المنصب وتركزت التشريعات في بادىء الأمر علـى تـولى عـدنان الباجه جي للرئاسة ولكن الأخير رفض توليتها في صورة مؤقتة مفضلا طريقة الانتخابات في أواخر ينـاير ٢٠٠٤.

٥- (شوق شيعي للانتخابات)

كادت تؤثر أعمال العنف والمقاومة خلال الشهرين الأخريين علي قـرار إجـراء الانتخابـات في موعدها وفقا لقانون إدارة الدولة أو الدستور المؤقت ولا سيما بعد إعلان السنة مقاطعة الانتخابات لأنهـا ستجري في ظل احتلال وفي نفس الوقت لن تسمح الحالة الأمنية والمسلسل اليومي لـتفجير السـيارات المفخخة والأعمال الانتحارية أو الإستشهادية "الدورية" بإجرائها مما سـيؤثر علـي النـاخبين والعمليـة الانتخابية ككل ولكن الحكومة العراقية وبتشجيع أمريكي أعلنت عن تصميمها علي إجراء الانتخابات في موعدها ووعدت بتشديد الإجراءات الأمنية وقت الانتخابات وأشارت أن عدم إجرائها سـيخلق فراغـا دستوريا في الوقت الذي أعلن فيه السنة مقاطعة الانتخابات تمسك الشيعة بإجرائها في موعـدها ورغـم تجاهل مقتدي الصدر وتياره لها – وإعلانه إنه برئ من الحكومة العراقية الحالية إلي يوم الدين إلا أن أيـة الله علي السيستاني يقوم بدور "المحرض الأول علي مشاركة الشيعة في الانتخابات وأعتبر علماء الشـيعة وعلي رأسهم السيستاني إن عدم مشاركة الشيعة في الانتخابات إثم كبير وبالنسبة لموقف الأكـراد مـن الانتخابات التشريعية فقد أيدوا أجراؤها في موعدها المحدد مع تأجيل عقد الانتخابات البلدية في كركوك- مجلس المحافظة – لحين تنفيذ المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة أو الدستور المؤقـت وتـنص المـادة ٥٨ "بإعادة الأوضاع الطبيعية إلي مدينة كركوك – أي طرد العرب الوافدين في عهد صدام حسين – وإزالـة أثار التعريب وإعادة جميع المرحلين الكورد اللذين تم ترحليهم في عهد النظام السابق إلي مدينة كركوك .

وقد اتفق الحزبان الكرديان الرئيسيان في كردستان العراق الوطني الـديمقراطي والاتحـاد الـوطني الكردستاني في إجتماع أول ديسمبر ٢٠٠٤ علي هذا المبدأ بل واتفقوا علي دخول الانتخابـات هلـي قائمة واحدة تضم قوي وطنية كردية أي قائمة وطنية مع إمكانية انضمام أحـزاب شـيعية إلي القائمـة الكردية الوطنية الموحدة.

ودعا زعيما الحزبين السنة إلى تغيير موقفهم والمشاركة في الانتخابات بقائمة مشتركة (ينتمي معظـم الأكراد عقائديا إلى السنة) وقد أعلنت القوائم الكاملة للأحزاب والمرشحين يـوم ٢٠ديسـمر ٢٠٠٤ وقالت المفوضية العليا للانتخابات العراقية – والتي تعرض بعض العاملين فيها للقتل من أجل عرقلة إجراء الانتخابات إن هناك ٧٩ حزب وكيانا سياسيا سيشاركون في الانتخابات التشريعية في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ وقال فريد ايار المتحدث باسم المفوضية إن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدنان الباجه جـي لـديهم قوائم انتخابية متكاملة. بالإضافة إلي قائمة شيعة مؤلفة من ٢٢٨ مرشحا تضم الأحزاب الشيعية الرئيسية في العراق بضم الأكراد الشيعة – الفليين – والتركمان والآشوريين بالإضافة إلي إحدى القبائـل العربيـة

السنية وبعض من الشيعة العلمانيين وهناك قائمة أخري لزعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي الحليف السابق للولايات المتحدة ولكن يبدو أن دخوله للانتخابات العراقية مشكوكا فيه بسبب اتهامات له تتعلق بفساد مالي وخلاف شديد مع وزير الدفاع حازم الشعلان حول أمور مالية.

والانتخابات العراقية المزمع إجراؤها ستكون أول اقتراع ديمقراطي يشهده العراق منذ عقود وستعامل البلاد كلها كأنها دائرة انتخابية واحدة وسيدلي الناخبون بأصواتهم علي القوائم وستوزع مقاعد المجلس الوطني "الدائم" علي هذه القوائم بناء علي نسب الأصوات وسيختار الناخبون ٢٧٥ عضوا للمجلس الوطني سيتولون مهمة وضع دستور دائم للعراق وتعيين حكومة جديدة والنظر في جدوى الاحتلال الأمريكي ومن المنتظر أن يخرج الشيعة بالعديد من المكاسب بعد إجراء تلك الانتخابات ٧ قوائم

والقوائم النهائية للانتخابات العراقية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ كانت كالأتي :-

١- القائمة العراقية
٢- قائمة عراقيون
٣- قائمة الائتلاف العراقي الموحد
٤- قائمة اتحاد الشعب
٥- قائمة التحالف الكردستاني
٦- قائمة تجمع الديمقراطيين العراقيين
٧- قائمة جبهة تركمان العراق

(١) القائمة العراقية

يقودها رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي زعيم حركة الوفاق الوطني وتضم بالإضافة إلي الوفاق كلا من حركة الديمقراطيين العراقيين وحزب النهضة الوطني الديمقراطي العراقي والهيئة العراقية المستقلة وتجمع الوفاء للعراق ومجلس أعيان العراق بالإضافة إلي رجاء حبيب الخزاعي عضو مجلس الحكم المحلي..ووصل المرشحين إلي القائمة ٢٧٣ مرشحا"

(٢) قائمة عراقيون

وهي القائمة التي يقودها الرئيس المؤقت غازي الياور وتضم ٨٠ مرشحا والياور أحد أبرز شيوخ قبائل شمر العربية المعروفة ولها امتدادات في بلدان عربية مجاورة، ويحظى بتأييد واسع من جميع الأطراف القومية والدينية والطائفية والسياسية في العراق.

(٣) قائمة الائتلاف العراقي الموحد

وتضم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي وحزب الدعوة الإسلامية (تنظيم العراق) والمؤتمر الوطني العراقي – وكلها أحزاب شيعية – بالإضافة إلي الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق وحزب الفضيلة الإسلامي وحزب تجمع الوسط ومنظمة بدر وتجمع العدالة والمساواة والحزب الوطني الديمقراطي الأول وحركة الوفاء التركمانية والتجمع الفيلي الإسلامي (أكراد شيعة) ومنظمة العمل الإسلامي وتجمع عراق المستقبل وحركة حزب الله في العراق وحركة سيد الشهداء الإسلامية (حركتان شيعيتان) ويبلغ عدد مر شحوا القائمة ٢٢٨ شخصا.

(٤) قائمة اتحاد الشعب

وتضم الحزب الشيوعي العراقي وشخصيات أخري منهم زعيم الحزب حميد مجيد موسي وزير الثقافة في الحكومة العراقية المؤقتة ومفيد الجزائري.. وتضم القائمة ٢٧٥ مرشحاً

(٥) قائمة التحالف الكردستاني

وتضم القائمة معظم الأحزاب الكردية في كردستان العراق – ٢٠% من مجموع سكان العراق – وتضم الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طلباني والحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود برزاني والإتحاد الإسلامي الكردستاني والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني وحزب كادحي كردستان والإتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني وحركة فلاحي ومضطهدي كردستان وحزب الاتحاد الديمقراطي الكدلواني والحزب الآشوري وحزب بيت نهرين الديمقراطي ويبلغ عدد مرشحي القائمة ١٦٥ مرشحا.

(٦) تجمع الديمقراطيين العراقيين

يرأس قائمة تجمع الديمقراطيين العراقيين عدنان الباجه جى –٨١عاماً– عضو مجلس الحكم السابق ووزير الخارجية الأسبق – سني علماني– ومن بين مرشحيها وزير التخطيط في الحكومة المؤقتة مهدي الحافظ.

(٧) قائمة جبهة تركمان العراق

وهي قائمة لأحزاب تركمانية وتمثل الأقلية التركمانية – ١١% من عدد السكان وهي القومية التالية في العراق من حيث العدد بعد العرب الأكراد.

والأحزاب المشاركة فيها هي حزب تركمن إيلي والحزب الوطني التركماني العراقية والحركة التركمانيه العراقية والحركة الإسلامية لتركمان العراق.

وتضم القائمة ٦٣ مرشحاً

والناخبون العراقيون الذين لهم الحق في التصويت حوالي، ١٤,٢ مليون ناخباً ولكن نسبة من سجل منهم للتصويت لم تصل إلي مليون ناخباً وعدد مراكز الاقتراع الذي سيصوت فيها الناخبين تصل إلي ٥٥٠٠ مركزاً في كل أنحاء العراق.

وقد اتخذت الحكومة إجراءات أمنية مشددة لضمان نجاح أول انتخابات في العراق – حقيقية منذ عشرات السنين.

٨– (مكاسب وخسائر القوميات العراقية)

المشهد العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين وحتي نهاية ٢٠٠٤ حدث فيه تغييرات كبيرة في البنية السياسية والاجتماعية للقوميات هناك من عرب (سنة وشيعة) وأكراد وتركمان وأيضاً للمسيحيين.

١– الشيعة. ٢–السنة.

٣– الأكراد ٤– التركمان.

٥– المسيحيون.

أولاً الشيعة "مكاسب بالجملة في كنف الاحتلال"

أهم المكاسب التي تحققت للشيعة حتي الأن (نهاية ديسمبر٢٠٠٤) تكمن في إعادة الاعتبار السياسي والديني لهم وأصبحوا القوة السياسية الرئيسية في العراق بعد أن انشغل السنة بمقاومة الاحتلال والانسحاب من الانتخابات واهتمام الأكراد بتدعيم مراكزهم السياسية والاقتصادية والتاريخية في كردستان العراق بمزيد من الفيدرالية التي قد تؤدي بشكل طبيعي إلي "الانفصالية" وقيام دولة كردية في الشمال العراقي.

فأصبح الشيعة في العراق الأن اللاعب الأساسي في ساحة السياسة العراقية بل ويشاركون بشكل كبير في صنع الأحداث وإعادة كتابة تاريخ العراق "علي الطريقة الأمريكية" من خلال السيستاني وعلاوي وحتي الصدر ويستعدون الآن لخوض غمار المعركة الانتخابية الذي استعدوا لها جيداً سياسيا وعقائديا والدليل علي ذلك انتشارهم بين القوائم، والكم الهائل لعدد مرشحي الشيعة مما يؤكد أنهم سيكتسحون الانتخابات ويحصلون علي أغلبية تفوق الـ ٥٠% علي الأقل مما يجعلهم القوة السياسية والدينية الأولي في العراق علي الأقل في السنوات الخمس القادمة.

وعلى جانب آخر فقد تقلصت قوة المرجعى الشيعي العراقي الأول آية الله على السيستاني – ٧٥ عاما– دينيا وسياسيا بظهور تيار مقتدى الصدر– ٣١ عاما– وجيش المهدى بل ان القوى الشيعية التقليدية في العراق والتي كانت تشكل المعارضة الأساسية السابقة قد تراجع نفوذها والتي كانت تشكل المعارضة الأساسية للنظام السابق، قد تراجع نفوذها ولا سيما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وفيلق بدر الجناح العسكري "الشيعة" والذي تحول إلى منظمة سياسية هي منظمة بدر بل أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وزعيمه عبد العزيز الحكيم كان أكثر التنظيمات السياسية والدينية التي تعرضت إلى أعمال عنف خلال ٢٠٠٤ استهدفت مراكزه وكوادره ومنهم الحكيم وذلك بسبب موقفهم الهادف للاحتلال الأمريكي وآرائهم السياسية والدينية التى تؤكد عدم جدوى مقاومة الاحتلال لأن ذلك "لن يفيد" ورغم إن القتال توقف في النجف التى تعرضت إلى قصف أمريكي شديد بعد وصول السيستاني إليها الذي استطاع احتواء مقتدى الصدر وجيش المهدي من خلال اتفاق "النجف" إلا أن مقتدى الصدر خرج من المعركة فائزاً لأنه أحتفظ بجيشه، وأيضا ورغم أنه توقف عن مهاجمة الاحتلال عسكريا وسياسيا إلا أن صمته حاليا وانسحابه من الحياة السياسية والجهادية تعنى أنه ليس بالشاب الأهوج الذي يجمع حوله مجموعة من المحرومين والذين قد ينسفوا مكاسب الشيعة السياسية في الطرق، فقد أثبت الصدر أنه يملك عقلية سياسية بالإضافة إلى "الكاريزما" الدينية، وحياده حاليا يعنى أنه مؤهل للعب أدوار سياسية في المستقبل بعد أن ينضج فكره السياسي والديني ويوسع من قاعدته الشعبية.

(ولعل الاعتداء على العتبات المقدسة وسرقة نفائس النجف وكربلاء من خزانات العتبات المقدسة والمراقد نتيجة قصف جدار الخزانة داخل ضريح الإمام على وبسبب سؤ الأوضاع الأمنية.. سيجعل " شباب الشيعة" دائما في حالة ثأر مع المحتل والحكومة وعلى جانب آخر فإن تراجع السيستاني وقبوله ملاقاة مقتدى الصدر وقت أزمة النجف أضفي على الصدر مشروعية واعترافا مبكرا بزعامته، وأيضا تراجع السيستاني عن موقفه الذي أعلنه في أوائل عام ٢٠٠٤، بعدم تسليم السلطة من الاحتلال إلا إلى حكومة منتخبة وليست مؤقتة وهو ما لم يحدث، وأيضا تراجعه عن رفضه للدستور المؤقت خاصة المادة التي تجعل من الشريعة الإسلامية مصدراً وليس المصدر الرئيسي للتشريع جعله يفقد الكثير من شعبيته وتابعيه – حوالي ١٠ ملايين عراقي – ولا سيما أن علاقته مع القيادات الشيعية "باردة" ليست بسبب الخلافات العقائدية والفقهية الجوهرية، ولكن بسبب فتواه بعدم مقاومة الاحتلال والتعاون معه من أجل عراق جديد وهو ما يرفضه السنة والذين يتعاونون ويتعاملون تكتيكياً على الشيعة لتفويت الفرصة على من يريد عمل فتنه طائفية قد تضر بالشيعة والسنة معاً.

ويبقي في النهاية أن ننوه إلى أن احتفال الشيعة بشكل صاخب بذكري عاشوراء هذا العام –مارس ٢٠٠٤– واستعدادهم الكبير بهذا العدد الضخم من المرشحين والأحزاب والقوائم والجماعات.. يجعلهم مقتنعين بموقفهم وهو أنه لولا الاحتلال ما حصدوا المكاسب الحالية والمستقبلية وبالتالي فإن عدم مقاومته واجبة لمصلحتهم السياسية والدينية.

ثانياً: السنة بين الاستقواء والاستعلاء

الموقف الثابت لسنة العراق (حوالي ٤ ملايين نسمة – ١٨% من عدد السكان) هو لا انتخابات في ظل الاحتلال.. والمشاركة فيها معصية (الشيعة وعدوا الممتنع عن المشاركة في الانتخابات بنار جهنم) وإن الأولوية لخروج الاحتلال وأيضا تقسيم العراق إلى فيدراليات مرفوض لأنه سيؤدى إلى تقسيمه بين الشيعة والأكراد وبالطبع فإن سنة العراق يحاولون لعب دور المحرك الرئيسي للأحداث في العراق كعادتهم منذ قرن من الزمان متناسين أن الظروف تغيرت في ظل "الاحتلال" وأن الشيعة يستعدون للقفز على السلطة من بوابة الانتخابات وبالتحالف مع الاحتلال وسيتذوقون طعم المشاركة في العملية الانتخابية أو إدارة العراق لأول مرة بعد حوالي ١٠٠ عام.

فالسنة خلال قرن مضي كانوا هم اللاعب الرئيسي والأوحد في الساحة العراقية في ظل حكومات عسكرية وملكية فمنهم كان قيادات الجيش والشرطة وأغلبية الوزراء والقيادات الوسطي أى كانوا النخبة الحاكمة في العراق والعمود الفقري لأى نظام سياسي يحكم لأنهم يعيشون في بلد سنى عربي رغم أقليتهم العددية وسط وطني عربي كبير غالبيته العظمى سنة – وعلى باقي الملل والنحل العراقي داخل العراق وخارجه تندرج داخل الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة –.

ولم يستوعب السنة حتى الآن أن الأمور تغيرت لا بسبب احتلال العراق ووجود قوات التحالف هناك بل لأن "المسكوت عنهم" وهم الأقليات بدأوا في عهد جديد يطالبون فيه بحقوقهم.. والعراق كان المنبر الأول والرئيسي (باقي الاقليات في الدول العربية تحاول أثبات وجودها لا بنزعات انفصالية ولكن في ظل وطن يعترف بالآخر ويتعايش معه ولكن ذلك سيتحقق بحسب الظروف السياسية ومدة تطبيق الديمقراطية في كل دولة) وإستقواء السنة في العراق بكونهم تاريخيا هم النخبة الحاكمة وجعل منهم صدام حسين الرئيسي المخلوع حكاماً صغاراً على باقي القوميات والطوائف (الشيعة والأكراد والتركمان والمسيحيين) وأيضاً إستقواء السنة بأبناء جلددهم وإخوانهم في الإسلام من السنة العرب في الوطن العربي الكبير – خاصة السعودية ومصر – جعلهم لا يستوعبون الدرس حتى الآن ربما لأن تجمع السنة في العراق والذي قاطع الانتخابات (نحو ٤٧ هيئة وجماعة) لم يغلب عليها الطابع السياسي، بل أساس هذا التجمع هو أساس ديني من الإخوان المسلمين والحركة السلفية وموظفي وزارة الأوقاف وشئون الدعوة العراقية وروافد دينية.

كما أن السنة "العاديين وليس المتدينين" كانوا منخرطون في حزب واحد ولا يعرفون غيره وهو حزب البعث الاشتراكي وبالطبع فإن مهمة حزب البعث الخالدة لم تكن المشاركة في السلطة أو المعارضة ولا يوجد في آلياته ما يعرف بتداول السلطة أو ممارسة العمل الديمقراطي من انتخابات حقيقية وتشكيل

وزارة من الفائز فيها أو الجلوس علي مقاعد المعارضة في حالة الفوز بالأغلبيـــة أو الـــدخول في ائـــتلاف وهكذا لأن ذلك لم يكن في قاموس "الطغاة".

وبالتالي أصبح السنة في العراق في موقف لا يحسدون عليه لأنهم كـــانوا وزراء وقيـــادات الجـــيش وضباط الشرطة ورؤساء الشركات بل ورجال الأعمال والإعلام وأصحاب الأملاك والنفوذ وكل شـــئ والآن أصبحوا محاصرين ليس من الاحتلال الأمريكي فقط ولكن من الشيعة الذين يمثلون الأغلبية الحقيقية ٦٠% في العراق والتي كانت محرومة من كل مزايا السنة في الماضي، ومن الأكراد والذين يتساوون معهم في العـــــدد –١٨%– ولكنهم كانوا مضطهدين ومطاردين وأستعمل النظام السابق معهم الأســـلحة الكيماوية في منطقة حلابجة عندما أرادوا حكماً ذاتياً حقيقياً، ورغم ذلك فهناك استعلاء من الســـنة ربمـــا أساسه رفض الوضع القائم وأن فلول الجيش السابق والنخب في بغداد والفلوجة والرمادي وغيرها مـــن مناطق السنة تقود المقاومة التي حققت نجاحات ووجهت للمحتل وأعوانه ضربات موجعة.. وبـــل أيضـــا لأنهم يجدون تعاطفا مع باقي الدول العربية "السنية" المتوجسه خيفة من الشيعة ومن النفوذ الإيراني ومـــن "الهلال الشيعي" الذي أعلن عنه صراحة الملك عبد الله عاهل الأردن ولا سيما أن هناك خلافـــا عقائـــدياً وتاريخيا بين السنة والشيعة.

ورغم محاولات الأكراد والشيعة من طمأنت وتهدئة سنة "العراق الجديد الموحد" والذي ســـيحتوي كل العراقيين.. بل وبذلا الأكراد والشيعة محاولات مستميتة من أجل مشاركة السنة في الانتخابات بـــل والتحالف معهم خاصة الأكراد فقد أكد حازم اليوسفى ممثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في القـــاهرة إن من مصلحة الأكراد "السنة" التعاون والتحالف مع السنة من أجل أن تتـــوازن المعادلـــة السياســـية في العراق بقصد الحد من نفوذ الشيعة ولكنه أكد أن الأكراد – لظروف تاريخية وجغرافية – الوطن والأرض لديهم مقدمين عن الطائفة موضحا أن هناك أكراد شيعة هم "الفليين " يؤمنون بأن الانتماء لـــلأرض أولاً قبل الطائفة.

وقد أكد مؤتمر شرم الشيخ – ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤– على ضرورة تمثيل السنة في المنظومة الحاكمة في العراق وإعداد خطط بديلة إذا لم يشاركوا في الانتخابات.

وقام الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسي بجهود كبيرة من أجل إقناع السنة بالمشـــاركة في الانتخابات خاصة بعد استقباله لوفد هيئة علماء المسلمين بالعراق في مقر الجامعة بالقاهرة مرتين – إبريـــل ونوفمبر ٢٠٠٤ – ولكن تلك الجهود لم تفلح، فقد تردد السنة كثيراً في المشاركة في الانتخابـــات مـــن عدمه، وكان قراراهم في النهاية عدم المشاركة، فقد قايضوا مشاركتهم في الانتخابات بحل أزمة الفلوجـــة وبوضع جدول زمني للانسحاب الأمريكي وقوات التحالف من العراق. وقد انسحب الحزب الإســـلامي العراقي السني بزعامة د.محسن عبد الحميد من المشاركة في الانتخابات في اللحظة الأخيرة.

ورغم إن تقرير صدر من جامعة الدول العربية حذر من محاباة الشيعه والأكراد على حساب الســـنة في العراق إلا ان هناك جهود أمريكية بذلت من أجل إقناع السنة بالمشاركة بل وهناك أقاويل عن أعـــداد صيغة أمريكية لتمثيل السنة في نظام الحكم العراقي الجديد بعد الانتخابات من أجل ضمان الاســـتقرار في

العراق وحماية النظام الديمقراطي، ورغم رفض الاحتلال الأمريكي للعراق – لأنه أولاً وأخيرا يحتل سيادة دولة ورغم بشاعته أحيانا في قمع المقاومين المدافعين عن أرضيهم المحتلة والذين لهم الحق في ذلك طبقا للقوانين الدولية – إلا أن الدور السياسي الأمريكي في العراق لا يعكس ابداً تصفية حسابات مع السنة ولكن حرصا على مشاركة كل ألوان "الطيف السياسي" والطائفى في العراق في منظومة الحكومة دون تهميش أحد، وظهر ذلك في عدم الموافقة على الفيدرالية "علي الطريقة الكردية" التي كانت ستؤدى إلى إقامة دولة كردية في الشمال "أتوماتيكيا" ولم يوافق أيضا على أن تكون العراق دون إسلامية كمطلب الشيعة حتى لا تتحول العراق إلى إيران أخرى أي إلى دولة شيعية يحكمها آيات الله والمراجع الدينية، وتتحول الطائفة السنية إلى أقلية داخل الدولة الدينية العراقية الشيعية، ورغم أن السنة سيخسرون الكثير بسبب عدم مشاركتهم في الانتخابات في مقابل مكاسب بالجملة للشيعه – بسبب الاستعلاء والاستقواء – إلا أن الفرصة مازالت قائمة أمامهم ممثله في شخص الدكتور عدنان الباجه جي السنى العلماني الليبرالي والذي كان قاب قوسين أو أدنى من رئاسة الجمهورية – المؤقتة – ولكنه تراجع في اللحظة الأخيرة مفضلا أن تكون رئاسته بالانتخاب الحر المباشر.

والدكتور عدنان الباجه جي – ٨١ عام– تخرج من الجامعة الأمريكية ببيروت وتابع دراسته العليا في فيكتوريا كولدج والتى كانت وقتها مدرسة عمومية إنجليزية بالقاهرة ثم عمل مندوبا للعراق لدى الأمم المتحدة وسفيراً لبغداد لدى أمريكا ثم شغل منصب وزير الخارجية العراقي في أول حكومة مدينة بعد ثورة ١٩٥٨ وعاش جزء كبير من حياته في الإمارات –٢٣ عاما – ولندن ويحمل الجنسية الإماراتية.

ورغم عدم ارتياحه للاحتلال الأمريكي رغم تأييده للتدخل العسكري الأمريكي – كان أبرز المعارضين لصدام في الخارج – إلا أنه قبل عضوية مجلس الحكم الانتقالي والذي رأسه في يناير ٢٠٠٤ ولكنه لم يشترك في الحكومة المؤقتة.

ويؤيد الباجه جى ضرورة الإسراع في قيام مؤسسات شرعية في إطار منظمة الأمم المتحدة وتحت رعايتها وأن تلعب المنظمة دوراً أكبر في العراق، كما يؤيد إرسال قوات دولية للمساعدة في حماية الأمن العراقي – بعد انسحاب القوات الأمريكية – ويطلب أن يكون دور الأمم المتحدة في العراق شبيه بدورها في أفغانستان وأن يتوافق هذا الدور مع حكومة مدنية منتخبة – رأس الباجه جي لجنة صياغة قانون إدارة الدولة أو الدستور المؤقت والمطبق الآن لحين إجراء الانتخابات في ٣١ يناير ٢٠٠٥ – ويرفض عدنان الباجه جى فكرة الطائفية والاثنيه ويؤكد فكرة المواطنة التي يشعر بها العراقيون جميعا بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات لا فرق بينهم بسبب الدين أو الطائفة أو العرق كما يطالب بتقوية المنظمات المجتمع المدني وأن تلعب تلك المنظمات دورا كبيراً فى مجالات التنمية وحقوق الإنسان.

وأفكار الباجه جى هذا تؤهله لأن يكون رئيساً لجمهورية العراق حتى ولو كان في ظل نظام رئاسة وبالتالي يفوز السنة بجزء من كعكة الديمقراطية العراقية قبل فوات الأوان.

ثالثآ - الأكراد: لا للانفصال.. ونعم لضم كركوك

رغم أن منطقة كردستان العراق التى تضم الأكراد العراقيين وفقا لدستور ١٩٧١ تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٩١ إلا أن الاحتلال الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين كان يعني للمنطقة الكردية مزيدا من الأمان والاستقلالية وتحقيق الحلم بالعيش في ظل عراق فيدرالي ديمقراطي بعد أن تعرضوا للقمع والإبادة بالأسلحة الكيمياوية في العهد السابق.

وكانت أحلام الأكراد في الأساس هو فصل إقليمهم عن كل ما هو عربي ولكن مع الاحتفاظ بحيز داخل السلطة المركزية في بغداد، ولكن طلبهم قوبل بالرفض عربيا وأمريكيا، ولم ينص قانون إدارة الدولة على ما كان يتمناه الأكراد وإن كان نص على الفيدرالية، كان اعتراض العرب على الفيدرالية "على الطريقة الكردية " خشية من انفصالهم في المستقبل وتمزيق العراق، وأيضا لم تقبل دول الجوار التى بها أقليات كردية كتركيا وإيران وسوريا بذلك، وجاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٦ خاليا من المطلب الكردي.

والأكراد يريدون الحصول على مكاسب والأستفادة أكثر و أكثر من الأوضاع السياسية الجديدة في العراق والتي حتى الآن لم تضف لهم شيئا واقعيا سوى تمثيل فى السلطة مناسب (وزير الخارجية العراقي زيباري كردى) بالإضافة الى الشعور بالأمان والاستقرار في منطقتهم ولا سيما بعد أن تندمج حكومتي الأقليم معا ويشكلون حكومة واحدة "وبيشمركة " واحدة، ولكن هناك مشاكل ظهرت على السطح بعد سقوط نظام صدام وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ باتت تؤرق الأكراد.

أو لتلك المشاكل هي عدم الاطمئنان للحلفاء القدامى من الشيعه الذين يسعون بشكل جاد نحو السيطرة على السلطة بشكل ديمقراطي عبر صناديق الانتخابات،وأيضا الخوف من أن يفرز النظام الديمقراطي بعد توسيع دائرة الحوار بين الشيعه والسنة في مناخ من الحرية تقارباً بين المذهبين ويتحالف "عرب العراق "من سنة وشيعه ويتكتلا ضد مصالح الأكراد " ولا سيما أن الشيعه رفضوا شكل الفيدرالية الكردية المقترح خوفا من استقلال الأكراد في المستقبل وتمديد المصالح العربية ولا سيما أن الأكراد أضافوا خلال الفترة الماضية نحو ٣٠ ألف كيلو مترا مربع إلى أراضي إقليم كردستان بحجة أنها أراضي كردية واستولوا على أسلحة من الجيش العراقي وبالتالي يشكل "البشمركة" التي يعتبرها الأكراد جيشا للدفاع عن الإقليم – وليس مليشيات يجب حلها– وهذا يمثل تهديداً العرب شيعه وسنة.

ويشعر الأكراد إن قوات التحالف قد استغنت عنهم وإن التضحيات والتسهيلات التى قدموها لهم من أجل إسقاط نظام صدام حسين لم يقابلها مكاسب ضخمة – مثل الشيعه – بدليل عدم موافقة

الولايات المتحدة على النظام الفيدرالي الكردي المقترح ولم توافق أيضاً على ضم مدينة كركـــوك الغنيـــة بالنفط إلى الأكراد بعد تطهيرها من العرب والتركمان، كما كان يحلم الأكراد.

فنتيجة لسياسة التعريب خلال حكم صدام حسين تم طرد آلاف العائلات من الأكراد والتركمـــان وغير العرب من المدينة لإفساح المجال أمام الشيعه العرب الذين جاءوا من الجنـــوب ومنحـــوا أراضـــي ومساكن وفرص عمل في كركوك كى "يستوطنوا" فيها على حساب السكان الأصليين الذين هاجروا إلى المناطق الكردية المختلفة، ونفس الشيء حدث مع الشيعه حيث بنيت لهم في بغداد مدينة صدام – الفقيرة – واستقرت بعض العائلات فيها، وتلك كانت سياسة صدام في إدماج القوميات والطوائـــف في بعضـــها البعض على الطريقة البعثية مثلما فعل جوزيف تيتوا الرئيس اليوغوسلافي الراحل في الصـــرب والبوســـنة والهرسك، وكذلك في كوسوفو بألبانيا.

وفي بداية الاحتلال الأمريكي عادت مئات العائلات الكردية إلى منازلهم في كركوك وطردوا بعـــض السكان العرب والذي رحل بعضهم ولكن البعض الآخر والذي أستقروا هم وعائلاتهم في تلك المدينـــة لم يتركوها وحدثت مصادمات عنيفة وأصبح سكان كركوك هم الضحية الأولى للأكراد وللعرب معا، وأول المتضررين من الأوضاع الجديدة في العراق وأصبحوا ضحايا احتلال العراق، وأصبح أكراد كركوك قادة للمزايدة بين الحزبين الرئيسين في إقليم كردستان.

يقول "مسعود برزانى" فيما يخص التعامل مع قضية التعريب فقد "حنثت" قوات التحالف بوعودهـــا لنا... وبالطبع كركوك مدينة كرديه وهذا الموضوع غير مطروح للنقاش مع أى شخص ويضيف "بعد هذه التجارب المريرة التى خاضها الشعب الشعب الكردي فإن شرطنا الوحيد هو البقاء ضمن العراق الـــذين يجب أن يكون فيدراليا ديمقراطيا. وإذا لم يتضمن الدستور الدائم هذا الأمر فلن يمكننا الموافقة عليـــه.. وفي كل الأحوال فإن كركوك مدينة كردية خالصة ولابد من ضمها لكردستان العراق "، وقال برزاني عنـــد زيارته لأنقره منتصف أكتوبر ٢٠٠٤ " الأكراد مستعدون لحمل السلاح مجددا دفاعا عـــن حقـــوقهم في كركوك والحفاظ على هويتها ونرحب بالتعايش مع الأقليتين العربية والتركمانية في كركوك بعد ضمها".

ومن جانبه أكد جلال طلباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني أن قانون إدارة الدولة أو الدستور المؤقت يعد نموذجا جيدا للدساتير في المنطقة مشيداً بالمادة ٥٨ من القانون.

(وتنص المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة على تطبيع الأوضاع في كركوك "كما يتضـــمن القـــانون الاستفتاء على تغيير حدود إقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٥)

ولم ينص قانون إدارة الدولة – كما كان يريد الأكراد – على الحاق كركـــوك الغنيـــة بـــالنفط – ٥٥% من احتياطي نفط العراق إلى المحافظات الثلاث التى تتمتع بالحكم الذاتي في كردستان العراق وفقا للقانون الصادر في ١٩٧٣ على اعتبار أن المدينة كانت ذات غالبية كردية في الخمسينات قبل أن يقـــوم النظام العراقي السابق بعملية "التعريب القسري" للمدينة ومن أجل تغير التركيبة الســـكانية بهـــا لصـــالح

العرب ومن أجل السيطرة على منابع النفط وعدم ضمها للمحافظات الكردية المتمتعه بالحكم الذاتي وهي السليمانية ودهوك وأربيل.

ويعتبر العرب والتركمان سكان المدينة عبارة تطبيع الأوضاع هى بقاء الوضع كما هو عليه وعودة الأكراد المرحلين، بينما يؤكد المسئولون الأكراد أنها تعنى عودة المرحلين الأكراد وإعادة العرب الوافدين من الشيعه والسنة إلى مناطقهم في الوسط والجنوب وبحث أوضاع التركمان من المدينة.

والمعروف إن سكان كركوك يبلغون حوالي مليون نسمة وقد عاد إليها ربع مليون نسمة من الأكراد إليها بعد دخول القوات الأمريكية للعراق وقد رحل عنها كثير من العرب.

وقال طالباني أثناء زيارته لأنقره سبتمبر ٢٠٠٤ في لهجة معتدلة "إن كركوك مدينة يعيش فيها الجميع من أكراد وعرب وتركمان. وإن الأكراد يريدون التوصل الى اتفاق يتيح جعل المدينة "رمزا للوحدة العراقية".

وقد أصدر البرلمان الكردى قانوناً بعد دخول القوات الأمريكية للعراق يقضي بمصادرة ممتلكات العرب القاطنين العرب في المنطقة بعد عام ١٩٥٧ وإحلال الأكراد محلهم ودعا القانون إلى توسيع مساحات المحافظات الكردية الثلاثة لتستقطع العديد من الأراضي من محافظات الموصل وكركوك وديالي.

ونشطت حركة بيع عقارات من العرب بأسعار مضاعفة وأصبح هناك ما يعرف حرب العقارات وإثبات الملكية في كركوك بين العرب والأكراد.

وبالإضافة إلى حرب العقارات لاقت هناك – ومازالت – خلافات حادة حول الأعلام فأهالي كركوك الأصليين يرغبون في رفع الأعلام الكردية على المبانى الرئيسية وهذا ما يعارضه السكان العرب والذين يطالبون ببقاء أعلامهم، وأيضا رفع التركمان أعلامهم الزرقاء، وأصبحت الأحقية في ملكية العقارات والأعلام وطرد السكان الوافدين بواسطة السكان الأصليين العائدين مسببات لمصادمات يومية وكلها مؤشرات تدل على ان هناك "مشاريع" حرب أهلية مصغرة في كركوك قد تنفجر عندما لم يحسم الدستور الدائم وضع المدينة ولا سيما أن الحزبين الكرديين يقومان بتمويل عدد الأهالي من سكان المدينة الأصليين من الكرد، وأيضا تساهم وسائل الأعلام الناطقة باللغة الكردية في إثارة سكان كركوك وتشجيعهم على إقامة المظاهرات المطالبة بضم كركوك والانفصال عن العراق.

وقنبلة كركوك قد تنفجر إذا لم يحسم الدستور الدائم والبرلمان القادم والحكومة المنتخبة وضعها، وانفجارها بالطبع قد يفسد "العرس" الديمقراطي المرتقب في العراق.

رابعآ : التركمان يرفضون التهميش وتكريد كركوك

التركمان في العراق لا يجدون أنفسهم ولم يحصلوا على كامل حقوقهم أسوة بالشيعه والأكراد في ظل الوضع الجديد في العراق بعد سقوط نظام صدام فالتركمان الذين ينحدرون من أصول تركية يرون إنهم ليسوا أقلية في العراق ويؤكدنا أن عددهم تجاوز الثلاثة ملايين ونصف نسمة وأنهم سكان كركوك الأصليين ومع ذلك فهم يدفعون دائما ثمن خلافات الأنظمة الحاكمة في بغداد حتى الذي أتى على أجنحة الاحتلال ويسعي إلي عمل نظام فيدرالي ديمقراطي وقد مثل التركمان بعضوة واحدة فقط في مجلس الحكم الانتقالي هي السيدة/ صن جول جابوك وهى شيعيه ولديهم وزير واحد في الحكومة المؤقتة هو باقر صولاج وزير الإسكان " وهذا غير كافي وقد صدر قانون الدولة الانتقالي ولم يتضمن كل ما أراده التركمان من حقوق ثقافية ولغوية مماثلة لما حصل عليه الأكراد وقد تطاحو آلاف التركمان في أواخر فبراير ٢٠٠٥ احتجاجا على تهميش دورهم في مجلس الحكم والوزارة ولجنة صياغة الدستور ورفع المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مبنى وزارة الإعلام السابقة لافتات كتب عليها "حقوق التركمان تم تجاهلها في عهد صدام إلى مجلس الحكم" "نرفض الدستور الذي يكتب بأيديولوجيات –شوفينيه– ويتجاهل الحقوق التركمانية".

"نعم لحقوق التركمان ونعم لوحدة الدستور"– "نريد ضمانات لحقوقنا في الدستور"

وقال كنعان شاكر عضو الجبهة التركمانية في التركمان – ١٥ تنظيما سياسيا وثقافيا واجتماعياً– أثناء المظاهرة. "إن الظلم الذى لحق بالتركمان خلال العهود المنصرمة. لا زال التركمان يعانون منه حتى يومنا هذا.

وأضاف كنعان " على الرغم من التغيير السياسية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين فمازال التركمان مهمشون في مؤسسات الدولة وهم مهمشون أولا في مجلس الوزراء كما كان أيضا كذلك في مجلس الحكم مع كونهم قومية لا تقل أهمية عن العرب والأكراد ".

وقال عبد الحليم خليل أفندى رئيس مركز صوباش للدراسات التركمانية أثناء المظاهرة. إن التركمان الذين همشوا على مدى ٨٠ عاما في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية يطالبون بحقوقهم القومية أسوى بالشيعه والسنة والأكراد لأن النظام السابق أراد طمس هويتهم فلم يذكرهم حتى في الإحصائيات السكانية.

وبجانب التهميش يعاني أيضا التركمان من مشاكل عديدة بعد عودة الأكراد الأصليين إلى مدنهم في كركوك وما تسبب عن ذلك من سحب أراضى وعقارات من التركمان من مشاكل عديدة بعد عودة الأكراد الأصليين الي مدنهم في كركوك و ونتج عن ذلك أيضا سحب أراضي وعقارات من التركمان تحت يافطة إن كل من عاد إلى كركوك من الأكراد له أملاكاً فيها دون أن يثبت الغالبية ذلك مما أدى إلى

مشاحنات ومصادمات يومية مع الأكراد رغم أنهما يرحبون بالفيدرالية وسيطرة الأكراد على كردستان العراق شريطة أن يكونوا القومية الثانية في الإقليم.. لأنهم بذلك قد يحصلون على مزايا لم تتوفر لهم في ظل الحكومة المركزية.

وترفض بعض الأحزاب التركمانية سيطرة الأكراد على شمال العراق خاصة كركوك حيث يوجد التركمانية او الانضواء تحت السيطرة الكردية في إطار فيدرالية كردستان من العراق بل تطالب الجبهة التركمانية في كركوك بالموافقة على إعلان "تركمانستان " العراق وعاصمتها كركوك في مقابل كردستان العراق وتجد تلك الجبهة دعما مباشرا من تركيا وإن كان التركمان لا يريدون الاستقواء برتكيا على اعتبار انهم من السكان الأصليين لتلك المنطقة ولهم حق قومي وجغرافي وتاريخي فيها.

خامساً : مسيحيو العراق.. محلك سر

هناك ١٣ طائفة مسيحية معترف بها في العراق وفقا لنظام الطوائف الدينية رقم ٣٣ لسنة ١٩٨١ وأهم تلك الطوائف الكلدان والآشوربة والسريان كما أن في العراق طائفة قبطية أرثذوكسية لها صلات بالكنسية المصرية ويشكل المسيحيون في العراق حوالي ٣% من سكان العراق" حوالي ٧٠٠ ألف نسمة ". وينص الدستور العراقي المؤقت إعطاء الحرية لكل الأديان بكل ونص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ومصدر التشريع مع ضمان الحرية التامة لكافة الأديان الأخرى وممارساتها الدينية.

وكان دستور العراقي ١٩٧٠ يحظر كل تمييز ديني ويضمن الحرية الدينية.

ويمثل المسيحيون في حكومة العراق الحالية بوزارة واحدة مثل التركمان ويطالبون بحقوق دينية وتمثيل سياسي أكبر على اعتبار إن النظام السياسي الجديد في العراق لم يضيف ولم ينقص شيئا من حقوقهم.

وقد استهدفت بعض كنائس الطوائف المسيحية في العراق خلال شهري أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٤ في الموصل وبغداد وألحقت بتلك الكنائس أضرارا في المباني دون دون إصابات في الأرواح.

ورغم استنكار كل القوى السياسية والدينية خاصة السنة والشيعه لتفجيرات الكنائس معتبرين ذلك مخططاً لأشعال فتنة طائفيه في العراق، وتفهم القيادات الدينية المسيحية لذلك... إلا أن كثير من العائلات المسيحية قد نزحت إلى الأردن خاصة في شهر أغسطس عقب تفجير ٤ كنائس بالموصل وبغداد.

ونفي الأسقف جبرائيل كساب رئيس أساقفة جنوب العراق على أن تكون هناك أسباب طائفية او عرقية وراء ما تعرضت له بعض المسيحيين من اغتيالات أو محاولة نسف بعض الكنائس وكشف يونادم يوسف كنا سكرتير الحركة الديمقراطية الآشورية وجود "قوى تهدف الى إفراغ العراق من المسيحيين" وحذر من محاولة بعض الجهات تضخيم موضوع هجرة المسيحيين إلى خارج العراق.

وفي المقابل طالب بعض مسيحيون العراق في مؤتمر عقدوه في نوفمبر ٢٠٠٤ أن يتضمن الدستور الجديد "الدائم" الإشارة إلى هويتهم ولغتهم".

كما طالبوا بمنحهم مقاطعة إدارية في شمال العراق بسهل نينوى وهى منطقة تضم العديد من القري الكردية.

وأثناء المؤتمر قرر مسئولو الأقليتين الأشورية والكلدانيه أن تصبح لهم تسمية مشتركة هى "الكلدأشوريين".

ويقدر عدد الكلدأشوريين بحوالي مليون نسمة في العراق ويعتبرون بذلك الأكثرية في الأقلية المسيحية بالعراق.

وعلي غرار ماطلب الأكراد والتركمان يطالب أيضا بعض المسيحيين في العراق بالاعتراف بهويتهم ولغتهم الخاصة بل إذا كان الأكراد يتمتعون بالحكم الذاتي في كردستان العراق وتم الاعتراف باللغة الكردية في الدستور المؤقت فإن التركمان من جانبهم طالبوا بتركمانستان في كركوك والمسيحيين بمقاطعة إدارية في سهل نينوى شمال العراق مع الاعتراف بلغتهم أيضا في الدستور وهذا الأمر سلاح ذو حدين من ناحية المكاسب و حصول كل أقلية أو طائفة أو قومية على حقوقها كاملة جغرافيا وتاريخيا وثقافيا وسياسيا، ولكن الخسارة الوحيدة أن يكون ذلك طريقا إلى الانفصال وتفتيت الوطن الواحد ومن ثم تتحول نعمة الديمقراطية والحرية إلى نقمة.

أى أن الطريق الأفضل هو العيش في وطن موحد قومي يسود فيه مبدأ وقيمة الاعتراف بالآخر في إطار ديمقراطية حقيقية ولكن شريطة أن يزول الأحتلال بعد تأدية دوره.

الـــفـــهـــرس

الافتتاحية.. بقلم دكتور سعد الدين إبراهيم ٥

كلمة المحرر.. ٩

القسم الأول

(التجربة المصرية)

المجتمع المدنى الأمام الغائب فى مصر ١١

١- أحلام الأقباط المؤجلة.. إلى متى ؟ ١٣

٢- الشيعة بين الرفض الشرعي والشعبي ٤٠

القسم الثاني

(التجربة السودانية)

الاعتراف بالاخر.. الطريق الي السلام ٥٧

١- من يدفع ثمن دماء مليونى سوداني ٧٠

٢- دارفور.. الأرض المحروقة ٧٥

٣- الى متى تهميش شرق السودان؟ ٨٤

القسم الثالث

(التجربة المغاربية)

البربر.. البحث عن الهوية الثقافية أولا ٨٩

١- بربر ليبيا بين التذويب القسري وتزييف التاريخ ٩٧

٢- بربر تونس... اندماج طوعى بالتعريب والأسلمة ١٠٠

٣- القبائل.. "قنبلة موقوته" في الجزائر.. ١٠٢

٤- بربر المغرب... أحلام دستورية بعد تدريس الامازيغية ١١٠

القسم الرابع

(التجربة الشامية)

الديمقراطية "لا القمع.. كلمة السر فى احتواء الطوائف ١٢٣

١- الطوائف اللبنانية المتجانسة تنعم بالديمقراطية ١٢٦

٢- الطوائف في سوريا... والتعايش مع القمع ١٤٠

القسم الخامس

(التجربة الخليجية)

الشيعة أغلبية مشاركة... وأقلية محرومة ١٦٧

١- شيعة السعودية.... أقلية محرومة على بحيرة نفط. ١٧١

٢- شيعة البحرين.. أكثرية نشطة.. تتعايش مع أقلية حاكمة ١٨٨

٣- شيعه الكويت وشبح الفتنة الطائفية ١٩٦

القسم السادس

التجربة العراقية

العراق..يد تنتخب ويد تحمل السلاح ٢٠٣

١- الشيعة مكاسب بالجملة فى ظل الاحتلال ٢١٧

٢- السنة بين الستقواء والستعلاء ٢١٩

٣- الاكراد:لا للانفصال..ونعم لضم كركوك ٢٢٢

٤- التركمان يرفضون التهميش و"تكريد" كركوك ٢٢٥

٥- مسيحيو العراق" محلك سر" ٢٢٧